إيران والسعودية والخليج

سياسة القوة في مرحلة انتقالية 1968-1971

فيصل بن سلمان آل سعود

إيران والسعودية والخليج

سياسة القوة في مرحلة انتقالية 1968-1971

ترجمة

نسرين ناضر



صدر هذا الكتاب بالانكليزية تحت عنوان:

Iran, Saudi Arabia and the Gulf

Power Politics in Transition 1968-1971

الطبعة الأولى، حزيران 2006

ص. ب 226-11، بيروت، لبنان
فاكس 961-1-561693

darannahar@darannahar.com

ISBN 9953-74-079-8

المحتويات

قائمة الخرائط والجداول

الخرائط

الجداول

توطئة

كثيراً ما يبحث المؤرّخون عن الأحداث التي تشكّل مفاصل أساسية في التاريخ. ويمكن القول إنّ القرار الذي اتّخذته الحكومة البريطانية عام 1968 بسحب قوّاتها من الخليج العربي بحلول عام 1971 كان واحداً من هذه الأحداث وذلك لأسباب مرتبطة بمصالح الأمبراطورية الاستراتيجية، حيثُ كان الخليج من أولى المناطق التي سيطرت عليها بريطانيا في الشرق الأوسط، ولأسباب سياسية واقتصادية داخلية، كان آخر منطقة انسحبت منها. لقد أمّن التاريخ الطويل من الوجود البريطاني في الخليج، استقراراً طويلاً في المنطقة لم يكن له نظير في أيّ مكان آخر في الشرق الأوسط، وأرجأ بروز نزاعات تاريخية وسياسية ونزاعات على الأراضي بين البلدان الواقعة على ضفّتَي المجرى المائي. وفي الوقت نفسه ساهم هذا الوجود في تأخير تطوّر الإمارات العربية الصغيرة إلى كيانات سياسية مستقلّة.

انهار «السلام البريطاني» عام 1968، وفي غضون أربع سنوات، وجب بناء دول قابلة للحياة مكونة من إمارات مبعثرة على طول الساحل العربي، وترسيم حدود مع جيرانها، وكان على اللاعبين الإقليميين وضع قواعد من أجل العيش المشترك وإعادة تحديد طبيعة العلاقات بين المنطقة والخارج. فللمرة الأولى في تاريخه الحديث، أصبح الخليج منطقة فرعية مستقلّة في السياسة الدولية. وفي بعض الحالات، لا تزال الطريقة التي عولجت بها هذه المسائل مصدراً للاضطرابات والصراعات حتى يومنا هذا.

في الخليج، لم تكن هناك قوّة عالمية كي تخلف بريطانيا. فقد كانت الولايات المتحدة منهمكة بحرب فيتنام ولم يبذل الاتحاد السوفياتي أيّ محاولة جدّية لتوسيع نفوذه في المنطقة خارج العراق واليمن الجنوبي، إذ كان مدركاً أنّ مصلحة حلفائه المنتجين للنفط، لا سيّما العراق، تقتضي الحفاظ على التبادل التجاري مع الغرب، كما أدرك حساسيّة أميركا إزاء أيّ اختلال في إمدادات الطاقة. فعمد إلى تطوير سياسة حذرة وبعيدة جداً عن الاستفزاز تهدف إلى تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية طويلة الأمد في منطقة الخليج[1]. نتيجةً

لذلك، أصبحت السياسة الخليجية «محلّية» وعكست ميزان القوى الإقليمي حيث كانت إيران اللاعب المسيطر.

تميل الكتابات المتوافرة عن الموضوع إلى التركيز على الدور الذي أدّته قوى خارجية، لا سيما بريطانيا، وتتعامل مع الفترة 1968-1971 على أنّها المرحلة الأخيرة من عهد الأمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط[2]. أمّا الأعمال التي درست هذه الحقبة من منظار القوى المحلية فنادرة نسبياً[3]. لكنّ الحقيقة هي أنّه في الوقت الذي كانت الأمبراطورية البريطانية في مرحلة أفولها، لم تفرض القوى العظمى هيمنة أو سيطرة مطلقة على المنطقة[4]. بناءً عليه، فإن هذا الكتاب يعطي تفسيراً أفضل لتلك المرحلة في التركيز على توجهات القوى الخارجية والتوجهات السياسية المحلّية وعلى درجة تأثير القوى الإقليمية على سياسة القوى الخارجية في الخليج في تلك السنوات التأسيسية.

يقود ميزان القوى الإقليمي في أواخر الستّينيات ومطلع السبعينيات إلى التركيز على الدور الإيراني. إذ كانت إيران الدولة الخليجية الأكبر بفارق شاسع عن البقيّة. فبحلول أواخر الستّينيات، كان عدد سكّانها حوالى 26 مليون نسمة، أي أكثر بنحو 17 مليون نسمة من عدد سكّان العراق، ثاني أكبر دولة خليجية. وقد أطلقت إيران منذ منتصف الستّينيات جهوداً مكثّفة لبناء قوّتها العسكرية فاقت الجهود التي بذلها منافساها الإقليميان الأقرب إليها، العراق والسعودية. وكان لها أيضاً اقتصاد سريع النموّ دعمته منذ مطلع السبعينيات أسعار النفط الآخذة في الارتفاع. بعبارة أخرى، كانت إيران، من بين كلّ القوى الإقليمية، في الموقع الأفضل لتحويل مواردها الطبيعية إلى أدوات ذات تأثير سياسي قوي في المنطقة. نتيجةً لذلك نشأ وضعان فريدان: للمرة الأولى في عام 1968، فإيران التي أحيطت منذ إعادة بروزها كدولة مركزيّة في ظلّ الصفويّين بقوى إمبريالية (روسيا والأمبراطورية العثمانية وبريطانيا)، أصبح لها جيران أصغر حجماً وأقل منها نفوذاً. والوضع الثاني هو تمكّن إيران، نظراً لقدراتها العسكرية والاقتصادية المتزايدة، من البحث عن دور أمني خارج حدودها.

تطرح هذه الصورة الإيرانية الجديدة سؤالين مترابطين: أولاً، كيف استطاعت إيران إدارة علاقاتها الإقليمية بالرغم من أنّه لم تكن لديها خبرة كافية في التعامل المباشر مع العرب في جنوب الخليج باستثناء السعودية؟ ثانياً، كيف أثّرت إيران في الجهود الرامية إلى

إعادة تنظيم المشهد السياسي في الخليج؟

انطلاقاً من هذين السؤالين الأساسيَّين، تسعى هذه الدراسة إلى توضيح الطريقة التي أدارت بها إيران سياستها في الخليج، والوسائل الديبلوماسية المستعملة لتحقيق أهداف هذه السياسة، مع الأخذ بالاعتبار المصالح الخاصّة الإيرانية والبيئة الإقليمية والتفاعل مع النظام الدولي. إذ كثيراً ما ردّد المسؤولون الإيرانيون أنّ مصلحة إيران في الخليج تقضي بتأدية «دور قيادي». غير أن عبارة «دور قيادي» مطّاطة، إذ يمكن أن تعني عند التمعّن فيها عدداً من الأمور كتسوية ملائمة للنزاعات على الحدود، أو تولّي مهمّات دفاعية عسكرية، أو تأدية دور ديبلوماسي قيادي، أو التأثير بقوّة في السياسة النفطية.

لذلك ينظر هذا الكتاب إلى الأهداف الإيرانية في سياق تفاعل بين الطموحات الإيرانية والأجواء الإقليمية-الدولية. فعلى المستوى الإقليمي، كانت إيران تهمّ بدخول حلبة سياسية مجهولة، إذ لم تكن حكومة الشاه متيقّنة من ردّ فعل العرب في سياستها في الخليج. أما على المستوى الدولي، فإنّ نفوذ الولايات المتّحدة في إيران كان أقلّ مما يُعتقَد، بل إنّ إيران طبّقت سياسة تقليدية تقوم على تأليب قوّة عالمية على أخرى. وقد كان الهدف من هذه السياسة في ما مضى تعزيز السلامة الإقليمية الإيرانية إلى أقصى حدّ، أمّا هذه المرّة فكان الهدف الحصول على الدعم لتأدية دور إقليمي منتظر منذ وقت طويل.

ينطلق الكتاب من بداية انهيار الوجود البريطاني في النصف الثاني من الستّينيات بعد استمراره فترة طويلة من الزمن. إذ يناقش الفصل الأوّل منه العوامل التي دفعت بريطانيا إلى اتّخاذ القرار بسحب قوّاتها من شرق السويس بحلول عام 1971، والعوامل الدولية في ذلك الوقت. ويركّز على تأثير العوامل السياسية والاقتصادية الداخلية التي أدّت إلى التغيّر في المكانة الدولية لبريطانيا في ظلّ حكومة هارولد ولسون العمّالية. كما يتطرّق هذا الفصل أيضاً إلى الموقف الأميركي والصعوبات التي واجهتها إدارة ليندون ب. جونسون في التعامل مع التحدّيات الدولية المتزايدة أثناء حرب فيتنام، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى الضغط على بريطانيا كي تبقي على وجودها في الخليج، وإلى الرفض في أن تحلّ مكانها في دور الحارِسة لهذه المنطقة. أما القسم الأخير من هذا الفصل فيعالج المكانة الإيرانية التي تغيّرت نتيجة ثلاثة أمور: نفوذ إيران المتزايد وتراجع النفوذ البريطاني وقرار أميركا عدم خلافة بريطانيا.

يركّز الفصل الثاني على ردّ الفعل الإيراني على الاقتراحات بشأن مستقبل الخليج في السنة الأولى من استعداد بريطانيا للانسحاب. الفرضية الأساسية في هذا الفصل هي أنه وبالرغم من مصالح إيران في الخليج، إلا أنه لم تكن لديها في عام 1968 سياسة جاهزة لحماية تلك المصالح. فقد كانت خبرة الحكومة الإيرانية في التعامل المباشر مع الحكّام العرب في الخليج محدودة جداً، ولم تستعدّ استعداداً كاملاً لردّ الفعل العربي حيال مطالبها في المنطقة. إذ عمدت الى اتخاذ موقف متشدّد من خلال مطالبتها الفوريّة بضمّ أراضٍ، لا سيّما البحرين، وعارضت بشدّة تشكيل اتّحاد الإمارات العربية المقترح. لكنّها غيّرت موقفها في ما بعد وتوصّلت إلى التأقلم مع السعودية، مما أدّى إلى تسويات ثنائية معها حول الأراضي عُرفت بـ«اتفاقية الجرف القاري». ثم تخلّت في كانون الثاني/ يناير 1969 عن مطالبتها التاريخية بضمّ البحرين. وبقيت المسائل البعيدة الأمد المتعلّقة بالتعاون الإقليمي والمطالبة بضمّ جزر هُرمز عالقة.

ينتقل الفصل الثالث الى التركيز على المستوى الدولي مع وصول إدارة ريتشارد نيكسون إلى سدّة الحكم في كانون الثاني/ يناير 1969. في ما يتعلّق بالخليج، كان التطوّر الأبرز في سنوات نيكسون هو إعلان «مبدأ نيكسون» حيث إن تطبيقه العملي في الخليج، المتمثل في «سياسة الركيزتين المحوريتين»، قد نقل المنطقة إلى قلب الاستراتيجيا العالمية الأميركية. يرسم هذا الفصل جذور «سياسة الركيزتين المحوريتين» في السنة الأخيرة من رئاسة جونسون، كما يصف الاعتبارات التي دفعت إدارة نيكسون إلى اعتماد موقف مؤيّد بشدّة لزيادة مبيعات الأسلحة الأميركية إلى إيران، ولتوسيع إمكانات إيران العسكرية.

يعيد الفصل الرابع النقاش إلى المستوى الإقليمي، لا سيما النزاعات الإقليمية، ويأخذ بالاعتبار تأثير السياسة الأميركية على السلوك الإيراني. فبعد تخلّي إيران عن مطالبتها بضمّ البحرين، يمكن تحليل سياستها في الخليج من خلال النزاع حول السيادة على جزر هرمز الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. كما يركّز هذا الفصل على السياسة الإيرانية تجاه الطرف العربي وعلى المفاوضات مع الحكومة البريطانية.

يلقي الفصل الخامس الضوء على قرار إيران باحتلال الجزر الثلاث بالقوّة قبل يوم واحد من الانسحاب البريطاني الرسمي من الخليج. ويتطرّق إلى المناورات الديبلوماسية الإيرانية استعداداً للقرار، وإلى تقويم السياسات البديلة، مع الأخذ بالاعتبار أنّ ثلاثة

عوامل - على الأقلّ - تضافرت لمصلحة إيران، فقد كانت بريطانيا في سباق مع الوقت من أجل التوصّل إلى تسوية، فتحولت إلى إيران، وكانت العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأقوى في التاريخ الحديث بين البلدين، ونتيجةً لذلك، كان الموقف العربي الخليجي ضعيفاً. وهكذا لم تعارض بريطانيا والولايات المتحدة إنزال جنود إيرانيين في الجزر الثلاث، بالرغم من أنّ بعض الدول العربية بذلت محاولات حثيثة لحمل إيران على العدول عن قرارها.

دفعني موضوع هذه الدراسة إلى التركيز على مصادر تطرّقت إلى توجّهات صانعي القرارات الرسميين في ما يختصّ بالسياسات المعتمدة. غير أن طبيعة الحكومة الإيرانية في المرحلة التي تتحدّث عنها الدراسة لم تترك مجالاً كبيراً للمؤسّسات غير الحكومية كي تؤدّي دوراً مهماً في صنع السياسات الخارجية. ولم تنجح الجهود التي بُذِلت للبحث عن دور يذكر للمؤسّسات مثل الأحزاب السياسية ومجموعات الضغط ووسائل الإعلام والبيروقراطية[5]. فقد كان صنع السياسات الخارجية في يد الشاه ومعاونيه المقرّبين.

عند استكمال البحث لإعداد هذا الكتاب، كانت المصادر عن تلك المرحلة في الأرشيف الغربي نادرة نسبياً. فرغم توفر الكثير من الوثائق الحكومية الأميركية إلى نهاية رئاسة جونسون، إلا أنّ الوثائق الخاصّة بإدارة نيكسون مصنّفة في معظمها في خانة المصادر السرّية. ورغم أنّ قانون نزع السرّية عن الأرشيف البريطاني بعد مرور ثلاثين عاماً يسمح بالاطّلاع على وثائق حكومية بريطانية تفيد في فهم التطوّرات التي شهدتها السنوات التي سبقت اتّخاذ القرار البريطاني بالانسحاب، إلا أن هذه الوثائق لم تتوفر لي أثناء الكتابة. لكن وقبل المباشرة بطبع الكتاب، تمكّنت من الاطّلاع على وثائق «وزارة السجلّ العام» حتى نهاية 1971، فتبيّن لي أنّ الكثير من الوثائق ذات الصلة ما زالت سرّية حتى كتابة هذا البحث، وأنّ الوثائق التي يُسمَح بالاطّلاع عليها لا تضيف الكثير إلى المصادر التي جمعتها. وقد عمدت إلى تعديل النصّ والملاحظات التي دوّنتها عند حصولي على وثيقة تلقي ضوءاً إضافياً على أحداث تلك المرحلة.

أما إيران والدول الأخرى في المنطقة، فلا تطبّق قوانين نزع السرّية بالنسبة إلى أرشيفها الرسمي، والوثائق الحكومية الوحيدة المتوفرة للباحثين هي تلك التي كُشفت إلى العلن في حينها. لكنّني أسجّل استثناء لافتاً بالنسبة إلى أرشيفَي الديوان الملكي السعودي وحكومة

رأس الخيمة حيث تمكّنت من الحصول على إذن للإطلاع على الوثائق المتعلقة بموضوع البحث، كما تمكّنتُ من تعويض بعض النقص في المصادر الأرشيفية من خلال مقابلات مع الكثير من الأشخاص الذين كانوا معنيّين بصنع السياسات في تلك الحقبة، بمن فيهم مسؤولون سابقون في الحكومة الإيرانية يعيشون الآن في الخارج ومسؤولون أميركيون وبريطانيون سابقون ولاعبون أساسيون في الخليج العربي.

ومن المصادر المفيدة الأخرى مذكّرات شخصية منشورة وأوراق خاصّة، مثل «أنا والشاه» لأسد الله علم، وكتابات غير منشورة تمكّنت من الاطّلاع عليها مثل مذكّرات السير دنيس رايت، السفير البريطاني في ايران في ذلك الوقت، ومجموعته من الوثائق الخاصّة. وتستند هذه المصادر إلى تصريحات قيلت في خطب عامّة ونُشرت في الصحافة، كما أنّ الاطّلاع على الأفكار المعبَّر عنها في الصحافة الإيرانية شبه الرسمية في ذلك الوقت سمح بتوضيح طريقة التفكير الرسمية الإيرانية.

شكر وتقدير

قبل أكثر من عقد من الزمن، وفي السنة الأخيرة من الدراسة لنيل الشهادة الجامعية، حظيتُ بشرف التعرّف إلى الراحل ألبرت حوراني، الذي شجّعني على متابعة دراستي في جامعة أوكسفورد وزوّدني نصائحه الحكيمة حول الأفكار المتعدّدة التي كانت تراودني بشأن مشروع بحوث أنوي إعدادها.

وفيما رأى هذا الكتاب النور، أعرب عن أصدق مشاعر الامتنان لعدد كبير من الباحثين والزملاء والأصدقاء الذين ساعدوني في مراحل مختلفة من البحث والكتابة. وأخصّ بالشكر أفي شلايم، مشرفي الأكاديمي الأوّل في كلية ساينت أنطوني ثم مشرفي في الجامعة، وكذلك رضا شيخ الإسلامي الذي أشرف على الأطروحة التي أعددتها لنيل شهادة الدكتوراه، وشاهرام شوبين الذي قرأ مسوّدة الكتاب بكاملها وقدّم إليّ ملاحظات مفصّلة وضرورية. أيضاً بول دريش ومأمون فندي وغريغوري غوز وبول سكوفيلد، الذين قرأوا الكتاب وقدّموا إليّ مساعدة قيّمة في أجزاء مختلفة منه.

كما أودّ أن أشكر مسؤولين حكوميين وديبلوماسيين وشخصيّات بارزة أخرى وردت أسماؤهم في ثبت المراجع والمصادر، فقد أمضوا ساعات طويلة يجيبون بصبر عن أسئلتي حول الأحداث والشخصيات في تلك المرحلة. ولولاهم لما أنجز هذا الكتاب. وقد كان السير دنيس رايت سخياً جداً بوقته ومعرفته بالديبلوماسية في المنطقة في أواخر الستّينيات ومطلع السبعينيات. فقد سمح لي بقراءة مذكّراته غير المنشورة واستعمال موادّ منها. وعندما أنهيتُ الكتاب، قرأ النصّ بكامله بعين المتمرّس فأرشدني إلى عدد من الملاحظات المهمة.

أودّ أيضاً أن أعرب عن تقديري للموظّفين في مكتبة ليندون ب. جونسون في مدينة

اوستن بولاية تكساس الأميركية، الذين يخصّون الباحثين والطلاّب الذين يستعملون أرشيف المكتبة، باستقبال استثنائي ويقدّمون إليهم تسهيلات رائعة.

قرأ الأطروحة النهائية باتريك سيل، الذي شجّعني على نشرها في كتاب وزوّدني النصح حول الخطوات الفكرية والعملية التي ينبغي عليّ اتّباعها لنشر الكتاب. أرشدني باتريك إلى آنّا إنايات، التي راجعت الكتاب لغوياً والتي أعرب عن امتناني العميق لها على عملها على المخطوطة بكلّ صبر وتأنٍّ.

كما أشكر الأكاديمي البحريني الدكتور محمد جابر الأنصاري، الذي اطلّع على مسودة البحث فأبدى ملاحظات ذات قيمة.

1
الخلفيّة التاريخية

كانت لإيران بحكم ساحلها الطويل على الخليج وتبادلاتها التجارية عبر مضيق هرمز منذ الأمبراطوريات الفارسية القديمة، مصالح دائمة في الخليج ورغبة في الهيمنة على المنطقة. لكنّ بروز أوّل دولة إقليمية على طريق الحداثة في ظلّ الشاه إسماعيل (1499-1524) تزامن مع الدخول الأجنبي إلى الخليج من خلال البرتغاليين عام 1504 في وقت كانت بلاد فارس في نزاع مسلّح مع الأمبراطورية العثمانية[1].

طوال الحقبة الصفَويّة، حاولَ شاهات الفرس توسيع نفوذهم في الخليج. وكانت محاولاتهم فاشلة إلى حدّ كبير بسبب عدم الاستقرار الداخلي والتدخّلات الخارجية. لكنّ استثناء لافتاً وحيداً سُجِّل وتمثّل في محاولة الشاه عباس (1571-1629)، من خلال تحالفه مع بريطانيا التي كانت لها مصالح تجارية تزداد توسّعاً في الخليج، فقد طرد البرتغاليين بعيداً عن هرمز.

حقّق التحالف الفارسي-البريطاني هدفه عام 1622 وبسطت بلاد فارس حكمها على هرمز والبحرين وكشم وبندر غمبرون - الذي أصبح يُعرَف لاحقاً ببندر عبّاس - لكنّ النجاح الجزئي للشاه عبّاس تبدّد بعد تفكّك الدولة الصفَوية مما أدّى إلى اجتياح أفغاني من الشرق ومنافسة تركية-روسية على الهيمنة في الشمال[2].

بعد مرور حوالى قرن على حكم الشاه عباس، حاول نادر شاه استعادة موقع بلاد فارس في الخليج عبر الشروع في بناء قوّة بحرية ضخمة. وقد نجح في ضمّ البحرين ومسقط. لكن عند اغتياله عام 1747 وما أعقبه من فوضى غرقت فيها بلاد فارس ودامت حتى برز كريم خان زند بعد عقد من الزمن، فانهار النفوذ الفارسي في الخليج مرّة أخرى[3]. وفي ظلّ سلالة زند، أُعطيَت الأولوية لإعادة إرساء النظام في البرّ الأم، ولم يدخل كريم خان في سياسة مواجهة مع عرب الخليج. في تلك الفترة، وسّع القواسم، حكّام رأس الخيمة والشارقة، سيطرتهم إلى ميناء لنجة على الشاطئ الفارسي، فسيطروا على الجزء الأكبر من جزر هرمز،

لا سيما جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التي طالبت بها إيران لاحقاً. وفي هذه الأثناء، وصلت أسرة آل خليفة إلى سدّة الحكم في البحرين عام 1783.

مع تولّي سلالة قاجار الحكم عام 1796، تجدّد الاهتمام بالخليج، وفي أربعينيات القرن التاسع عشر ادّعى كبير الوزراء، الحاج ميرزا آغاسي، أنّ كلّ مياه الخليج وجزره فارسية[4]. غير ان بريطانيا قد دخلت المنطقة آنذاك.

النظام البريطاني

من المتعارف عليه تقليدياً أنّ بريطانيا العظمى دخلت مياه الخليج لضمان أمن الطرق التجارية التي تقودها إلى الهند. لكنّ حفاظ بريطانيا على السلام البحري داخل الخليج وخارجه كان يواجه تحدّيات مستمرّة من قوى عربية بقيادة القواسم[5]. في عام 1819 هُزِم القواسم على يد الأسطول البحري لـ«شركة الهند الشرقية»، وبعد عام وقّعت الأمبراطورية البريطانية هدنة بحرية معهم ومع الحكّام المحليين في الجوار. وفي عام 1823، عُيِّن أوّل معتمد سياسي بريطاني في الشارقة، وفي عام 1853 عقدت بريطانيا معاهدة «سلام بحري دائم» مع الحكام المحليين. ومنذ ذلك الوقت أصبح ما كان يُعرَف بـ«ساحل القراصنة» يحمل اسم «الساحل المتصالح»[6].

بعد التقدّم المصري باتّجاه شبه الجزيرة العربية (1816-1818)، عزّزت بريطانيا موقعها في الخليج عبر احتلال عدن عام 1839[7]. وبحلول أواخر القرن التاسع عشر، كان السباق الأوروبي لبناء أمبراطوريات في أوجه. ومع إظهار العثمانيين اهتماماً متجدّداً بالمنطقة وعودة النشاط الفارسي عام 1887، حيثُ أرغمت بلاد فارس القواسم في لنجة على العودة إلى المنطقة الساحلية الجنوبية، وضمّت جزيرة سيري وهدّدت بضمّ جزيرتَي طنب الكبرى وطنب الصغرى[8]، أحكمت بريطانيا قبضتها على الخليج عام 1892 من خلال توقيع عدد من الاتّفاقيات مع حكّامه العرب. وبموجب ما أصبح يُعرَف بـ«الاتفاقيات المانعة»، مُنِعت الإمارات الموقّعة للهدنة والبحرين من التعامل بأيّ شكل من الأشكال مع قوى خارجية غير بريطانيا أو التخلّي عن أراضٍ لمصلحة هذه القوى. وحصلت في المقابل على حماية ضدّ التعدّيات الخارجية[9].

وقّعت الكويت وقطر اتفاقيات مماثلة عامَي 1899 و1916 على التوالي. واستمرّ البريطانيون في ممارسة هيمنة مطلقة على الخليج طوال النصف الأول من القرن العشرين،

ونجحوا في إبقاء شؤون الخليج الجنوبي بمنأى عن التطوّرات في الداخل العربي[10]. بالنسبة إلى وزارة الخارجية البريطانية «كانت دول الخليج محميّة خاصة تابعة لحكومة صاحبة الجلالة التي كانت سياستها تجاه هذه الدول ترتكز على مبدأ شبيه بمبدأ مونرو»[11].

كانت سلطة رضا خان، المعروف لاحقاً برضا شاه بهلوي، والذي تولّى سدّة المسؤولية في بلاد فارس بين عامَي 1921 و1924، وما نتج عنها من ترسيخ لسيطرة الحكومة المركزية على أراضي بلاد فارس، محصورة بجنوب خوزستان، ولم تجرِ أيّ محاولة لتحدّي مكانة بريطانيا في الجهة الأخرى من الخليج. وأعاد حكم بهلوي إحياء مسألة البحرين، لكنّ محاولةً لإحالة النزاعات حول البحرين والجزر إلى عصبة الأمم عام 1923، باءت بالفشل[12]. إذ في عام 1927، تم التوصّل إلى اتّفاق بين بريطانيا العظمى والملك عبد العزيز آل سعود وجرى بناءً عليه الاعتراف بالعلاقات المميّزة القائمة بين بريطانيا والبحرين بموجب المعاهدة الموقّعة بينهما، وقد سبَّب ذلك احتجاجاً من الحكومة الفارسية. وأعقبت ذلك مراسلات مكثّفة أشار فيها كلّ من وزير الخارجية البريطاني ونظيره الفارسي إلى الوثائق التاريخية المتعدّدة، غير أنّ البريطانيين نفوا أن يكونوا قد اعترفوا يوماً بحقّ بلادِ فارس في ضمّ البحرين، بينما أصرّت إيران على حقّها في السيادة على هذا البلد. في النهاية أُغفِل هذا الموضوع، وعلى رغم تبادل رسائل إضافية في 1929 و1930 و1934، فقد اقتصر محتواها على إعادة تذكير موجزة بموقف الحكومة الفارسية من مسائل رأت فيها انتهاكاً لسيادة البلاد[13]. لكنّ السعي إلى ضمّ البحرين ظلّ قائماً رغم أنّ إيران لم تنشط فعلياً لمحاولة ضمّها إلاّ في نهاية الستّينيات.

نتائج الحرب العالمية الثانية

عام 1942، كتب أنطوني إيدن «أعتقد أنّ هدف السياسة البريطانية يجب أن يكون أولاً الاستمرار في ممارسة وظائف القوّة العالمية ومسؤوليّاتها»[14]. رغم أنّ الحرب أضعفت بريطانيا اقتصادياً، وأنّ نظاماً دولياً جديداً ثنائي القطب كان قد بدأ بالبروز، تصرّفت الحكومات العمّالية والمحافظة المتوالية انطلاقاً من مبدأ إيدن حتى نهاية الستّينيات. بعد ذلك، طوّرت الأحزاب المحافظة والعمّالية منطقاً مختلفاً حول مسألة إبقاء القوّة العالمية لبريطانيا.

عند سقوط الحكم البريطاني في الهند، لم يعد التبرير التقليدي لوجودها في الخليج

قائماً. لكن برزت في ذلك الوقت مصالح جديدة. ففي عام 1908، اكتُشِف النفط في إيران، وعندما قرّرت البحرية البريطانية عام 1913 أنّه ينبغي عليها استعمال النفط بدلاً من الفحم، اشترت الحكومة البريطانية 50 % من أسهم شركة النفط الإيرانية-البريطانية وجرى توسيع المنشآت الإنتاجية[15]. بعد ذلك، اكتُشِف النفط بكمّيات كبيرة في شبه الجزيرة العربية، وبحلول نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبح الخليج أهمّ مصدَر للطاقة في العالم. وكانت المصالح الاقتصادية البريطانية قد باتت تشمل شركة النفط العراقية وشركة النفط الكويتية وشركة النفط الإيرانية-البريطانية، وهي الشركات التي كانت تنتج السواد الأعظم من الواردات النفطية البريطانية.

كانت هذه المصالح السبب الأوّل الذي دفع وزير الخارجية البريطاني إرنست بيفن، إلى الإعلان عام 1949 أنّه «في السلام والحرب... الشرق الأوسط هو منطقة ذات أهمّية كبرى بالنسبة إلى المملكة المتحدة، فهو يأتي مباشرةً بعد المملكة المتّحدة نفسها»[16]. كان تأثير اقتصاد بريطانيا المنهَك بعد الحرب مصدر قلق لبيفن، لكنّه كان قلقاً بالدرجة نفسها من التهديد الشيوعي العالميّ الانتشار[17]. وقد شاطره مخاوفه هذه عدد من صانعي القرارات الآخرين بمن فيهم قادة الأركان، الذين قالوا عام 1946 إنّه إذا خرجت بريطانيا من الشرق الأوسط، فسيدخله الروس[18].

أحد التحدّيات الأساسية التي واجهتها السياسة البريطانية في الشرق الأوسط كان تنامي الشعور القومي في المنطقة. حاول بيفن إعداد استراتيجيا يمكن من خلالها استيعاب هذا التنامي وإبقاء النفوذ البريطاني. وقد حدّد لبريطانيا سياسة قائمة على إنهاء الاستعمار، وعدم التدخّل ومساعدة البلدان العربية المعتدلة على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على خطّي التبادل الاقتصادي باتّجاه بريطانيا، وعلى وجود عسكري بريطاني في مصر وفلسطين والعراق والخليج[19].

وفي محاولة لاستيعاب القوميين المصريين «المعتدلين»، عرضت بريطانيا الانسحاب من منطقة القناة عام 1946. لكن عند انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، تخلّت بريطانيا عن ذلك العرض إذ بدا لها أنّه لا بديل عملياً من قاعدة السويس[20]. وبعد عام، وقّعت بريطانيا معاهدة مع العراق سُمِح بموجبها لفرق تابعة للقوّات الجوّية الملكية بالتمركز على الأراضي العراقية[21]. وبقي الخليج جيباً بريطانياً آمناً.

في الخمسينيات، تعرّضت المكانة العسكرية لبريطانيا في الشرق الأوسط إلى انتكاسة

بسبب خسارة قاعدة منطقة القناة عام 1954. فنُقلت معظم القوّات التي كانت موجودة في منطقة القناة إلى قبرص وليبيا[22]. وفي غياب أيّ استراتيجيا بديلة، كان على بريطانيا الاعتماد على القوّة الجوية وعلى قدرة القوّات على التحرّك في المتوسّط للحفاظ على النظام وإبقاء سيطرتها في الشرق الأوسط. ولم يُعد النظر في الاستراتيجيا الدفاعية البريطانية إلا عند وقوع أزمة السويس عام 1956.

يسود اعتقاد على نطاق واسع أنّ أزمة السويس شكّلت نهاية السيطرة البريطانية في الشرق الأوسط. وفي الواقع، كان لهذه الأزمة تأثير معاكس على طريقة تفكير الكثير من صانعي القرارات في بريطانيا. فهم لم ينظروا إلى النتيجة المترتّبة عنها باعتبار أنّها تُنذر بانسحاب محتوم بل اعتبروها حدثاً يدعو إلى إعادة إرساء النفوذ والهيبة البريطانيّين. وكان لعاملَين أساسيَّين تأثير في إعادة النظر البريطانية التي أعقبت الأزمة هما: الدور الأميركي المتزايد في الشرق الأوسط وعدم قدرة القوّات البريطانية على التحرّك السريع لمواجهة الأزمات في المنطقة.

يعود القلق البريطاني من الدور الأميركي المتنامي في الشرق الأوسط إلى مطلع الأربعينيات. وبسبب تزايد الامتيازات النفطية الأميركية، لا سيما في السعودية، ومع اعتماد بريطانيا القويّ على نفط الشرق الأوسط، قال السير ونستون تشرشل لثيودور روزفلت منذ عام 1944 «تخشى بعض الأوساط هنا أن تكون لدى الولايات المتّحدة رغبة في حرماننا أصولنا النفطية في الشرق الأوسط»[23]. لم تحاول الولايات المتحدة ابداً حرمان بريطانيا أصولها النفطية كما أنّ المخاوف البريطانية لم تتطوّر إلى مواجهة مع الولايات المتحدة الاميركية، بل تطوّرت إلى درجة من التعاون الأميركي-البريطاني للحفاظ على المصالح النفطية الغربية في المنطقة ومنع السوفيات من دخولها وامتلاك نفوذ فيها.

وضعت أزمة النفط الإيرانية بين عامَي 1951 و1953، التعاون الأميركي-البريطاني على محكّ الاختبار. فعندما أمّم رئيس الوزراء محمد مصدّق شركة النفط الإيرانية-البريطانية، كانت مصفاة تكرير عبدان الأكبر في العالم. ففي عام 1945، كان إنتاج النفط الإيراني قد ارتفع من 13 إلى 18 في المئة من مجموع الإنتاج العالمي[24]، وبحلول عام 1950، كان 65 في المئة من واردات النفط البريطانية يصل من الخليج[25]. بعد عامين من المفاوضات المتعثّرة بين الإيرانيين والإنكليز وتغيير في القيادة الأميركية، اتّفقت الولايات المتّحدة وبريطانيا على خطّة مشتركة لإطاحة مصدّق أُطلِق عليها اسم «عمليّة أجاكس». نُفِّذت الخطّة

بنجاح في آب/ أغسطس 1953، وأعيد إرساء سلطة الشاه. لكنّ النتيجة النهائية لم تكن لمصلحة بريطانيا، إذ تراجعت إلى حدّ كبير مصالح شركة النفط الإيرانية-البريطانية في إيران، وزاد الدور العسكري والاقتصادي الأميركي في البلاد. ففي عام 1952، لم يكن لدى الولايات المتّحدة سوى 29 مستشاراً عسكرياً في إيران، وبحلول عام 1956 كان العدد قد ارتفع إلى 400 وأصبح الأسطول البحري الأميركي في الخليج مشابهاً في حجمه للأسطول البريطاني[26]. وفي الفترة نفسها، قدّمت أميركا مساعدات اقتصادية لإيران بقيمة 221.9 مليون دولار، ومساعدات عسكرية بقيمة 84.7 مليون دولار[27].

وبينما كان دورها في إيران يتوسّع، بدأت الولايات المتحدة تتّخذ حيال المسائل الشرق أوسطية مواقف لا تساعد على دعم السياسة البريطانية. فعلى سبيل المثال، أرسلت السعودية عام 1952 قوّاتها للسيطرة على واحة البُرَيْمي في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية. ادّعت بريطانيا أنّ الواحة ملك لأبو ظبي، وهي إمارة كانت تحت حمايتها، فوقعت أزمة ديبلوماسية بينها وبين السعودية. وبدلاً من دعم بريطانيا، اختارت الولايات المتّحدة أن تؤدّي دور وساطة بين البلدين[28]. وفي قضيّة بارزة أخرى وهي القضيّة المصرية، كانت بريطانيا تعتبر أنّ جمال عبد الناصر يمثّل خطراً على الغرب وأنّه محسوب على الاتحاد السوفياتي، بينما كانت إدارة دوايت أيزنهاور تميل إلى الاعتقاد بأنّه رجلها الخاص[29].

عام 1953، أدخل وزير الخارجية الأميركي، جون فوستر دالِس، مفهوم «الحزام الشمالي» إلى إعداد السياسات الخاصّة بالشرق الأوسط. وفي عام 1955، وُقِّع ميثاق أمني عُرِف بـ«حلف بغداد» بين تركيا والعراق وإيران وباكستان، وانضمّت إليه بريطانيا في العام نفسه[30]. ورغم أنّ الولايات المتّحدة هي التي دفعت باتّجاه توقيع الميثاق، إلا أنها لم تلتزم به. كما أنّ الموقف الأميركي أثناء أزمة السويس زاد من حدّة التباعد الأميركي-البريطاني حول مسائل الشرق الأوسط وساعد على التمييز بين المصالح المستقلّة لكلّ من بريطانيا وأميركا. ففي عام 1956، وبعد قيام عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس والاجتياح الثلاثي للسويس، انضمّت الولايات المتّحدة إلى الاتّحاد السوفياتي في بذل جهود لإرغام القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية على الخروج من منطقة القناة[31].

إلى جانب تعميق الهوّة بين بريطانيا والولايات المتحدة وإلحاق الضرر بالهيبة البريطانية، كشفت حادثة السويس أيضاً محدوديّة إمكانات الجيش البريطاني في المنطقة. فقد كانت القوّات البريطانية بطيئة في تحقيق هدفها العسكري، فمنحت الضغوط الخارجية الوقت

الكافي لإرغام بريطانيا على الخروج[32].

بعد أزمة السويس، اندلعت عام 1957 ثورة في عُمان عندما قاد الإمام غالب بن علي تمرّداً ضدّ سلطان مسقط المدعوم من البريطانيين. هزم الإمام قوّات السلطان في وسط عُمان. وفي 21 تموز/ يوليو، طلب السلطان مساعدة البريطانيين، فباشرت طائرات القوّات الجوّية الملكية بعد يومين عمليّاتها في عمان. كانت العمليّة محدودة النطاق وقد شُنَّت ضدّ قوّات سيّئة التجهيز لكنّها لفتت الانتباه إلى الدور الذي يمكن أن تضطلع به بريطانيا في الخليج. واعتُبِر آنذاك أنّه ينبغي على القوّات البريطانية إبقاء القدرة على إطلاق تحرّك سريع للردّ على الاضطرابات المحلّية بهدف الحفاظ على مواقع الحدود. وكان الدرس المستمدّ من هذه الحادثة أنّ القوّة الجوية والقدرة النووية لا يمكن أن تحلاّ في هذه المنطقة مكان القوّات البرّية[33].

بحلول نيسان/ أبريل 1957، وُضِعت استراتيجيا جديدة لبريطانيا عُرِفت بـ«شرق السويس». وقد عبّر عنها أنطوني فريير خير تعبير بقوله «لا يكمن الجوهر السياسي لاستراتيجيا شرق السويس الجديدة في التطمينات التي تعطيها بريطانيا لأصدقائها العرب ولا في تحذيراتها المشروعة المبطّنة لموسكو، بل في مطلب أن تكون [بريطانيا] مستقلّة عن أميركا بدون أن تكسب عداوتها»[34]. أعلِنت الاستراتيجيا الجديدة في الوثيقة الدفاعية الصادرة عن الحكومة البريطانية عام 1957 والتي عُرِفت بـ«كتاب ساندز الأبيض». وفي سبيل تعزيز هيبة بريطانيا، شدّد «الكتاب الأبيض» على ضرورة إعطاء الأولوية للأسلحة النووية في حين ينبغي على القوّات التقليدية أن تكون أصغر حجماً وأفضل تجهيزاً وأكثر قدرة على التحرّك[35]. لذا أصبحت الحاجة إلى قاعدة بديلة عن السويس مسألة ملحّة بالنسبة إلى صانعي السياسات الدفاعية في بريطانيا، وكان الحلّ تطوير عدن.

في عام 1956، أنشِئت في عدن قيادة مستقلّة للقوات البريطانية في الشرق الأوسط[36]. وقدكانت عدن مهبط طائرات صغيراً مع منشآت سكنيّة بحالة سيّئة، وفي عام 1959 تمّ الإعلان عن برنامج تطويري كبير لتوسيع هذه المنشآت. ففي عام 1961، اتّخِذ قرار بتطوير «عدن الصغرى» – وهي منطقة تقع على بعد نحو 32 كيلومتراً من المدينة الرئيسية – كي تؤوي 2500 جندي مع عائلاتهم. وكان هذا أكبر مشروع للمباني العسكرية تنفّذه الحكومة البريطانية في مرحلة ما بعد الحرب[37]. وبحلول عام 1961، أصبحت عدن واحدة من ثلاث قواعد تتمركز فيها الأسلحة النووية البريطانية المنصوص عنها في استراتيجيا «شرق

السويس»، وكانت القاعدتان الأخريان قبرص وسنغافورة[38].

وُضِعت الاستراتيجيا الجديدة قيد الاختبار عام 1961 عندما طالب العراق بضمّ الكويت وهدّد باجتياح الإمارة الغنيّة بالنفط. ورغم أنّ البعض يعتقد أنّ لندن لم تفكّر جدّياً في إمكان حدوث اجتياح عراقي، بدا أنّ عمليّة الكويت هي اختبار للـ«قدرة على التحرّك الاستراتيجي». ما بين 30 حزيران/ يونيو و5 تموز/ يوليو، أرسلت بريطانيا 6500 جنديّ و45 سفينة حربية إلى الكويت[39]. فتراجع العراقيون، وبعد أشهر عدّة، وجّه المعتمد السياسي البريطاني في الخليج، السير ويليام لوس، رسالة إلى لندن جاء فيها «على الأرجح أنّ الذخيرة البريطانية في هذه المنطقة بلغت الحجم الأكبر في تاريخها غداة تدخّلنا في الكويت». وأضاف لوس الذي اعتبر أنّ التزام بريطانيا هناك أصبح أعمق من أيّ وقت آخر منذ الحرب العالمية الثانية «بفضل وجودنا، أصبح الخليج الفارسي جزيرة تتمتّع باستقلال نسبيّ في محيط متقلّب»[40].

إعادة اكتشاف إيران للخليج

عندما استعاد الشاه دوره في السياسة الخارجية بعد إطاحة مصدَّق عام 1953، كان همّه الأمني الأساسي، كما في السابق، الحدود الشمالية. لذلك اعتبر الشاه أنّ مصالح إيران الأمنية تتحقّق بأفضل الطرق من خلال الاصطفاف إلى جانب الولايات المتحدة، فانضمّ تالياً إلى حلف بغداد الذي وُقِّع بناءً على اقتراح أميركي، وعُرِف لاحقاً بـ«منظّمة المعاهدة المركزية» (سنتو). لكنّ الخليج تحوّل من جديد مصدر تهديد مع الانقلاب في العراق عام 1958. فإلى جانب تداعي إحدى ركائز «منظّمة المعاهدة المركزية» مما أدّى إلى تراجع في أهمّية الميثاق الأمني طوال الستّينيات، سيطر نظام قوميّ عربي ثوري على الحكم في بلد يقع على الحدود مع إيران.

بعد الانقلاب الذي قاده عبد الكريم قاسم، أظهر العراق عدائية مفاجئة تجاه إيران حول مسألة شطّ العرب، مدّعياً أنّه وقّع معاهدة 1937 التي تنظّم الوضع القانوني للمجرى المائي تحت الإكراه. وسرعان ما تلاشت المسألة لكنّها عادت لتبرز إلى الواجهة عام 1961. غير أن الرد الإيراني لم يتخط في ذلك الوقت نطاق التصريحات القويّة اللهجة[41]. وبعد وقت قصير، هدأ الخلاف من جديد. لكن على ساحة الشرق الأوسط، نشأ تنافس بين إيران ومصر، وبدأت إيران تنظر إلى المخاطر التي تهدّد أمنها من منظار تهديد عربي أوسع نطاقاً.

تعاملت إيران مع الوضع الجديد عبر المسارعة إلى الاعتراف بسوريا بعد انفصالها عن مصر عام 1961. ثمّ تحالفت مع السعودية في محاولة لمساعدة الملكيين في اليمن ضدّ الجمهوريين المدعومين من مصر. وعندما اعترفت إيران بدولة إسرائيل، ردّت مصر بشنّ هجوم كلامي على سلامة الأراضي الإيرانية مدّعيةً بأنّ خوزستان، أو كما كان عبد الناصر يسمّيها عربستان، جزء من العالم العربي وهي تحت الاحتلال الإيراني. وأعقبت ذلك حرب دعائية استمرّت طوال الستّينيات[42].

أحد ردود الفعل المحتومة على التهديد العربي الذي استشعرته إيران كان استيقاظ الشعور القومي الإيراني دعماً لسلامة الأراضي الإيرانية. ومن ردود الفعل الأخرى اعتماد سياسة قائمة على تعزيز القدرات العسكرية الإيرانية. لكن في مطلع الستّينيات، كان الشاه يدرك الإمكانات المحدودة لبلاده، كما يظهر في الكلام الذي أدلى به عام 1959 حول رغبته في تطوير قوّة بحرية كبيرة في الخليج:

«بالتأكيد إحدى أمنياتنا الكبرى هي تعزيز مكانة بلادنا ليس فقط في الخليج الفارسي من خلال بناء أسطول بحري قويّ وأسطول تجاريّ ضخم بل أيضاً من أجل [رؤية] علمنا يرفرف فوق سفننا في كلّ المحيطات والبحار. كان لإيران في السابق أسطول بحري من الطراز الأوّل، ومن الضروري أن تستعيد مكانتها بين الدول البحريّة... لكن كما قلت الصيف الفائت، يحتاج تشغيل مركب واحد إلى أشخاص مدرَّبين جيداً وإلى مبلغ كبير من المال. إذا كنت أتذكّر جيداً، يكلّف تشغيل مدمِّرة وزنها 1350 أو 1500 طنّ، نحو مئتَي مليون ريال سنوياً. يجب أن نضع كلّ هذه الاعتبارات نصب أعيننا في كلّ ما نقوم به في هذا المجال».[43]

بدت إيران في تلك المرحلة متحمّسة أكثر من أيّ وقت آخر لرؤية بريطانيا تستمرّ في تأدية دور في الخليج. ففي محادثاته مع المسؤولين البريطانيين، كان الشاه يشدّد في معظم الأحيان على المصالح الإيرانية-البريطانية المشتركة في الخليج وعلى التهديد الذي يشكّله عبد الناصر على البلدَين[44]. كان الشاه يذكّر المسؤولين الغربيين دائماً بأنّ إيران هي الحاجز الوحيد أمام توسّع النفوذ السوفياتي جنوباً باتّجاه المنطقة النفطية في الشرق الأوسط. وبحلول مطلع الستّينيات، صُوِّر التهديد العربي الصاعد على أنّه مساوٍ للتهديد الذي يمثّله الاتحاد السوفياتي. فقد جاء في برقية صادرة عن السفارة البريطانية «لديه [أي الشاه] اقتناع قويّ بأنّ أهمّية الدور الإيراني مفهومة [من الغرب]. لكنّ واقع التهديد المزدوج من الشمال والجنوب والترابط بين التهديدَين ماثلان دائماً في ذهنه».[45]

في عدد من المناسبات، طمأنت بريطانيا الشاه إلى أنّها لا تنوي مغادرة الخليج[46]. لكنّ إيران بدأت تتّخذ خطوات تهدف إلى تطوير علاقات أوثق مع عرب الخليج. فمنذ عام 1959، حاولت الحكومة الإيرانية أن تكسب ودّ الحكّام العرب من خلال زيارات إلى إيران نظمتها الـ«سافاك» (الشرطة الأمنية). وبحسب مصادر بريطانية، قال رئيس الـ«سافاك»، الجنرال بختيار، لحاكم دبي في إحدى هذه الزيارات «... إنّ العلاقة البريطانية بـ«إمارات الساحل المتصالح» ستنتهي في خلال 15 سنة بموجب اتفاق إيراني-بريطاني سرّي، وإنّ من مصلحته تالياً أن يتطلّع نحو إيران»[47]. في عام 1962، شارك رئيس الوزراء الإيراني علي أميني في المؤتمر الإسلامي الذي دعت إليه السعودية، فزار مكّة ودعا الملك السعودي إلى زيارة إيران بصحبة علماء سعوديين في محاولة لرأب الخلافات المذهبية بين البلدَين[48]. وفي عام 1963، أنشِئ قسم خاص بالخليج الفارسي في وزارة الخارجية الإيرانية[49]، وفي العام نفسه، افتتح رئيس الوزراء الإيراني حلقة دراسية في طهران حول الأساليب الواجب اعتمادها لزيادة التبادل التجاري مع الخليج[50].

لقد سعت إيران من خلال ذلك إلى كسب صداقة دول الخليج العربي. لكن باستثناء الكويت، لم يتمّ إرساء علاقات ديبلوماسية رسمية مع المَشْيَخات. والأهمّ من ذلك، جدّدت إيران المطالبة بضمّ البحرين التي أعطيت عام 1957 مقعداً في المجلس الإيراني باعتبارها المقاطعة الرابعة عشرة في البلاد. ونتيجةً لذلك، أقصيت البحرين من الجهود المبذولة لتشجيع التبادل التجاري مع الخليج ومن الاتّصالات الثنائية[51]. واستمرّت إيران أيضاً في المطالبة بالسيادة على جزر هرمز - طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى- التي كانت بريطانيا تصرّ على أنّها تابعة للجهة العربية[52]. ولم تبذل إيران جهوداً جدّية كي تسوّي مع حكّام الخليج المسائل المتعلّقة بالأراضي التي تطالب بضمّها، كما أنّ هذه المسائل لم تُفسد العلاقات الإيرانية-البريطانية، إذ إنّ بريطانيا كانت تخدم المصالح الإيرانية على نطاق أوسع من خلال الحفاظ على الوضع الإقليمي القائم. ولم تبرز هذه المسائل وسواها إلى الواجهة إلاّ عندما قرّرت بريطانيا مغادرة الخليج.

2
قرار 16 كانون الثاني/ يناير: بريطانيا والولايات المتحدة وإيران

يوم الثلاثاء 16 كانون الثاني/ يناير 1968، أعلنت حكومة العمّال البريطانية أنّ القوّات البريطانية المتمركزة شرق السويس ستنسحب انسحاباً كاملاً قبل نهاية عام 1971. شكّل القرار البريطاني نهاية أكثر من قرن ونصف قرن من السيطرة البريطانية في الخليج، وفتح صفحة جديدة في تاريخ المنطقة. وللمرة الأولى في التاريخ الحديث، أصبحت دول الخليج مسؤولة عن أمن المنطقة ضدّ التهديدات الإقليمية والدولية.

أثار هذا التحوّل في الأحداث أسئلة عدّة عن النظام السياسي المستقبلي في الخليج، وقد أجيب عنها بحلول كانون الأوّل/ ديسمبر 1971.

يهدف هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على السياق الدولي في تلك المرحلة. ويركّز على ثلاثة أسئلة أساسية: أولاً، لماذا قرّرت بريطانيا الانسحاب من الخليج؟ ثانياً، ماذا كان موقف إيران في المرحلة التي قادت إلى الانسحاب البريطاني، وماذا كان ردّ فعلها على القرار البريطاني؟ ثالثاً، ماذا كان دور الولايات المتحدة في تلك المرحلة حيث كانت الحليفة الغربية الأقرب إلى بريطانيا والحليفة الدولية الأقرب إلى إيران والقوّة التي كان بإمكانها على الأرجح أن تخلف بريطانيا في تأدية دور حارسة الخليج؟ ويسعى هذا الفصل قبل كلّ شيء إلى إظهار كيف أرست القوى التي أثّرت في أفعال بريطانيا وإيران والولايات المتّحدة وردود أفعالها قبل عام 1968 أسس سياسات هذه البلدان في السنوات اللاحقة.

عندما فاز حزب العمّال في الانتخابات العامّة لعام 1964 بغالبية بسيطة، ورث عجزاً غير مسبوق في ميزان المدفوعات راوح بين 750 و800 مليون جنيه استرليني، وعرفت قيمة العملة البريطانية تأرجحاً قوياً[1]. وبهدف معالجة الوضع الاقتصادي، ابتعدت الحكومة الجديدة عن القرارات غير الشعبية سياسياً، مثل خفض قيمة الجنيه الاسترليني. فإلى جانب بعض الإجراءات الاقتصادية المحلّية[2]، تركّزت جهود الحكومة على علاجَين:

السعي للحصول على الدعم المالي الدولي للجنيه الاسترليني، وخفوضات كبيرة في الموازنة الدفاعية للحكومة السابقة.

أصبح هذان العلاجان مترابطين في شكل وثيق جداً إذ إنّ الجزء الأكبر من الدعم المالي وصل من الولايات المتّحدة. فقد كانت لدى الأخيرة مصلحة كبيرة في أن تحافظ بريطانيا على القدرة العسكرية على تأدية دور ضامِن للاستقرار في الخليج الغنيّ بالنفط. والأهمّ من الخليج في تلك المرحلة كان الشرق الأقصى، حيث كانت الولايات المتّحدة متورّطة في فيتنام، وقد اندلعت اضطرابات في المنطقة عندما بدأ جنود أندونيسيون بالتسلّل عبر الحدود الماليزية في ما أصبح يُعرَف بـ«المواجهة»[3]. وقد أملت الولايات المتّحدة أن يساعد الدعم البريطاني لماليزيا على الحفاظ على الوضع الاقليمي القائم[4].

اعتبر عدد من السياسيين البريطانيين أنّ أحد الأهداف الأساسية للخفوضات في موازنة الدفاع كان الالتزامات البريطانية في الخارج. إذ كانت لبريطانيا قوّات متمركزة في المتوسّط وشرق السويس (في عدن والخليج وسنغافورة وماليزيا وهونغ كونغ) والكاريبي[5]. أقرّ رئيس الوزراء هارولد ولسون أنّ «قوّات الدفاع البريطانية استُنفِدت إلى درجة التداعي»[6]. لكنّ الجدل حول خفوضات موازنة الدفاع تمحور حول الالتزامات في شرق السويس، حيث كان يتمركز أكبر عدد من القوّات البريطانية خارج أوروبا مع كلفة سنوية تبلغ نحو 400 مليون جنيه استرليني[7]. بالنسبة إلى ولسون وبعض الأعضاء الرفيعي المستوى في حكومته، لم تكن مسألة الالتزامات في الخارج تقتصر فقط على ترشيد الإنفاق. فبعد الاستراتيجيا الكبرى المناهضة للسوفيات التي أعدّها أرنست بيفن لبريطانيا في مرحلة ما بعد الحرب، وفكرة «المصالح البريطانية» المستقلّة التي أطلقتها حكومة المحافظين السابقة، رأت حكومة العمّال الجديدة سياسة الدفاع البريطانية في سياق «دور عالمي». فكما قال ولسون لاحقاً «... كانت غالبيّة [في حزب العمّال]، وأنا من بينها، تتأثّر بأفكار المساهمة في الحفاظ على السلام الدولي أكثر منه باعتبارات العظمة الأمبراطورية»[8].

في مرحلة أفول الأمبراطورية، كان يُنظَر إلى الالتزامات في الخارج كوسيلة للمساعدة من أجل الحفاظ على القوّة العالمية لبريطانيا. كانت هذه الالتزامات تقدّم صورة الحليف الوفيّ للشركاء في الكومنولث، وتمنح بريطانيا الحقّ في امتلاك مكانة محوريّة في حلف شمال الأطلسي (الناتو) والأمم المتّحدة، وتساعد على تعزيز العلاقات الأميركية-البريطانية. وقد عبّر ولسون عن سروره لرؤية «الولايات المتّحدة تعترف في شكل كامل بدورنا

الفريد كقوّة عالميّة لحفظ السلام». وفي إشارة محدَّدة إلى شرق السويس، قال «أريد أن يكون واضحاً أنّه مهما فعلنا في مجالات الكلفة وقيمة المال وإعادة النظر الصارمة في النفقات، لا يمكننا التخلّي عن دورنا العالمي»[9]. أما المضاعفات التي ستترتّب على المنطقة نتيجة إنهاء الالتزامات البريطانية فكانت اعتبارات ثانويّة.

وبحسب أحد المصادر، كان وزير الخارجية جورج براون والموظّفون في الوزارة يدعمون فكرة رئيس الوزراء حول دور عالمي بريطاني[10]، حيث كتب وزير الدفاع دنيس هيلي في مذكّراته «في ذلك الوقت، كنت أنا نفسي أعتبر أنّ مساهمتنا في استقرار الشرق الأوسط والشرق الأقصى تفيد السلام العالمي أكثر من مساهمتنا في الناتو في أوروبا»[11]. لقد كان مؤيّدو بريطانيا للاضطلاع بدور دولي يشكّلون الغالبيّة في الحكومة[12]، لكنّ فيليب داربي يلفت إلى وجود معارضة صامتة داخل الحزب الحاكم عام 1964[13]، بينما كانت وزارة الخزانة تضغط لخفض الموازنة الدفاعية[14]. بعد وقت قصير من الانتخابات، رفعت وزارة الخزانة إلى الحكومة كتاباً مفصّلاً يفنّد الحجج المؤيّدة لإجراء خفوضات كبيرة في الإنفاق على الدفاع[15]. وعندما نظرت الحكومة في المسألة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1964، اتخِذ قرار موقّت بخفض موازنة الدفاع لعامَي 1969-1970 من 2400 مليون إلى 2000 مليون جنيه استرليني مع الحفاظ على أسعار ثابتة للجنيه، لكن لم يصدر أيّ إعلان حول الهدف الجديد ولم يُتَّخذ أيّ قرار بشأن الالتزامات[16].

وقد قال جورج براون في الاجتماع الحكومي:

«نحن وحدنا نستطيع تأدية دور ضامِن للاستقرار [في الشرق الأوسط] نظراً إلى المكانة التي نتمتّع بها على طول الشاطئَين الشرقي والجنوبي لشبه الجزيرة العربية. لا يمكن الولايات المتّحدة أو أيّ قوّة غربية أخرى أن تنتزع هذا الدور منّا. إنّ دَعْم جهودنا العسكرية في الخليج هو أحد الأسباب الأساسية وراء حاجتنا إلى القاعدة في عدن، ولهذا السبب أيضاً يولّد التدخّل المستمرّ لعبد الناصر في اليمن وما ينجم عنه من تخريب متفاقِم للأوضاع في اتّحاد جنوب شبه الجزيرة العربية، قلقاً كبيراً».

وركّز براون أيضاً على تلاقي المصالح البريطانية والأميركية في «كلّ الميادين المهمّة» والحاجة إلى العمل عن كثب مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[17].

بعدما أكّدت الحكومة البريطانية للولايات المتّحدة أنها تنوي تأدية دور عالمي[18]، أرسلت وزير المال الجديد، جايمس كالاهان، من أجل السعي إلى الحصول على دعم للجنيه

الاسترليني في واشنطن ونيويورك. وبحسب كالاهان، أظهر المسؤولون في «الاحتياط الفيديرالي» في نيويورك تفهّماً لصعوبات بريطانيا، وأبدوا قلقاً من أن يؤدّي خفض قيمة الجنيه الاسترليني إلى مضاربات على الدولار في أسواق المال الدوليّة. يتذكّر كالاهان أنّ تشارلي كومب، مدير عمليّات صرف العملات الأجنبية في «الاحتياط الفيديرالي»، حذّر زملاءه في القطاع المصرفي في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1964 قائلاً: «إذا نفد الاحتياط البريطاني وأرغِمت [بريطانيا] على خفض قيمة عملتها، فقد تكون الخطوة التالية هجمة خطيرة جداً على الدولار»[19]. جمع «الاحتياط الفيديرالي»، بالتنسيق مع كندا واليابان وثمانية مصارف مركزية أوروبية، قرضاً بقيمة ثلاثة مليارات دولار لشراء الجنيهات الاسترلينية التي تُعرَض في السوق. وقد أدّت هذه الخطوة إلى تضاؤل احتمالات خفض قيمة العملة، وتكرّر الأمر نفسه في أيلول/ سبتمبر 1965 [20].

أثناء التعاون الأميركي-البريطاني في سوق المال، لم تكن هناك روابط واضحة بين الدعم المالي الأميركي للجنيه الاسترليني واستمرار الدور البريطاني شرق السويس[21]. وقد تبيّن أنّ جهود دعم الجنيه الاسترليني بذلها «الاحتياط الفيديرالي» بدون تدخّل من المسؤولين في البيت الأبيض[22]. ومن دون شكّ فقد كان بإمكان البيت الأبيض لو أراد أن يتدخّل لمنع «الاحتياط الفيديرالي» من تدبير القرض أو لتحديد شروط سياسية لدعم الجنيه الاسترليني. لكنّ إدارة جونسون لم تعتمد خطوة كهذه[23].

اتّخذت أوّل محاولة من الحكومة البريطانية لخفض موازنة الدفاع شكل «كتاب أبيض» دفاعي عام 1965. وقد أرجأت الحكومة، انطلاقاً من آرائها بشأن الدور الدولي لبريطانيا، اتّخاذ أيّ قرار حول الالتزامات الدولية. وبدلاً من ذلك، خُفِّضت النفقات من خلال وقف بعض مشاريع الأسلحة مما سمح بتوفير 56 مليون جنيه استرليني فقط[24].

تنبع أهمّية «الكتاب الأبيض» لعام 1965 من كونه أطلق لدى اليساريين في حزب العمّال شرارة التعبير العام عن الاستياء. وعلى رغم أنّ نوّاب حزب العمّال صوّتوا مع الحكومة على موازنة الدفاع، أدخل عشرون نائباً من نوّاب المقاعد الخلفية تعديلاً يطالب بـ«التسريع كثيراً في خفض التزامات بريطانيا العظمى في الخارج»[25]. في آب/ أغسطس 1966، دعا 77 نائباً من حزب العمّال إلى خفض الإنفاق على الدفاع بنسبة 25 في المئة. وفي أيلول/ سبتمبر، لفت قرار صادر عن مؤتمر لحزب العمّال الانتباه إلى «العبء الثقيل على الدخل القومي الذي يترتّب عن إبقاء قواعد عسكرية قديمة في الخارج»[26]. ومنذ ذلك

الوقت، بدأت السياسة الداخلية تؤثّر في الاعتبارات الدولية المتعلّقة بدور بريطانيا العالمي وتفرض قيوداً عليها.

عدن: بداية الانسحابات

حينها كانت الضغوط السياسية لخفض الإنفاق العسكري في الخارج تتزايد داخل بريطانيا، سارت الأحداث في عدن، التي كانت هي القاعدة العسكرية الأساسية لبريطانيا في الشرق الأوسط، نحو الأسوأ. فمنذ عام 1962، شهد اتّحاد جنوب شبه الجزيرة العربية المؤلّف من سلطنات داخلية ومن عدن والذي يحظى بحماية بريطانيا، زيادة في نشاطات الحركات القومية الثورية. وفي عام 1963، استُخدِمت قوّات بريطانية ضدّ «رجال قبائل منشقّين» في منطقة الدالي، ما سبّب سلسلة محاولات اغتيال استهدفت مسؤولين بريطانيين. وفي أيلول/ سبتمبر 1965، وفي خطوة لم تكن الأولى من نوعها، عُلِّق الدستور العدني وفرض الحاكم البريطاني حُكماً مباشراً على عدن. في ذلك الوقت، كانت المجموعات السياسية المنشقّة قد بنت قوّاتها فوضعتها في مواجهة مع القوّات البريطانية في حرب عصابات هدفت إلى إنهاء الاحتلال البريطاني لجنوب شبه الجزيرة العربية بكامله. قامت الحكومة البريطانية بمحاولات عدّة للتوصّل إلى حلّ سلمي للنزاع لكنّها فشلت كلّها[27]. وفي النهاية، أصبحت قاعدة عدن، كما قال المؤرّخ مايكل هوارد «تستهلك أمناً أكثر مما يمكنها أن تنتج»[28].

بحلول مطلع عام 1966، كانت الحكومة البريطانية قد أعادت النظر في دور بريطانيا شرق السويس[29]. وأعلنت كجزء من «المراجعة الدفاعية لشباط/ فبراير 1966» أنّها تنوي سحب القوّات البريطانية من عدن بحلول عام 1968[30]. وفي هذه الأثناء، كان ولسون وغالبية الحكومة يحافظون على دعمهم لدور بريطاني عالمي[31]. وإزاء الضغوط المتزايدة من اليسار لتنفيذ انسحاب سريع للقوّات المنتشرة في الخارج، سعت الحكومة إلى إرساء توازن دقيق بين التزامات بريطانيا شرق السويس والاستمرار في إجراء خفوضات كبيرة في الإنفاق على الدفاع[32].

حاول «الكتاب الأبيض الدفاعي لشباط/ فبراير 1966» تحقيق ذلك التوازن[33]. وفي هذا الكتاب، أصبحت الموازنة الدفاعية الموقّتة لعام 1966 والبالغة مليارَي جنيه استرليني، سقفاً رسمياً لموازنة 1969–1970. بالإضافة إلى مغادرة عدن، أُلغي طلب للحصول على

حاملة الطائرات CVA 01 التي كانت القوّات البحرية تعتبرها أساسية للدور البريطاني شرق السويس. لكنّ بريطانيا طلبت من الولايات المتّحدة طائرات F-111 كبديل من حاملة الطائرات في سبيل تعزيز القدرة الجويّة المتمركزة على الساحل[34]. وفضلاً عن ذلك، حدّد «الكتاب الأبيض» ثلاثة معايير لوجود بريطاني مستمرّ خارج أوروبا: أولاً لا تشنّ بريطانيا حملات حربية كبرى بدون التنسيق مع حلفائها، ثانياً لا توافق بريطانيا على الالتزام باتّفاق دفاعي تجاه بلد آخر إلا إذا كان ذلك البلد مستعداً لتقديم تسهيلات مناسبة للجنود البريطانيين، وثالثاً لا تجري أيّ محاولة لإبقاء مرافق دفاعية في بلد مستقلّ ضدّ إرادته[35].

بينما كان الوجود العسكري البريطاني في عدن يشارف النهاية، كان الخليج هو المنطقة الوحيدة في الشرق الأوسط التي بقيت تحت تأثير النفوذ البريطاني. في الظاهر، بدا أنّ «الكتاب الأبيض لعام 1966» والبيانات الحكومية اللاحقة تعيد التأكيد على الوجود البريطاني هناك، وقد زاد عدد القوّات البرّية المتمركزة في الخليج[36]، ووُسِّعت القواعد البريطانية في الشارقة والبحرين[37]، وفي الثالث من شباط/ فبراير، أعلن دنيس هيلي:

«لا نيّة لدينا بالتخلّي عن أيّ من التزاماتنا. ننوي أن نحافظ ويجب أن نحافظ على القدرة الكاملة على إتمام كلّ التزاماتنا الحالية بما في ذلك التزاماتنا في الشرق الأقصى والشرق الأوسط وأفريقيا وأجزاء أخرى من العالم. ننوي أن نبقى قوّة عالمية من الناحية العسكرية».[38]

بعد بضعة أشهر، أعاد وزير الخارجية، مايكل ستيوارت، التأكيد على الأمر بقوله «ليست لدينا لا الرغبة ولا النيّة في التخلّي عن العالم القائم شرق السويس»[39].

هنا بدا أنّ المعايير المنصوص عليها في «الكتاب الأبيض لعام 1966» تدعم إبقاء جنود في الخليج. كان المعيار الأوّل، أي امتناع بريطانيا عن الاضطلاع بنشاطات حربية بدون التنسيق مع حلفائها، مبهماً لأنّه لم يحدّد من هم هؤلاء الحلفاء: أهي الولايات المتّحدة أم أستراليا أم الكويت؟[40] ولم يشكّك المعيار الثاني الذي ركّز على ضرورة أن تؤمّن البلدان تسهيلات للقوات البريطانية في الخليج، إذ كانت لبريطانيا في الأصل مرافق عسكرية في المنطقة. أما المعيار الثالث حول الحاجة إلى موافقة البلد المعنيّ كي تتمكّن بريطانيا من امتلاك مرافق عسكرية فيه، فقد رسّخ أكثر فأكثر دور بريطانيا في الخليج، إذ لم يكن هناك أيّ مؤشّر إلى وجود مقاومة محلّية للوجود البريطاني في «الإمارات المتصالحة» وقطر والبحرين[41].

غير أن نظرة أشمَل إلى الوضع قد تقود إلى القول بأنّ عام 1966 شكّل بداية نهاية

الوجود البريطاني في الخليج. فمنذ نهاية الحكم البريطاني في الهند، أصبحت الغاية الأساسية من قاعدة عدن دعم الدور البريطاني في الخليج وتعزيزه[42]. لقد كان الوجود العسكري البريطاني في الخليج محدوداً نسبياً إذ بلغ نحو ستّة آلاف جندياً. وعند اضطلاع هؤلاء الجنود بنشاطات قتالية، كانت التعزيزات والإمدادات اللوجستية تصل من القاعدة الموجودة في جنوب شبه الجزيرة العربية[43]. صحيح أنّ زيادة حصلت في عدد الجنود في الخليج بعد قرار الانسحاب من عدن لكنّها كانت ضئيلة إذ ارتفع هذا العدد من ستة آلاف إلى ما بين سبعة وثمانية آلاف جندي[44]. وبعد التخلّي عن قاعدة عدن، أصبحت القوّات البريطانية عرضةً لهجمات القوى الإقليمية.

بعد التراجع الكبير في قدرة بريطانيا على الدفاع عن التزاماتها في الخليج، بدأ بعض صانعي القرارات يشكّكون في جدوى هذه الالتزامات. وعلى رغم أنّ التصريحات العامّة حاولت تبديد المخاوف أو الآمال حيال حصول انسحاب بريطاني، يشير أحد المصادر إلى أنّ مايكل ستيوارت حذّر رئيس الوزراء سراً من أنّ بريطانيا «في وضعيّة مَن يستعدّ للانسحاب»[45]، وبدأ دنيس هيلي يغيّر موقفه من حفاظ بريطانيا على التزاماتها[46]. وبحسب هيلي، لم يكن هناك من بديل لقاعدة عدن. وقد طُرحت لبعض الوقت فكرة بناء قاعدة جديدة في جزيرة مسرة قبالة ساحل عُمان، لكنّها استُبعِدت بسبب الكلفة. واعتُبرت القاعدة الجويّة البريطانية في قبرص بديلاً ممكناً لتعزيز الوجود البريطاني في الخليج، لَكنّ الصعوبات في الحصول على حقّ التحليق في أجواء البلدان العربية جعلت هذا الخيار غير عمليّ. منذ ذلك الوقت، لم يعد السؤال بالنسبة إلى هيلي ما إذا كان يجب الحفاظ على الالتزامات شرق السويس بل توقيت الانسحاب المحتوم. وقد توصّل رؤساء الأركان إلى الاستنتاج نفسه[47]. ومع ذلك، استمرّ هيلي في معارضة الانسحاب السريع في العلن خوفاً من حدوث تغيير جذري مفاجئ في السياسة الخارجية البريطانية[48].

على المستوى الداخلي، أدّى قرار الانسحاب من عدن إلى ارتفاع الضغوط التي يمارسها حزب العمّال لإنهاء كلّ الالتزامات البريطانية في ما وراء البحار. وبرزت مؤشّرات معارضة إضافية من داخل الحزب الحاكم. في أيار/ مايو 1966، رفعت عيّنة من نوّاب حزب العمّال اقتراحاً إلى اجتماع لـ«حزب العمّال البرلماني» (PLP) يدعو إلى خفض حاسم في الالتزامات شرق السويس، بما في ذلك الخليج، بحلول 1969-1970. نجحت الحكومة تكتيكياً عندما جمّد رئيس «حزب العمّال البرلماني»، إيمانويل شينويل، الاقتراح بموجب أُسس إجرائية.

ثم طرح منتقدو الحكومة اقتراح الانسحاب على التصويت في الاجتماع التالي لـ«حزب العمّال البرلماني» في حزيران/ يونيو. وفي محاولة لإظهار قوّة الحكومة، حضر الاجتماع عدد كبير من الوزراء ونبلاء حزب العمّال، وأسقِط الاقتراح في شكل حاسم (225 صوتاً ضدّ الاقتراح مقابل 54 معه و50 امتنعوا عن التصويت). وقد جرى التعامل مع التصويت من منطلق تعبيره عن الولاء للحزب وليس عن سياسة دفاعية عمليّة[49].

بمعزل عن السياسة الحزبية، كانت العوامل الاقتصادية الكلية، لا سيّما العجز الدائم في ميزان المدفوعات، تتحرّك في اتّجاه كان من شأنه أن يؤدّي في نهاية المطاف إلى تغيير في السياسة الخارجية. فقد أُرغِمت الحكومة على خفض الإنفاق العام. وأعلن رئيس الوزراء في مجلس العموم أنّ الاستثمار العام في موازنة 1967-1968 سيُخفَّض إلى حدّ كبير، وأنّ الخفوضات البالغة قيمتها مئة مليون جنيه استرليني على الأقلّ ستشمل القطاعَين العسكري والمدني على حدّ سواء[50]. في شباط/ فبراير 1967، أعلن «الكتاب الأبيض الدفاعي» عن خفض إضافي بقيمة 45 مليون جنيه استرليني في الإنفاق على الدفاع، مع مزيد من الخفوضات بحلول نهاية حزيران/ يونيو[51].

طُرِح «الكتاب الأبيض» على التصويت في مجلس العموم في شباط/ فبراير 1967. وأمِل هارولد ولسون أن يحظى بقبول اليسار أكثر من سابقاته معتبراً أنّه أوّل «كتاب أبيض» دفاعي «... يتحدّث عن ادّخارات تحقّقت فعلاً في الإنفاق على الدفاع، مع خفوضات إضافية كبيرة في الأفق»[52]. لكنّه فوجئ عندما واجه معارضة من جزء كبير من حزب العمّال البرلماني «... وقد أصبحت أكثر اتّساعاً من معارضة اليسار التقليدي» الذي أراد المزيد من الخفوضات في موازنة الدفاع، وبسرعة[53]. ثم أدخلت الحكومة تعديلاً على «الكتاب الأبيض» رحّب بالكتاب الحالي باعتباره يساهم في الخفض المستمرّ للإنفاق على الالتزامات والقوّات البريطانية وعلى مساهمات بريطانيا في الخارج. وعند طرح الاقتراح على التصويت، وافقت عليه غالبيّة من 39 نائباً فقط بينما امتنع 62 من نوّاب المقاعد الخلفية عن التصويت[54].

إزاء الضغوط الاقتصادية والسياسية في الداخل، كان على حكومة ولسون أن توضّح موقفها من الالتزامات المتبقّية شرق السويس. في ما يتعلّق بالخليج، استمرّت في إظهار تصميم قويّ على الحفاظ على موقعها هناك. وعند سؤاله عن الموضوع في البرلمان في نيسان/ أبريل 1967، استعمل دنيس هيلي الحجّة القديمة عن دور بريطانيا العالمي قائلاً

«الخليج منطقة ذات أهمّية حيوية جداً ليس فقط بالنسبة إلى اقتصاد أوروبا الغربية ككلّ بل أيضاً إلى السلام العالمي، لذلك نكون غير مسؤولين على الإطلاق إذا سحبنا قوّاتنا من هناك»[55].

في حزيران/ يونيو، أعاد وزير الخارجية التأكيد أيضاً أمام مجلس العموم على أنّ بريطانيا ستفي بالتزاماتها في الخليج[56]. وعند اندلاع حرب 1967 العربية-الإسرائيلية، استخدم مؤيّدو إبقاء الالتزامات في الخليج إمكان حدوث المزيد من الاضطرابات الإقليمية كدليل على أهمّية الدور البريطاني في العالم في شكل عام وفي الشرق الأوسط في شكل خاص. وعبّر جورج براون عن «قلقه الكبير» بشأن الاستقرار في الخليج قائلاً «... ليست قوّاتنا موجودة في الخليج الفارسي لحماية مصالحنا النفطية فحسب بل للحفاظ على الاستقرار في المنطقة»[57].

أثناء عام 1967، سبّب العجز في ميزان المدفوعات البريطاني ضغوطاً على قيمة الجنيه الاسترليني، ومنذ شهر شباط/ فبراير سعت الحكومة البريطانية إلى الحصول على قرض طويل الأمد بمليارات الدولارات لدعم الجنيه الاسترليني. وبحسب جايمس كالاهان، صدرت الفكرة عن مصرفيّين أميركيين. لكن هذه المرّة لم تُترَك المسألة بعهدة المصرفيّين. كان للمسؤولين في إدارة جونسون تقويم مختلف للسياسة البريطانية[58]. بعدما علِم المسؤولون الأميركيون في صيف 1965 أنّ بريطانيا تنوي خفض موازنة الدفاع إلى ألفَي مليون جنيه استرليني بحلول عام 1970 والانسحاب من عدن، أصبحوا أكثر قلقاً حيال مستقبل الدور البريطاني السياسي والأمني في العالم والذي كان وزير الخارجية الأميركي دين راسك يعتبر أن لا أحد سوى بريطانيا يستطيع الاضطلاع به[59]. بحلول أيلول/ سبتمبر 1965، أصبح الرابط الضمني بين الدور العالمي لبريطانيا والدعم المالي الأميركي واضحاً للحكومة البريطانية. فخلال اجتماع مع ولسون، قال مساعد وزير الخارجية الأميركي جورج بول لرئيس الوزراء [البريطاني] «... تعتبر الولايات المتّحدة أنّ الحفاظ على الالتزامات البريطانية حول العالم عنصر أساسي في العلاقة الأميركية-البريطانية ككلّ» بما في ذلك الدعم الأميركي للجنيه الاسترليني. وعلى رغم إصرار ولسون على أنّه لا يمكن إقامة هذا الرابط[60]، فقد أكّد للرئيس جونسون أنّ بريطانيا ستستمرّ في تأدية دورها شرق السويس ولو على مستوى أدنى[61]. وافقت الولايات المتحدة على انسحاب بريطانيا من عدن لكن في الوقت نفسه، مارس المسؤولون الأميركيون ضغوطاً كي تستمرّ الالتزامات البريطانية

في الخليج الغنيّ بالنفط وفي الشرق الأقصى[62].

في عام 1967، تلقّى المسؤولون الأميركيون رسائل بأنّ حكومة ولسون تفكّر في خفض قوّاتها المتمركزة في سنغافورة وماليزيا ثم في الانسحاب الكامل بحلول منتصف السبعينيات. ولفتت برقيّة صادرة عن السفارة الأميركية في لندن إلى اتّساع نطاق الاتّفاق الوزاري على المستوى ما دون الحكومي، على إجراء مزيد من الخفوضات شرق السويس[63]. وجرى التأكيد على هذا الاتّجاه عندما تقدّمت بريطانيا بطلب من جديد للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية. قبل وصول ولسون إلى واشنطن في حزيران/ يونيو 1967، كتب دين راسك إلى الرئيس «يأتي إلى واشنطن في وقت يبدو فيه أنّ البريطانيين... توصّلوا إلى قرار واعٍ حول الدور المستقبلي لبريطانيا في العالم. والقرار هو إنهاء معظم الالتزامات في الخارجِ المتبقّية من عصر الأمبراطورية، والتحوّل جزءاً أساسياً من التيّار الأوروبي»[64]. وفي هذا السياق، طلب المسؤولون الأميركيون أن تكون أيّ قروض إضافية مشروطة باستمرار الدور البريطاني شرق السويس، وقد رفضت الحكومة البريطانية هذا المطلب[65].

في النصف الأوّل من عام 1967، استمرّ المسؤولون الأميركيون في بذل جهود لثني بريطانيا عن تغيير مكانتها في الشرق الأقصى. ففي رسالة إلى جورج براون، حذّر دين راسك زميله البريطاني من «العواقب المدمِّرة» التي من شأنها أن «تضرب أسس السياسة الخارجية [الأميركية] بعد الحرب» في حال قرّرت بريطانيا إنهاء دورها شرق السويس. كان القلق الأميركي من تغيير محتمل في السياسة الخارجية البريطانية نابعاً من انشغال إدارة جونسون بفيتنام وتأثيره في التوافق الداخلي حول السياسة الخارجية. في وقت بدا فيه أنّ الجهود الحربية الأميركية في فيتنام تتّجه نحو مأزق كبير، قال راسك لبراون «لن يقبل الرأي العام الأميركي تسلّم الموقع البريطاني المتروك»[66]، وفي كلام أشبه بالتهديد أعلن الرئيس جونسون:

«إذا استنتج الكونغرس والشعب الأميركي أنّنا القوّة العظمى الوحيدة التي تحاول معالجة المشكلات في هذه المنطقة، فقد يحصل ردّ فعل قويّ هنا ضدّ قيامنا بالتزاماتنا أو حفاظنا عليها [مثلاً في الناتو] ومن شأنه أن يقوّض أسس سياساتنا».[67]

في ذلك الوقت، كانت حكومة ولسون منهمكة أيضاً بالسياسة الداخلية، وقد قال هيلي لوزير الدفاع الأميركي روبرت مكنامارا إنّه لا يستطيع تبرير السياسات التي لا تخدم

مصالح بريطانيا بأفضل الطرق[68].

تماشياً مع الوعد الذي قطعته للبرلمان في «كتاب شباط/ فبراير الأبيض»، أعلنت حكومة ولسون عن خفوضات جديدة في موازنة الدفاع في «الكتاب الأبيض الدفاعي» الصادر في تموز/ يوليو 1967. وشمل خططاً لخفض عدد القوّات البريطانية المتمركزة خارج أوروبا في شكل عام بما في ذلك مناطق المتوسّط وجنوب الأطلسي والكاريبي[69]. لكنّ الخفوضات الكبرى كانت مقرَّرة لشرق السويس.

بعد عدن، تحوّلت أنظار الحكومة البريطانية إلى الشرق الأقصى. فقد اعتبر بعض السياسيين البريطانيين أنّ انتهاء المواجهة مع أندونيسيا عام 1967 من شأنه أن يجعل الولايات المتّحدة أكثر تقبّلاً لخفض الوجود العسكري البريطاني في الشرق الأقصى، حيث خُفِّض عدد الجنود إلى النصف (من 80 ألفاً إلى 40 ألفاً) استعداداً للانسحاب من ماليزيا وسنغافورة بحلول منتصف السبعينيات[70]. وكانت الغاية وفقاً لـ«كتاب تموز/ يوليو الأبيض» خفض موازنة الدفاع إلى ألفَي مليون جنيه استرليني بحسب الهدف المحدَّد في موازنة 1966.

في حين أبقت هذه الوثيقة الالتزامات في الخليج كما هي، بدأت لهجة الحكومة تتغيّر في ما يتعلّق بمستقبل شرق السويس. فخلافاً للأوراق البيضاء السابقة التي ركّزت على نيّة بريطانيا إبقاء التزاماتها شرق السويس، أعلن «الكتاب الأبيض لعام 1967» أنّ هدف السياسة البريطانية هو «... تعزيز التطوّرات التي ستسمح للشعوب المحلّية بالعيش بسلام بدون وجود قوى خارجية»[71]. لكن كان من الصعب تحديد تاريخ للانسحاب البريطاني الكامل من شرق السويس. قال هيلي أمام مجلس العموم «قبل أن نحدّد تاريخاً، يجب أن نمنح ديبلوماسيّتنا فرصة لإرساء أساس مختلف يقوم عليه أمن البلدان التي نغادرها»[72].

انتظرت الحكومة البريطانية حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 لإرسال وزير الدولة في وزارة الخارجية غورونوي روبرتس لمقابلة الحكّام في الخليج وشاه إيران بهدف طمأنتهم إلى أنّ بريطانيا تنوي البقاء في الخليج في المستقبل المنظور[73]. ونظراً إلى موقف حزب العمّال من الإنفاق الدفاعي على الالتزامات في الخارج، كانت هذه خطوة محيِّرة. وأحد التفسيرات هو أنّ حكومة ولسون كانت تأمل كسب الحظوة لدى الأميركيين لأنّ الخليج كان المنطقة الوحيدة ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتّحدة بين المناطق المتبقّية تحت السيطرة البريطانية. ومن التفسيرات الأخرى أنّ الحكومة البريطانية شعرت فعلاً أنّ

الخليج يخبّئ بذور الاضطراب إذ إنّ العديد من المسائل الإقليمية لم يكن قد وجد له حلاً بعد[74]. والتفسير الثالث المحتمل هو أنّ بعض أعضاء الحكومة البريطانية اعتبروا أنّه عبر الإعلان عن الانسحاب من ماليزيا وسنغافورة بحلول منتصف السبعينيات، تتضاءل الضغوط السياسية المحلّية لإنهاء الالتزامات في الخليج. لكنّ نوفمبر/ تشرين الثاني 1967 شهد اندلاع أزمة اقتصادية في الداخل أدّت إلى تبديل التوقّعات الأولى.

في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر، عرف معدّل صرف الجنيه الاسترليني تراجعاً كبيراً مما أحدث بدوره أزمة في أسواق المال العالمية. وكان السبب المباشر للأزمة، بحسب ولسون وكالاهان، آثار إغلاق قناة السويس بعد حرب 1967 العربية-الإسرائيلية على التجارة الخارجية، وما أعقبه من إضرابات في أحواض السفن في لندن وليفربول[75]. وفي غياب المساعدة الأميركية، حاولت الحكومة البريطانية الإيفاء بتعهّداتها الاقتصادية من خلال قبول قرض من صندوق النقد الدولي، الأمر الذي يعني التزامها بشرطَين أساسيين وضعهما الصندوق: خفض قيمة الجنيه الاسترليني تماشياً مع قوى السوق، وخفض الإنفاق العام للحدّ من التضخّم في الداخل[76].

العدّ العكسي للانسحاب

في ظلّ هذه الظروف، شرعت حكومة ولسون في العمل على إعداد موازنة 1968-1969. اجتمعت الحكومة في الرابع من كانون الثاني/ يناير 1968، واعتبرت أنّه بالإضافة إلى الحاجة إلى خفض كبير في الإنفاق على الدفاع والالتزامات الخارجية الذي يتقلّص منذ عام 1965، ثمّة حاجة أيضاً إلى خفض النفقات الاجتماعية التي ترتفع منذ وصول حزب العمّال إلى سدّة الحكم[77]. وقد وضع هذا على المحكّ الدور الذي تضطلع به بريطانيا في العالم ودعم الحزب الحاكم للحكومة. وكما تذكّر ولسون لاحقاً «... لم تكن هناك ضمانة حتى بأنّنا سنحصل على اتّفاق بالحجم المطلوب ويؤمّن التوازن السياسي الضروري داخل الحكومة فكم بالأحرى داخل حزب العمّال البرلماني». واستنتج ولسون أنّ مهمّة إقرار موازنة تقشّفية بدون استقالة وزراء في الحكومة «... كانت أعظم اختبار عشته طوال أكثر من ثلاث سنوات من وجودي في الحكومة»[78].

أثناء اجتماع الحكومة، اقترح وزير المال الجديد، روي جنكينز، إجراء خفوضات كبيرة في عدد من المجالات. وقد اعتبر رئيس الوزراء أنّ المسائل الأكثر صعوبة تشمل

إلغاء طلبات شراء طائرات F-111 أميركية، وتسريع الانسحاب من جنوب شرق آسيا والانسحاب الفوري من الخليج. وفي خطوة متوقّعة عارض وزيرا الخارجية والدفاع، بالإضافة إلى عدد صغير من أعضاء الحكومة، إجراء المزيد من الخفوضات في موازنة الدفاع لكنّهم لم يتّخذوا موقفاً صلباً من الانسحاب من شرق السويس. وبحسب العضو في الحكومة، ريتشارد كروسمن، طلبوا فقط تأجيل الانسحاب حتى 1972 على الأقلّ بينما أراد خصومهم أن يكتمل الانسحاب بحلول آذار/ مارس 1971 [79].

عند طرح الموضوع على التصويت في الحكومة، فازت الجهة المعارضة لإبقاء الالتزامات شرق السويس بغالبيّة كبيرة، واجتمعت الحكومة من جديد بعد ثمانية أيام. وفي هذه الفترة، سافر جورج براون إلى الولايات المتّحدة في 10 كانون الثاني/ يناير لإطلاع الأميركيين على قرار حكومته، وعاد غورونوي روبرتس إلى الخليج لنقل الخبر نفسه إلى الحكّام وشاه إيران[80]. وعند اجتماع الحكومة من جديد، أطلع براون المجتمعين على الهلع الأميركي من القرارات البريطانية[81]، وبعث جونسون برسالة إلى ولسون يحضّه فيها على إعادة النظر في البدائل قبل اتّخاذ قرار نهائي. وقد قال الرئيس جونسون «... من شأن تمديد وجودكم في الشرق الأقصى والخليج حتى التوصّل إلى ترتيبات دائمة أخرى، أن يعود بالفائدة في هذه الأوقات الصعبة جداً علينا جميعاً»[82]. لكنّ الحكومة لم تبدّل موقفها[83].

في 15 كانون الثاني/ يناير، اجتمعت الحكومة للمرّة الأخيرة كي تحدّد موعداً نهائياً لاستكمال الانسحاب قبل إعلان الموازنة. أراد هيلي وبراون ومؤيّدوهما الذين أصبحوا يشكّلون أقلّية، المكوث حتى عام 1972 بينما أصرّ خصومهم في الحكومة على أنّه يجب استكمال الانسحاب قبل آذار/ مارس 1971. ثمّ اقترح ولسون تسوية يتمّ الانسحاب بموجبها في مهلة أقصاها كانون الأوّل/ ديسمبر 1971. وقد وافقت الغالبية عليها[84].

في اليوم التالي، عرض رئيس الوزراء الموازنة في البرلمان وأعلن رسمياً عن نيّة بريطانيا الانسحاب من شرق السويس بحلول نهاية عام 1971[85]. وأقرّ ولسون أمام البرلمان أنّ القرار يتضمّن مخاطر لكنّه اعتبر أنّ الوقائع الاقتصادية تجعل هذه المخاطر مقبولة. لم تكن الالتزامات شرق السويس المجال الوحيد الذي شملته الخفوضات في موازنة الدفاع، فقد ألغي طلب شراء طائرات F-111 من الولايات المتّحدة، وخُفِّض عدد قوّات حاملات الطائرات في البحريّة، وتقرّر خفض عدد الجيش بحسب الخفوضات ذات الصلة في مرافق الدعم. في موازنة 1968-1969، أملت الحكومة توفير 110 ملايين جنيه استرليني[86] مع

الإعلان عن نيّتها توفير 110 ملايين جنيه استرليني أخرى في موازنة 1969-1970، وإجراء خفوضات إضافية تراوح بين 210 و260 مليون جنيه استرليني في موازنة 1972-1973[87].

يشير الرقم الإجمالي في موازنة 1968-1969 إلى أنّ الحكومة البريطانية حاولت إجراء خفوضات شاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وُفِّرت أموال في مجالات مثل الضمان الاجتماعي والتربية والصحة والرعاية الاجتماعية والسكن والصناعة، وبلغ مجموع الأموال الموفَّرة 300 مليون جنيه استرليني[88]. كان اتّخاذ مثل هذه القرارات أمراً صعباً جداً بالنسبة إلى حكومة اشتراكية. فقد كان الحفاظ على الإنفاق العسكري في الخارج في وجه المعارضة داخل حزب العمّال وإزاء خفض الإنفاق على الرعاية الاجتماعية يعني انتحاراً سياسياً. وعلى رغم أنّ الكلفة الماليّة للحفاظ على المواقع العسكرية في الخليج كانت ضئيلة نسبيا[89]، كان قرار سحب الجنود قراراً رمزياً يرمز بشكل أساسي إلى ادّخار المال لإنفاقه في الداخل وإلى الجهود لتحسين ميزان المدفوعات البريطاني.

في البرلمان، ردّ المحافظون بتوجيه انتقادات حادّة[90] معتبرين أنّ في الأمر إخلالاً بما يجب تجاه الأصدقاء والحلفاء في الخليج، الذين تلقّوا تطمينات قبل أقلّ من شهرين بأنّه لا نيّة لدى بريطانيا بالانسحاب في المستقبل القريب[91]، وبأنّ مخاطر عدم الاستقرار في الخليج، لا سيّما نتيجة التسلّل الروسي، أكبر من أن يتمّ التغاضي عنها، وبأنّ معنويّات القوّات البريطانية ستنهار لفترة طويلة، وسيتلاشى الدور العالمي لبريطانيا الذي لطالما نادى به ولسون[92]. أثار أحد أعضاء المعارضة انتقاداً لافتاً قائلاً: إنّه على رغم أنّ الحكومة عرضت الحجج الاقتصادية لسحب القوّات من الخليج، فثمة حجج اقتصادية أقوى تؤيّد البقاء هناك. وبحسب الفيكونت لامبتون، كان مجموع ما تملكه بريطانيا في الخليج يراوح بين ألفَي وثلاثة آلاف مليون جنيه استرليني، ويتخطّى الدخل السنوي الذي تجنيه بريطانيا من المنطقة مئتَي مليون جنيه استرليني[93]. من هذا المنطلق، تبدو كلفة الحفاظ على الاستقرار في الخليج والبالغة 12 مليون جنيه استرليني، استثماراً جيّداً للمال.

وكان بعض النقاط التي أثارها المحافظون في انتقادهم لقرار حزب العمّال مشابهاً للحجج التي استعملها رئيس الوزراء وبعض الأعضاء البارزين في حكومته منذ عام 1964 لتبرير الحفاظ على الالتزامات البريطانية. لكن في كانون الثاني/ يناير 1968، كان هدف الحكومة الأساسي كسب دعم «حزب العمّال البرلماني» من جديد وإرساء النظام

في صفوف الحزب الحاكم. وفي ما عدا بعض ردود الفعل السلبية الفردية من أعضاء في الحكومة[94]، لم يصوّت سوى ثلاثة نوّاب من حزب العمّال ضدّ الموازنة[95]، ولم يقدّم أحد في الحكومة استقالته. بعبارة أخرى، كانت الموازنة نجاحاً سياسياً داخلياً لهارولد ولسون. غير أنّ العواقب الدوليّة للقرار البريطاني كانت أشدّ تعقيداً.

بعد ردّ الرئيس جونسون ودين راسك على زيارة جورج براون إلى واشنطن المذكورة آنفاً، اتّخذ أوّل ردّ فعل علني أميركي شكل بيان صادر عن وزارة الخارجية جاء فيه «... نأسف للإعلان الصادر عن الحكومة البريطانية بشأن قوّاتها في جنوب آسيا والخليج الفارسي وعقد [طائرات] F-111»، لكنّه لفت إلى أنّه «... لا خطط لدينا لدخول الأماكن التي غادرها البريطانيون»[96]. وعلى رغم أنّ بعض صانعي السياسات الأميركيين كانوا يتوقّعون نهاية للوجود العسكري البريطاني شرق السويس، كانت المقتضيات الداخلية، لا سيّما مأزق فيتنام، تدفع بالأميركيين إلى رفض الالتزامات الجديدة. إضافة إلى ذلك، وفي ما يتعلّق بمسائل الشرق الأوسط، كانت نتائج حرب 1967 العربية-الإسرائيلية تحظى بالاهتمام الأكبر من صانعي السياسات الأميركيين[97]. لم يناقش الكونغرس مضاعفات القرار البريطاني على الخليج، وكانت تغطية الصحافيين الأميركيين البارزين للمسألة محدودة. ومع أنّ بعض المسؤولين الأميركيين توقّعوا انسحاباً بريطانياً، إلا أن إدارة جونسون كانت تفتقر إلى سياسة خليجية بعد نهاية «السلام البريطاني».

في الخليج نفسه، كانت الإمارات الصغيرة، التي كانت بريطانيا تضمن أمنها منذ أكثر من 150 عاماً، الأكثر تأثّراً. فبالنسبة إلى هذه الإمارات، لم يكن ثمة بديل إقليمي من المظلّة الأمنية البريطانية. فلم تكن الدولتان الكبريان في الخليج العربي، أي العراق والسعودية، لتؤمّنا البديل. وكان يُنظَر إلى النظام القومي العربي الحاكم في العراق كمصدر تهديد وليس استقراراً إقليمياً، لا سيّما بعدما هدّد نظام عبد الكريم قاسم باجتياح الكويت عام 1961. وكانت للسعودية خلافات حول الحدود مع إمارتَي قطر وأبو ظبي، كما كانت تفتقر إلى القوّة العسكرية لتأدية دور حامية الخليج. كانت إيران تملك القوّة العسكرية، ولكن نظراً إلى مطالباتها التاريخية بضمّ البحرين وجزر هرمز، كان بعضهم يرى فيها تهديداً أكبر من العراق.

سارعت الإمارات إلى التعبير عن أسفها للقرار البريطاني، وكان من الطبيعي أن يسود شعور بعدم وضوح الرؤية المستقبلية. وقد قال مدير دائرة الإعلام البحرينية آنذاك، الشيخ

محمد بن مبارك آل خليفة «كان هذا مثيراً للصدمة»[98]. وعلى الفور عرض حاكم أبو ظبي، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وحاكم دبي، الشيخ راشد آل مكتوم، تغطية الكلفة المالية للوجود البريطاني في الخليج في محاولة لحمل بريطانيا على تغيير قرارها[99]. لكنّ الحكومة البريطانية سارعت إلى رفض العرض[100].

قد يتساءل المرء عن سبب الرفض البريطاني لعرض تقاسم كلفة الحماية العسكرية، خصوصاً أنّه أمر مألوف في العلاقات الأمنية بين الدول (مثال على ذلك الوجود البريطاني في ألمانيا والوجود الأميركي في اليابان). فعند طرح المسألة في البرلمان، أجاب جورج براون «... ما هو على المحكّ يتخطّى بأشواط الكلفة المحلّية. فسوف يترتّب عبء ثقيل على الدعم اللوجستي المطلوب لقوّاتنا»[101]. وكان لهيلي رأي مماثل «... حتى لو حصلنا على أموال من الخليج، لن يكون بالإمكان إبقاء القوّات البريطانية لأنّ الكلفة تشمل القدرة العسكرية الضرورية لدعم الوجود البريطاني»[102]. لم يُرفَض العرض فحسب بل لم يُدرَس حتى بطريقة جدّية. وقدّم هيلي سبباً أكثر إقناعاً، إذ أشار في مقابلة إلى أنّه من غير المرجّح أن يلقى هذا العرض دعماً كبيراً من أعضاء حزب العمّال حيث إنّ الكثيرين منهم لا ينجذبون إلى أشكال الحكم في الخليج العربي. وممّا قاله «كانت ألمانيا ديموقراطية وحليفاً أوروبياً، أما حكّام الخليج فيُعتبرون ديكتاتوريين محلّيين»[103].

الموقف الإيراني

بينما كانت بريطانيا والولايات المتّحدة تتجادلان حول مستقبل الدور البريطاني شرق السويس، كانت إيران تشهد نموّاً سريعاً في نفوذها القومي. ففي مطلع الستّينيات، أعلن الشاه عن نيّة بلاده تطبيق سياسة خارجية قومية مستقلّة عن المصالح الشرقية والغربية[104]، لكنّ إيران لم تتمكّن من وضع تلك السياسة موضع التنفيذ إلا في النصف الثاني من الستّينيات.

فقبل الإعلان عن «المراجعة الدفاعية البريطانية لعام 1966»، أبلغ السفير البريطاني في طهران وزارة الخارجية البريطانية أنّ الشاه بدأ يقلق من انسحاب بريطاني محتمل من شرق السويس. وقال رئيس الوزراء الإيراني، أمير عبّاس هويدا، للسير دنيس رايت إنّ إيران لن تقبل فراغاً في النفوذ تخلّفه بريطانيا في الخليج «... وذلك حرصاً على عدم استيلاء قوى معادية على المنطقة»[105]. منذ عام 1965، عرفت إيران معدّلاً سنوياً للنمو الاقتصادي

يراوح بين ثمانية وعشرة في المئة، وتضخّماً منخفضاً. فقد كانت عائدات النفط في ارتفاع يوازيها تزايد سريع في الإنفاق العسكري وتوسيع للقوّات المسلّحة[106]. وسنبحث في مسألة تأثير النفوذ العسكري الإيراني في السياسة الخارجية في فصول لاحقة. يكفي القول هنا إنّ حلفاء إيران الدوليين، لا سيما الولايات المتحدة، لاحظوا هذه التغييرات.

منذ عام 1964، لم تعد إيران تتلقّى مساعدات أميركية في شكل هبات، بل بدأت الولايات المتّحدة تموِّل المشتريات العسكرية الإيرانية من خلال قروض مصرفية للتصدير والاستيراد. ويعتبر بعض المحلّلين أنّ هذا التطوّر حدّ من قدرة الولايات المتّحدة على التأثير في السياسة الخارجية الإيرانية[107]. كان القرض الأوّل عبارة عن مئتَي مليون دولار لثماني سنوات بمعدّل فائدة يبلغ 5.5 في المئة. لكنّ المسؤولين الأميركيين كانوا قلقين من تأثير المبيعات العسكرية على الاقتصاد الإيراني. وبحسب أحد هؤلاء المسؤولين «كانت لدى الشاه شهيّة كبيرة لشراء الأسلحة وكان يجب السيطرة عليها». لهذا السبب، كان القرض رهناً بمراجعة سنوية لوضع الاقتصاد الوطني الإيراني[108]. بعد ذلك بوقت قصير، طلبت إيران قرضاً آخر بفائدة أقلّ. وقد وافق المسؤولون الأميركيون على منحها قرضاً جديداً لكنّهم أظهروا تردّداً بشأن تغيير معدّل الفائدة. فردّت إيران بتحذير الولايات المتّحدة من أنّها ستسعى للحصول على قروض من أماكن أخرى. ونصح وزير الدفاع الأميركي، مكنامارا، الرئيس بأنّه ينبغي على الولايات المتّحدة ألاّ تخضع لـ«ابتزاز الشاه»[109]. لكن في عام 1966، حصلت إيران على قرض ثانٍ بمئتَي مليون دولار لمدّة خمس سنوات وبمعدّل الفائدة نفسه.

في عام 1965، وجّهت إيران تحذيراً إلى الولايات المتّحدة من خلال توقيع اتفاق مع الاتحاد السوفياتي للحصول على قرض تجاري بمعدّلات فوائد مخفوضة، مما أدّى إلى توقيع سلسلة من الاتّفاقات مع الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية للحصول على قروض منها. وبحلول مطلع عام 1966، كان مجموع القروض الاقتصادية التي منحها الاتحاد السوفياتي لإيران قد بلغ 346 مليون دولار، بما في ذلك 289 مليون دولار لبناء مصنع فولاذ ومدّ شبكة أنابيب غاز باتّجاه الاتحاد السوفياتي يُنقَل عبرها الغاز الطبيعي الإيراني الذي كان السوفيات يقبلونه كوسيلة لتسديد القرض. وفي كانون الثاني/ يناير 1967 – وفي تطوّر كان على الأرجح الأكثر أهمّية بالنسبة إلى الولايات المتّحدة – أُعلِن عن صفقة أسلحة بين السوفيات والإيرانيين بقيمة 110 ملايين دولار تبعها اتّفاق تجاري بقيمة 540

مليون دولار. في الوقت نفسه، كانت إيران قد حصلت أيضاً على قروض بقيمة 158 مليون دولار من بلدان أوروبا الشرقية لا سيّما رومانيا[110].

لا يُعرَف في شكل حاسم إن كان السبب وراء هذه الاتّفاقات محاولة لممارسة ضغوط على الولايات المتّحدة أو المنطق التجاري - حصلت إيران على شروط أفضل من الكتلة الشرقية - أو رغبة إيران في تعزيز أمنها القومي من خلال ترسيخ علاقاتها مع جارها، الاتّحاد السوفياتي. لكنّ أهمّية هذه التطوّرات بالنسبة إلى العلاقات الأميركية-الإيرانية هي أنّه بحلول عام 1966، كانت الولايات المتّحدة قد اقتنعت بأنّ لدى إيران نيّة باعتماد سياسة خارجية جديدة[111]. وفي الوقت نفسه، بدأ القلق يساور الولايات المتّحدة بشأن مستقبل الالتزامات البريطانية في الخارج. ومن هذا المنطلق، حصل تغيير ملحوظ في الموقف الأميركي من إيران. وكانت ميزته الأساسية الاعتراف بنفوذ إيران المتنامي[112].

عام 1967، وبناء على توصية من دين راسك وروبرت

، حصلت إيران على 50 مليون دولار أخرى من القرض المقرَّر لها عام 1966 وبفائدة مخفَّضة بلغت خمسة في المئة[113]. وساد اعتقاد عندئذٍ أنّه أصبح بإمكان إيران الحفاظ على مستوى عالٍ من الإنفاق الدفاعي بدون إلحاق أضرار باقتصادها[114]. فقد كان الكثير من المسؤولين الأميركيين يعتبرون أنّ نظام الشاه مستقرّ وآمن[115]، وكانوا يثنون كثيراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المثيرة للإعجاب في إيران[116]. فضلاً عن ذلك، لم تفسد العلاقات المتحسِّنة بين إيران والكتلة الشرقية، الروابط الأميركية-الإيرانية. وعلى رغم أنّ الولايات المتّحدة حاولت أن تثني إيران عن توسيع صلاتها بالشرق، إلا أنها اتّخذت موقفاً «مسترخياً في شكل عام» من التقارب السوفياتي-الإيراني[117]، حتى إنّ بعض أوساط صانعي القرارات رأت منافع في العلاقات الأوثق بين إيران والاتّحاد السوفياتي. وقد اعتبرت مذكّرة صادرة عن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إي) أنّ من شأن هذه التبادلات أن تضع حدّاً للحملة الدعائية المناوئة لإيران التي يدعمها الاتحاد السوفياتي، وللجهود السوفياتية الآيلة إلى إطاحة نظام الشاه من خلال التأثير الذي كان السوفيات يمارسونه على مجموعات يسارية في إيران[118]. كما اعتبر بعض الأشخاص في وزارة الخارجية أنّ من شأن التقارب أن يمنح الشاه فرصة لسحق المجموعات اليسارية المعارضة[119]، مما يجعل نظامه أكثر أماناً وحليفاً أفضل للغرب.

بالإضافة إلى ذلك، كانت الولايات المتّحدة مقتنعة بأنّه على رغم أنّ إيران وسّعت

علاقاتها مع الشرق، فسيبقى الشاه موالياً للغرب إذ إنّ الأسلحة التي كانت إيران تشتريها من الاتّحاد السوفياتي لم تكن تشمل أسلحة متطوّرة[120]، وكانت إيران لا تزال تعتمد على التجارة والاستثمار الغربيَّين[121]. وترسّخت هذه الفكرة أكثر عندما قال هوبرت همفري نائب الرئيس الأميركي لجونسون إنّ «[الشاه] يدرك تماماً خطر التسلّل السوفياتي نتيجة تدفّق المعدّات العسكرية، ولذلك عزّز كثيراً نظامه الاستخباري والأمني»[122]. وساعد واقع أنّ إيران كانت من البلدان النامية القليلة التي دعمت علناً العمليات الأميركية في فيتنام على الحفاظ على صورتها كحليفة موثوق بها للولايات المتّحدة[123].

حتى هذه المرحلة، بدت محاولة الشاه الموجزة للعب الورقة السوفياتية ضدّ الولايات المتّحدة فاعلة. فقد حشد دعماً أميركياً لإيران بينما حافظ في الوقت نفسه على مصلحة إيران الوطنية باعتبارها هدفه الأساسي. زار الشاه واشنطن في آب/ أغسطس 1967 في وقت كانت الولايات المتّحدة قد علمت بنيّة بريطانيا الانسحاب من الشرق الأقصى، وتوقّعت أن يعقب ذلك انتهاء التزاماتها في الخليج. وكانت أميركا من جهتها رازحة تحت وطأة حرب فيتنام. استشعر المسؤولون الأميركيون زيادة في أهمّية إيران بالنسبة إلى السياسة الأميركية في الشرق الأوسط[124]. ومنذ ذلك الوقت، فإن فكرة أنّ القوى الإقليمية، لا سيّما إيران والسعودية، تستطيع الحفاظ على المصلحة الأميركية في الخليج، قد اكتسبت زخماً وصولاً إلى وضع مبدأ نيكسون[125].

بعد إرساء علاقات وثيقة مع الولايات المتّحدة وعلاقات محسَّنة مع الاتّحاد السوفياتي، بدأت إيران تعبّر عن اهتمامها المستقلّ بالخليج، وشعرت أنّها معنيّة بدرجة أقلّ باستمرار الدور الأمني البريطاني هناك. كان المسؤولون الإيرانيون يعتبرون أنّ الجنوب هو مصدر التحدّي الأساسي المطروح على الأمن القومي الإيراني[126]. إثر قرار الانسحاب من عدن عام 1966، اعتبر الشاه أنّ أيام بريطانيا في الخليج باتت معدودة، وكان يذكّر السفير البريطاني في طهران من وقت إلى آخر بالمصالح الإيرانية والأراضي التي تطالب إيران بضمّها[127]، لا سيّما البحرين التي جعلتها إيران عام 1957 إقليمها الرابع عشر ومنحتها مقعداً في البرلمان. وبحسب أحد المصادر، عندما أعلم غورونوي روبرتس الشاه في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 بأنّ بريطانيا تنوي البقاء في الخليج في المستقبل المنظور، لم يصدر أيّ اعتراض عنه[128]. لكنّ الصحافة الإيرانية شنّت في الوقت نفسه حملة انتقدت فيها الدور البريطاني في المنطقة. ففي 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، ذكّرت الصحيفة شبه الرسمية

«كيهان» بريطانيا بفشل سياستها في عدن، وشدّدت على أنّه لا يمكن إرساء الأمن في الخليج إلاّ من خلال اعتراف كامل بدور إيران باعتبارها القوّة الإقليمية الأساسية[129].

خلافاً للكثير من اللاعبين الإقليميين، لم يكن لدى إيران بحلول عام 1968 سبب للتوجّس من عواقب الانسحاب البريطاني. فقد قال رئيس الوزراء أمير عباس هويدا «لا تشعر إيران بالخشية أو القلق [حيال القرار البريطاني]، لا نشعر أنّه سيكون هناك فراغ سياسي خطير في الخليج الفارسي... نواجه هذه المرحلة التاريخية الجديدة بثقة كبيرة»[130]. لكنّ التعبير الأقوى عن الموقف الإيراني تجلّى في أوّل تصريح علني للشاه حول المسألة في 12 آذار/ مارس 1968 عندما قال:

«تستطيع كلّ البلدان أن تتوقّع منّا أن نعاملها بالمثل انطلاقاً من موقفها من بلادنا. لقد حان الوقت كي نتعامل بالمثل مع المواقف الخارجية. لن نكتفي بإظهار صداقتنا للآخرين والحصول في المقابل على نظرة عطوفة فقط. أحذّر حتّى أصدقاءنا الحاليين من أنّه إذا تجاهلوا المصالح الإيرانية في أيّ من المجالات، لا سيّما في الخليج الفارسي، يجب أن يتوقّعوا من إيران معاملة تتناسب مع موقفهم».[131]

خاتمة

سمحت ثلاثة تطوّرات لإيران بأن تؤدّي دوراً أساسياً في الخليج اعتباراً من كانون الثاني/ يناير 1968: تراجع النفوذ البريطاني في الخارج، لا سيّما في المنطقة الواقعة شرق السويس، وانشغال أميركا بفيتنام وتردّدها حيال تولّي التزامات جديدة، وتعاظم النفوذ الإيراني.

سعت حكومة العمّال البريطانية إلى تأدية دور أمنيّ عالمي بهدف الحفاظ على مكانة بريطانيا الدولية وضمان تعاون البلدان الأخرى في مجالات عدّة. وكانت المسألة الأكثر إلحاحاً في تلك المرحلة الدعم المالي الأميركي. لكن بعد وقت قصير من إعلان الحكومة الجديدة عن سياستها، برزت معارضة داخل حزب العمّال. ونظراً إلى الصعوبات الاقتصادية المستمرّة، نمت هذه المعارضة بسرعة. فقد أُرغمت الحكومة على إجراء خفوضات دفاعية الواحدة تلو الأخرى مما أضعف مكانتها السياسية والعسكرية في الخليج، وفي النهاية لم تستطع الالتزامات في الخليج أن تقف بوجه المدّ التقشّفي.

مارست الولايات المتّحدة ضغوطاً على بريطانيا كي تستمرّ في تأدية دورها شرق

السويس لكنّها لم تُفلح إذ بدأت الحكومة البريطانية تعطي الأولوية تدريجاً للسياسة الداخلية. عكست الضغوط الأميركية على بريطانيا الصعوبات التي واجهتها الولايات المتّحدة في توسيع دورها الأمني الدولي في وقت كانت حرب فيتنام تفرض قيوداً داخلية على سياسة إدارة جونسون تجاه المناطق النامية. وبحلول نهاية 1967، كان المسؤولون الأميركيون يتوقّعون انسحاباً بريطانياً من الخليج لكنّ الصعوبات في التوصّل إلى توافق حول مسائل السياسة الخارجية، إلى جانب انشغال الإدارة الأميركية بالنزاع العربي-الإسرائيلي، حالت دون إعداد سياسة للتعامل مع الوضع الناشئ في الخليج. بدلاً من ذلك بدأ هؤلاء المسؤولون يتطلّعون نحو القوى الإقليمية بحثاً عن حلّ.

برز دور رائد لإيران في الخليج انطلاقاً من القرار البريطاني واللاقرار الأميركي. فقد كانت إيران تشهد في ذلك الوقت نمواً سريعاً لقوّتها العسكرية والاقتصادية يضاهيه توجّه جديد في السياسة الخارجية أمّن لها تقارباً مع الشرق من غير أن يضرّ بعلاقاتها مع الغرب. وبحلول عام 1968، اصبحت إيران في موقع يسمح لها بفرض مصالحها في الخليج.

نتطرّق في الفصل التالي إلى المسائل التي كانت الأكثر أهمّية بالنسبة إلى إيران وكيف جرى التعامل معها في المراحل الأولى للانسحاب البريطاني.

3
من ديبلوماسية القوّة إلى التسوية

أعلن الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف في آذار/ مارس 1968 أن «مغزى رحيل القوّات الأجنبية من الخليج العربي هو أنّ المنطقة عادت إلى وضعها السويّ واستعادت الحقوق الشرعيّة التي اغتُصِبت منها قبل سنوات عدّة»[1]. وبعد نحو شهرين، قال الشاه لصحافي باكستاني «... يجب أن يكون الانسحاب البريطاني من الخليج حقيقياً»، وأضاف أنّه يجب ألا تستعمل بريطانيا العملاء المحليين «للمغادرة من الباب الأمامي بهدف العودة من الباب الخلفي»[2]. في هذه الأثناء، كانت الصحافة الإيرانية تدعو إلى بذل جهود لـ«قطع الأيادي الأجنبية عن الخليج الفارسي»[3]. إن التشابه في الخطب الصادرة عن هذه الدول المتجاورة، والمتخاصمة في شكل عام، لافت للنظر. لكنّ الأكثر إثارة للانتباه هو التحوّل في اللغة السياسية الإيرانية. ففي ذلك الوقت، كان قد حلّ مكان الاتّجاه المؤيّد للغرب في الخطاب الإيراني حول السياسة الخارجية في الجزء الأكبر من الخمسينيات والستّينيات، استياء أكثر جزماً ووضوحاً من التدخّل الخارجي في شؤون المنطقة يتناغم كثيراً مع التوجهات الخارجية للقاهرة وبغداد.

كان بإمكان إيران والدول العربية الراديكالية الالتقاء على بناء خليج متحرّر من تدخّل القوى العظمى لكنّ إيران لم تتوصّل يوماً إلى تقارب مع المعسكر العربي الراديكالي، وأرغمت النزعات القوميّة الطرفَين على الافتراق. إضافة إلى ذلك، ولّد الانقسام بينهما عدم اتّفاق حول ما إذا كان «الخليج عربياً»، وهو رأي أيّده العراق والدول العربية كلها، أو «فارسياً» كما كانت إيران تؤكّد[4] مع الاستمرار في انتقاد العروبة في شكل عام، على رغم أنّ التهديد العربي لم يكن حقيقياً[5].

لكنّ الخلاف حول اسم المجرى المائي كان رمزياً إلى حدّ كبير ولم يحدث فرقاً كبيراً في التفاعل السياسي الإيراني مع عرب الخليج. في خلفية الساحة الخليجية في أواخر الستّينيات، كان مدّ القومية العربية الناصرية ينحسر بعد حرب 1967. وكسب العراق،

بسبب عروبته الراديكالية، كراهيّة إيران، وأصبح معزولاً من عرب الخليج. وأرجئت كلّ المحاولات الجدّية لحلّ نزاع شطّ العرب. وهكذا ركّزت إيران على المسائل والنزاعات التي كان من شأن بريطانيا أن تخلّفها وراءها في الخليج الجنوبي. فكيف عالجت إيران هذه المسائل انطلاقاً من السياق الإقليمي الذي كان يبرز في ذلك الوقت؟ وما دور التأثير الخارجي في الخليج في حقبة من الاستقلال الذاتي الإقليمي المتنامي؟

إعداد الأجندة

كانت أجندة الخليج من صنع لاعبَين أساسيين هما: بريطانيا وإيران. كان همّ بريطانيا الرئيسي أن تخلّف وراءها «دولة قابلة للحياة» و«هيكلية إقليمية مستقرّة»[6]. في 9 كانون الثاني/ يناير 1968، وأثناء رحلته إلى الخليج للإعلان عن الانسحاب البريطاني الوشيك، نُقِل عن وزير الخارجية غورونوي روبرتس قوله إنّ سياسة حكومته تقوم على تشجيع التعاون المتبادل بين دول الخليج في المسائل الدفاعية. ولم تصدر أيّ بيانات رسمية حول ميثاق دفاعي مقترح[7]. لكنّ إيران كانت تفكّر في ذلك الوقت في التوصّل إلى ميثاق إقليمي ليحلّ مكان منظّمة المعاهدة المركزية (سنتو) على أن يشمل السعودية والكويت وباكستان[8]، بينما تكشف المصادر السعودية أنّ بريطانيا اقترحت اتّفاقاً دفاعياً سعودياً-إيرانياً. وكان الجواب السعودي بأنّ اصطفافاً كهذا يتعارض مع السياسة التقليدية السعودية المناهضة للتحالفات الثنائية الرسمية[9]. تلقي الوثيقة السعودية الضوء على الموقف السعودي من هذه الفكرة وعلى حدود التعاون السعودي-الإيراني وتساعد على فهم الأسباب وراء عدم المتابعة القويّة لفكرة وضع ميثاق دفاعي[10].

كانت الدولة القابلة للحياة التي كانت بريطانيا تخطّط لها عبارة عن اتّحاد من «الإمارات المتصالحة» السبع - أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة والشارقة وعجمان وأمّ القيوين والفجيرة - بالإضافة إلى البحرين وقطر. كانت بريطانيا مصدر الفكرة، ومنذ عام 1952، لاحظ المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، السير روبرت هاي، أنّ «الإمارات المتصالحة» ستنال استقلالها الكامل لا محالة في أقلّ من عقدَين. وبدا أنّ وزارة الخارجية تشاطره الرأي، وفي خطوة أولى نحو الاستقلال، أنشئ «المجلس الأعلى» لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام المتبادل واعتماد سياسة مشتركة[11]. كان المجلس يجتمع مرّة أو مرّتين في السنة إلاّ أنّه لم يتحوّل يوماً ما إلى نوعٍ من الاتّحاد. لكن في تموز/ يوليو 1965، اجتمع حكّام

«الإمارات المتصالحة» والبحرين وقطر للمرة الأولى في دبي واتّفقوا على إنشاء «مكتب الإمارات للتنمية». ومنذ ذلك الوقت، بدأت فكرة بناء اتّحاد عربي تتطوّر على رغم أنّ المبادرات الفعليّة لإنشائه لم تبرز إلا عام 1968.

بعد اتّخاذها قرار الانسحاب، شجّعت بريطانيا المحاولات الآيلة إلى إنشاء اتّحاد. لكنّها لم تحاول فرضه على الحكّام، ولم تقطع وعوداً بتأمين حماية عسكرية طويلة الأمد[12]. ففي ذلك الوقت، لم تكن لدى بريطانيا خطط من شأنها أن تدفع بها نحو تدخّل أكبر في المنطقة، وقد وصف أحد المسؤولين البريطانيين هذه السياسة لاحقاً بـ«الانهزامية» مع أنّ آخرين لم يروا فيها سوى مجرّد انعكاس للضعف الاقتصادي في الداخل[13]. وقد تمثّلت المساهمة البريطانية الوحيدة في أمن «الإمارات المتصالحة»، في اتّخاذ قرار بإنشاء «كشّافة الهدنة العُمانية» التي كانت عبارة عن قوّة عسكرية داخلية مؤلّفة من عرب وخاضعة للقيادة البريطانية على أن تصبح لاحقاً نواة جيش اتّحادي[14].

على غرار نظرائهم البريطانيين، غالباً ما كان المسؤولون الإيرانيون يركّزون على فكرة التعاون الإقليمي. أثناء رحلة غورونوي روبرتس إلى الخليج في كانون الثاني/ يناير 1968، أعلن ناطق باسم الحكومة الإيرانية أنّ بلاده ترحّب بـ«... أيّ شكل من أشكال التعاون الإقليمي بهدف الدفاع الجماعي عن الخليج»[15]. وبعد حوالى أسبوعين، قال رئيس الوزراء الإيراني «إيران معنيّة بطبيعة الحال بأمن هذه المنطقة واستقرارها، وهي مستعدّة للعمل مع أيّ بلد ساحليّ يرغب في التعاون في سبيل تحقيق هذه الغاية»[16]. لكنّ إيران كانت تعتبر أنّ إنشاء اتّحاد عربي يشمل البحرين يعرقل التطوير العملي لـ«تعاون إقليمي». وغالباً ما كانت التصريحات الرسمية الإيرانية تتضمّن إشارات عن تصميم إيران على حماية مصالحها الإقليمية ورغبتها في تأدية دور مهيمِن في الخليج. وسرعان ما أتبع هويدا التصريح الصادر عنه في كانون الثاني/ يناير والمشجِّع بطريقة مبهَمة، بالتحفّظ الآتي: «في مختلف الحالات، تستطيع الحكومة الإيرانية الأمبراطورية بلا أدنى شكّ حماية مصالحها وحقوقها في الخليج الفارسي بدون السماح للقوى الخارجية بالتدخّل». بالنسبة إلى الشاه «... لم تكن هناك مشكلات مع العرب إلا إذا تسبّبوا هم بها». كانت المشكلة الوحيدة «... أنّهم يظنّون أنّه ينبغي عليهم أن يكونوا ورثة الاستعمار البريطاني»[17].

في وزارة الخارجية البريطانية، كانت ردود الفعل على هذه المواقف متفاوتة. الكثيرون في لندن كانوا منذهلين بالقوة العسكرية الإيرانية، وكانوا يعتبرون التأثير الإيراني حميداً

كونه لا يضرّ بالمصالح الغربية. وتالياً كان يُنظَر إلى التعاون مع إيران كوسيلة مرغوب فيها لضمان السلام والاستقرار في الخليج بعد الانسحاب البريطاني[18]. غير أنّ جوليان بولارد الذي كان عام 1968 المعتمد السياسي لبريطانيا في دبي، أشار إلى «المشاعر العاطفية» التي كانت تراود زملاءه في أواخر الستّينيات تجاه العرب في مرحلة انتهاء الأمبراطورية، وكانت هذه المشاعر ممزوجة بالقلق من النيّات الإيرانية الطويلة الأمد في الخليج[19].

على مرّ هذه المحاولات الباكرة لإعداد جدول أعمال فاعل للخليج في السنوات المؤدّية إلى رحيل بريطانيا، كانت إيران تعتبر أنّ أيّ حديث عن ترتيبات إقليمية طويلة الأمد سابق لأوانه قبل تسوية الخلافات على الأراضي[20]. في نظر إيران، كانت هذه المسائل تشكّل أولويّة وكانت دول الخليج العربي وبريطانيا تستبق، عبر اقتراح هيكليات «إقليمية» جديدة، المواقف السائدة في المنطقة. وكانت ميادين الخلاف الأكثر بروزاً النزاع الصاعد بين إيران والعرب حول ملكيّة البحرين وجزر هرمز، وتتّصل بها مسألة إنشاء اتّحاد من الإمارات العربية، بالإضافة إلى نزاع بحري أقلّ وضوحاً للعيان لكنه أساسي بالدرجة نفسها، بين إيران والسعودية. ومع تطوّر الأحداث، سيطرت هذه النزاعات على جدول الأعمال الخليجي.

الصدام الأوّل

في الشهرَين الأوّلَين من عام 1968، برزت إلى الواجهة كلّ الخلافات على الأراضي بين إيران وعرب الخليج. ففي 15 كانون الثاني/ يناير، وقبل وقت قصير من توجّه الشاه في زيارة رسمية إلى السعودية، زار أمير البحرين السعودية. وكانت الصحافة الإيرانية في ذلك الوقت مليئة بالأخبار عن مطالبة إيران المستمرّة منذ وقت طويل بضمّ البحرين. لكنّ السفير السعودي في طهران، يوسف الفوزان، اعتبر أنّ الإيرانيين غير جادين في هذا المطلب. وأبلغ الرياض أنّ ما يُقال في الإعلام موجَّه فقط للرأي العام المحلّي[21]. ظنّ أنّه لن تكون لزيارة الأمير أيّ عواقب على العلاقات السعودية-الإيرانية، وتأكّد هذا التحليل على ما يبدو عندما نشرت صحيفة «الأوبزرفر» في اليوم التالي خبراً مفاده أنّ الشاه أعطى أمير الكويت تطمينات بأنّ إيران لن تطالب بالبحرين[22].

استقبل الملك فيصل أمير البحرين رسمياً كرئيس دولة، وتقرّر أثناء الزيارة بناء جسر بين البلدين[23]. صدر بيان مشترك شدّد على الروابط التاريخية القويّة بين شعبَي البحرين

والسعودية، ودعم السعودية الكامل لحكومة البحرين وإمكان تعزيز التعاون الاقتصادي[24]. وبما أنّ البحرين تقع على بعد نحو 24 كيلومتراً فقط من الساحل الشرقي للسعودية، كانت العلاقات الجيّدة واستقلال الجزيرة أهدافاً أمنيّة سعودية. وتكشف أوراق رسمية بريطانية أنّه أثناء هذه الزيارة، أكّد الملك فيصل للشيخ عيسى أنّ «... أيّ هجوم على البحرين سيُعتبَر هجوماً على السعودية وسيواجَه بكلّ الموارد المتاحة لبلاده»[25].

بالنسبة إلى الشيخ عيسى، كان الدعم السعودي وسيلة لضمان استقلال بلاده إلى جانب حشد الدعم الإقليمي للتصدّي للمطالبات الإيرانية بضمّ البحرين. وقد اقترح المعتمد السياسي لبريطانيا في البحرين، أنطوني بارسونز، خياراً آخر يقضي بترشّح البحرين لعضويّة الأمم المتّحدة، معتبراً أن لا أحد من أعضاء مجلس الأمن سيضع «فيتو» على العضويّة، وأنّ هذه الخطوة ستحظى بالدعم العربي. لكن بحسب بارسونز، لم يُرِد الأمير تجاوز «الإمارات المتصالحة» وقطر بينما كانت المحادثات لإنشاء اتّحاد من تسعة أعضاء على وشك الانطلاق[26].

بعد وقت قصير من مغادرة الشيخ عيسى السعودية، بدأت المراسم الملكية السعودية تستعدّ لوصول الشاه، ورُفِعت في شوارع الرياض لافتات تحمل شعارات الترحيب بالشاه. لكن في ذروة الاستعدادات، وصلت رسالة من السفارة السعودية في بانكوك جاء فيها أنّه أثناء زيارة الشاه إلى تايلندا، قال وزير الخارجية [الإيراني] أردشير زاهدي لمسؤول سعودي إنّ زيارة [الشاه إلى السعودية] قد تُلغى[27]. قال الديبلوماسي الإيراني الرفيع المستوى، أمير خسرو أفشار، في مقابلة أجريتها معه، إنّ إيران لم تتقبّل زيارة الشيخ عيسى [إلى السعودية] ولغة البيان المنبثق منها، وإنّ استقبال الشيخ عيسى كما يُستقبَل رؤساء الدول أثار غضباً عارماً على أعلى المستويات[28]. وبحسب مصادر أميركية، تبنّى الشاه النظرة التي تعتبر أنّ من شأن زيارته إلى السعودية أن تشكّل إقراراً علنياً بأنّ إيران تخلّت عن البحرين، وهو لم يكن مستعدّاً لاتّخاذ موقف كهذا في ذلك الوقت. وعلى رغم أنّ السفير الأميركي في طهران حاول إقناع الشاه بعدم إلغاء رحلته، فقد أعلِن في الأوّل من شباط/ فبراير أنّه سيتمّ إرجاؤها[29].

ذكر السفير السعودي في إيران ثلاثة أسباب وراء إلغاء الزيارة: التقرير الذي نشرته صحيفة «الأوبزرفر» من الكويت عن تخلّي إيران عن مطالبتها بضمّ البحرين، واستعمال عبارة «الخليج العربي» في بيان مشترك سعودي-تركي عقب زيارة قام بها رئيس الوزراء

التركي إلى السعودية، والبيان السعودي-البحريني[30].

عندما توجّه مبعوث الشاه الخاص، مانوشهر فرتش، إلى السعودية لنقل الخبر رسمياً[31]، أكّدت النقاط التي أثارها في حديثه مع رشاد فرعون، أحد مستشاري الملك فيصل، أنّ الزيارة التي قام بها أمير البحرين ولغة البيان المشترك السعودي-البحريني هما اللذان استفزّا إيران. ولم يأتِ على ذكر البيان السعودي-التركي. وقال فرتش إنّ من شأن رسالة علنيّة من الملك فيصل إلى إيران أن تخفّف حدّة الغضب العام الإيراني. لكنّ السعودية ردّت بأنّ زيارة الشيخ عيسى كانت أمراً طبيعياً نظراً إلى العلاقات التاريخية بين السعودية والبحرين، وبأنّ البيان لم يتضمّن كلمة واحدة موجّهة ضدّ إيران[32]، وتالياً لم يكن هناك ما يستوجب التفسير، واستُبعِدت فكرة توجيه رسالة من الملك فيصل.

في هذه الأثناء، برز نزاع آخر. إذ كانت هناك خلافات تعود إلى مطلع الستّينيات بين إيران والسعودية حول النفط الموجود في وسط الخليج. وفي نهاية كانون الثاني/ يناير، كان كلّ طرف يتّهم الآخر بأنّ شركات النفط التابعة له تنقّب عن النفط في المياه المتنازع عليها[33]. وطلب وزير البلاط الإيراني، أسد الله علم، أن يوقف الطرفان التنقيب عن النفط بانتظار عقد اجتماع للتفاوض حول النزاع. وافق الملك فيصل بسرعة وفي 31 كانون الثاني/ يناير طلب من السفير السعودي في طهران أن:

«يجتمع بالمسؤولين الإيرانيين على الفور ويبلغهم أنّ «شركة النفط الإيرانية الأميركية» (آيباك) ما زالت تتابع التنقيب حتى بعد ظهر هذا اليوم. نأمل أن يتوقّف التنقيب على الفور. ومن جهتها ستطلب الحكومة السعودية من شركة النفط العربية الأميركية (أرامكو) أن توقف التنقيب موقّتاً بانتظار انعقاد اجتماع»[34].

نقل السفير السعودي الرسالة إلى وزير الخارجية الإيراني، ووافق الملك فيصل على أنّه يجب أن يتوجّه وفد إيراني إلى السعودية[35]. وفي برقيّة وصلت في اليوم التالي، عبّرت الحكومة الإيرانية عن موافقتها. لكنّ التسوية انهارت في الحال عندما طردت سفينة مدفعية إيرانية في الأوّل من شباط/ فبراير آلة تنقيب تابعة لـ«أرامكو» من مياه خليجية كانت إيران تطالب بضمّها. وبحسب السعودية، أرسلت آلة التنقيب التي تضمّ على متنها ستّين سعودياً وأميركياً، للتنقيب عن مشروع في البحر أجّرته السعودية لشركة النفط[36].

في الوقت نفسه تقريباً، صادرت كوريا الشمالية السفينة الأميركية بويبلو. وادّعت حكومة كوريا الشمالية أنّ السفينة الأميركية كانت في مياه إقليمية كورية بينما أكّدت

الولايات المتّحدة أنّها كانت تبحر في مياه دولية (تبيّن لاحقاً أنّ الرواية الكورية هي الصحيحة). بعد الحادثة، طُلِب من السفراء الأميركيين في البلدان الصديقة وصف قضيّة «بويبلو» بـ«القرصنة». لكن عندما فاتح السفير الأميركي في الرياض، هرمان إيلتس، الملك فيصل بالموضوع طالباً المساعدة من السعودية لإدانة الخطوة الكورية في الأمم المتّحدة، أجاب الملك «دعني أخبرك عن قرصنة أخرى». وروى له كيف صادرت إيران آلة التنقيب التابعة لـ«أرامكو» وكيف جرى نقل طاقم الشركة إلى مركب إيراني. وبحسب إيلتس، كانت هذه أوّل مرّة يعلم فيها بالموضوع، وقد اتّصل على الفور بالسفير الأميركي في طهران للتخفيف من حدّة التوتّر بين البلدين[37]. وتبيّن أنّه لم تكن هناك حاجة إلى بذل الكثير من الجهود لأنّ وزير البلاط الايراني أسد الله علَم كان قد أبلغ السفير بأنّه ما إن سمع الشاه بخبر المصادرة حتى أمر بإخلاء سبيل الطاقم، وسُمِح لشركة «أرامكو» بأن تستعيد آلة التنقيب وتجرّها بعيداً[38]. لكنّ الحادثة كانت كافية لإعادة إحياء النزاع القديم.

في الشهرَين الأوّلين من عام 1968، أدّى تطوّر ثالث إلى تركيز اهتمام إيران على المسائل المحلية المتعلّقة بالأراضي. ففي 22 كانون الثاني/ يناير، اجتمع حاكم دبي، الشيخ راشد آل مكتوم، بحاكم أبو ظبي لمناقشة اتّحاد الإمارات العربية المقترح، ثم توجّه إلى البحرين وقطر[39]. كان أمير البحرين الذي كان أوّل من أعلن عن خطّة لإنشاء اتّحاد، يعتبرها مسألة بحرينية-عربية «... لن يقرّرها أحد عنّا»[40]. في 18 شباط/ فبراير، وقّعت أبو ظبي ودبي اتّفاق وحدة[41]، وعقدت إمارات الخليج مؤتمراً في دبي حضره حكّام البحرين وقطر وكذلك حكّام «الإمارات المتصالحة». وبعد تسعة أيام، وتحديداً في 27 شباط/ فبراير، وقّع الحكّام والبحرين وقطر اتّفاقاً ينصّ على اعتماد سياسة خارجية ودفاعية موحّدة وإنشاء «مجلس أعلى» يكون بمثابة السلطة الأعلى في الاتّحاد من حيث صنع القرارات والتشريع. كما نصّ الاتفاق على إنشاء «مجلس اتّحادي» ذي سلطة تنفيذية يساعد «المجلس الأعلى»، وعلى إقامة محكمة اتّحادية عليا. وجاء فيه «تتمتّع كلّ إمارة بالسيادة على شؤونها الداخلية التي لا تقع ضمن نطاق صلاحيات الاتّحاد»[42].

كانت الوثيقة إعلان نيّات أكثر منه خطّة لتأسيس دولة فيديرالية بكلّ ما تعنيه الكلمة. وبقيت مسائل كثيرة عالقة، لا سيّما الدستور الاتّحادي والآلية المفصّلة لعمل الاتّحاد. وقد نصّ الاتّفاق نفسه على أنّ الاتّفاق النهائي «... يدخل حيّز التنفيذ في 30 آذار/ مارس 1968» بهدف تخصيص وقت لمزيد من جولات المحادثات بين الحكّام[43]. سرعان

ما رحبّت دول المنطقة، لا سيّما السعودية والكويت، باتّفاق دبي لكنّ شموله البحرين والشارقة ورأس الخيمة التي كانت في حالة نزاع مع إيران على جزر هرمز، كان كافياً لإثارة الغضب الإيراني. فقد قال وزير الخارجية الإيراني في الأوّل من نيسان/ أبريل «من وجهة نظر الحكومة الإيرانية الأمبراطورية، لا تستطيع الحكومة البريطانية أن تورّث الآخرين أراضي انتزعتها من إيران بالقوّة أو الخداع، والتاريخ شاهد على ذلك. تحتفظ الحكومة الأمبراطورية بكامل حقوقها في الخليج الفارسي ولن تقبل في أيّ من الظروف هذا الظلم والإكراه التاريخيين»[44].

الديبلوماسية في مأزق

طوال عام 1968، حجب موضوع البحرين مسائل خلافية أخرى في الخليج. يمكن اعتبار البحرين مختلفة على مستويات عدّة عن إمارات الخليج العربية. فبحسب الإحصاء السكّاني لعام 1965، كان العدد الإجمالي لسكّانها يبلغ نحو 182203 نسمة معظمهم من العرب مع أكثر من سبعة آلاف إيراني و15 ألف عربي من أصل إيراني كحدّ أقصى[45]. كان هذا عدداً كبيراً نسبياً مقارنة بثمانين ألف نسمة في قطر و177640 نسمة في «الإمارات المتصالحة» السبع مجتمعةً[46]. وكان مستوى التعليم عالياً أيضاً إذ إنّ التعليم المنهجي بدأ في البحرين منذ عام 1929، غير أنّ المشكلات الاقتصادية كانت تلوح في الأفق نظراً إلى التناقص السريع في احتياط النفط. كما كانت البحرين قد أظهرت ميلاً إلى الاستقلال. وبمساعدة من بريطانيا، بدأت تحظى باعتراف دولي بها كعضو منتسب في منظّمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتّحدة (اليونسكو) في تشرين الأوّل/ أكتوبر 1966، وفي منظّمة الأغذية والزراعة (الفاو) في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، وفي منظّمة الصحة العالمية في أيار/ مايو 1968[47]. انطلاقاً من كلّ هذه الأسباب، كان المعتمد السياسي البريطاني في البحرين يعتبر أنّ الأخيرة لن تصبح أبداً عضواً في الاتّحاد العربي[48].

أدّى الإلغاء المفاجئ لزيارة الشاه إلى السعودية، إلى جعل البحرين محطّ اهتمام وسائل الإعلام الدولية، لكنّه أثار أيضاً قلق الكثير من صانعي القرارات البريطانيين والأميركيين بشأن الطريقة التي من شأنها أن تؤمّن تسوية محتملة للمسألة. مباشرةً وبعد إلغاء الزيارة، قال أسد الله علم للسفير الأميركي إنّ احتمال تحديد موعد آخر لزيارة الشاه [إلى السعودية] «... ضئيل» وإنّ القرار النهائي يعتمد على ردّ الفعل السعودي تجاه الاعتراضات الإيرانية

بشأن مسألة البحرين[49]. وبناءً عليه، بدا احتمال التوصّل باكراً إلى تسوية للنزاعات في الخليج قائماً، وكان من الواضح أنّ إيران تعارض بشدّة اتّحاد الإمارات العربية. لكنّ الخلاف بين السعودية وإيران حول تقسيم المياه المتنازع عليها في الخليج جعل قنوات الاتّصال تنشط بين البلدَين الأكبر حجماً في المنطقة.

محاولات مبكرة لحلّ النزاع على المياه

يعود النزاع على المياه إلى نيسان/ أبريل 1963 عندما أعلنت شركة النفط الإيرانية الوطنية عن فتح بعض المناطق في عرض البحر أمام المناقصات الدولية. وفي 15 حزيران/ يونيو من العام نفسه، احتجّت السعودية على هذا الإعلان معتبرةً أنّه يشكّل «... انتهاكاً لحقوق السعودية المشروعة في ما يتعلّق بالموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة الواقعة قبالة المياه الإقليمية السعودية»[50]. لم يكن الاحتجاج السعودي فاعلاً إذ إنّ إيران منحت امتيازاً نفطياً لشركة البترول الأميركية يتعارض مع امتياز كانت الحكومة السعودية قد منحته لشركة النفط العربية الأميركية (أرامكو). وهكذا بدأت المفاوضات عام 1964 لتسوية النزاع. وكانت النتيجة «اتفاقية الجرف القاري» السعودي-الإيراني الموقّع في طهران في كانون الأوّل/ ديسمبر 1965.

لم يُكشَف قط عن مضمون هذا الاتّفاق. لكن في مقال نُشر عام 1970، كشف ريتشارد يونغ الذي كان مستشاراً قانونياً لدى وزارة النفط السعودية، أنّ الاتّفاق شمل ثلاثة أجزاء جغرافية واقعة ضمن الحدود البحرية السعودية-الإيرانية[51]. يمتدّ الجزء الأوّل من الحدود الجنوبية صعوداً في الخليج ووصولاً إلى المنطقة المحاذية لجزيرة عربية. لم تكن هذه المنطقة تطرح صعوبة تقنيّة لأنّه لم تكن هناك جزر مهمّة واقعة قبالتها، وتمّ في نهاية المطاف التوصّل إلى اتّفاق يقضي بأن تشكّل الحدود الخطّ الفاصل بين سواحل البرّ الأم المتواجهة. وضمّ الجزء الثاني المنطقة المحيطة بجزيرتَي عربية وفارسي. وفي هذه المنطقة، ثمة حاجة إلى تسوية وضع الجزيرتين، وقد تمّ ذلك من خلال الاعتراف بسيادة السعودية على جزيرة عربية وسيادة إيران على جزيرة فارسي. واعتُمِد خطّ محلّي بين الجزيرتَين يفصل المياه الإقليمية التابعة لكلّ منهما عن الأخرى. أمّا الجزء الثالث الواقع في أقصى الشمال فقد جعل المفاوضين يواجهون العوائق الأكبر، لا سيّما بسبب موقع جزيرة خَرْج والامتيازات النفطية الموجودة في هذه المنطقة. كانت إيران قد منحت الامتيازات بحسب

خطّ فاصل ينطلق من خَرج كخطّ أساسي. من جهة أخرى، سارت حدود الامتياز الذي منحته السعودية بمحاذاة الخطّ الفاصل بين البرّين الرئيسيين المتواجهين، دون الاعتبار للخط الأساسي الإيراني الذي ينطلق من خَرج. وفي النهاية، تمّ التوصّل إلى تسوية وضع بموجبها خط أساسي متفق عليه بين الطرفين.

لكن بعد بضعة أشهر من توقيع اتّفاق كانون الأوّل/ ديسمبر 1965، اكتشف صاحب امتياز إيراني نفطاً في حقل فيريدون في الجزء الشمالي من المنطقة المتنازع عليها(52). كانت التقديرات المتحفّظة تشير إلى أنّ احتياط النفط يبلغ نحو عشرة مليارات برميل، وكان معظمها يقع في الطرف السعودي بحسب حدود 1965(53). في تلك المرحلة، أبدت إيران رغبتها في تغيير شروط الاتّفاق، فلم تجرِ المصادقة عليه.

في السابع من شباط/ فبراير، أي بعد أسبوع واحد فقط من مصادرة آلة التنقيب التابعة لأرامكو، أرسِل وفد إيراني إلى الظهران لمقابلة وزير النفط السعودي، أحمد زكي يماني. وكان الوفد برئاسة أمين سرّ البرلمان في الحكومة، أمير تيمور، الذي قيل إنّه أدّى دوراً في مفاوضات كانون الأوّل/ ديسمبر 1965، وضم عدداً من المسؤولين في شركة النفط الإيرانية الوطنية. وبعد يوم من المحادثات، رافق الإيرانيون يماني إلى الرياض لمتابعة المناقشات حيث يُقال إنّ الطرف الإيراني طرح فكرة مشروع مشترك سعودي-إيراني في المنطقة المتنازع عليها، إلاّ أنّ السعوديين رفضوا هذا الاقتراح(54). وبحسب محضر سعودي، اعتمد المفاوض الإيراني، أمير تيمور، موقفاً تكتيكياً في المحادثات حيث تحدّث عن قيود داخلية من خلال التلميح إلى أنّ الرأي العام الإيراني لن يقبل اتّفاق 1965 ولن يصادق عليه البرلمان (يجب أن نبقي نصب أعيننا أنّ هذا النزاع لم يكن مسألة داخلية أساسية في إيران، كما أنّ البرلمان الإيراني لم يكن يملك سلطة كافية لمعارضة الحكومة). واقترح السعوديون اللجوء إلى التحكيم، وقد نقل الوفد الإيراني الاقتراح إلى حكومته في طهران ورفضه في اليوم التالي، معتبراً أنّ من شأن التحكيم أن يعقّد المسائل ومن الأفضل التوصّل إلى حلّ من خلال مفاوضات ثنائية. وشدّد الإيرانيون من جديد على أنّ المشكلة ليست اقتصادية بل «سياسية» في إشارة ضمنيّة إلى الرأي العام(55).

تشير وثيقة سعودية غير مؤرّخة إلى أنّ المفاوضات انتقلت بعد ذلك إلى مستوى أعلى. وفي حديث مع يماني في طهران، فقد اقترح الشاه من جديد مشروعاً مشتركاً. لكنّ يماني كرّر اعتراضاته على الفكرة، معتبراً هذه المرّة أنّ من شأنها أن تؤدّي إلى تعقيدات إدارية

وأنّه سبق للسعودية أن رفضت مشروعاً مشتركاً عام 1964. فضلاً عن ذلك، كان هذا المشروع مجحفاً بحقّ السعودية إذ إنّ الجزء الأكبر من النفط كان يقع في الطرف السعودي بحسب خطّ 1965 الفاصل. وقد أنهى يماني رحلته إلى إيران بدون التوصّل إلى نتيجة واضحة[56].

إذابة الجليد

في نهاية شباط/ فبراير 1968، بدا التوصّل إلى اتّفاق لحلّ النزاع على الحدود البحرية أمراً مستبعداً على ضوء العلاقات السعودية-الإيرانية المتوتّرة. لكن من الواضح أنّ إيران كانت تحاول في ذلك الوقت إطلاق تحرّك ما لإذابة الجليد مع السعودية وتحسين علاقاتها مع بريطانيا والولايات المتّحدة. وعلى رغم أنّ الشاه قال للمسؤولين الأميركيين إنّه يرى أنّ حكومتهم تقف بجانب السعودية في النزاع على مياه الخليج، بدأ يشير إلى أهمّية العلاقات الجيّدة مع السعودية في المدى الطويل والتي «... من شأنها أن تصبح نواة الاستقرار والتقدّم في الخليج الفارسي»[57]. وساد موقف مماثل في الجانب السعودي بحسب ما أفاد السفير الأميركي في الرياض، هرمان إيلتس، في مطلع شباط/ فبراير. وقد أبلغ واشنطن أنّ الملك فيصل، وعلى رغم خيبة أمله حيال إلغاء زيارة الشاه، كان لا يزال يأمل بأن تُحَلّ المشكلات التي نشأت بين البلدين من خلال المناقشات المباشرة. فطلب وزير الخارجية الأميركي دين راسك من ماير أن ينقل وجهة نظر الملك إلى الشاه. لكن طوال نحو ثلاثة أشهر، امتنع كلّ من الشاه والملك فيصل عن الإدلاء بتصريحات رسمية كان من شأنها ترطيب الأجواء[58].

كان الشاه قد لمّح من وقت إلى آخر أمام مسؤولين بريطانيين إلى أنّ التوصّل إلى حلّ لمسألة البحرين ليس بالأمر المستحيل. في الواقع، وأثناء جولته في الخليج في كانون الثاني/ يناير، أشار غورونوي روبرتس، بحسب مصادر سعوديّة، إلى أنّه فهم أنّ الشاه لن يستمرّ في المطالبة بضمّ الجزيرة[59]. وفي الوقت نفسه تقريباً، نقل السفير الإيراني في لندن، عبّاس أرام، رسالة من الشاه إلى المسؤولين السعوديين والبريطانيين مفادها أن لا حاجة إلى طرح موضوع البحرين لأنّ الشاه لا يستطيع أن يثير عداوة الرأي العام عبر التخلّي عن المطالبة بضمّها لكنّه يريد حلّ المشكلة مع الملك فيصل أثناء الزيارة التي ينوي القيام بها إلى السعودية. غير أنّ موقف الشاه لم يكن معلوماً على نطاق واسع وكان يتعارض إلى حدّ

كبير مع التصريحات العلنية الإيرانية. في تلك المرحلة، حتّى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين لم يكن على علم به[60]. وفي أوساط صانعي السياسات المقرّبين من الشاه، لم يصدّق أمير خسرو أفشار الذي كان يعرف رأي رئيسه، أنّ الأخير سيوضح هذا الرأي للديبلوماسيين الغربيين لأنّ في ذلك إضعافاً للموقف الإيراني[61].

كشف السير دنيس رايت أخيراً أنّه منذ عام 1955، عندما كان قائماً بالأعمال في طهران، لم يخفِ الشاه عدم اهتمامه بالبحرين[62]. لكنّه واجه مشكلة اختصرها السير دنيس بدقّة في مدخل غير مؤرّخ في مذكّراته:

«كان الشاه يثير من حين إلى آخر مسألة البحرين معي. كان يقول إنّه غير مهتمّ بضمّ الجزيرة لأنّ اللؤلؤ نفد والنفط في طور النفاد، لكن نظراً إلى مطالبة إيران التاريخية بها، لم يكن بإمكانه أن يدخل التاريخ بصفته الملك الذي تخلّى عن إرثه بدون قضية نبيلة، أي بعبارة أخرى أراد صيغة لإنقاذ ماء الوجه».[63]

لم يكن السؤال المطروح على الشاه في هذه المرحلة: هل ستتخلّى إيران عن مطالبتها بالجزيرة بل كيف ومتى؟.

تذكر وثيقة أميركية أنّ مطلع شباط/ فبراير 1968 هو التاريخ الذي بدأ فيه الشاه يعبّر صراحةً عن عدم اهتمامه بالمطلب الإيراني [بضمّ البحرين]. أثناء اجتماع مع مستشار الأمن القومي الأميركي، والت روستو، في 9 شباط/ فبراير، قال الشاه إنّه «... لن يستعمل القوّة للحصول على البحرين»، مضيفاً أنّ «... صناعتَي اللؤلؤ والنفط لم تعودا غنيمة كبيرة... [وأنّ] القوميين العرب المسبّبين للمتاعب يعيثون فساداً في الجزيرة». لكنّه شدّد على أنّ المطلب الإيراني يعود إلى 150 عاماً ولا يمكن التخلّي عنه بدون تبرير[64]. نوقشت فكرة تنظيم استفتاء عام، لكن لم يتمّ التوصّل إلى حلّ واضح. وفي إشارة مهمّة على الأرجح، يتذكّر أرمين ماير الذي كان حاضراً في النقاش أنّ الشاه لم يصرّ على إجراء استفتاء عام وكان منفتحاً على الاقتراحات للتوصّل إلى حلّ مناسب ينقذ ماء الوجه[65]. في ما يتعلّق باحتياط النفط في وسط الخليج، اقترح الشاه حلاً عُرض على السعودية بعد أسبوعين، وتركّز في شكل أساسي على اعتبار أنّ المخرج هو في إنشاء مشروع مشترك معها. وقد قال إنّه من المستحيل سياسياً المصادقة على خطّ 1965 الفاصل إذ كان من المعلوم أنّه تمّ اكتشاف «احتياط ضخم» في المنطقة المتنازع عليها[66].

في منتصف آذار/ مارس، بدأ السفير الأميركي إعداد حلّ لمسألة البحرين. وكان ماير

يعتبر أنّ الطريقة الوحيدة ليتمكّن الشاه من إنقاذ ماء الوجه في موضوع المطالبة [بضمّ البحرين] هي في منحه في المقابل الجزر المتنازع عليها الواقعة قرب مضيق هرمز. وفي برقيّة موجّهة إلى دين راسك في 15 آذار/ مارس 1968، اعتبر أنّه «... بدون تقديم هذه التنازلات إلى الشاه، سيتّخذ برأينا خطوة أحاديّة الجانب في ما يتعلّق بالنفط الموجود وسط الخليج، ولن يتمكّن أحد من ردعه الأمر الذي سيقود حتماً إلى عداوات دائمة في الخليج». وأوصى ماير أيضاً أن تبقى البحرين خارج الاتّحاد العربي المقترح[67].

في لقاء مع الشاه، طرح ماير صفقة محتملة لحلّ مسألة البحرين: ضمّ واضح (برعاية بريطانية) لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى إلى إيران، ومشروع سعودي- إيراني مشترك في وسط الخليج للتنقيب عن النفط في جهتَي خطّ 1965 الفاصل، على أن تتخلّى إيران في المقابل عن المطالبة بضمّ البحرين[68]. لا أدلّة تثبت أنّ الشاه وافق على هذه الصفقة أو أنّ السفير الأميركي أطلع بريطانيا على الاقتراح. لكن في نيسان/ أبريل، قدّم الشاه عرضاً مماثلاً للسفير البريطاني الذي ذكر في برقية موجّهة إلى وزارة الخارجية البريطانية أنّ الشاه قال إنّه لا يرغب في احتلال البحرين، «... لكن بما أنّ الإيرانيين نشأوا على اعتبار البحرين جزءاً من الأراضي الإيرانية، فيجب أن يحصل على مقابل». واقترح الشاه تنظيم استفتاء عام لـ«... تحريره من مشكلة البحرين، ولضمّ جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى». لكنّ السير دنيس رايت أوضح على الفور أنّ بريطانيا تعارض صفقة كهذه[69].

بعد ذلك بوقت قصير، أورد مصدر أميركي أنّ طرفاً آخر، هو المغرب، دخل على خطّ الوساطة بين السعودية وإيران. ففي أواخر نيسان/ أبريل، وأثناء زيارة قام بها الملك الحسن الثاني إلى إيران، أشارت تقارير إلى أنّ وفداً مغربياً غادر طهران في مهمّة ليوم واحد في الرياض[70]. وعلى رغم أنّ المغرب لم يكن يتدّخل عادةً في شؤون الخليج، فقد كانت للملك الحسن الثاني صداقات وثيقة مع كلّ من الشاه والعائلة المالكة السعودية. إضافة إلى ذلك، وقبل زيارة الملك الحسن الثاني إلى إيران، قال السفير المغربي في طهران لنظيره السعودي إنّه يشعر بأنّ الإيرانيين يأسفون لتدهور علاقاتهم مع السعودية، وإنّ وزير الخارجية الإيراني اجتمع به مرّتين في محاولة لإيجاد «مخرج»[71]. وفي مقابلات أجريتُها أخيراً مع زاهدي وأفشار، قلّل الاثنان من شأن الدور الذي أدّاه المغرب، وقالا إنّ زيارة الملك الحسن [إلى إيران] كانت مقرّرة قبل وقت طويل من التصدّع في العلاقات السعودية-الإيرانية.

إذن ربّما كانت مصادفة أن يوجّه الملك فيصل، في مطلع أيار/ مايو، بعد وقت قصير من زيارة الوفد المغربي [إلى الرياض]، رسالة علنيّة إلى الشاه من خلال مقابلة مع صحيفة «السياسة» الكويتية قال فيها إنّ الشاه مرحّب به في السعودية ساعة يشاء، وشدّد على وجود «... حقوق متبادلة في الخليج لكلّ البلدان المعنيّة». وتابع الملك أنّ عرب الخليج لن يضطلعوا بأيّ نشاط ضدّ المصالح الإيرانية في المنطقة[72]. لقد تلقّت الصحافة الإيرانية التصريح بإيجابيّة، وبعد أربعة أيام، أعلن الشاه أنّه سيزور السعودية عند أوّل فرصة سانحة[73]. أبلغ وزير الخارجية الإيراني السفير السعودي بـ«الأنباء السارّة» عن خطط جديدة لزيارة يقوم بها الشاه إلى السعودية[74]، مضيفاً أنّ الأمر جاء نتيجة «التواصل المستمرّ» بين البلدين[75]. ومن الملاحظ أن معظم هذه الاتّصالات غير موثّقة في الأرشيف السعودي أو في أيّ أرشيف آخر، ومن الصعب تالياً التأكّد منها.

ثمّة تفسير آخر أكثر دقّة وراء هذه التطوّرات، لكنّه غير موثّق أيضاً، متعلق بالديبلوماسية السعودية-الإيرانية. في منتصف نيسان/ أبريل، قال السفير الأميركي في الرياض لوزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية، عمر السقّاف، إنّ المناخ ملائم لتسوية الخلافات مع إيران، واقترح لقاء بين السفير السعودي والشاه لشرح موقف السعودية من مسألة البحرين[76]. بحسب إيلتس «كانت فكرتي أن يقابل السفير السعودي الشاه لئلا يعتبر [الأخير] أنّ الولايات المتّحدة هي التي تفرض الأمور»[77]. بعد بضعة أيام فقط، أبلغ أفشار أرمين ماير أنّ معروف الدواليبي، مستشار الملك فيصل ورئيس الوزراء السابق في سوريا، سيزور طهران في المستقبل القريب[78].

عندما التقى الدواليبي الشاه في مطلع أيار/ مايو، بدأ يشرح له أنّ المضيّ قدماً في المطالبة بضمّ البحرين من شأنه أن يهدّد علاقات إيران بالعالم العربي برمّته. لكن ولدهشة الدواليبي، لم يدم الاجتماع طويلاً. كان الشاه قد عقد العزم على أن يقطع التزاماً تجاه السعودية بشأن نيّاته حيال البحرين. فقد طلب من المبعوث السعودي أن يبلغ الملك فيصل أنّه تخلّى عن مطالبته بضمّ البحرين وينقل إليه رغبته في زيارة السعودية في المستقبل القريب. وفي طريق العودة، توقّف الدواليبي في المنامة لتهدئة المخاوف البريطانية بشأن النيّات الإيرانية[79]. لم يكن دنيس رايت على علم بهذا التواصل السعودي-الإيراني[80]، ولم يسمع به أنطوني بارسونز إلا من أمير البحرين[81].

من الصعب شرح الأسباب التي دفعت الشاه إلى إعلام الحكومة السعودية بموقفه من

البحرين في أيار/ مايو 1968، إذ لا توجد أدلّة حول اتّصالات بين الحكومتَين قبل الزيارة التي قام بها الدواليبي. لكن بعد أيّام من عودة الدواليبي، قال مصدر إيراني مطّلع للسفير السعودي إنّ الشاه أرسل برقيّة يعبّر فيها رسمياً عن رغبته في زيارة السعودية[82]. وبعد بضعة أيام، أبلغ عباس أرام السفيرَ السعودي في طهران أنّ الشاه سيتوقّف في السعودية في طريقه إلى أفريقيا[83]. حصلت الزيارة في الثالث من حزيران/ يونيو 1968 عندما توقّف الشاه في جدّة في طريقه إلى أثيوبيا. لكنّ هذه الزيارة القصيرة رمزت في حدّ كبير إلى استئناف الاجتماعات على أعلى المستويات، ولم تكن مناسبة من أجل التوصّل إلى اتّفاق محدّد حول مسائل معيّنة[84].

تسوية النزاع

بينما لاحت في الأفق احتمالات التوصّل إلى حلّ لمسألة البحرين في ربيع 1968، بدأت تبرز شروط تسوية ممكنة حول النفط في الخليج. ففي آذار/ مارس، قدّم رئيس «أرامكو»، توماس بارجر، إلى الحكومة الأميركية اقتراحاً لحلّ النزاع على النفط بين السعودية وإيران. ردّد بارجر الفكرة السعودية التي اعتبرت أنّ من شأن مشروع مشترك أن يسبّب «تعقيدات إدارية لأرامكو وآيباك». واقترح بدلاً من ذلك تقسيماً جغرافياً أو اقتصادياً للمنطقة المتنازع عليها. قسّم بارجر المنطقة إلى النطاق «أ» للسعودية والنطاق «ب» لإيران، واقترح تقسيم الاحتياط المثبَت بالتساوي بين البلدَين. واعتبر أرمين ماير أنّه يمكن «بيع» هذا الاقتراح إلى الشاه «إذا اشتراه السعوديون»[85].

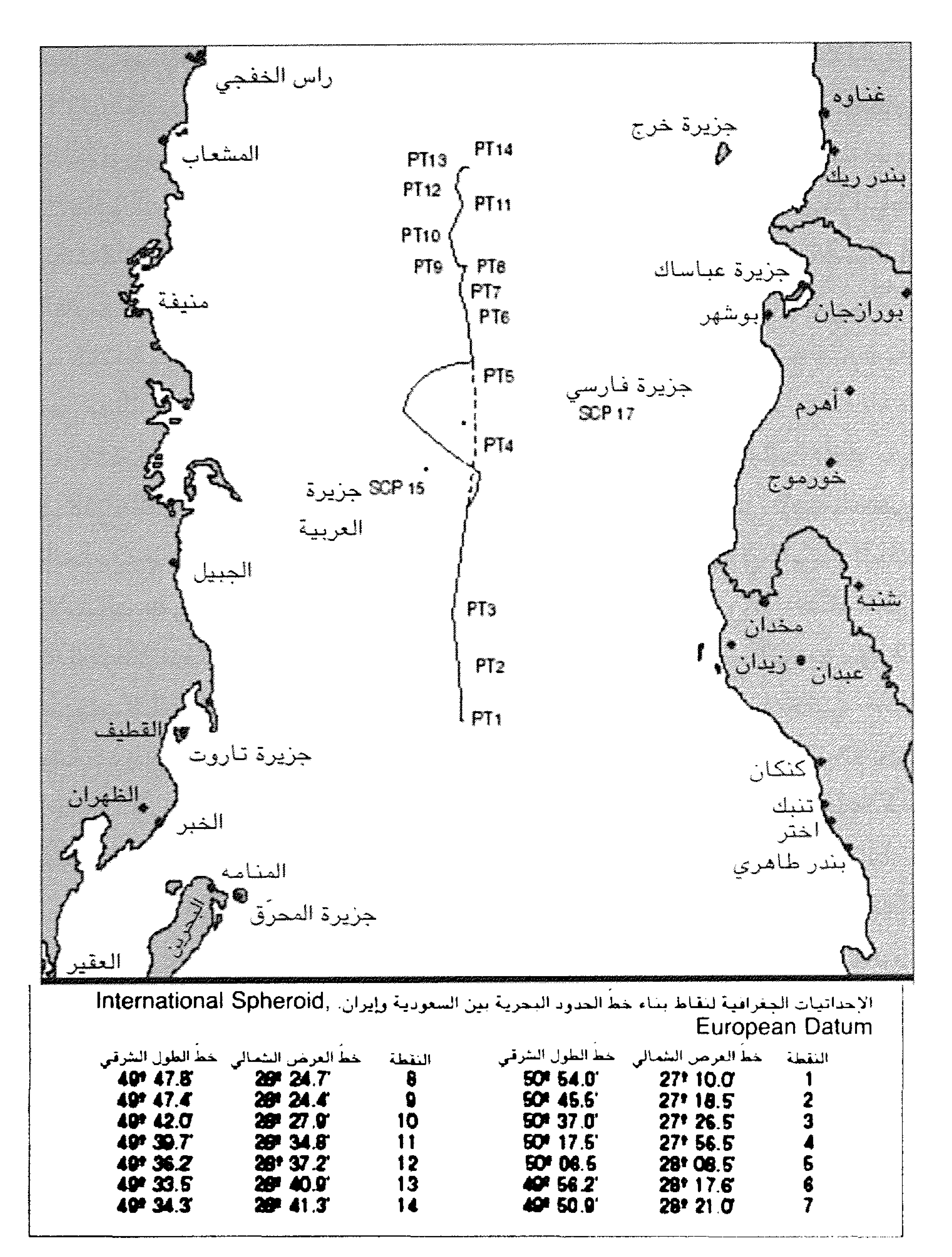
وصل في هذه الأثناء جواب من واشنطن اختصر موقف إدارة جونسون بشأن الخليج. اعتبرت وزارة الخارجية الأميركية أنّه من غير المستحبّ في المرحلة الراهنة أن يُطلع ماير الشاه أو أيّ عضو في الحكومة الإيرانية على اقتراح بارجر. وفي معرض تفسيره لهذه السياسة، اعتبر وزير الخارجية أنّ الهدف هو حمل السعوديين والإيرانيين على الشروع في مفاوضات ثنائية، فهذا هو السبيل الوحيد كي يطرحوا عدداً من الحلول. قال راسك «إذا ذُكِر [الاقتراح] الآن، فسيُفسَّر [من الحكومة الإيرانية] بأنّه انحياز لأرامكو». وأضاف أنّ بارجر كان قد أطلع وزير النفط السعودي يماني على اقتراحه[86]. وأصبح الموقف الأميركي أكثر وضوحاً عندما جاء في مذكّرة صادرة عن وزارة الخارجية أنّه ينبغي على الولايات المتّحدة عدم التدخّل في شؤون الخليج الداخلية والاكتفاء بـ«... تذكير الاثنين [فيصل والشاه] بأنّ

أفضل طريقة لإبعاد عبد الناصر والروس هي في العمل معاً». ينبغي على الولايات المتّحدة أن تُسمِع آراءها لكن «... بدون تطبيق برنامج أميركي واسع النطاق»[87].

في الواقع لم تكن هناك حاجة إلى برنامج أميركي واسع النطاق لحلّ بعض النزاعات العالقة في الخليج، إذ إنّ القوى الإقليمية كانت قد بدأت تقوم بالمهمّة بفاعليّة. في 29 تموز/يوليو، استؤنفت المفاوضات بين إيران والسعودية حول النزاع على نفط الخليج، في مدينة الطائف غرب السعودية. وتمّ التوصّل إلى اتّفاق قضى بتقسيم «النفط الموجود» بالتساوي بين البلدَين في حلّ يتماشى مع ما جاء في توصيات بارجر. وهكذا وُضِع في نهاية المطاف خطّ فاصل جديد (انظر الخريطة 1). وامتدّ الجزء الذي أعيد النظر فيه، والمشار إليه في اتّفاق 1965 بالجزء الثالث في أقصى شمال المنطقة المتنازع عليها، في خطّ متعرّج إلى أن يتقاطع مع حدود المنطقة المحايدة السعودية-الكويتية. ولم يتغيّر الجزءان الآخران المشار إليهما في اتفاق 1965[88].

تؤكّد المصادر السعودية أنّ الوفد الإيراني وافق مبدئياً على التقسيم الذي تمّ التوصّل إليه في الطائف. فخلال اجتماع مع الدكتور مانوشهر إقبال، المدير العام لشركة النفط الإيرانية الوطنية، شدّد الملك فيصل على قانونيّة الموقف السعودي في النزاع على النفط. كما أرسل الملك يماني إلى طهران في آب/أغسطس أملاً في وضع حدّ للنزاع بهدف «... التركيز على مسائل أساسية أخرى»[89]. لكن عندما وصل يماني إلى المحادثات، برز عائق مفاجئ في اللحظة الأخيرة: غيّر المفاوضون الإيرانيون موقفهم مطالبين بتقسيم «النفط القابل للاسترداد» أو احتياط النفط المثبَت وليس «النفط الموجود»[90]. أمّا الطرف السعودي فاعتبر أنّ هذا التقسيم صعب تقنياً إذ لم يكن هناك مجال لإعطاء تقديرات دقيقة حول كمّية احتياط النفط إلا إذا أجري تنقيب فعلي في بعض المناطق. فأبلغ يماني المسؤولين في السعودية أنّ المفاوضات صعبة وأنّه يبدو أنّ المسألة بلغت حائطاً مسدوداً لكنّه سيلتقي الشاه في اليوم التالي.

في هذا الاجتماع، شرح يماني الموقف السعودي للشاه الذي كانت وزارة الخارجية قد أعلمته، وبحسب أردشير زاهدي، أنّ للسعودية مطالب قانونية أقوى[91]. مرّة أخرى، أعطى الشاه الأولوية للاستقرار الطويل الأمد في العلاقات السعودية-الإيرانية بدلاً من المكاسب الفوريّة. فوافق على كلام يماني، وجرى توقيع خريطة على الفور بموجب التفاهم الذي تمّ التوصّل إليه في الطائف[92]. في 21 آب/أغسطس، عندما وقّع يماني ووزير المال الإيراني، جمشيد آموزيغار، في طهران خريطة تبيّن الحدود الجديدة المتّفق عليها[93]، قال



الإحداثيات الجغرافية لنقاط بناء خطّ الحدود البحرية بين السعودية وإيران. International Spheroid, European Datum

النقطة	خطّ العرض الشمالي	خطّ الطول الشرقي	النقطة	خطّ العرض الشمالي	خطّ الطول الشرقي
1	27° 10.0'	50° 54.0'	8	28° 24.7'	40° 47.8'
2	27° 18.5'	50° 45.5'	9	28° 24.4'	49° 47.4'
3	27° 26.5'	50° 37.0'	10	28° 27.9'	40° 42.0'
4	27° 56.5'	50° 17.5'	11	28° 34.8'	49° 39.7'
5	28° 08.5'	50° 08.5	12	28° 37.2'	49° 36.2'
6	28° 17.6'	49° 56.2'	13	28° 40.9'	49° 33.5'
7	28° 21.0'	49° 50.9'	14	28° 41.3'	49° 34.3'

الخريطة ١: خط الحدود البحرية النهائية المتّفق عليها بين السعودية وايران.

المصدر: عن خريطة محفوظة في أرشيف وزارة النفط السعودية وتشكّل جزءاً من اتّفاق الحدود البحرية بين السعودية وإيران.

مسؤول إيراني للسفير السعودي إنّ «اتفاقية الجرف القارّي» الجديد سيُوقَّع في 24 تشرين الأوّل/ أكتوبر ويُقدَّم إلى البرلمان في 27 تشرين الأوّل/ أكتوبر بحيث يتزامن مع زيارة يماني التالية إلى إيران[94].

تعزّز التسوية الناجحة للنزاع السعودي-الإيراني أكثر فأكثر فكرة أنّ القوى الإقليمية كانت تملك القدرة على حلّ نزاعاتها بدون تدخّل خارجي شرط تحلّيها بالإرادة السياسية اللازمة. لكن هل ينطبق هذا الانطباع على مسألة البحرين؟

حلّ مسألة البحرين

عشيّة لقائه مع الشاه في الثاني من حزيران/ يونيو 1968، كتب دنيس رايت «أفكّر ملياً في اللقاء الذي سأعقده يوم الأحد والدور غير المرضي الذي ينبغي عليّ تأديته. ستبقى البحرين وطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وسيري محفورة في قلبي، وكذلك الإمارات العربية المتّحدة...». وبعد الاجتماع، قال رايت «عرضت على الشاه أفكار عدّة طرحتها حكومة صاحبة الجلالة لتسوية مشكلات الجزر في الخليج الفارسي، ومنها صفقات شاملة، خطّ فاصل بالإضافة إلى الجزر، نزع الطابع العسكري، تحكيم، حكم مشترك، إلخ. لم يكن اجتماعاً سيّئاً لكن كان لا يزال علينا قطع أشواط كبيرة»[95]. «لم يكن اجتماعاً سيّئاً» بالنسبة إلى رايت لأنّ الشاه لم يرفض أياً من الأفكار التي عُرِضت عليه لكنّه لم يظهر حماسة لأيّ منها أيضاً[96].

كان الشاه قد أوضح موقفه من مسألة الاتّحاد، والذي لم يتبدّل في جوهره. في مقابلة في أيار/ مايو مع الصحيفة الكويتية «الرأي العام»، قال إنّ إيران لا تعارض الاتّحاد العربي «... شرط مراعاة الحقوق التاريخية والمتعلّقة بالأراضي عند تأسيسه. يمكن أن يرث الاتّحاد السياسة الاستعمارية البريطانية القديمة التي تتعارض مع مصالح إيران»[97]. وبحلول ذلك الوقت، كانت التكهّنات قد كثرت حول أنّ المحاولات لإنشاء اتّحاد تواجه صعوبات. فقد انقضى موعد 30 آذار/ مارس المحدَّد لوضع اتّفاق دبي حيّز التنفيذ بدون أن يجتمع المجلس الأعلى ولم يُعطَ أيّ تفسير لهذا التراخي[98].

سأناقش التفاصيل المتعلّقة بالصعوبات التي واجهها الاتّحاد في فصل لاحق. يكفي القول هنا إنّ وسائل الإعلام الإيرانية اعتبرتها ردّاً على التململ الإيراني، وكانت إذاعة طهران تتحدّث دائماً عن الاتّحاد بوصفه مؤامرة بريطانية لإبقاء السياسة الأمبراطورية

البريطانية، الأمر الذي لم تكن إيران لتقبل به[99]. لكن في نهاية المطاف، عُقِد اجتماع ضمّ حكّام الخليج في 8 تموز/ يوليو، وصدر عنه اتّفاق حول وظائف المؤسّسات الاتّحادية[100]. وبحسب الصحافة، كانت الأجواء تشير إلى احتمال التوصّل إلى تسوية. وجرى الاتّفاق على رئاسة دوريّة لجلسات المجلس الأعلى، وأُنشِئ مجلس اتّحادي موقّت برئاسة نائب حاكم قطر، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، وطُلِب من المحامي المصري واضع الدستور الكويتي، عبد الرزّاق السنهوري باشا، إعداد دستور للاتّحاد. لكنّ الانقسامات حول موقع العاصمة والقرارات المتعلّقة بالسياسة الخارجية والدفاعية تُركت لجولة ثانية من المفاوضات تقرّر عقدها في الدوحة في 20 تشرين الأوّل/ أكتوبر[101].

عندما أُعلِنت نتائج هذا الاجتماع، وصف وزير الخارجية الإيراني من جديد الاتّحاد بـ«أحد تجلّيات الاستعمار» وأشار إلى أنّ ضمّ البحرين إليه أمر غير مقبول[102]. لكنّ الأدلّة المتوافرة لا تشير إلى أنّ هذا النقد العلني كان يترافق مع محاولة ناشطة لتقويض عمليّة إنشاء الاتّحاد. على النقيض، استؤنِف التواصل المباشر بين إيران وبعض الحكّام عقب هذا الاجتماع. غير أنّ إيران ظلّت حذِرة بشأن التفسير الذي يمكن أن يُعطى لهذه الاتّصالات، وجاء في افتتاحيّة الصحيفة الإيرانية «آيندكان» أنّ التعاون مع حكّام الخليج لا يعني أنّ «إيران ستضحّي بمصالحها لأيّ اعتبارات كانت»[103]. في الواقع تكشف مصادر بريطانية أنّه عندما زار وليّ عهد رأس الخيمة، الشيخ خالد بن صقر، طهران في آب/ أغسطس، لم يجد مجالاً للتفاوض حول جزيرتَي طنب الكبرى وطنب الصغرى[104]. ويعزّز هذا الحذر فكرة أنّ إيران كانت تعطي الأولويّة في ذلك الوقت لحلّ مسألة البحرين.

في العلن، استمرّت إيران في اعتماد موقف متشدّد حيال موضوع الجزيرة. ففي حزيران/ يونيو، قال المندوب الإيراني في الأمم المتّحدة إنّها إيرانية شرعاً تماماً كما هو «جبل طارق إسباني»[105]، في حين شدّد نظيره السعودي على استقلال البحرين. طوال شهر آب/ أغسطس، عمّت تظاهرات من تنظيم حزب إيراني قومي مختلف أنحاء إيران دعماً للمطالبة بضمّ البحرين[106]، بينما احتجّت الصحافة الإيرانية على تصريح لغورونوي روبرتس في الصحيفة الكويتية «السياسة» قال فيه إنّ البحرين دولة مستقلّة[107].

على رغم هذه التصريحات، كان يجري وراء الكواليس الإعداد لاتّفاق حول البحرين[108]. وتكشف برقيّة صادرة عن السفارة الأميركية [في طهران] أنّه في نهاية تموز/ يوليو، عرض الشاه للمرة الأولى خيارات ملموسة لحلّ المسألة حيث اقترح على أرمين

ماير إحالة القضيّة على مجلس الأمن في شكل شكوى ضدّ بريطانيا أو إلى محكمة العدل الدولية. أثناه السفير عن اللجوء إلى مجلس الأمن ووافق على أن يُجري الخبراء القانونيون في السفارة الأميركية دراسة جدوى بشأن إحالة القضيّة إلى محكمة العدل الدولية ويعدّوا دراسة «غير رسميّة» تُرفَع إلى الشاه[109]. في هذه الأثناء، عرض أسد الله علم على الشاه احتمالاً آخر يقوم في شكل أساسي على تخلّي إيران عن البحرين مقابل جزر هرمز الثلاث. وأضاف علم أنّ هذا الخيار عُرِض على دنيس رايت لكنّ الأخير «... يحاول التهرّب من الشاه بسبب التعاطي البريطاني غير المناسب مع مساعيه»[110].

على رغم إصرار ماير على مزيد من التدخّل الأميركي، أعادت وزارة الخارجية الأميركية التشديد على سياستها الخليجية. وألحّ دين راسك على أنّه يفضّل أن يستمرّ البريطانيون في الاطّلاع بدور الصدارة في السعي إلى حلّ المشكلة التي تسبّبها المطالبة الإيرانية بضمّ البحرين. وقد قال راسك «... كما تعلمون، تلقّى السفير رايت تعليمات لتقصّي نيّات الشاه ورغباته. وقد علمنا أنّه طلب لقاء الشاه في الأيّام القليلة المقبلة. نعتبر أنّ تورّطنا يشكّل خطراً حقيقياً على علاقاتنا مع كلّ أطراف النزاع»[111]. فردّ ماير بالقول إنّ البريطانيين لا يبلون جيداً وإنّه يجب التوصّل إلى حلّ قبل اجتماع حكّام الخليج المقرّر في كانون الأوّل/ ديسمبر. وحذّر من أنّه في حال عدم التوصّل إلى حلّ، «... على الأرجح أنّه [أي الشاه] سيسير على طريق يصعب الهروب منه، وهو طريق لا يريد سلوكه ويسبّب المتاعب لنا جميعاً». وأعاد السفير الأميركي التأكيد على أنّ خيار اللجوء إلى محكمة العدل الدولية يستحقّ الاستكشاف إذ إنّه يؤمّن للشاه حلاً منقذاً لماء الوجه، على رغم أنّه قد لا يروق البريطانيين والبحرينيين لأنّه يعني الموافقة الضمنية على مطالبة إيران بضمّ البحرين[112]. ولا أدلّة تثبت إذا كانت وزارة الخارجية الأميركية تجاوبت مع رسالة ماير أو إذا أعادت النظر في سياسة واشنطن.

كان ماير على حقّ عندما أبلغ وزارة الخارجية الأميركية أنّ الجهود البريطانية تواجه صعوبات، ففي الخامس من آب/ أغسطس، قال الشاه لدنيس رايت إنّ كلّ الأفكار التي عرضها في لقاء الأوّل من حزيران/ يونيو غير مقبولة. وأصرّ بدلاً من ذلك على إجراء «استفتاء عام» في البحرين[113]. وتذكّر أنطوني بارسونز لاحقاً أنّه علّق بالتفصيل لوزارة الخارجية البريطانية على فكرة تنظيم استفتاء عام، علماً بأنّه كان يعارضها خشية أن يحوّلها القوميون العرب في البحرين استفتاء عاماً للاختيار بين نظام جمهوري ونظام حكم

وراثي. وبحسب بارسونز، وافقت لندن على وجهة نظره ولم تُعرَض الفكرة على الشيخ عيسى[114].

نقل السير دنيس رايت موقف حكومته من الاستفتاء العام إلى الشاه الذي لم يستطع أن يفهم التحفّظ البريطاني. فالاستفتاء كان بالنسبة إليه طريقة سهلة لحلّ النزاع. وقد دفع الشاه بالنقاش خطوة إلى الأمام عندما قال لرايت «... في السنوات القليلة المقبلة، سيكون من المستحيل تفادي إطلاق العمليّة الديموقراطية في البحرين. لذلك، عاجلاً أم آجلاً، ستتمكّن هذه القوى الثورية التي نخشاها كثيراً، من قول كلمتها». لقد حاول السير دنيس رايت أن يعرض بدائل أخرى يعبّر شعب البحرين من خلالها عن رغبته في الاستقلال مثل عريضة يرفعها رؤساء المجموعات الدينية والعرقية المختلفة إلى الأمير، أو استطلاع آراء يشمل عيّنة من الشعب البحريني. لكنّ أياً من هذه البدائل لم يكن كافياً للسماح للشاه بأن يقول لشعبه إنّ غالبيّة البحرينيين لا تريد أن تكون جزءاً من إيران[115].

وبما أنّ الجهود البريطانية والأميركية لحلّ النزاع لم تكن تحقّق أيّ تقدّم، سلكت إيران طريقاً آخر نحو الحلّ: العودة إلى المستويات الثنائية والإقليمية. ففي أواخر عام 1968، عُقد أوّل اجتماع موثّق بين مسؤولين بحرينيين وإيرانيين لإيجاد حلّ للمسألة[116]. وقد عُقِد الاجتماع في سويسرا بمبادرة كويتية[117]. ترأس الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء وشقيق الشيخ عيسى، الوفد البحريني بينما مثّل إيران أمير خسرو أفشار[118]. وبحسب إريك جنسن الذي أصبح لاحقاً المسؤول السياسي في بعثة «المساعي الحميدة» التي أرسلها الأمين العام للأمم المتحدة إلى البحرين، اقترح الإيرانيون «إحالة النزاع إلى مجلس الأمن باعتباره مسألة استعمارية تقع ضمن البندَين 34 و35 من ميثاق الأمم المتّحدة، أو إلى لجنة خاصّة تابعة للجمعيّة العمومية أو بدلاً من ذلك اعتبارها مسألة قانونية وإحالتها إلى محكمة العدل الدولية». فرفض البحرينيون هذه الاقتراحات على أساس أنّه لا يمكن تطبيقها في حالة البحرين التي أصرّوا على اعتبارها دولة مستقلّة ولا يمكن التعامل معها تالياً من منظار فكّ الاستعمار. واقترح الجانب البحريني بدلاً من ذلك دعوة هيئة إقليمية ذات صلة أو رئيس دولة يقيم علاقات ودّية مع الطرفَين إلى ممارسة دور الوسيط[119]. فرفضت إيران هذا الاقتراح ولم يتوصّل الاجتماعان إلى نتائج ملموسة[120].

التسوية

الجهود الإيرانية على المستوى الإقليمي لم تتوقّف عند الاجتماعات مع الوفد البحريني. ففي 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968، قام الشاه بزيارته الرسمية المؤجّلة إلى السعودية. ولم يأتِ البيان المشترك الصادر في نهاية الزيارة التي استمرّت خمسة أيام، على ذكر النزاعات في الخليج، وركّز بدلاً من ذلك على التضامن الإسلامي والنزاع العربي-الإسرائيلي. لكن قبل وصول الشاه، قال مسؤولون إيرانيون لنظرائهم السعوديين إنّ الشاه سيطرح ثلاثة مواضيع مع الملك فيصل: البحرين والجزر واتّحاد الإمارات العربية[121]. كما تكهّنت الصحيفة الإيرانية «إطلاعات» أنّ الهدف وراء زيارة الشاه هو حلّ مسألتَي البحرين والاتّحاد[122]. وبعد انتهاء المحادثات، أوردت الصحافة الغربية أنّ الشاه قرّر التخلّي عن المطالبة بضمّ البحرين[123]، في حين ذكرت الصحافة الإيرانية أنّ محادثات الرياض توصّلت إلى اتفاق غير رسميّ حول مسائل الخليج[124]. وفي مقابلة أجريتُها مع أردشير زاهدي، أكّد لي أنّه جرى التشديد من جديد أثناء المحادثات على اتّفاق لوضع حدّ لمطالبة إيران بضمّ البحرين، لكن لم يتمّ التوصّل إلى توافق آراء على وسيلة لتحقيق هذا الاتّفاق إذ إنّ إيران كانت لا تزال تعتبر أنّ الاستفتاء العام هو الخيار الوحيد[125].

لم يظهر أيّ دليل على حصول تقدّم نحو إيجاد وسيلة لإنهاء المطالبة الإيرانية [بضمّ البحرين] إلا في الشهر التالي. كان الشاه لا يزال مصرّاً على إجراء استفتاء عام لمعرفة إن كان سكّان البحرين يرغبون في أن يصبحوا جزءاً من إيران أو يريدون استقلالهم. لكن عند عرض الاقتراح على الشيخ عيسى، شعر أنّ في الأمر تعدّياً على سيادته. وفي 14 كانون الأوّل/ ديسمبر، لخص أرمين ماير هذه المواقف وأرسل الاقتراحات الآتية إلى واشنطن:

1. يطلب الشيخ عيسى المساعدة من طرف ثالث لإجراء «إحصاء سكّاني». يجب أن يُسأل كلّ فرد، من بين أمور أخرى، عن الجنسيّة التي ينتمي إليها برأيه،

2. بدعم من السعودية والكويت، يجب أن يطلب الشيخ عيسى من الشاه قبول نتيجة الإحصاء كتعبير عن الرغبة السياسية للسكّان،

3. اعتبر ماير أنّه يجب السماح لإيران في المقابل بأن تعلن امتلاكها «حقوقاً حصريّة لتحصين جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى» بدلاً من فرض السيادة الإيرانية عليها، وقد تتمكّن البحرين وإيران من التوصّل إلى معاهدة صداقة وتجارة في الوقت نفسه. وتابع السفير الأميركي «... من المفيد أيضاً أن تعلن البحرين أنّها لن تضع

المرافق العسكرية التي أخلتها بريطانيا في تصرّف دول غير خليجية»[126].

الجواب عن اقتراحات ماير غير معروف، ولم يُعثَر على أيّ دليل يثبت أنّ توصياته تخطّت نطاق وزارة الخارجية الأميركية والبيت الأبيض. لكن على الأرجح أنّها لاقت معارضة من السلطات البريطانية والبحرينية، إذ يُرجَّح أن تكون بريطانيا قد عارضت ربط البحرين بالنزاع على الجزر، وأن تكون الحكومة البحرينية قد رفضت إجراء استفتاء عام. لكن في الشهر نفسه، وتحديداً في 7 كانون الأوّل/ ديسمبر، زار عضو مجلس الشيوخ الإيراني وناشر الصحيفة اليومية «إطلاعات»، عباس مسعودي، السفير البريطاني. ويذكر دنيس رايت أنّه أخبر مسعودي «... عن الأسباب التي تمنعنا من الموافقة على رغبة الشاه في إجراء استفتاء». واقترح أنّ «أحد الحلول قد يكون في دعوة الأمم المتّحدة إلى تنظيم استطلاع للرأي العام»، لكن «لم أكن أملك السلطة لعرض اقتراح مماثل، وقد اقتصر الأمر على جملة وحيدة في برقيّة صادرة عن وزارة الخارجية جاء فيها أنّه يمكنهم التفكير في اللجوء إلى الأمم المتّحدة في بعض الظروف»[127].

بعد يومين، قال مسعودي لرايت إنّ فكرة اللجوء إلى الأمم المتّحدة أعجبت الشاه. فبدأت وزارة الخارجية البريطانية التشاور مع ممثّلي بريطانيا في الأمم المتّحدة والبحرين[128]. اعتبر الرئيس الجديد للقسم الخاص بشبه الجزيرة العربية في وزارة الخارجية، السير أنطوني أكلاند، أنّه «كان علينا التفكير في طريقة للتعامل مع الإيرانيين والبحرينيين تسمح بالتوصّل إلى تعبير قانوني فاعل عن رغبة شعب البحرين وتمكّن الشاه من قبول النتيجة»[129].

بعد صمت دام أسبوعين، تلقّى رايت تعليمات كي يقترح على الشاه حلاً لتخطّي عائق الاستفتاء العام، وقد تمثّل في شكل خاص في الطلب من الأمين العام للأمم المتّحدة، يو ثانت بأن «يتحقّق من» رغبات البحرينيين. في 24 كانون الأول/ ديسمبر، التقى رايت الشاه وعرض عليه الفكرة شارحاً أنّه لم يحصل بعد على موافقة لا من البحرين ولا من يو ثانت. اعتبر الشاه أنّ الفكرة «بنّاءة» على رغم أنّه قال إنّه يحتاج إلى الوقت لتحضير الرأي العام الإيراني لقرار كهذا[130].

في غضون أيام، انطلقت مناقشات سرّية بين أفشار والسفير البريطاني حول الوسائل التي يمكن من خلالها ممارسة المساعي الحميدة للأمين العام[131]. لكن مع بداية السنة الميلادية الجديدة، صدر عن الشاه تصريح علنيّ فاجأ كلّ المعنيّين من معاونيه المقرّبين إلى المسؤولين البريطانيين والأميركيين[132]. ففي مؤتمر صحافي في العاصمة الهنديّة، نيودلهي،

في الرابع من كانون الثاني/ يناير 1969، أعلن أنّ إيران لن تستعمل القوّة لاستعادة ما هو حقّ من حقوقها «فهي تفضّل رؤية البحرينيين يقرّرون بحرية»[133]. وكان هذا التصريح يحمل في طيّاته موافقة الشاه على خيار الأمم المتّحدة كما عرضته عليه بريطانيا.

اعتبر بعض مساعدي الشاه أنّ هذا النوع من التصاريح العلنية سابق لأوانه وساورهم قلق شديد إلى درجة أنّ زاهدي حاول منع النبأ من بلوغ وسائل الإعلام الدولية، لكنّ المسؤولين الهنود كانوا قد كشفوا عن مضمون المؤتمر الصحافي[134]. أما السلطات البحرينية فسرّها التصريح وكذلك الأمر بالنسبة إلى المعتمد السياسي البريطاني هناك. مرّة أخرى، أطلق الشاه بخطوة واحدة غير مخطّط لها، مشروع حلّ لنزاع عربي-إيراني قديم. وكانت الصعوبات المتبقّية إجرائية وحسب.

اتمام الاتفاق

طوال عام 1969 وفي الأشهر الأولى من عام 1970، بحث المسؤولون الإيرانيون والبريطانيون ومسؤولو الأمم المتّحدة عن وسائل عمليّة لتنفيذ التزام الشاه بحلّ مسألة البحرين. ووجب تخطّي عدد من العوائق قبل إطلاق العمليّة بذاتها. وكان العائق الأوّل تحديد نطاق صلاحيّات البعثة التي سيرسلها الأمين العام للأمم المتّحدة. عارض البحرينيون نطاق الصلاحيات المقترَح في البداية والذي وصف مسألة البحرين بـ«النزاع» بين بريطانيا وإيران بموجب المادّتَين 34 و35 من ميثاق الأمم المتّحدة اللتين تتطرقان إلى تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء[135]. البحرين تعتبر نفسها دولة، لكن بما أنّ إيران لم تكن تعترف باستقلالها، فقد كان البحرينيون مستعدّين للاتّصال بالأمين العام للأمم المتّحدة من خلال بريطانيا «... التي كانت مكلّفة إدارة العلاقات الخارجية للبحرين». في النهاية، حُدِّد نطاق الصلاحيات بدون استعمال كلمة «نزاع» وبدون الإشارة إلى إيران أو بريطانيا:

«في ما يتعلّق بالمشكلة التي تطرحها وجهات نظر الأفرقاء المعنيّين حول وضع البحرين والحاجة إلى إيجاد حلّ لهذه المشكلة بهدف خلق جوّ من الهدوء والاستقرار والودّية في المنطقة بكاملها، يطلب الأفرقاء المعنيّون من الأمين العام إرسال ممثّل شخصي للتحقّق من رغبات شعب البحرين».

وافقت البحرين وبريطانيا وإيـران على وجوب أن يصادق مجلس الأمن على الاستنتاجات التي يتوصّل إليها ممثّل الأمين العام. ومن المشكلات الأخرى التي واجهت

بعثة الأمم المتّحدة الإجراءات الواجب اتّباعها في تقويم الرأي العام في البحرين إذ إنّ البحرينيين استمرّوا في معارضة إجراء استفتاء عام رسميّ[136].

كان الشاه يعتبر أنّ التسوية السريعة لمسألة البحرين «أمر أساسي» كي تتمكّن السعودية وإيران من «توحيد جهودهما والوقوف معاً في وجه الاختراق المتزايد للمنطقة»[137]. في آب/ أغسطس، زار أمير البحرين بريطانيا قبل التوجّه إلى الولايات المتّحدة[138]. ولدى عودته، وافق علناً على إنشاء لجنة تابعة للأمم المتّحدة بهدف التحقّق من رغبات شعب البحرين[139]. لكن ما زال هناك الكثير من التفاصيل التقنيّة التي يجب الاهتمام بها.

في كانون الأول/ ديسمبر 1969، عُقِد اجتماع في جنيف بين ثلاثة ممثّلين عن البحرين والسير جفري أرثور من المملكة المتّحدة (الذي أصبح لاحقاً المعتمد السياسي في البحرين) ومسؤولَين من الأمم المتّحدة - فيتوريو وينسبير غويكياردي الذي كان ديبلوماسياً إيطالياً والمدير العام لمكتب الأمم المتّحدة في جنيف، والدكتور رالف بانش، مساعد الأمين العام للشؤون السياسية الخاصّة. وفي هذا الاجتماع الذي وُصِف بالناجح، جرى الاتّفاق على الآلية العامّة للبعثة[140].

طرأت مشكلة في اللحظة الأخيرة حول مسودّة الرسالة الإيرانية الموجّهة إلى يو ثانت والتي تطلب منه استخدام مساعيه الحميدة في حلّ مسألة البحرين. فقد عارضت وزارة الخارجية البريطانية المسودّة الإيرانية الأصلية معتبرةً أنّها تطرح القضيّة الإيرانية بطريقة قد تكون مسيئة للبحرين. وكان البريطانيون يخشون أن يعرّض الإحتجاج البحريني عمل الأمم المتّحدة برمّته للخطر[141]. في الخامس من شباط/ فبراير، أُرسِل السير دنيس رايت لمقابلة الشاه وأفشار في سان موريتز حيث توصّل إلى اتّفاق معهما حول نصّ الرسالة[142].

في آذار/ مارس 1970، قدّمت إيران رسمياً مذكّرة إلى يو ثانت تطلب فيها من الأمين العام للأمم المتّحدة التحقّق من الآراء السياسية للشعب البحريني[143]. بعد ذلك بوقت قصير، أصدر يو ثانت إعلاناً رسميّاً حول ممارسة مساعيه الحميدة في البحرين، وعيّن وينسبير غويكياردي ممثّلاً شخصياً له. وكان على وينسبير أن يحيل «... استنتاجاته في شكل تقرير إلى الأمين العام الذي من شأنه أن يرفعها إلى مجلس الأمن للنظر فيها والموافقة عليها»[144].

قال إريك جنسن، المسؤول السياسي عن بعثة الأمين العام، إن «المقاربة الهادئة» التي طُبِّقت في التعامل مع نزاع البحرين «... سمحت بتفادي المواجهة العامّة بين الأطراف

في مجلس [الأمن] أو أيّ مكان آخر حيث كان من شأنهم أن ينزعوا نحو التعبير عن مواقف متصلّبة وصارمة»[145]. وكانت لدى جنسن مخاوف في محلّها من انحراف العملية التي انطلقت لحلّ مسألة البحرين عن مسارها الصحيح بسبب الجدل العام إذ إنّ السفير السوفياتي لدى الأمم المتّحدة انتقد عدم التشاور مسبقاً مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن. لكن في النهاية، لم يتّخذ الاتّحاد السوفياتي أيّ خطوات لعرقلة تنفيذ مهمّة المساعي الحميدة التي أطلقها الأمين العام[146].

ألقى أردشير زاهدي كلمة أمام المجلس الإيراني في 29 آذار/ مارس حول مستقبل البحرين تحدّث فيها طويلاً عن مطالبة إيران بضمّ الجزيرة منذ القرن التاسع عشر، وكرّر الطلب الذي رفعته إيران إلى عصبة الأمم في العشرينيات. وتابع زاهدي:

«كما هو معلوم للنوّاب الموقّرين، ستغادر بريطانيا الخليج الفارسي عام 1971. قد يسود اعتقاد بأنّ العوائق العملية أمام عودة البحرين إلى إيران ستكون قد أزيلت بحلول ذلك الوقت، وبأنّ إيران ستتمكّن بعد الانسحاب البريطاني من إرسال جنود لاحتلال الجزيرة. لكن يجب أن نبقي نصب أعيننا أنّه طوال هذه الفترة الطويلة، ربّما حصلت تغييرات في التركيبة الديموغرافية للبحرين ومن شأنها أن تكون قد أثّرت في الرغبات الحقيقية لغالبية السكّان كما أنّ الحكومة الأمبراطورية قد لا تكون على علم بها الآن. انطلاقاً من هذه الاعتبارات، أعلن الشاه في مؤتمره الصحافي في نيودلهي في 14 دي 1347 [كانون الثاني/ يناير 1969] عن سياسة منطقية مقبولة للعالم في ما يتعلّق بإيجاد حلّ لمشكلة البحرين».

أكّد زاهدي أنّه إذا صادق مجلس الأمن على تقرير مهمّة تقصّي الحقائق، فستقبله إيران. وأعلن أيضاً أنّ يو ثانت وافق على الطلب الإيراني قبل «ساعات قليلة» من إلقاء كلمته[147]. واعتبر أسد الله علم أنّه كان ينبغي على زاهدي أيضاً أن ينتهز الفرصة للتشديد على أنّ «الخليج حيوي جداً لإيران»[148].

بعد ذلك بوقت قصير، أعلنت الأمم المتّحدة أنّ يو ثانت سيرسل وينسبير إلى البحرين[149]، وقد وصل في 30 آذار/ مـارس[150]. لقد كانت بعثة الأمين العام صغيرة وتتألّف، إلى جانب وينسبير، من أمين سرّ أساسي ومسؤول سياسي ومترجم مسؤول عن العلاقات العامة ومساعد إداري ومسؤول أمني[151]. ولدى وصوله، حصل وينسبير من سلطات البحرين على قائمة بـ«النوادي» التي تمثّل النواحي المختلفة للهيكلية الاجتماعية والخاصّة بالجماعات المختلفة، وقد التقى الممثّلين عنها. استغرقت المشاورات والاجتماعات

المكثّفة ثلاثة أسابيع. ووصلت الأجوبة شفوياً وكتابةً[152]. وبما أنّه تقرّر عدم إجراء استفتاء عام، أو بعبارة أخرى:

«... عدم طرح أسئلة محدّدة، عدم تحديد بدائل يكون من شبه المستحيل على الناس الإجابة عنها، كانت المفاوضات عبارة عن محادثات ونقاشات مفتوحة أكثر منه أسئلة مباشرة: هل تريد هذا أم ذاك؟ هل تريد إيران أم البحرين؟».

أقرّ وينسبير أنّ السؤال الثاني لم يُطرَح على البحرينيين لأنّه يجعلهم يظنّون أنّهم يعيشون في دولة مستقلّة. لذلك، وكما هو مذكور آنفاً، كان نطاق صلاحيّات البعثة «عاماً وتحدّث عن المشكلة التي تسبّبها الآراء المختلفة للأطراف المعنيّين بدون ذكرهم» وشدّد على الحاجة إلى «إيجاد حلّ لهذه المشكلة بهدف خلق جوّ من الهدوء والاستقرار والودّية في المنطقة بكاملها»[153].

بحسب أحد أعضاء بعثة الأمم المتّحدة، كانت هذه الاستشارة غير العاديّة للرأي العام مناسبة في حالة البحرين، لا سيّما بسبب صغر مساحتها والعدد المحدود لسكّانها. فضلاً عن ذلك، كانت هيكليّتها الاجتماعية، بحسب المذكّرة التي رفعها الأمين العام إلى مجلس الأمن، مقسّمة إلى الفئات الآتية: قادة دينيون، مجالس بلديّة ولجان إدارية أخرى، جمعيّات تعنى بالرعاية الاجتماعية، نوادٍ ومراكز اجتماعية أخرى ومجموعات مهنيّة، وجمعيّات رياضية[154]. وأورد وينسبير في خلاصة تقريره «أقنعتني الاستشارات التي أجريتها أنّ الغالبية الساحقة من سكّان البحرين ترغب في الحصول على اعتراف بهويّتها في دولة مستقلّة وذات سيادة وتتمتّع بالحرّية كي تقرّر بنفسها علاقاتها مع الدول الأخرى»[155].

بينما كان الأمين العام يوشك على إصدار تقرير وينسبير، برزت مشكلة في اللحظة الأخيرة. لم توافق البحرين على استعمال عبارة «الخليج الفارسي» بينما أصرّت إيران على أنّها «... مثبَتة بأكثر من ألفَي عام من الاستعمال، وحتى الآونة الأخيرة كانت تُستَعمل في الأطالس العربية»، واعترضت على استعمال عبارة محايدة مثل «الخليج»[156]. في النهاية، لم تصرّ البحرين على موقفها الذي كان من شأنه أن يعرقل صدور التقرير. اجتمع مجلس الأمن في 11 أيار/ مايو 1970، واعتُمِدت مسودّة القرار بالإجماع[157].

في خطوة تهدف إلى تطبيع العلاقات مع الجارة الصغيرة الجديدة لإيران، اتّجهت بعثة نيّات حسنة بقيادة مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية، مانوشهر زيلي، إلى البحرين في أيار/ مايو 1970. وضمَّ الوفد نائب وزير الإعلام وعدداً من المسؤولين في وزارة

الخارجية ونوّاباً من المجلس الإيراني ومجلس الشيوخ وعدداً من الصحافيين[158]. وكان لهذه الزيارة هدف إضافي تمثّل في شكل أساسي في جعل تعامل إيران مع البحرين يبدو كشهادة عن سياستها الرسمية في الخليج، الأمر الذي كان بحسب البعض في الصحافة الإيرانية، النقطة الأهمّ في الطريقة التي سوِّيت بها مسألة البحرين، وتأكيداً على سياسة إيران الواضحة والسلمية في المنطقة[159]، وهو اقتناع كرَّره رئيس الوزراء هويدا وناشر «إطلاعات» عبّاس مسعودي.

خاتمة

أظهرت الجهود التي بُذِلت لحلّ النزاعات في الخليج خلال عام 1968، السيطرة غير المسبوقة للقوى الإقليمية. وكانت إيران، بصفتها القوّة العسكرية الأقوى، في الموقع الأفضل للتأثير في مسار الأحداث. وخلافاً لما أوحت به تصريحاتها العلنيّة، لم تختر إيران تنفيذ مصالحها بصرف النظر عن الدول المجاورة. وفي شكل خاص، كانت الجهود للتوصّل إلى تسوية مع السعودية محوريّة للنشاطات الإيرانية.

في هذه المرحلة، تراجعت المطالبة الإيرانية بضمّ جزر هرمز لبعض الوقت في حين تركّز الاهتمام على النزاع البحري السعودي-الإيراني والمطالبة الإيرانية بضمّ البحرين. وعلى رغم الطبيعة الثنائية جداً للنزاع البحري، تأثّرت مسألة البحرين كثيراً بوضع العلاقات السعودية-الإيرانية حيثُ لا يمكن إقامة رابط مباشر بين المسألتَين، لكن أيّ تحسّن يتحقّق في مسألة كان يعزّز إلى حدّ كبير فرص إنجاز تقدّم في الثانية. تأزّم النزاع البحريني نتيجة القرار السعودي بالترحيب بأمير البحرين في الرياض في حين كان الشاه يستعدّ لزيارة السعودية، وانتهى بطريقة غير رسميّة برسالة وجّهها الشاه إلى الملك فيصل في أيار/ مايو 1968. ولم تُستأنف المفاوضات حول تقسيم النفط في وسط الخليج إلاّ في ذلك الوقت. وأدّى نجاحها إلى تحسين المناخ السياسي الذي كان على الشاه أن يفكر في إطاره بخطوات عمليّة لوضع حدّ للمطالبة الإيرانية الطويلة الأمد بضمّ البحرين، بطريقة سلسة ومع الحدّ الأدنى من الانعكاسات في الداخل.

إحدى ميزات الفترة التي يغطّيها هذا الفصل هي أنّ عدداً كبيراً من القرارات الإيرانية، التي تبيّن أنّها أساسية في مسار الأحداث، فاجأت الكثيرين خارج إيران وداخلها على حدّ سواء. من بين هذه القرارات إلغاء زيارة الشاه إلى السعودية في شباط/ فبراير وتوجيه رسالة

إلى السعودية للتعبير عن استعداد إيران للتخلّي عن مطالبتها بضمّ البحرين، وتسوية النزاع البحري، وأخيراً قرار الإعلان، في نيودلهي في كانون الثاني/ يناير 1969، عن تعهّد إيران بالتخلّي عن المطالبة بضمّ البحرين إذا كانت هذه رغبة البحرينيين. يصعب تفسير توقيت هذه القرارات وأسبابها الحقيقية، إذ إنّها تعكس الطابع الشخصي للسياسة الخارجية الإيرانية في ذلك الوقت. ويُنسَب الكثير منها إلى «مزاج» الشاه و«حساباته الشخصية». لذلك لا يمكننا إعطاء تفسير محدد لتلك الموافقة، وانما إلقاء الضوء على السياق الذي اتخذت فيه.

كما أنّ تراجع النفوذ البريطاني في الخليج وعدم اهتمام الولايات المتّحدة بالاضطلاع بالدور البريطاني القديم واضحان في سرد الأحداث: كان للقوّتين تأثير محدود في أحداث عام 1968. وفي الواقع، بدا أنّ التقدّم في تسوية النزاع تحقّق عندما اتّخذت إيران مبادرات ديبلوماسية على مستوى إقليمي و/ أو ثنائي. فعلى رغم المصالح النفطية الأميركية في النزاع البحري والمخاوف الأمنية بشأن النتيجة النهائية لنزاع البحرين وتطلّع بريطانيا إلى حلّ سلمي للنزاعات في الخليج قبل نهاية عام 1971، كانت الأدوار التي اضطلعت بها هاتان القوّتان ثانويّة. ولم تكن المبادرات البريطانية والأميركية مفيدة لإيران إلا بعد موافقة الشاه على مسار عمل معيّن. والمثال الواضح هو اقتراح بريطانيا تسوية نزاع البحرين من خلال المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتّحدة بهدف التحقّق من رغبات شعب البحرين، وقد وافقت عليه الولايات المتّحدة. واجهت بعثة الأمم المتّحدة في البحرين عدداً من العوائق الإجرائية، لكنّ الإرادة السياسية التي تحلّى بها مختلف الفرقاء ساعدت على تخطّي تلك المشكلات.

مع عودة العلاقات السعودية-الإيرانية إلى مسارها الصحيح، اتجهت المطالبة الإيرانية بضمّ البحرين إلى التسوية النهائية، وبقيت مسألة جزر هرمز. لكن في الوقت نفسه، بدأ موقف القوى الخارجية، لا سيّما الولايات المتّحدة، يتغيّر بعد انتخاب ريتشارد نيكسون.

4
مبدأ نيكسون: إيران والخليج

تجسّد السياسة الأميركية دلالات متنوّعة للتفاعلات بين دول الخليج. ففي حقبة متعدّدة الأوجه من تاريخ الخليج شهدت نهاية «السلام البريطاني»، كان من شأن مسار التحرّك الذي تختاره أميركا أن يؤثّر في العلاقات بين دول الخليج ومكانتها في العالم. وبما أنّه كانت للولايات المتّحدة علاقات قويّة مع البلدَين الأكبر في الخليج، إيران والسعودية، كان بإمكانها أن تحاول تأدية دور أقوى في أمن الخليج. وكان من شأن هذه المقاربة أن تثبت بأنّها قوّة تقسيمية إذ كان كلّ من دول الخليج ليتصرّف بطريقة مختلفة. ويمكن القول إنّ بعضها كان يتقرّب أكثر من المعسكر العربي الراديكالي أو حتّى الاتّحاد السوفياتي بهدف التصدّي للسيطرة الأميركية المباشرة. بعبارة أخرى، كان من شأن الخليج أن يشهد انقساماً حاداً حول خطوط الحرب الباردة. لكنّ إدارة جونسون اختارت ألاّ تخلف البريطانيين، وبدأ الخليج يكتسب استقلالاً ذاتياً.

في كانون الثاني/ يناير 1969، أدّى ريتشارد نيكسون اليمين رئيساً للولايات المتّحدة. وخلافاً لسلفه، كانت لنيكسون نظرة دوليّة تعود إلى الحقبة التي كان فيها نائب الرئيس في ولاية أيزنهاور. وتُرجِم ذلك من خلال اهتمام أميركي أكبر بالخليج ومناطق أخرى في العالم الثالث. لكن مع استمرار حرب فيتنام، بلغت المعارضة الداخلية للمزيد من التدخّل في الخارج، ذروتها. ولم يؤدِّ وصول رئيس جديد إلى سدّة الحكم إلى تغيير في المسرح الداخلي الأميركي، ولكن بدا أنّ الطريقة التي يتعامل بها الرئيس الجديد مع التحدّيات المطروحة في منطقة كانت تُعتبر ذات أهمّية كبرى بالنسبة إلى الولايات المتّحدة، لا تحدّد العلاقات الأميركية بالمنطقة فحسب، بل وقبل كلّ شيء، كيف ينظر أحد حلفاء الولايات المتّحدة إلى نفسه.

علاقة حميمة

كان نيكسون يدرك دور إيران «الحيوي» في الشرق الأوسط قبل وقت طويل من تولّيه الرئاسة. فقد زارها مرّات عدّة في الستّينيات عندما كان نائباً للرئيس وذلك في طريقه إلى الشرق الأقصى ومنه، وبنى روابط شخصيّة وثيقة مع الشاه ومسؤولين إيرانيين رفيعي المستوى[1]. لكنّ الشاه كان قد حاول، قبل لقاءاته مع نيكسون التي تعود إلى عام 1960، عرض مفهومه الخاص عن الأمن الإيراني:

«يجب أن تسعى بلدانٌ كبلدي إيران إلى الأمن الذي هو العنصر الأساسي الأوّل نحو تقدّمها. أحياناً ينسى محبّو الحرّية - لكنّ القوى الشيوعية لا تنسى أبداً - أنّ معظم البلدان غير النامية اقتصادياً هي غير نامية عسكرياً أيضاً. لا تسعى الشيوعية إلى استغلال الضعف السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان الناشئة فحسب بل أيضاً إلى استغلال هشاشتها العسكرية. إذا قصّر بلد عن تحصين دفاعاته، يلاحقه الشيوعيون كما يفعل الهرّ مع الفأر. خلال أزمة أذربيجان وفي حقبة مصدّق، وجدنا نحن الفرس أنفسنا في دور تعيس ألا وهو دور الفأر. وعقدنا العزم على ألا نكون من جديد غير محميّين إلى هذا الحدّ»[2].

بحسب السفير الأميركي أرمين ماير، نُقلت هذه الرسالة مراراً وتكراراً إلى الولايات المتّحدة خلال زيارات نيكسون غير الرسميّة. وقد تذكّر ماير مناسبة محدّدة عام 1967 حيث عقد نيكسون اجتماعاً ثنائياً مع الشاه. وبعد الاجتماع، أخبر نيكسون ماير أنّ الشاه أعرب عن رغبته في التماس الدعم الأميركي فقط في حال اندلاع عداوات مع الاتحاد السوفياتي، «لكن إذا وقع خلاف بين إيران والعراق، تودّ إيران أن تمتلك القدرة على الاعتناء بنفسها». وقد وافق نيكسون على وجهة النظر تلك[3].

تبرز العلاقة الشخصية بين نيكسون والشاه بقوّة في الرسائل المتبادلة بينهما عندما أصبح نيكسون رئيساً منتخباً. ففي ردّ على رسالة التهنئة التي وجّهها إليه الشاه، شدّد نيكسون على استمرار الروابط الوثيقة بين إيران والولايات المتّحدة وتذكّر «... بسرور الحفاوة الرائعة التي استقبلتموني بها في طهران في نيسان/ أبريل، ولطالما تابعت بإعجاب تقدّم بلادكم في الداخل وإدارة الحكم البنّاءة على الصعيد الدولي»[4]. وبعد حوالى شهر، تلقّى الشاه رسالة ثانية قال فيها نيكسون «فكّرت في أنّه من المفيد أن أعرب لكم من جديد، قبل تولّيّ منصبي الأسبوع المقبل، عن تعاطفي مع إيران وتقديري الكبير لكم. آمل أن نتمكّن نحن وأنتم في السنوات المقبلة من تبادل الآراء في شكل مباشر وفي روح من الصراحة والصدق. من

جهتي، سأكون على استعداد دائم لأن أولي اهتماماً فورياً لمشورتكم ونصائحكم الحكيمة وأتعاطى معها بأقصى جدّية»[5].

كانت بذور التعاون الوثيق بين إيران والولايات المتّحدة في الخليج قد زُرِعت في الجزء الأخير من إدارة جونسون. التقى الشاه أعضاء في هذه الإدارة لآخر مرّة في حزيران/ يونيو 1968. قبل أن يجتمع وزير الخارجية الأميركي، دين راسك، بالشاه الإيراني في 12 حزيران/ يونيو، وجّه إليه ستيوارت روكويل، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، مذكّرة جاء فيها «قل للشاه إنّنا نعتمد عليه، نحن والبريطانيون ودول أخرى في المنطقة، لحلّ [مسائل الخليج] بطريقة ودّية، وإنّنا نعتبر أنّ التعاون السعودي-الإيراني مهمّ جداً لأيّ ترتيبات مستقبلية، وإنّنا استبشرنا خيراً بتقارير تلقّيناها عن اجتماعه بالملك فيصل في جدّة في الثالث من حزيران/ يونيو»[6]. وفي جلسة استماع عقدها الكونغرس الأميركي، شدّد بول وارنك، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي، على أنّ إيران عامل استقرار في المنطقة وليست لديها أيّ مخطّطات تجاه الدول المجاورة، بل على العكس، تشعر أنّها مهدّدة من العرب الراديكاليين[7]. وقد أكّد سفير الولايات المتّحدة في كلّ من إيران والسعودية على هذه الدرجة من الاستمرارية بين إدارة جونسون ونظرة نيكسون إلى الخليج في بداية عهده[8].

أما الإضافات التي عرفتها سياسة إدارة نيكسون في الخليج فقد اندرجت في سياق التحدّيات التي واجهتها أميركا في الخارج، وقد جاءت من اتّجاهَين. الاتّجاه الأوّل داخلي في شكل ضغوط سبّبتها حرب فيتنام. والاتّجاه الثاني دولي. وقد شملت هذه التحدّيات تطوير الاتّحاد السوفياتي لترسانته النووية وتحقيقه تكافؤاً استراتيجياً مع الولايات المتّحدة، وصعود أوروبا واليابان كقوّتين اقتصاديّتَين وبروز الصين بصفتها قوّة المستقبل في الشرق الأقصى. وقد دفع هذا كلّه بنيكسون إلى التعهّد بوضع «سياسة جديدة» للتعامل مع نظام عالمي جديد وأكثر تعدّدية[9]. لكن في سبيل إعداد سياسة جديدة للعالم وتنفيذها، كان نيكسون يعتبر أنّه من الواجب إدخال بعض التعديلات في عمليّة صنع القرارات التي تتّبعها الحكومة الأميركية في مجال السياسة الخارجية.

البيت الأبيض والبيروقراطية

منذ البداية، أعطى الرئيس الجديد أولوية قصوى للقرارات المتعلّقة بالسياسة الخارجية

وحاول فرض سلطة مباشرة على صنع السياسات. وقد قال نيكسون «يمكن تطبيق الحكم بالتوافق في السياسة الداخلية لكنّه لا ينجح في السياسة الخارجية. يُنتَخب الرئيس ليقود. والحكم بالتوافق ليس قيادة بل تبعيّة، هدفه توليد نتائج غير مناسبة بالضرورة لكنّها تحظى بدعم الغالبيّة». وتابع «يجب ألا تُتَّخذ أبداً القرارات الكبرى في السياسة الخارجية من خلال التصويت في الحكومة أو حتّى مجلس الأمن القومي»[10].

كان نيكسون يعتبر أنّ أحد العوائق الأساسية التي تمنع الرئيس من تأدية دور مباشر في الشؤون الخارجية هو البيروقراطية الواسعة في الحكومة الأميركية. إذ أظهر كلّ من نيكسون ومستشاره المفضَّل للأمن القومي، هنري كيسنجر، درجة من الشكّ حيال البيروقراطية. كان الرئيس يعارض فكرة أن تقدّم له البيروقراطية خياراً واحداً أو مجموعة خيارات[11]. وكتب كيسنجر في مذكّراته «... تكبح البيروقراطية الواسعة، ولو كانت منظّمة، الإبداع. فهي تخلط بين السياسة الحكيمة والإدارة السلِسة»[12]. وفي عمل سابق، كتب كيسنجر «... من الخطر فصل تخطيط [السياسات] عن مسؤولية التنفيذ»[13]. وفي مقال لاحق، شكّك في قدرة البيروقراطية على ضمان السرّية في عملية صنع القرارات المتعلّقة بالسياسة الخارجية لأنّ «... القرار غير الشعبي قد يواجَه بأساليب قاسية مثل التسريبات إلى الصحافة أو لجان الكونغرس. لذلك، السبيل الوحيد للحفاظ على السرّية هو في استثناء كلّ من هم مسؤولون نظرياً عن تنفيذ القرار»[14]. كما اعتبر المستشار الجديد للأمن القومي أنّ الحجم الكبير للبيروقراطية أدّى إلى تجزئة عمليّة صنع السياسات نتيجة سلسلة من النزاعات بين المؤسسات المعنيّة[15].

بناءً عليه، حاول نيكسون تجنّب التدخّل البيروقراطي القويّ عبر التركيز على «إعادة إحياء» دور مجلس الأمن القومي في سبيل تمكين البيت الأبيض، وفي نهاية المطاف، الاضطلاع بدور مباشر في صنع السياسة الخارجية. وبحسب أحد المحلّلين، كان نيكسون يهدف إلى «... نقل مركز الثقل في صنع القرارات من البيروقراطية إلى البيت الأبيض»[16]. وبحسب نيكسون نفسه «خطّطتُ لإدارة السياسة الخارجية من البيت الأبيض»[17].

أنشِئ مجلس الأمن القومي عام 1947 بموجب قانون الأمن القومي الذي حدّد هدف المجلس:

«... إسداء النصح للرئيس في ما يتعلّق بإدماج السياسات الداخلية والخارجية والعسكرية المرتبطة بالأمن القومي بهدف تمكين الأجهزة العسكرية ووزارات ووكالات أخرى تابعة للحكومة من التعاون بفاعلية أكبر في المسائل المتعلّقة بالأمن القومي»[18].

لكنّ الدور العملي لمجلس الأمن القومي كان يتغيّر مع كلّ رئيس. ووفقاً لأحد مساعدي كيسنجر، «تجاهله» هاري ترومن إذ كان يعتبر أنّه من إنشاء الكونغرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون «... ومن أهدافه الانتقام بعد وفاة فرانكلين روزفلت من الديبلوماسية المنفردة وغير المنضبطة التي مارسها». نتيجةً لذلك، وبعد الاجتماع الأوّل لمجلس الأمن القومي، لم يحضر أيّ اجتماع آخر. واستعمل أيزنهاور المجلس كطاقم رئاسي رسمي للمساعدة على تنسيق السياسات التي تضعها البيروقراطية. أما كينيدي فاعتبر أنّ النظام الذي اتّبعه سلفه بيروقراطي جداً وأراد تثبيت القيادة الرئاسية، لكنّ استعماله لمجلس الأمن القومي في هذا المجال اقتصر على حدّه الأدنى.

عندما تولّى الرئيس جونسون منصبه، حاول أن يعهد بخيارات السياسات إلى لجنة فرعية يرأسها نائب وزير الدفاع وتخضع لسلطة مستشار الأمن القومي. وكان وزيرا الخارجية والدفاع يجتمعان أيضاً بطريقة غير رسميّة أو تُنقَل أفكارهما من خلال نائبَيهما في اللجنة الفرعيّة[19]، ما يُسفر عن كتاب يرفعه مستشار الأمن القومي، والت روستو، إلى الرئيس، تُعرَض فيه وجهات النظر المختلفة ويتضمّن توصية حول مسار عمل معيّن. وكانت الخلاصة تُناقَش في اجتماع غير رسمي بين الرئيس وأعضاء مجلس الأمن القومي يُعرَف بـ«غداء الثلاثاء»[20].

أثناء الحملة الرئاسية عام 1968، وعد نيكسون بإصلاح عمليّة صنع القرارات. وتعهّد في خطاب إذاعي في 24 تشرين الأوّل/ أكتوبر بأن يعيد إلى «مجلس الأمن القومي دوره البارز في مجال تخطيط الأمن القومي»[21]. وأطلق هذا التعهّد من جديد في اجتماع تمهيدي بعد الانتخابات في فندق «بيار» في نيويورك[22]، لكنّه لم يذكر خطّة محدّدة.

وضع تفاصيل النظام الجديد لمجلس الأمن القومي الأستاذ في جامعة هارفرد مورتون هالبرين، الذي عمل مساعداً لوزير الدفاع كلارك كليفورد[23]، والجنرال أندرو غودباستر، الذي كان مساعداً سابقاً للرئيس أيزنهاور[24]. ورُفِعت التوصيات إلى نيكسون في شكل وثيقة بعنوان «مذكّرة قرار الأمن القومي» (NSDM2) في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1968[25].

أوصت الخطّة بإنشاء شبكة من اللجان ما بين الوكالات تكون دون مستوى مجلس الأمن القومي، وباستبدال المجموعات ما بين الوزارات التي كان يرأسها مساعد وزير الخارجية في إدارة جونسون بمجموعات ما بين الوزارات ولجنة من مساعدي الوزراء

تكون خاضعة للإدارة الحازمة لمجموعة المراجعة الكبرى التابعة لمجلس الأمن القومي والتي يرأسها كيسنجر. وكُلِّفت المجموعات ما بين الوزارات بالإشراف على إعداد مسوّدة مذكّرة دراسة الأمن القومي (NSSM) التي قدّمت للرئيس خيارات حول السياسات من خلال مجموعة المراجعة الكبرى[26].

وهكذا اعتبر بعضهم أنّه في معظم المسائل المتعلّقة بالسياسة الخارجية، كان كيسنجر يتّخذ المبادرة ويمارس على قرارات الرئيس تأثيراً أكبر من التأثير الذي يمارسه أيّ من مساعدي الأخير[27]. لكن بالنسبة إلى كيسنجر، كانت هذه الآلية تضمن مشاركتهما هو والرئيس في كلّ مرحلة من مراحل إعداد السياسات وتكوين فكرة واضحة عن نطاق الخيارات المتاحة للإدارة[28]، أو كما جاء في نشرة صادرة عن وزارة الخارجية «... الهدف من هذه الإجراءات هو إطلاع الرئيس ومستشاريه الأساسيين على النطاق الكامل للخيارات بدلاً من التعتيم عليها»[29].

وفي تقويم لهذه التغييرات، أوردت صحيفة «نيويورك تايمز» أنّ هذه العمليّة التدريجية جرّدت ممثّلي الشعب المنتَخبين من صلاحيّاتهم الدستورية أكثر ممّا كان ليفعل «انقلاب على الدولة»[30]. وجد الكونغرس في كيسنجر شخصيّة مزعجة إذ إنّ خطّة إعادة التنظيم منحت مجلس الأمن القومي المزيد من التأثير في حين لم يكن الكونغرس يصادق على تعيين مستشار الأمن القومي. وهكذا لم يكن بإمكان كابيتول هيل مساءلة كيسنجر الذي استطاع تجنّب الإدلاء بشهادته أمام لجان الكونغرس[31].

أغضبت هذه الخطّة أيضاً بعض الأشخاص في وزارة الخارجية لا سيّما وزير الخارجية الجديد ويليام روجرز الذي أثار اعتراضات جدّية. لكن في 20 كانون الثاني/ يناير 1969، وقّع نيكسون مذكّرة قرار الأمن القومي ونُفِّذت الخطّة بفاعليّة[32]. نتيجةً لذلك، توتّرت العلاقات بين وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي وساد فتور في العلاقات الشخصية بين روجرز وكيسنجر. وبحسب موظّف سابق في وزارة الخارجية، «بالكاد كان الاثنان يتبادلان الكلام»[33]. لكنّ كيسنجر وجوزيف سيسكو، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، من جهة، وهارولد سوندرز، عضو مجلس الأمن القومي، وألفرد أثرتون، أحد مساعدي سيسكو، من جهة ثانية، طوّروا قنوات اتّصال وعلاقة جيّدة بين وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي[34]. في العلن حاول روجرز إلقاء الضوء على الدور الذي ستؤدّيه وزارة الخارجية في النظام الجديد لمجلس الأمن القومي عبر مشاركة

وزير الخارجية ومساعده في اجتماعات المجلس، ومن خلال لجنة مساعدي الوزراء ومشاركة وزارة الخارجية في المجموعات ما بين الوزارات[35].

يشدّد كثرٌ على أنّ صلاحيات مستشار الأمن القومي الجديد زادت إلى حدّ كبير نتيجة هذه الإصلاحات[36]. ويميل كيسنجر إلى التقليل من شأن الرابط بين هذه التغييرات التنظيمية وتأثيره في صنع القرارات قائلاً «لم يكن نفوذي يعتمد على الهيكليات بل على علاقتي بالرئيس»[37]. فقد اكتشف عند دخوله البيت الأبيض أنّ جدول المواعيد اليومي للرئيس «... حافل جداً إلى درجة أنّه لا يملك وقتاً كافياً للتفكير المجرَّد. معظم المتّصلين به ملتمسون أو مدافعون عن قضيّة ما، ومعظم قضاياهم جديرة بالتصديق إلى حدّ بعيد... نتيجةً لذلك، من أصعب المهمات التي يواجهها الرئيس الاختيار من بين عدد لا يحصى من الحجج التي تبدو مقنعة بالقدر نفسه». ويضيف كيسنجر أنّه من هذا المنطلق «... يكون القرار الرئاسي دائماً مزيجاً من الحُكم على الأمور والثقة بالمساعدين وأيضاً القلق على معنويّاتهم»[38]. بعبارة أخرى، كان كيسنجر وسيلة الرئيس لغربلة أفكار متعارضة في حين احتفظ نيكسون بقدرة كبيرة على صنع السياسات. يعتبر بعضهم أنّ دور كيسنجر اقتصر على الإدلاء بتصريحات صحافية حول السياسة الخارجية، فهذا ما شدّد عليه المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إي)، ريتشارد هلمز، بقوله: «كان نيكسون يتّخذ القرارات»[39]. لكن بالنسبة إلى نيكسون، كان يجب أن تندرج كلّ القرارات تقريباً في السياق الأوسع لاستراتيجيا كبرى.

المبدأ الموجِّه

قبل رحلة الرئيس إلى آسيا في تموز/ يوليو 1969، ناقش نيكسون وكيسنجر المشكلة التي تواجهها السياسة الأميركية عندما يتعرّض أحد حلفاء الولايات المتّحدة لتهديد أو اعتداء من دولة مجاورة. وقد أطلق كيسنجر على هذا الوضع تسمية «المنطقة الرمادية» بين الاعتداء السوفياتي على حليف للولايات المتّحدة حيث تتدخّل الأخيرة عسكرياً، وعدم الاستقرار الداخلي أو الحرب الأهلية حيث تُحجم الولايات المتّحدة عن التدخّل[40]. بالنسبة إلى كيسنجر، لم يكن هناك صيغة بسيطة، وكانت الغاية وضع أفكار تعالج هذه المشكلة لتضمينها في خطاب يلقيه الرئيس في وقت لاحق ذلك الصيف. في 18 تموز/ يوليو 1969، وضع كيسنجر مسوّدة الفلسفة التي ستعتمدها الإدارة الأميركية في آسيا ما بعد فيتنام:

«غالباً ما تتّخذ المسألة المتعلّقة بطبيعة الالتزامات في الولايات المتّحدة شكل نقاش حول الموجبات القانونية. لكن على مستوى أعمق وعلى المستوى الذي يتعلّق بالرئيس، من المؤكّد أنّ علاقة الولايات المتّحدة بالبلدان الأخرى تتوقّف على العلاقة القانونية لكن في شكل أخصّ على نظرة الولايات المتّحدة إلى دورها في العالم وعلى الأهمّية الجوهرية التي ترتديها البلدان المعنية من حيث الأمن والتقدّم في شكل عام».

وأضاف مستشار الأمن القومي أنّ المهم هو فهم «... التصوّر الذي تملكه هذه البلدان لمستقبلها» إذ إنّ ذلك المستقبل «... لن يكون رهن وصفة من واشنطن بل رهن ديناميّة المنطقة وإبداعها وتعاونها»[41].

وصل نيكسون إلى غوام في 25 تموز/ يوليو 1969 واضعاً نصب عينيه النظام الأمني المستقبلي في جنوب شرق آسيا، وأدلى بالتصريح الآتي:

«أعتقد أنّ الوقت حان كي تركّز الولايات المتّحدة في علاقاتها مع كلّ أصدقائها الآسيويين على نقطتين: أولاً، سنفي بالالتزامات التي قطعناها في المعاهدات على غرار التزاماتنا مع تايلندا بموجب منظّمة معاهدة جنوب شرق آسيا (SEATO). لكن ثانياً وفي ما يتعلّق بمشكلات الأمن الداخلي ومشكلات الدفاع العسكري ما عدا تهديد قوّة عظمى باستخدام أسلحة نووية، ستشجّع الولايات المتّحدة الدول الآسيوية، ويحقّ لها أن تتوقّع من هذه الدول أن تتولّى أكثر فأكثر معالجة هذه المشكلات بنفسها وتحمُّل المسؤوليّة عنها»[42].

لم يكن هذا التصريح من إعداد طاقم الرئيس في البيت الأبيض بل قيل في مؤتمر صحافي غير رسمي في الطابق الأخير لفندق «مار» في غوام[43]. فوجئ كيسنجر به[44]، وفي السنتين اللاحقتين، شرعت الإدارة الأميركية في بذل جهود لتوسيع هذه الخطوط العريضة وصوغها في إطار مبدأ يحمل اسم الرئيس[45].

بالنسبة إلى نيكسون، «الفرضيّة الأساسية [في مبدأ نيكسون] هي أنّ الولايات المتّحدة ستشارك في الدفاع عن الدول الحليفة والصديقة وفي تنميتها لكنّها لا تستطيع أن - ولن - تعدّ كلّ الخطط وتصمّم كلّ البرامج وتنفّذ القرارات وتتولّى بمفردها الدفاع عن العالم الحرّ. سنساعد حيث تُحدِث المساعدة فرقاً حقيقياً وتخدم مصلحتنا»[46]. وفي محاولة لطمأنة حلفاء الولايات المتّحدة، أعاد مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ، مارشال غرين، التركيز على ثلاثة اقتراحات واردة في مبدأ نيكسون:

1. ستفي الولايات المتّحدة بالالتزامات التي قطعتها في المعاهدات.

2. ستستمرّ الولايات المتّحدة في تأمين الحماية إذا تعرّض أحد حلفائها أو دولة يُعتبَر بقاؤها حيوياً للمصالح الأميركية، للتهديد من قوّة نووية.

3. في حال حدوث أنواع أخرى من الاعتداءات، ستتطلّع الولايات المتّحدة إلى الدولة المعرَّضة للتهديد المباشر كي تتحمّل المسؤولية الأساسية في الدفاع عن نفسها[47].

بالنسبة إلى عضو سابق في مجلس الأمن القومي، لم يكن المبدأ نتيجةً للتجربة الفيتنامية فحسب، بل كان موجَّهاً أيضاً إلى اليسار في السياسة الأميركية. كانت هذه طريقة الإدارة الأميركية في التعبير عن أنّ الشؤون الخارجية ما زالت مهمّة لكن لا داعي لأن تورّط الولايات المتّحدة نفسها في نزاعات إقليمية قد تقود إلى تدخّل عسكري مباشر[48]. وقد أعاد نيكسون التأكيد على أنّ المبدأ ليس «... تملّصاً من المسؤولية بل هو مشاطرة للمسؤولية»[49]، وشدّد لاحقاً على أنّ السبب وراء هذا المبدأ هو «عدم التوازن المتزايد بين نطاق الدور الأميركي والإمكانات التي يملكها شركاء أميركا»[50].

النهج السياسي

كان التحدّي الدولي الفوري الذي واجهته إدارة نيكسون التفلّت من الالتزام في فيتنام[51]. لكن بحسب عضو رفيع المستوى في مجلس الأمن القومي، أولي الخليج اهتماماً خاصاً لثلاثة أسباب: احتمال حصول تدخل سوفياتي بعد الانسحاب البريطاني، وارتباط الخليج بأمن الشرق الأوسط ككلّ في سياق الصراع العربي-الإسرائيلي، ومسألة الوصول إلى النفط[52].

لكن لا وزارة الخارجية ولا مجلس الأمن القومي كانا يحاولان آنذاك حمل أميركا على التدخّل في التفاعل بين دول الخليج. لقد قال لي ريتشادر مورفي، مدير مكتب شؤون شبه الجزيرة العربية في وزارة الخارجية بين عامَي 1970 و1971، إنّ مكتبه كان هادئاً وإنّ أنظار وزارة الخارجية كانت موجَّهة نحو الصراع العربي-الإسرائيلي[53].

يعتبر كثرٌ أنّ سياسة مجلس الأمن القومي في الخليج تأثّرت بكيسنجر إلى حدّ كبير[54]. وتبدو هذه النظرة غير دقيقة إذ إنّ كيسنجر نفسه أجاب عند سؤاله عن التصوّر الذي يملكه حول الخليج عام 1969 «ليس لديّ تصوّر»، وعبّر عن عدم معرفته بتفاصيل المسائل الخليجية قائلاً «أجهل مسار العلاقات السعودية-الإيرانية، الأولوية بالنسبة إليّ هي إخراج السوفيات من الشرق الأوسط». كانت الصين والاتّحاد السوفياتي وحلف

شمال الأطلسي (الناتو) تأتي في رأس اهتماماته[55]. بعبارة أخرى، كان كلّ شيء في الخليج يُرى من منظار الحرب الباردة وكانت إدارة نيكسون تهتمّ في شكل أساسي بهيكليّة النفوذ العامّة في المنطقة وبتحديد القوى الرئيسية.

عُرضت سياسة الإدارة في «مذكّرة دراسة الأمن القومي» التي عُرفت بـ NSSM 66. كانت هذه المذكّرة من إعداد لجنة ما بين الوزارات في مجلس الأمن القومي وقد رُفعت إلى الرئيس في 12 تموز/ يوليو 1969. وبما أنّ الوثيقة ما زالت سرّية، يدخل محتواها في دائرة التكهّنات أو يجب التعامل معه انطلاقاً من مصادر غير مباشرة[56]. يقول هارولد سوندرز الذي شارك في المداولات التي أدّت إلى اعتماد مذكّرة دراسة الأمن القومي NSSM 66 إنّ المذكّرة استُهلّت بمناقشة ما يجب أن تفعله الولايات المتّحدة بعد الانسحاب البريطاني. وراوحت الخيارات من حلول الولايات المتّحدة مكان بريطانيا في الخليج وصولاً إلى عدم التدخّل على الإطلاق[57]. بالنسبة إلى بيتر رودمن الذي كان أيضاً عضواً في مجلس الأمن القومي، كان الاستنتاج الأساسي في المذكّرة أنّ الخيار الأفضل بالنسبة إلى الولايات المتّحدة هو الاعتماد على إيران والسعودية للعمل معاً كحارستَين للخليج[58]. ولاحقاً أطلق مساعد وزير الخارجية الأميركي جوزيف سيسكو الفكرة نفسها إلى العلن[59]، وقد عُرفت بسياسة «الركيزتَين المحوريتين»[60].

تجدر الإشارة إلى أنّ السعودية وإيران كانتا قد توصّلتا إلى تسوية موقّتة بعد إيجاد حلّ لنزاع البحرين وتقسيم النفط الموجود في وسط الخليج[61] (انظر الفصل الثاني). لكن كان هناك تباعد كبير بين البلدَين في مجال القوّة العسكرية حيث كان لإيران جيش من 150 ألف عنصر مع قوّات بحريّة وجويّة متنامية، في حين كان للسعودية جيش من 30 ألف عنصر فقط يُستخدَمون في شكل خاص للحفاظ على الأمن الداخلي، وقوّات جوّية ضعيفة مع غياب كامل للقوّات البحرية. وقد اعتبر البعض أنّه نظراً إلى هذا الفارق في القوّة العسكرية، لم يكن العبء متساوياً بين البلدَين[62]. وقال آخرون إنّه أسيء التعريف عن السياسة وإنّها «... بالأحرى سياسة الركيزة ونصف الركيزة»[63].

تصوّر بعض صانعي السياسات الأميركيين وظائف مختلفة للحليفَين فاعتبروا أنّ من شأن السعودية أن تكون أكثر فاعليّة في ضمان الأمن في جنوب الخليج، ليس من خلال أساليب عسكرية بل من خلال الوساطة والتهدئة السياسيّتَين، وفي منع الناصريّة من اختراق شبه الجزيرة العربية[64]. ومن شأن إيران أن تؤدّي في هذا السيناريو دوراً عسكرياً أكبر كقوّة

بحرية تحلّ مكان بريطانيا، وكدولة قويّة تتصدّى لقوى إقليمية عدائية، لا سيّما العراق.

حتّى هذه النقطة، بدا أنّ سياسة إدراة نيكسون في الخليج لا تزيد الكثير إلى السياسة التي أطلقتها إدارة جونسون. لكنّ الولايات المتّحدة بدأت تفكر في عهد نيكسون بإبقاء العراق، الحليف الأساسي للاتّحاد السوفياتي في الخليج، تحت السيطرة عبر مساعدة إيران على بناء إمكاناتها العسكرية كي «تبرهن لدول الشرق الأوسط الأخرى أنّ التحالف مع السوفيات لا يُجدي نفعاً»[65]. كانت هذه الإضافة الأساسية التي جاء بها نيكسون إلى هذه المسألة.

تصوّر استراتيجيا

منذ الأشهر الأولى لانطلاقة إدارة نيكسون، بدأ الشاه يخلّف انطباعاً جيّداً لدى مساعدي الرئيس الأساسيين. فقد أعجب كلّ من كيسنجر وهلمز بنظرته الجيوسياسية[66]. وفي كتابه «مهمّة من أجل بلادي»، كتب الشاه:

«إنّها أكثر من مجرّد صدفة أن تكون معظم الحملات العسكرية المهمّة التي شهدها الشرق الأوسط على مرّ التاريخ المدوّن قد انطلقت من بلادي أو أثّرت فيها مباشرةً. ولا نبالغ الآن إذا نعتنا إيران من منظار جغرافي واستراتيجي بـ«محور منظّمة المعاهدة المركزية (سنتو)». وبما أنّ هذه المنظّمة هي محور الناتو-سنتو-منظّمة معاهدة جنوب شرق آسيا (SEATO)، فبلادي هي بطريقة ما حجر الأساس في الهيكلية بكاملها»[67].

يأخذ كيسنجر في مذكّراته ذلك الانطباع خطوةً إلى الأمام. فقد كتب أنّ الموقف الأميركي من إيران «... كان يستند إلى تقويم رزين بأنّ الاتّحاد السوفياتي، بالتعاون مع الدول العربية الراديكالية، يشكّل التهديد الأكبر الذي يمكن أن تتعرّض له إيران، وهذا يعني أنّ نظرة الشاه إلى حقائق السياسة العالمية كانت تلتقي مع نظرتنا»[68]. بالإضافة إلى ذلك، وعلى غرار الكثيرين في الولايات المتّحدة في ذلك الوقت، اعتبر هلمز أنّ موقف الشاه في الداخل «قويّ وثابت»[69].

توجّه الشاه إلى الولايات المتّحدة في نيسان/ أبريل 1969 لحضور جنازة الجنرال أيزنهاور، لكن خلال هذه الرحلة، لم يجد والرئيس متّسعاً من الوقت لتبادل وجهات النظر[70]. ولم تُنظَّم زيارة رسمية إلا في تشرين الأوّل/ أكتوبر 1969. والإثباتات حول ما دار في النقاشات بين الشاه وأعضاء إدارة نيكسون نادرة. لكن رسمياً، بدا أنّ أمن الخليج لم يكن موضوعاً أساسياً، فلا النصّ المقترح ولا المسوّدة النهائية للبيان الصادر عن الشاه

ونيكسون أتيا على ذكر المسألة[71].

غير أنّ الصحافة أوردت أنّ المحادثات تركّزت على مسائل الخليج والدفاع وأنّ إيران سعت إلى الحصول على قرض بقيمة مئتَي مليون دولار ممتدّ على خمس سنوات بهدف شراء أسلحة أميركية بما في ذلك طائرات نفّاثة طراز «فانتوم»[72]. وكتبت صحيفة «نيويورك تايمز» أنّ الشاه أراد شراء طائرات أميركية نفّاثة بقيمة مئة مليون دولار سنوياً من عائدات مبيعات النفط الإيراني المتزايدة في الولايات المتّحدة لكن لم يتمّ التوصّل إلى اتّفاق نهائي. كما أوردت تقارير أنّ إيران كانت تضغط للفت الانتباه إلى العبء الدفاعي الذي ستتحمّله بعد الانسحاب البريطاني بهدف كسب دعم الحكومة الأميركية للحصول على مزيد من التسهيلات الائتمانية وزيادة مبيعاتها النفطية إلى الولايات المتّحدة[73]. تؤكّد السجلاّت الرسمية أنّ الشاه أراد من الحكومة الأميركية ممارسة ضغوط على الشركات الأميركية كي تزيد وارداتها النفطية من إيران عام 1970 لكنّ أعضاء الكونسورسيوم رفضوا الطلب[74]. وتؤكّد يوميّات وزير البلاط، أسد الله علم، أنّ جدول أعمال زيارة الشاه إلى الولايات المتّحدة ركّز على النفط ودور إيران في الخليج ومسائل عسكرية متعدّدة أخرى[75].

حصل هذا كلّه في وقت كان الاتّجاه نحو الاعتماد على الذات يكتسب زخماً في إيران نفسها. فبعد العودة من واشنطن، بدأ الشاه يُعدّ الرأي العام لتحمّل مسؤوليات جديدة وللإنفاق الدفاعي «الضخم» الذي كان سيتبع الانسحاب البريطاني. وقد انبثق حسّ المسؤولية هذا من نظرة الشاه إلى العالم كما قال أمام البرلمان الإيراني في تشرين الأوّل/ أكتوبر 1969:

«لسوء الحظ، وضع العالم مقلق جداً. لهذا السبب نحن مرغمون على تعزيز إمكاناتنا الدفاعية - خصوصاً أنّ الآخرين حولنا يفعلون هذا بتصميم متزايد - بينما نستمرّ في السعي إلى نزع سلاح عامّ وشامل وصولاً إلى اليوم الذي ستتحقّق فيه هذه الفكرة»[76].

رداً على مزاعم بعض البلدان العربية حول الطبيعة «العربية» للخليج، أجاب الشاه:

«يعني هذا أنّ الجزر التابعة لنا في الخليج الفارسي لا يمكن أن تكون ملكاً لإيران لأنّها غريبة عن الخليج. ويعني أيضاً أنّ آبار النفط الإيرانية في المنطقة، حول [جزيرة خَرْج] وفي أماكن أخرى، هي كلّها «ممتلكات مغتصَبة». لا يمكن المرء سوى أن يلوذ بالصمت أمام منطق كهذا. لكنّه صمت شفوي فقط... فالجواب الحقيقي يكمن في استعدادنا المادّي والعسكري الذي يقدّم أيضاً الجواب النهائي. هذه مسألة محسومة»[77].

وقد عبّر الشاه عن هدفه الأقصى في أيلول/ سبتمبر 1970 أمام الحضور في كلّية «القيادة والأركان» قائلاً:

«إذا حصل شيء ما لهذا البلد، يجب أن نتمكّن من مواجهة أيّ حدث إقليمي مهمّ بمفردنا. على رغم الصداقات والتحالفات التي قد تجمعنا ببلدان أخرى، نعتمد حصرياً على قوّتنا الخاصّة في أحداث مماثلة. إنّ هذا ما يمليه العقل»[78].

إيران والأسلحة

تعود علاقة إيران العسكرية بالولايات المتّحدة إلى الحرب العالمية الثانية مع إنشاء «البعثة العسكرية الأميركية إلى الجندرمة الإيرانية الأمبراطورية» (GENMISH) عام 1943. لاحقاً، واستكمالاً لهذه البعثة، أنشئ «مقرّ بعثة الجيش الأميركي» (ARMISH) عام 1947 بهدف مساعدة الجيش الإيراني وتقديم النُصح إليه. وفي عام 1950، تمّ التوصّل إلى اتّفاق مساعدة دفاعية متبادلة قدّمت الولايات المتّحدة بموجبه هبات بقيمة 687 مليون دولار إلى إيران بين عامَي 1950 و1965، أي ما معدّله 45 مليون دولار في السنة[79]. وأنشِئت «المجموعة الاستشارية الأميركية للمساعدة» (MAAG) التي كُلِّفت إدارة برنامج الهبات العسكرية. وفي عام 1958، اتُّخِذ قرار بضمّ «مقرّ بعثة الجيش الأميركي» و«المجموعة الاستشارية الأميركية للمساعدة» في منظّمة واحدة. وقد أُنجز ذلك بحلول عام 1962 وعُرفت المنظّمة بـ«ARMISH-MAAG» وكانت مهمّتها «... تقديم النُصح للقوّات المسلّحة الإيرانية حول شراء الأسلحة، وتقويم المبيعات العسكرية إلى الخارج، ومساعدة إيران على استخدام المعدّات التي تشتريها من الولايات المتّحدة»[80].

أبقت إدارة كينيدي المشتريات العسكرية الإيرانية تحت السيطرة حيث أبلغ الرئيس الأميركي الشاه أثناء زيارته إلى واشنطن في آذار/ مارس 1962 أنّ «... المساعدات الأميركية ستركّز في المستقبل على التنمية الاقتصادية الطويلة الأمد وليس على القوّة العسكرية». واعتبر ثيودور سورنسن، أحد المستشارين العسكريين في إدارة كينيدي، أنّ المساعدة العسكرية لإيران أشبه بـ«... المَثَل الشهير عن رجل أثقل من أن يقوم بأيّ عمل خفيف وأخفّ من أن يقوم بأيّ عمل ثقيل»، بعبارة أخرى، من شأن الجيش الإيراني الموسّع أن يكون أصغر من مواجهة الاتّحاد السوفياتي وأكبر من الاهتمام بالأمن الداخلي[81].

منذ منتصف الستّينيات تفاوض الشاه على صفقات أسلحة مع كلّ من الشرق

والغرب. وفي عام 1966، وقّعت إيران والاتّحاد السوفياتي اتّفاق أسلحة قبل بضعة أسابيع فقط من توصّل الولايات المتّحدة وإيران إلى اتّفاق لتزويد الأخيرة ثلاثين طائرة مقاتلة طراز «إف-4 فانتوم». وبيعت ستّ عشرة طائرة إضافية في تشرين الأوّل/ أكتوبر 1967 بسعر صافٍ بلغ نحو 180 مليون دولار أميركي[82]. كانت هذه الطائرات المقاتلة المتطوِّرة الأولى التي بيعت إلى إيران[83].

بحلول نهاية عهد جونسون، عنى التحسّن في الأداء الاقتصادي الإيراني أنّ صانعي السياسات الأميركيين لم يكونوا يهتمّون كثيراً بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتّبة على شراء الأسلحة. واستمرّت هذه النزعة طوال عهد نيكسون[84]. وفي ذلك الوقت، كانت إيران قد أصبحت قادرة على شراء تلك الأسلحة إذ إنّ أسعار النفط بدأت بالارتفاع منذ عام 1969 وباتت إيران تشتري الأسلحة من خلال نظام الاستيراد والتصدير المصرفي بدلاً من الهبات التي توقّفت عام 1967[85].

في بداية عهد نيكسون، أظهرت الإدارة الجديدة ميلاً أكبر من سابقتها لبيع أسلحة إلى إيران. وفي حين لم يكن هناك أيّ التزام أوّلي واسع النطاق من جانب الولايات المتّحدة بزيادة هذه المبيعات، ومع الحديث عن الحاجة إلى امتلاك حلفاء الولايات المتّحدة الإمكانات الضرورية للدفاع عن أنفسهم ضدّ وكلاء الاتّحاد السوفياتي في المنطقة، كان الالتزام الأميركي ضمنياً. وبحسب ألفرد أثرتون، كان عدد كبير من الخبراء الإقليميين في وزارة الخارجية غير راضين عن الاتّجاه نحو زيادة مبيعات الأسلحة[86]، إذ إنّ بعضهم كان يعتبر أنّ هذا قد يشكّل استفزازاً للبلدان المجاورة[87]. لكنّ الدعم القوي من البيت الأبيض لهذه السياسة تغلّب على كلّ أشكال المعارضة من وزارة الخارجية أو حتّى البنتاغون[88]. وقد عبّر كيسنجر عن النظرة السائدة إلى إيران في واشنطن بقوله:

«كانت بريطانيا قد أنجزت في نهاية عام 1971 الانسحاب التاريخي للقوّات والحماية العسكرية البريطانية من الخليج الفارسي تماماً في الوقت الذي كان العراق يكتسب فيه، بفضل الأسلحة السوفياتية، موقعاً يسمح له بتحقيق الهيمنة التي يطمح إليها منذ زمن بعيد. كان أصدقاؤنا، أي السعودية والأردن والإمارات، يتعرّضون للتطويق».

بناءً عليه، كان من المهمّ بالنسبة إلى المصالح الغربية أن:

«... يجري الحفاظ على ميزان القوى الإقليمي لئلا تُبتلَع القوى المعتدِلة أو تقع الطرق الحيوية بالنسبة إلى اقتصاد أوروبا واليابان (وكما تبيّن لاحقاً اقتصادنا) بأيدٍ معادية. كان بإمكاننا إمّا أن

نؤمّن قوّة التوازن بأنفسنا وإما أن نُمكِّن قوّة إقليمية من القيام بذلك»[89].

كان هذا التقويم يتناسب مع التفكير الإيراني في ذلك الوقت.

مصادر التهديد وسبل مواجهتها

بالنسبة إلى الجنرال طوفانيان، مساعد الشاه الرئيسي في مجال شراء الأسلحة في الستّينيات والسبعينيات، فقد كانت الحدود الشمالية لإيران هي مصدر التهديد الأساسي لها منذ منتصف الأربعينيات، وقد ركّزت استراتيجيا إيران الدفاعية على حماية جبال زاغروس. لكنّ الانقلاب في العراق عام 1958 دفع بإيران إلى التفكير بجدّية في الدفاع عن حدودها الجنوبية وفي شكل خاص إعادة بناء البحرية التي دُمِّرت في الحرب العالمية الثانية. وقد ساد اعتقاد بأنّ العلاقات السوفياتية الوثيقة مع الحكومة العراقية الجديدة تعني أنّ «الاتّحاد السوفياتي قفز فوق جبال زاغروس ودخل الخليج الفارسي». بالإضافة إلى ذلك وبحلول عام 1958، كان وجود البحرية السوفياتية في المنطقة قد تخطّى الوجود الأميركي: كان للاتّحاد السوفياتي أربع وعشرون سفينة في المحيط الهندي في حين كان للولايات المتّحدة وجود بحري محدود في البحرين فقط على رغم أنّ المدمِّرات الأميركية كانت تزور الخليج من وقت الى آخر[90].

في عام 1961، أمَر الشاه قائد البحريّة الإيرانية بوضع خطّة لتوسيع قوّته. وكانت النتيجة خطّة ممتدّة على عشر سنوات تقوم على شراء مدمِّرات وحوّامات وطائرات وحاملات جنود. وبالإضافة إلى توسيع مرافق التدريب وميناء خَرْج في الجزء الشمالي من الخليج، قضت الخطّة أيضاً بتوسيع مرفأ بوشهر مع الطرقات التي تصله بالمدن الداخلية الكبرى، شيراز وأصفهان وطهران، ومرفأ بندر عبّاس الواقع عند مدخل الخليج[91].

بعد اشتعال النزاع حول السيطرة على شطّ العرب إثر الانقلاب في العراق عام 1958[92]، وتدفّق سلاح البحرية السوفياتية إلى ذلك البلد، لا سيّما السفن المزوّدة صاروخ «كومار كلاس» التي استعملتها مصر لضرب إيلات[93]، خُفِّضت مدّة الخطّة من عشر إلى خمس سنوات. وبحسب الأميرال فرج الله راسائي، قائد البحرية الإيرانية في ذلك الوقت، حاولت إيران تطبيق سياسة التنويع في مشتريات الأسلحة البحرية لتفادي الاعتماد الكامل على بلد واحد في الحصول على اللوجستيّات. وهكذا اشترت مدمِّرات من الولايات المتّحدة ومراكب للدوريّات السريعة من بريطانيا ومراكب للدوريّات من

فرنسا مزوّدة صواريخ «هاربون» أميركية[94].

بحلول منتصف الستّينيات، كانت إيران قد بدأت تضع خططاً أكثر طموحاً لتعزيز جيشها وقوّاتها الجويّة وذلك من خلال شراء المزيد من الأسلحة المتطوّرة مثل دبّابات «إم-60» الأميركية عام 1965، في خطوة تهدف إلى تحسين ترسانتها بعد حصولها على دبّابات «إم-47» في أواخر الخمسينيات[95]. وبين عامَي 1968 و1970، اشترت إيران معدّات للمطارات وصواريخ أرض-جو من بريطانيا ومروحيّات من إيطاليا وفرنسا والولايات المتّحدة وصواريخ مضادّة للدبّابات من فرنسا[96].

يروي طوفانيان أنّ الشاه كان متحمّساً جداً للقوّات الجويّة التي كان يعتبرها الوسيلة الأكثر فاعليّة لحماية حدود إيران الممتدّة على طول حوالى ثمانية آلاف كيلومتر: «كان الشاه طيّاراً وأنا كذلك، لهذا كان من الطبيعي أن تُعطى الأولويّة للقوّات الجوية». ويضيف الجنرال طوفانيان أنّه نظراً إلى المساحة الشاسعة لإيران، «لم يكن بإمكاننا أن نضع فرقة عند كلّ بوّابة، كانت الحماية من الجوّ أسهل بكثير»[97]. وفي تشرين الأوّل/ أكتوبر 1967، اشترت إيران ستّ عشرة طائرة «إف-4 فانتوم» إضافيّة، علماً بأنّها كانت المقاتلة الأميركية الأكثر تقدّماً المستخدَمة في العمليّات العسكرية[98]، وذلك بموجب قرض أميركي ممتدّ على أربع سنوات بقيمة مئتَي مليون دولار[99].

بحسب أحد المصادر، كانت عمليّة صنع القرارات الدفاعية في إيران غير معقّدة: كان الشاه يقرّر في معظم عمليّات الشراء الكبرى وكان الجنرال طوفانيان ينفّذ قراراته[100]. وكانت آليّة الشراء تتمّ بحسب مصدر آخر على الشكل الآتي: بعد الحصول على التعليمات من مصنّعي الأسلحة الأميركيين، يُبلغ طوفانيان رئيس «المجموعة الاستشارية الأميركية للمساعدة» بمتطلّبات إيران العسكرية. ثم ينتقل الطلب إلى السفير الأميركي الذي يرسله إلى واشنطن للتداول بشأنه بين البنتاغون ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي[101].

تعرّض بيع الأسلحة لإيران إلى انتقادات في الولايات المتّحدة. فبحلول أواخر الستّينيات، كان الكونغرس الأميركي يظهر بعض التردّد في دعم مبيعات الأسلحة إلى دول العالم الثالث[102]. وكان السبب الأساسي أنّ من شأن مبيعات الأسلحة أن تؤدّي في النهاية إلى تدخّل عسكري أميركي[103]. وقد عكس ذلك التردّد ما وصفه بيتر رودمن بأنّه «إحياء للانعزاليّة الممزوجة بالنزعة الإنسانية الليبرالية»، كما ظهر في دعوة السناتور مايك مانسفيلد إلى خفض عدد القوّات الأميركية في أوروبا[104].

لكنّ مايكل فان دوسن الذي عمل في لجان عدّة تابعة للكونغرس ومعنيّة بالشؤون الخارجية منذ مطلع السبعينيات، لا يشاطر رودمن الرأي. فهو يعتبر أنّ أعضاء مجلس الشيوخ على غرار مانسفيلد لم يكونوا مناصرين للـ«انعزالية» بل يعتبرون أنّ عدد الجنود الأميركيين في أوروبا، والذي كان يبلغ نحو ثلاثمئة ألف، كان يتخطّى حاجتهم الميدانية. ويقال أيضاً إنّ السناتور مانسفيلد كان يعتبر أنّ أفضل طريقة لخدمة مصلحة أميركا في المستقبل هي التركيز على القوى الصاعدة في آسيا[105].

علاوةً على ذلك، اعتبر سيث تيلمان، الذي كان يعمل مساعداً لرئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ويليام فولبرايت، أنّ مجلس الشيوخ لم يبدأ بالنظر في مسائل الخليج بجدّية إلا عام 1973، وتحديداً قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر، عندما طرح على النقاش إمكان حصول تدخّل عسكري أميركي لحماية إمدادات النفط[106]. وتؤكّد وثائق الكونغرس انطباعات تيلمان، إذ إنّه نادراً ما كان موضوع الأمن في الخليج يُناقَش في مجلس الشيوخ أو مجلس النوّاب في هذه المرحلة. يمكن أن يُنسَب هذا جزئياً إلى أنّ الكونغرس لم يكن معتاداً على شؤون الشرق الأوسط في مطلع السبعينيات. في الواقع شعر فان دوسن «بالصدمة بسبب عدم اطّلاع مجلس النوّاب على شؤون المنطقة»، ويشير إلى أنّ بعض أعضاء اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية كانوا يظنّون أنّ إيران والعراق «هما البلد نفسه لكنّ اسمَيهما يُهجّآن بطريقة مختلفة»[107]* [تختلف كلمتا Iran و Iraq بالإنكليزية بحرف واحد فقط - المترجمة].

بحسب تيلمان، كانت هناك فقط حفنة من السياسيين الذين لا يوافقون على سياسة الإدارة الأميركية حيال إيران على غرار السناتورات فولبرايت وبول فيندلي وجورج ماكغوفرن وعضو الكونغرس لي هاميلتون[108]. نتيجةً لذلك، وعلى رغم انتقاد الكونغرس لعمليّة صنع القرارات في مجال بيع الأسلحة، إلا أنه لم يعترض بجدّية على جوهر السياسة الأميركية حيال إيران[109].

قد تكون الجهود التي بذلتها السفارة الإيرانية في واشنطن لبناء الدعم السبب وراء مرور مبيعات الأسلحة إلى إيران عبر الكونغرس بدون معارضة تُذكَر. إذ عُيِّن ديبلوماسيون إيرانيون ممتازون وذوو مهارات عالية في العلاقات العامّة مثل هوشانغ أنساري وأمير أصلان أفشار ولاحقاً أردشير زاهدي، سفراء لإيران في واشنطن في أواخر الستّينيات ومطلع السبعينيات. وقد فضّلوا بناء الدعم من الأعلى فسعوا إلى حشد التأييد

لدى الأعضاء الرفيعي المستوى في الكونغرس وذلك من خلال العلاقات الشخصية ومن خلال تنظيم أحداث بارزة في السفارة الإيرانية، بدلاً من العمل على مستوى الموظّفين في السفارة والكونغرس. ويكشف فان دوسن أنّه قبل ثورة 1979، لم يكن قد التقى موظّفي السفارة الإيرانية سوى مرّتين فقط[110].

فورة مبيعات الأسلحة

كان المسرح قد أصبح جاهزاً لزيادة المشتريات الإيرانية من الأسلحة الأميركية. ولم يحصل هذا الارتفاع السريع إلا بعد عام 1973، لكنّ طلب إيران الحصول على أسلحة أكثر تطوّراً جاء قبل انطلاق البرنامج المسرَّع. وبحسب صحيفة «هيرالد تريبيون»، كشفت مصادر تابعة للكونغرس عام 1968 أنّ إيران سعت إلى زيادة مشترياتها من الأسلحة الأميركية من خمسين إلى مئة مليون دولار في السنة للسنوات الخمس المقبلة. وتشير التقارير إلى أنّ إدارة جونسون لم ترغب في البداية في القيام بهذا الالتزام الطويل الأمد لكنّها كانت مستعدّة للنظر في الصفقة شرط أن تكون خاضعة للمراجعة السنوية[111].

في عام 1971، اشترت إيران سبعمئة إلى ثمانمئة دبّابة «شيفتين» بريطانية[112]. وعلى رغم أنّ بريطانيا لم تبع هذه الدبّابة إلى إسرائيل وليبيا نظراً إلى الحساسيّات بشأن الصراع العربي-الإسرائيلي، فقد قرّرت وزارة الخارجية البريطانية أنّه لا ينبغي اعتبار إيران جزءاً من ذلك الصراع، وأنجزت عمليّة البيع[113]. وسّعت إيران قوّة النقل لديها عبر شراء ثلاثين طائرة «سي-130» مصنوعة في الولايات المتّحدة في كانون الأول/ ديسمبر 1970[114]. وفي مطلع عام 1972، اشترت إيران صواريخ «تو» أميركية وعزّزت قوّاتها الجوّية عبر شراء ثلاثين قاذفة قنابل «إف-5»[115] لتضاف إلى ثلاثين قاذفة قنابل «إف-4» ومئة قاذفة «إف-5» كانت تملكها في الأصل[116]. وفي عام 1971، عُزِّزت القوّات البحرية بواسطة أربع حوّامات بريطانية للدوريات البحرية وصواريخ «سيكات»[117]. وعلى رغم افتقار البحرية إلى الخبرة، فقد تفوّقت على القوّات البحرية الموجودة لدى جيران إيران من العرب.

كان الجيش الإيراني أيضاً متقدّماً من حيث النوعية على جيش الخصم العربي الأقرب، العراق. عندما سُلّمت دبّابات «شيفتين» لتُضاف إلى دبّابات «إم-60» التي كانت تملكها القوّات المدرّعة الإيرانية، كانت تُعتَبر متفوّقةً على الدبّابات السوفياتية التي يستعملها الجيش العراقي[118]. وفي مجال القوّة البشرية، كان لإيران عام 1971 جيش يساوي تقريباً

ضعف حجم الجيش العراقي وأكثر من أربعة أضعاف الجيش السعودي (انظر الجدول 1). وبحلول نهاية 1971، وبحسب مسؤول أميركي، كانت إيران قد حقّقت «قوّة ردع جديرة بالثقة» ضدّ أيّ اعتداء في الخليج الفارسي[119].

الجدول 1

إيران والعراق والسعودية: القوّة البشرية العسكرية (بالآلاف)

البلد	الجيش	البحرية	القوّات الجوية
إيران	181،150	9	22
العراق	9،585	2	8
السعودية	4،135	1	5

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، *Strategic survey* (1971)، ص. 44.

انعكست الوتيرة المتزايدة لبناء القوّات العسكرية الإيرانية في زيادة الإنفاق الدفاعي في المطلق وفي نسبتها المئوية من إجمالي الناتج القومي بين عامَي 1968 و1972، كما يظهر في الجدولَين 2 و3.

الجدول 2

موازنة الدفاع الإيرانية 1968-1972

السنة	موازنة الدفاع
1969-1968	495،500،000
1970-1969	505،000،000
1971-1970	779،000،000
1972-1971	1،023،000،000

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، *The Military Balance*، الأعداد الصادرة بين 1968 و1973.

الجدول 3
نسبة الإنفاق الدفاعي إلى إجمالي الناتج القومي الإيراني

السنة	% إجمالي الناتج القومي
1965	4.4
1966	3.6
1967	5.5
1968	5.6
1969	5.0
1970	7.1
1971	8.5

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، *The Military Balance*، 1969-1970 و 1972-1973.

من الواضح أنّ الاتّجاه كان نحو المزيد من التسلّح. بحلول عام 1975، عندما اكتمل تسليم الأسلحة وأُنجزت المعاهدات العسكرية المتّفق عليها عام 1971، حصلت إيران على 135 مقاتلة «إف-5 فانتوم» لاستعمالها إلى جانب المقاتلات التي كانت قد أصبحت في حوزتها. وقد منحت الولايات المتّحدة إيران قرضاً للمساعدة على زيادة المنشآت فجرى بناء مهبط للطائرات في جاسك على الساحل الشمالي لخليج عُمان ومهبط آخر في بوشهر قبالة جزيرة خَرْج. وقد عُزِّزت أيضاً المنشآت البحرية في الخليج حيث أضيفت قاعدة بحرية جديدة ومهبط للطائرات في مرفأ بندر عبّاس قرب مضيق هرمز. وبنيت قاعدة للحوّامات في جزيرة خَرْج، وكانت الحوّامات والجنود المتمركزون هناك يحظون بالدعم من أسطول مكوّن من أكثر من مئتي مروحيّة. ووُسِّعت القاعدة البحرية في خرمشهر في أقصى شمال الخليج.

كانت الحكومة الإيرانية تأمل إنجاز قاعدة للجيش جنوب طهران على أن تتمركز فيها نحو 850 دبّابة «إم-47» أميركية، وذكرت تقارير أنّ إيران ستحصل على 55 مروحيّة للنقل و134 مروحيّة للاستعمال العام[120]. يُزعَم أنّ الولايات المتّحدة وعدت إيران بعد

أشهر من زيارة نيكسون إلى البلاد في أيار/ مايو 1972، بتحقيق زيادة كبيرة في مبيعات الأسلحة الأميركية[121]، حيث وافقت الولايات المتّحدة على بيع إيران المقاتلة الأميركية الأكثر تقدّماً «إف-14» بكلفة نحو ملياري دولار[122]. وذكرت التقارير أيضاً أنّ إيران طلبت سفن «كلايد» بريطانية بقيمة 12 مليون جنيه استرليني وكانت هناك تكهّنات بأنّها ستتبع ذلك بطلب حوّامات[123].

الجدول 4

قيمة اتّفاقات نقل الأسلحة وقيمة الأسلحة المسلّمة بموجب برنامج المبيعات العسكرية الخارجية

السنة المالية	الاتفاقات	التسليم
1969-1950	741.2	237.8
1970	134.9	127.7
1971	363.9	78.6
1972	472.6	214.8
1973	2،171.4	248.4
1974	4،325.0	648.4
1975	2،447.1	1،006.1
1976	1،794.5	1،927.9
1977	5،586.9	2،433.1
1978	2،586.7	1،792.9
1978-1950	20،751.7	8،715.9

المصدر: وزارة الدفاع الأميركية، المبيعات العسكرية الخارجية: مبيعات البناء العسكري الخارجي وحقائق عن المساعدة الخارجية، (1978).

لإعطاء فكرة عن حجم الزيادة في مشتريات الأسلحة الإيرانية في السبعينيات، ذكر أحد المصادر أنّ أكثر من 1.5 مليار دولار أُنفقت على الأسلحة بين عامَي 1950 و1972، في حين وقّعت إيران في عام 1973 وحده اتّفاقات أسلحة بقيمة أكثر من مليارَي دولار.

وبين عامَي 1973 و1978، تخطّت القيمة الإجمالية لاتّفاقات الأسلحة 19 مليار دولار (انظر الجدول 4).

من المتعارف عليه أثناء اجتماع نيكسون والشاه في أيار/مايو 1972، ان الولايات المتّحدة وافقت سراً على تزويد إيران «تقريباً بكلّ الأسلحة التي تحتاج إليها» ووعدت ببيعها مقاتلات «إف-14» أو «إف-15»[124]، الأمر الذي اعتبره أحد المشرّعين الأميركيين «أسرع بناء لقوّة عسكرية في ظروف سلمية يعرفه بلد في تاريخ العالم»[125].

يرفض بعض الأشخاص الذين عملوا في إدارة نيكسون فكرة أنّ إيران أُعطيت «شيكاً على بياض». فقد اعتبر بيتر رودمن أنّه عندما كان الأمر يتعلّق ببيع أسلحة متطوّرة، كانت البيروقراطية الحكومية الأميركية تحتفظ بالقدرة على إبقاء مبيعات الأسلحة تحت السيطرة[126]. لكنّ آخرين يعتبرون أنّه ما إن بدأ تدفّق الأسلحة حتى أصبح من المستحيل إيقافه لأنّ وقف الإمدادات العسكرية الأميركية من شأنه أن يؤدّي إلى تدهور العلاقات مع إيران، وإلى جعل الآخرين يشكّكون في قدرة الولايات المتّحدة على أن تكون مصدراً موثوقاً للتزود بالمعدّات العسكرية[127]. وسواء أعطيت إيران «شيكاً على بياض» عام 1972 أم لا - لا يزال الموضوع موضع جدل - فمن الواضح أنّ موقف إدارة نيكسون من إيران لم يتغيّر كثيراً بين عامَي 1969 و1972. الاختلاف الكبير هو أنّه منذ عام 1973، أصبح لدى إيران فائض نقدي كبير لتمويل مشتريات الأسلحة[128].

خلاصة

منذ البداية، أيّد ريتشارد نيكسون بناء تعاون أوثق مع إيران وجمعته بالشاه علاقات شخصية حميمة. لم يكن نيكسون بحاجة إلى الكثير من الإقناع ليقود السياسة الأميركية بهذا الاتّجاه. وقد زاد التغيير في عمليّة صنع السياسة الأميركية من الدور الذي أدّاه البيت الأبيض والرئيس في المحصّلة النهائية لهذه السياسة ما سمح بأن يكون للاحتكاك الشخصي والتفاهم بين الشاه من جهة ونيكسون وأعضاء إدارته من جهة أخرى تأثير أكبر في السياسة الأميركية حيال إيران والخليج.

اتّخذ التعاون الأميركي-الإيراني شكل اعتماد متزايد على إيران باعتبارها الحارسة الإقليمية للمصالح الأميركية، وكانت هذه السياسة في توافق مع مبدأ نيكسون. صحيح أنّ التصريح الذي أدلى به الرئيس الأميركي في غوام كان موضوعه آسيا لكنّ الخليج كان

حلبةً لمبدأ نيكسون في الممارسة حتى قبل الإعلان رسمياً عن الأمر. وكانت النتيجة الفورية لمبدأ نيكسون في الخليج تحسين القوّات المسلّحة الإيرانية وتوسيعها. وكانت الزيادة الأولى في مبيعات الأسلحة إلى إيران هامشيّة مقارنةً بالزيادة التي تحقّقت بين 1972 و1979. لكنّ السنوات الأولى من عهد نيكسون شهدت تحوّلاً في السياسة الأميركية بحيث وافقت الولايات المتّحدة على الحاجة إلى مساعدة إيران على توسيع قوّتها العسكرية. وبحلول ذلك الوقت، كانت إيران قد زادت أيضاً من إنفاقها العسكري.

لم تؤدِّ اتّفاقات بيع المعدّات العسكرية بين إيران والولايات المتّحدة في عهد نيكسون بالضرورة إلى زيادة فوريّة في إمكانات إيران القتاليّة إذ استغرق تسليم معظم هذه الأسلحة سنوات عدّة. لكن مجرّد توقّع وصول المزيد من الأسلحة بعد عام 1971 حمل دلالة سياسية عزّزت شعور إيران بالثقة والأمان. علاوةً على ذلك، كانت القوّة العسكرية الإيرانية الآخذة في التوسّع متفوّقة بكلّ وضوح على القوّة العسكرية لجيران إيران في الخليج بما في ذلك العراق والسعودية.

وبينما كانت إدارة نيكسون توجّه السياسة الأميركية نحو الاعتراف بأهمّية الخليج بطريقة مقبولة من الرأي العام الأميركي، عنى الاعتماد الأميركي على إيران وحدها أنّ الولايات المتّحدة مهتمّة بالمكانة العامة للخليج على المستوى الاستراتيجي الدولي لكنّها لم تكن تتدّخل مباشرةً بالتفاعلات بين دوله. وظلّت بريطانيا تقف في وسط هذه التفاعلات بدون أن تولي الولايات المتّحدة اهتماماً كبيراً للموضوع.

بالإضافة إلى ذلك، وفي وقت اختارت الولايات المتّحدة الاعتماد على إيران باعتبارها محميَّتها في المنطقة، لم تكن إيران والشاه يريان الأمور من هذا المنظار. كانت هذه حالة أخرى من حالات الاختلاف في وجهات النظر بين الأهداف الاستراتيجية الدولية لقوّة عظمى والاهتمامات الإقليمية لقوّة محلّية. بالنسبة إلى الشاه، جاء الدعم الأميركي في وقت كانت إيران تسعى إلى تطوير إمكانات عسكرية كافية للحفاظ على أمنها بدون الاعتماد على المساعدة الخارجية. وأثار الشاه إعجاب صانعي السياسات الأميركيين من خلال نظرته الاستراتيجية إلى الصراع بين الشرق والغرب، وساعدت أميركا إيران على تعزيز قوّتها كي تتمكّن من الوقوف بوجه حلفاء السوفيات في المنطقة. أمّا في ما يختصّ بالعلاقات بين إيران وبلدان الخليج الصديقة للولايات المتّحدة، فقد تُركت إيران تتدبّر أمورها بنفسها، وكان للشاه الإيراني جدول أعماله الخاصّ في هذا الصدد.

5
النزاع المستعصي

إثر التصريح الذي أدلى به الشاه حول البحرين في نيودلهي في كانون الثاني/ يناير 1969، ساد التفكير الرغبي المسؤولين البريطانيين. فقد اعتبر أنطوني أكلاند، رئيس القسم الخاصّ بشبه الجزيرة العربية في وزارة الخارجية البريطانية، أنّ تسوية المسألة البحرينية «حسّنت الأجواء» للتوصّل إلى حلّ للنزاع حول الجزر في مضيق هرمز[1]. لكنّ السير دنيس رايت دوّن في مذكّراته أنّ «نشوة نجاح التسوية البحرينية تلاشت في غضون أسابيع عندما حوّلت الصحافة [الإيرانية] أنظارها نحو الجزر»[2]، علماً بأنّ هذه المسألة لم تكن تحظى باهتمام الرأي العام قبل 1969.

كانت النظرة في طهران مختلفة. فكما أشرنا سابقاً، عبّر الشاه منذ الخمسينيات عن عدم اهتمامه بالبحرين. ومن هذا المنطلق، لم يكن رفضه للمطالبة الإيرانية بضمّ البحرين سوى بادرة سياسية تهدف إلى تهدئة المخاوف العربية من النيّات الإيرانية في الخليج، وتشير في الوقت نفسه إلى حدود التنازلات التي كانت إيران مستعدّة لتقديمها في مجال الأراضي.

في غضون عام واحد، حصل تغيّر كبير في السياسة الإيرانية في الخليج. ففي عام 1968، كانت إيران تحاول التكيّف مع وضع جديد هو: الخليج بدون هيمنة خارجية. اختلطت أولويّاتها ولم يكن معلوماً ما الاتّجاه الذي ستسلكه في موضوع الأراضي التي تطالب بضمّها، وجاءت النتيجة سياسةً غير متماسكة. فمنذ عام 1969، عقدت العزم على تحقيق هدف محدَّد: تفوّقها في الخليج. وكانت تعتبر أنّ رمز هذا التفوّق هو ضمّ جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى لتصبح جزءاً من إيران.

وكان من شأن الدعم الأميركي الناشط للدور الاستراتيجي الإيراني أن يساعدها في مسعاها هذا. وقد سمح إدراج الخليج في الاستراتيجيا الدولية المضمَّنة في مبدأ نيكسون والحجج «الاستراتيجية» المعبَّر عنها آنذاك، بتزويد السياسة الإيرانية في الخليج بسياق منطقي. لهذا السبب، وبعد تولّي ريتشارد نيكسون الرئاسة، أصبح بالإمكان التكلّم عن

قوّة إيرانية متجدّدة في المنطقة بدون أن يعني ذلك ضمناً أنّ إيران اعتمدت فجأةً سياسة عدائية.

سيركّز الفصلان الخامس والسادس على التغيّرات الدقيقة في هذا المشهد مع إيلاء اهتمام خاصّ للجزر. وسيتم التطرّق إلى مسائل أخرى، رغم عدم صلتها الظاهرية بالموضوع الأساسي، وذلك بهدف تقديم صورة كاملة عن العلاقات الإيرانية بعرب الخليج.

دور التاريخ

كما في الكثير من النزاعات الحدودية، استعمل كلّ من إيران والعرب الحقائق التاريخية بطرق مختلفة لدعم مطالبهم. وفي حين لا يتّسع المجال في هذا الكتاب لدراسة هذه المطالب التاريخية في شكل مفصّل وتقويمها، يجب إلقاء الضوء على بعض الحجج الأساسية من الطرفين.

تستند المطالبة الإيرانية بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى إلى الرأي القائل بأنّ هذه الجزر كانت ملكاً لبلاد فارس قبل التدخّل البريطاني في الخليج عام 1820[3]. لكنّ البعض يعتبر أنّه لا يوجد دليل حاسم عن ملكيّة الجزر قبل القرن التاسع عشر. ففي القرن الثامن عشر، كان القواسم في رأس الخيمة ناشطين في الساحل الفارسي للخليج حيث استولوا على مرفأ بسعيدو الفارسي عام 1727. لكن كما يقول ريتشارد سكوفيلد: «... كانت السيطرة السياسية في ذلك الوقت تتّسم بالمرونة». عام 1737، وفي ردّ على نشاطات القواسم هذه، استولت بلاد فارس على مواقع القواسم القريبة من الموقع الجغرافي الحالي لرأس الخيمة. وعلى رغم أنّ الفرس نجحوا ظاهرياً في إخضاع الحكّام فترة قصيرة من الوقت، إلا أنهم لم يطالبوا بضمّ رأس الخيمة[4]. وبعد عقد، وتحديداً في عام 1747، استولى القواسم على مرفأ لنجه على الشواطئ الفارسية[5]. وبحسب السجلاّت البريطانية، لم تطالب بلاد فارس رسمياً بجزيرتَي طنب الكبرى وطنب الصغرى إلاّ في عام 1877، وجزيرة أبو موسى في عام 1888[6]. أقرّت بريطانيا أولاً بملكيّة القواسم لجزيرة أبو موسى في سبعينيات القرن التاسع عشر وجزيرتَي طنب الكبرى وطنب الصغرى في وقت لاحق.

اشتعل الصراع عام 1904 عند الإعلان عن التقدّم باقتراح كي يمرّ خطّ شحن تجاري

بجزيرة أبو موسى بدلاً من لنجه. وقد دفع هذا ببريطانيا إلى أن «تنصح المسؤولين القواسم برفع أعلامهم على الجزيرة، وهذا ما فعلوه على الفور»[7]. وسرعان ما أزالت سلطات الجمارك الفارسية تحت الإدارة البلجيكية، الأعلام ورفعت مكانها الأعلام الفارسية[8]. فحذّرت بريطانيا بلاد فارس من أنّه ستُتّخذ إجراءات بحقّها في حال لم تتراجع، مما أدّى إلى جلاء سريع عن الجزر في حزيران/ يونيو 1904[9].

ومن الحجج الأخرى التي استُعمِلت لدعم القضيّة الإيرانية أنّه في أواخر القرن التاسع عشر، كانت جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى خاضعة لإدارة بعض القواسم الذين هاجروا إلى الساحل الفارسي قرب لنجه في نصف القرن الثامن عشر. منذ حوالى عام 1877 حتّى عام 1887، كانت تتمّ جباية الضرائب، بحسب إيران، من جزر سيري وطنب الكبرى والصغرى باسم رئيس القواسم في لنجه الذي كان هو نفسه يقدّم الطاعة للحكومة الفارسية. من جهتهم، كان القواسم يدّعون أنّ «... العائلة الحاكمة في الشارقة امتلكت الجزيرة فترة طويلة ومستمرّة وغير متقطّعة»[10]. ويقولون أيضاً إنّه حتّى القواسم في لنجه كانوا مستقلّين عن بلاد فارس ويقيمون علاقات اجتماعية واقتصادية وثيقة مع الجانب العربي[11].

ومن الآراء الأخرى التي دافع عنها الطرف العربي أنّ لنجه لم تصبح خاضعة للسلطة الإيرانية إلاّ عام 1887 عندما سجنت الحكومة الفارسية الحاكم القاسمي، الشيخ قضيب. وقد حاول سليله، محمد بن خليفه، استعادة لنجه عام 1898 ونجح بذلك. لكنّ سيطرته عليها لم تدم طويلاً إذ إنّه اشتبك مع البحريّة الفارسية التي أرغمت القواسم على التراجع في شكل نهائي إلى الساحل الجنوبي للخليج[12]. وبحلول ذلك الوقت، كانت بلاد فارس قد ضمّت سيري، وهي جزيرة أخرى في مضيق هرمز، وقد وافقت بريطانيا على هذه الخطوة إذ لم تلقَ اعتراضات تُذكَر في ذلك الوقت[13].

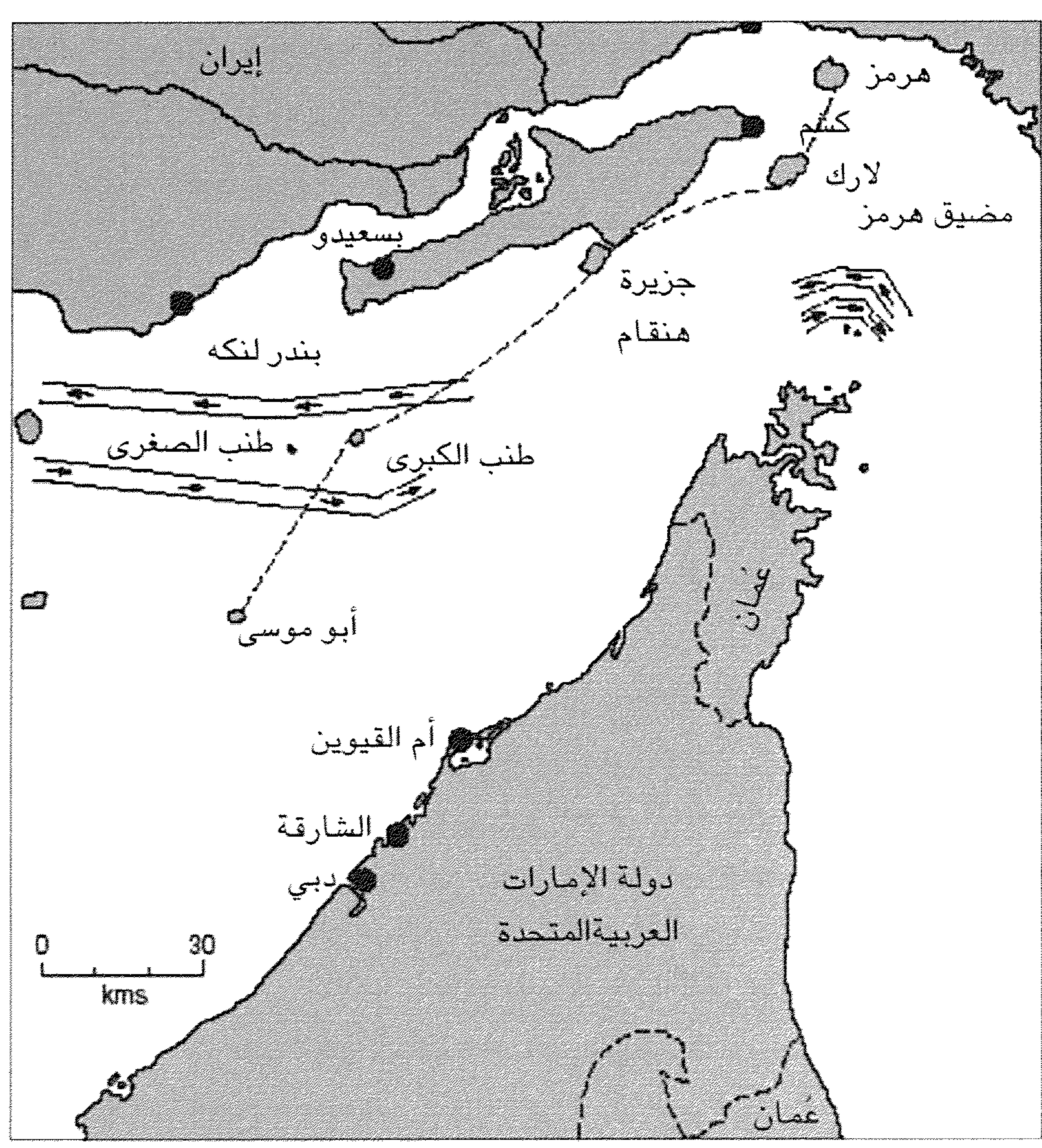
كمؤشّرٍ عن سيادة القواسم على الجزيرة، منحت الشارقة عام 1906 امتيازاً لاستخراج الأكسيد الأحمر إلى رجلَين يعيشان في لنجه ادّعيا أنّهما بريطانيان وهما حسن سُميح وابنه عبدالله[14]. اعترضت بريطانيا على هذا الإجراء عندما وقّع صاحبا الامتياز في الأوّل من حزيران/ يونيو 1906 عقداً مع الشركة الألمانية «فونكهاوس». وتفادياً لتدخّل ألماني محتمل في الخليج، زعمت بريطانيا أنّ الامتياز ينتهك معاهدة 1892 التي تلزم حكّام الخليج وورثتهم وخلفاءهم بعدم «التخلّي عن، أو بيع، أو رهن أو السماح باحتلال أيّ جزء من

أراضيهم» بدون موافقة الحكومة البريطانية. وهكذا طردت بريطانيا بالقوّة عمّال المشروع من الجزيرة[15].

لكنّ مصادر متعاطفة مع إيران رأت أنّ هذه التطوّرات لا تعكس أيّ اقتناع من جانب بريطانيا بالحقوق العربية على الجزيرة بل تغييراً براغماتياً في السياسة، لا سيّما لكبح التوسّع الإيراني في الخليج بعد ضمّ سيري[16]. ركّزت إيران على خريطة صادرة عن وزارة الحرب قدّمتها بريطانيا إلى ناصر الدين شاه عام 1888 تبيّن الجزر الواقعة ضمن الأراضي الفارسية، وكذلك خريطة من إعداد الجمعيّة الجغرافية الملكية تحت إشراف اللورد كورزون وقد نُشرت في كتاب كورزون «بلاد فارس والمسألة الفارسية»[17]. أمّا العرب فاستعملوا وثائقَ من مقرّ المعتمد البريطاني في بوشهر لإثبات أن بريطانيا اعترفت بملكيّة القواسم للجزيرة[18].

في عام 1923، بذلت إيران جهوداً، كما أشرنا سابقاً، لإحالة النزاع إلى عصبة الأمم. وشهدت الأعوام الواقعة بين الحربين العالميّتين محاولة إيرانية للتدخّل لدى الجمارك في أبو موسى عام 1925 ومصادرة مركب شراعي عربي عام 1928. لكن لأكثر من قرن، ضمنت بريطانيا سيطرة القواسم على الجزيرة[19]. وفي محاولة للتوصّل إلى تسوية عام 1932، اقترح وزير البلاط في عهد رضا شاه، عبد الحسين تيمورتاش، على بريطانيا بأنّ بلاده مستعدّة للتخلّي عن مطالبتها بضمّ البحرين إذا حصلت على الجزر بمثابة تعويض. وفي لغة شبيهة بتلك التي استعملها محمّد رضا شاه في الخمسينيات والستّينيات، قال تيمورتاش للبريطانيين إنّ البحرين لم تكن ذات أهمّية مادّية مهمّة لإيران لكنّ حكومته لا تستطيع التخلّي عن مطلبها بدون تعويض كبير[20]. وفي عام 1935، عرضت إيران التخلّي عن مطالبتها بضمّ أبو موسى شرط أن تتخلّى رأس الخيمة عن المطالبة بجزيرتَي طنب الكبرى وطنب الصغرى وعن إدارتهما، وفكّرت في منح رأس الخيمة حقوق استئجار أراضٍ في جزيرتَي طنب الكبرى والصغرى[21]. لكن البريطانيين رفضوا كلّ هذه المقايضات، ولَم تؤدِّ إلى أيّ نتيجة.

بعد نحو عقدين، حاول البريطانيون دعم اتّفاق تقرّ الشارقة بموجبه بسيادة إيران على جزيرة سيري، بينما تقرّ إيران بملكيّة الشارقة لجزيرة أبو موسى، وتعرب رأس الخيمة عن استعدادها لبيع جزيرتَي طنب الكبرى والصغرى لإيران. غير أنّ رفض إيران التخلّي عن مطالبتها بجزيرة أبو موسى وضع حدّاً لهذه المحاولة[22]. في الإجمال، بقيت المسألة معلَّقة



الخريطة 2: مضيق هرمز: خطّ متقوّس يفصل بين الساحلين الإيراني والعربي

المصدر: K. Mclahlan (ed.)، The Boundaries of Modern Iran، New York: St Martin's Press، 1994.

طوال الحرب العالمية الثانية وفي أواخر الأربعينيات وفي الخمسينيات عندما كان الاهتمام الإيراني مركّزاً على «الحزام الشمالي» ومنظّمة المعاهدة المركزية (سنتو). وعندما برز النزاع إلى الواجهة من جديد في أواخر الستّينيات ومطلع السبعينيات، كان على إيران أن تعيد صوغ مطالبتها بضمّ الجزر عبر استعمال حجّة استراتيجية تنسجم مع الاهتمامات الدوليّة في تلك المرحلة.

دور الاستراتيجيا

تقع جزيرة أبو موسى حيث يعيش ستّمئة عربي، في الجانب العربي من خطّ فاصل يعبر الخليج من شماله إلى جنوبه على بعد نحو خمسين كيلومتراً من البرّ الأم لشبه الجزيرة العربية و65 كيلومتراً من إيران. وطنب الكبرى جزيرة مهجورة أقرب إلى الساحل الإيراني فهي تقع على بعد نحو 25 كيلومتراً من جزيرة كشم الإيرانية وحوالى 65 كيلومتراً من البرّ الأم لشبه الجزيرة العربية. وطنب الصغرى هي جزيرة مهجورة أخرى على بعد 32 كيلومتراً من كشم ونحو 72 كيلومتراً عن البرّ الأم لشبه الجزيرة العربية[23].

لا تقلّل المساحة الصغيرة لهذه الجزر من أهمّيتها السياسية والاستراتيجية، إذ إنّه لا يمكن دخول الخليج إلاّ من المحيط الهندي وخليج عُمان من مضيق هرمز. وأكّدت دراسة صادرة عام 1979 أنّ كلّ المراكب التي تدخل الخليج أو تخرج منه تسلك طريقاً يمرّ قرب الجزر الستّ، أي الجزر الثلاث المتنازَع عليها - طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى - وثلاث جزر تملكها إيران - فورور وباني فورور وسيري[24]. وبالإضافة إلى الجزر الثلاث المتنازع عليها، يشير خبراء آخرون إلى جزر هرمز وهنقام وكشم ولارك الإيرانية باعتبار أنّها تشكّل «خطّاً استراتيجياً مقوساً» يفصل بين الساحلَين الإيراني والعربي (انظر الخريطة 2)[25].

زادت الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز مع تزايد أهمّية النفط في الاقتصاد العالمي حيث أصبح المجرى المائي هو «الطريق السريع للنفط الدولي» أو «ممرّاً عالميّاً» يربط الموقع الأكبر في العالم من حيث احتياط النفط وإنتاجه بالأسواق العالمية[26]. من وجهة النظر الإيرانية، كان يمكن أن يتعرّض المجرى المائي لتهديدات من اتّجاهات مختلفة أبرزها ضعف «الدويلات» في منطقة الخليج بعد الانسحاب البريطاني[27]. وأعطت إيران مثالاً على ذلك في الاضطرابات التي أعقبت الانسحاب البريطاني من عدن والثورة المستمرّة في

ظفار منذ عام 1965 وكذلك التفكّك المحتمل لجزء من باكستان. لذلك كان الشاه يعتبر أنّه في حال وقعت الجزر في «الأيدي الخطأ» بسبب الاضطرابات في المنطقة، فستتحوّل «عنصر ضرر»[28].

ومن العوامل الأخرى التي أثّرت في تفكير الشاه العلاقات الإيرانية-العراقية التي تدهورت أكثر فأكثر بحلول مطلع عام 1969 بعدما طالب العراق بضمّ شطّ العرب بكامله وأمر المراكب الإيرانية بإنزال العلم الإيراني قبل دخول المجرى المائي المتنازع عليه. حيث ردّت إيران في 19 نيسان/ أبريل 1969 بإلغاء معاهدة 1937 من جانب واحد، والتي تنصّ على تقسيم المجرى المائي بين البلدَين[29]. وبحسب بيتر رامسبوثام، سفير بريطانيا لدى طهران عام 1971، كان الشاه يذكّره باستمرار أنّه في حال استولى العراق على الجزر «فمن شأن العراقيين أن يهدّدوا صادرات النفط الإيرانية»[30]. وفي حزيران/ يونيو 1971، أفصح الشاه عن أفكاره:

«... ترتدي هذه الجزر أهمّية كبرى من الناحية الاستراتيجية ومن حيث السلام والأمن في المنطقة. موقعها الجغرافي ذو أهمّية عسكرية كبرى. إذا استولت قوّة تخريبية عليها فستصبح مصدر خطر علينا جميعاً. يجب أن تكون هذه الجزر في أيدٍ أمينة،... يملي علينا موقعها الجغرافي والاستراتيجي أن نستعيدها بوسائل سلمية إذا أمكن، أو بالقوة إذا دعت الحاجة»[31].

قبل بضعة أشهر، كان وزير الخارجية الإيراني، أردشير زاهدي، قد صرّح «ما نريده هو ردع كلّ الأفكار الجنونيّة والحفاظ على الاستقرار»[32].

مع نموّ إمكانات إيران العسكرية، بدأت حدودها الأمنية تتّسع إلى خارج الخليج وصولاً إلى المحيط الهندي. وهكذا برز من يقول إنّ التهديدات يمكن أن تنجم أيضاً عن أزمة دوليّة في سياق التنافس بين الشرق والغرب، وعن محاولة أيّ من هاتين القوّتين إغلاق المضيق مباشرةً أو بالوكالة[33]. لكنّ الجنرال حسن طوفانيان الذي كان يعتبر أنّ الأسلحة الحديثة تُفقِد الجزر أهمّيتها الاستراتيجية، لم يوافق على هذا التحليل[34].

لا نجد التحدّيات التي واجهها الفرقاء الذين حاولوا تسوية هذا النزاع في أرشيفات تاريخية أو حجج استراتيجية فحسب بل أيضاً في تراكم الأحداث التاريخية التي رسمت ذاكرة إيران ونظرتها إلى أراضيها. إذ تتحدّث بعض المصادر عن رأي سائد بين الإيرانيين يعتبر أنّ أرضهم «تقلّصت على مرّ التاريخ». والمقصود بذلك حربان مع روسيا عامَي 1813 و1828 انتهيا بخسارة بلاد فارس لأراضٍ في القوقاز[35]. علاوةً على ذلك، وفي

مواجهة التقدّم الفارسي نحو هراة عام 1839، والتي كانت جزءاً ممّا يُعرَف الآن بأفغانستان، احتلّت بريطانيا جزيرة خَرْج في الخليج وهدّدت بالتقدّم نحو البرّ الأم الفارسي بهدف ممارسة ضغوط على الشاه للجلاء عن هراة. دفع هذا التحرّك البريطاني بـ«الصدر الأعظم» الفارسي، الحاج ميرزا آغاسي، إلى المطالبة عام 1840 بكلّ المياه والجزر في الخليج مدّعياً بأنّها فارسيّة[36]. وفي نهاية المطاف، اندلعت حرب بين بلاد فارس وبريطانيا بين 1856 و1857 انتهت بتخلّي الفرس عن هراة[37].

في شباط/ فبراير 1971، عرضت الصحيفة الإيرانية «كيهان» هذه الحجّة بوضوح. فانطلاقاً من تصريح أدلى به الشاه، قالت لقرّائها:

«لا تريد إيران استعادة الجزر لقيمتها العسكرية، فهي قويّة بما يكفي عسكرياً للحفاظ على السلام في الخليج الفارسي بدون تلك الامتيازات التكتيكية... لكن لا يستطيع هذا البلد أن يسمح لقوّة استعمارية بأن تبيع أراضيه بالمزاد العلني. سيواجه أيّ انتهاك من هذا النوع للسيادة الإيرانية معارضةً أكيدة ليس من الحكومة فحسب بل أيضاً من الأمّة بأسرها»[38].

هكذا وجد الشاه نفسه في وضع داخليّ صعب نتيجة التخلّي عن المطالبة بضمّ البحرين. وبحسب أحد المسؤولين البريطانيين «تخلّى الشاه عن البحرين من أجل الجزر» مما جعل من المستحيل عليه داخلياً تقديم تنازل آخر على رغم أنّ عدداً كبيراً من الإيرانيين لم يكن قد سمع بجزيرة أبو موسى في ذلك الوقت[39]. لذا لم يكن من المفاجئ أن يجيب وزير الخارجية الأسبق، أردشير زاهدي، عند سؤاله عام 1997 عمّا إذا كانت إيران طالبت بضمّ الجزر لأسباب تاريخية أو استراتيجية أو سياسية داخلية، «للأسباب الثلاثة مجتمعةً ولكلّ الأسباب الأخرى»[40].

البحرين والجزر

سواء كانت الحجج التاريخية أو الاستراتيجية التي ساقتها إيران للمطالبة بضمّ الجزر أقوى من تلك التي ساقها العرب أم لا، فقد كان على المفاوضات العملية أن تأخذ بالاعتبار النفوذ الإيراني في بعض المسائل الإقليمية. منذ كانون الثاني/ يناير 1969، عندما لمّح الشاه علناً إلى أنّ إيران ستتخلّى عن المطالبة بضمّ البحرين، حاول المسؤولون الإيرانيون ربط مسألة البحرين بالجزر لإنجاز تلك الصفقة. وبعد ذلك بوقت قصير، وتحديداً في 17 شباط/ فبراير 1969، دوّن وزير البلاط الإيراني، أسد الله علم، في يوميّاته حديثاً مع

السفير البريطاني، السير دنيس رايت. فقد كتب علم «بالنسبة إلى البحرين، المفاوضات جارية مع التطلّع إلى تنفيذ رغبات جلالته... أخبرني [رايت] بسرّية تامّة أنّ جزيرتَي طنب الكبرى والصغرى ستُسلَّمان بالتأكيد إلى إيران. فقد حذّر البريطانيون حاكم رأس الخيمة من أن الجزيرتَين تقعان في الجهة التابعة لنا من الخطّ الفاصل، وإذا لم يتوصّل إلى نوع من التفاهم معنا، فسنأخذهما قانوناً أو بالقوّة إذا دعت الحاجة». ثم سأل علم رايت عن جزيرة أبو موسى، وعندما قال له الأخير إنّها تقع في الجهة الأخرى من الخطّ الفاصل، أجابه علم «نحن أقوياء بما فيه الكفاية لتجاهل الخطّ»[41].

قال رايت لاحقاً إنّه ينبغي على بريطانيا برأيه أن تسمح لإيران بأن تأخذ الجزر إذ كان يعتبر أنّ الشاه سيستولي عليها بأيّ حال[42]، لكن لم تكن هذه سياسة لندن في ذلك الوقت[43]. إذا كانت رواية علم صحيحة، يمكن القول إنّ رايت استعمل عام 1969 مهاراته الديبلوماسية مع الحكومة الإيرانية عبر القول للمسؤولين فيها بأنّه يقف إلى جانبهم بينما كان يعرب عن قلقه من أن تؤدّي سياسة المواجهة التي تتبعها إيران إلى مأزق مع العرب، ملتقياً بذلك مع السياسة البريطانية.

ولكن بدا أنّ هذه السياسة لا تجدي نفعاً. أذ لاحقاً وفي حديثه مع علم في 17 شباط/ فبراير، حذّر رايت من أنّ السياسة الإيرانية في الخليج «قد تؤدّي إلى مأزق مع العرب»، فردّ علم: «... إلى الجحيم إذن!... ماذا فعل لنا العرب؟ لو أنّهم يوقفون هذا الهراء ويوافقون على دفع المال للدفاع عن الخليج ويدعوننا نباشر العمل». وتابع علم: «نحن مستعدّون لتوقيع اتّفاق دفاعي معهم لفترة خمسين عاماً... سيكون بأيّ حال مشابهاً جداً للاتّفاق الذي كان يجمعهم بالبريطانيين»[44].

تشير ملاحظات علم إلى أنّ الإيرانيين الرفيعي المستوى لم يكونوا يدركون أنّ الكثير من عرب الخليج كانوا يعتبرون إيران قوّة توسّعية ذات أطماع في أراضي الخليج[45]، وذلك على رغم التحذير الواضح، وإن كان ودوداً، الصادر عن السفير البريطاني[46].

ومع أنّ علم يلفت في أجزاء من يوميّاته إلى أنّ السير دنيس رايت عرض التوصّل إلى اتّفاق مع إيران حول الجزر[47]، يلقي رايت نفسه بشكوك كبيرة حول كلام علَم عندما يقول إنّ العرض صدر عن علَم في 19 آذار/ مارس 1969[48]. ويؤكّد ما أورده علم في يوميّاته في 19 آذار/ مارس أنّه التقى السير دنيس في ذلك اليوم لمناقشة موضوع البحرين وجزر الخليج «... وكان [السير دنيس] حريصاً على تصويرهما بأنّهما مسألتان مختلفتان».

قال رايت لعلم إنّه «... سيكون من السهل [على إيران] استعادة جزيرتَي طنب الكبرى والصغرى لكن ليست هذه حال جزيرة أبو موسى التي هي قريبة جداً من شبه الجزيرة العربية». وكان ردّ علم: «... لا يغيّر هذا شيئاً في الحقّ الذي تملكه إيران كما أنّه لا يخوّل العرب الاحتفاظ بأرض إيرانية، وهي أرض لن يتخلّى عنها جلالته أبداً». حاول السفير هذه المرّة أن يربط المسألة بالاتّحاد العربي المقترح قائلاً إنّ إيجاد تسوية لمشكلة البحرين من شأنه أن يشجّع على إنشاء اتّحاد من الإمارات العربية، فتتمكّن إيران عندئذٍ من احتلال أبو موسى خدمةً لمصالح الأمن المشترك في الخليج. لكنّ الشاه رفض هذه الفكرة[49]، ولم يسمع السير دنيس شيئاً عنها بعد ذلك[50].

ردّاً على تردّد بريطانيا في الموافقة على عقد اتّفاق، هدّدت إيران بنسف عمليّة إيجاد تسوية لنزاع البحرين. كتب علم: «... لا يمكننا التوصّل إلى تسوية في مسألة البحرين قبل معرفة مصير جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى». فردّ [رايت] «أننا كنّا جميعنا نهدر وقتنا إذن». أجاب علم: «فليكن». ويضيف علم في يوميّاته أنّ السير دنيس رايت اقترح عندئذٍ أن «... تعرض إيران المسألة على حاكم الشارقة كما فعلنا مع حاكم رأس الخيمة. قد يجري التوصّل إلى اتّفاق وسوف يدعمنا البريطانيون. قلت إنّني سأنقل هذا الكلام إلى جلالته لكنّني لست مخوّلاً التعليق عليه بنفسي»[51]. غير أنّ التهديد لم يكن سوى مجرّد خطوة تكتيكية من جانب إيران للضغط على بريطانيا، واستمرّ التقدّم نحو التوصّل إلى تسوية لنزاع البحرين. لكنّ المخاوف البريطانية من تأثير هذا النزاع على العمليّة برمّتها ازدادت واعتبر أنطوني أكلاند أنّه، في الوقت الحالي، لا ينبغي الضغط على إيران للتوصّل إلى اتّفاق على هذه الجبهة، ولفت في هذا السياق «يبدو لنا أنّ أهدافنا تتحقّق أكثر عبر تفادي المتاعب قدر الإمكان بشأن الجزيرة»[52].

لكن بعد اجتماع 23 آذار/ مارس، تكوّن لدى علَم انطباع بأنّ «... السفير بدا أكثر ميلاً ممّا كان عليه قبل بضعة أيام إلى ربط أيّ حلّ لمسألة البحرين بالاقتراحات حول الجزر». فبحسب علَم، لمّح رايت إلى أنّه «في حال دعمت إيران إنشاء اتّحاد عربي في الإمارات، فقد يتمّ اللجوء إلينا لاحتلال الجزر باسم الاتّحاد بدون أن نخشى ردّ فعل من العرب». لكنّ علَم الذي لم يبد مقتنعاً بهذا السيناريو، أجاب «بصراحة، فقدت كلّ ثقة بتوقّعاتكم... قبل ستّة أعوام، قلتم لي سيّدي السفير إنّه لعشرين سنة أخرى على الأقلّ، ستبقون مرتبطين مع المشايخ بأقوى الالتزامات... لكن بعد خمسة أعوام فقط، أعلنت بريطانيا انسحابها من

الخليج الفارسي»[53].

ألقى أردشير زاهدي في 27 أيار/ مايو أثناء زيارة قام بها وزير الخارجية البريطاني مايكل ستيوارت إلى إيران، الضوء على موقف بلاده الرسمي من البحرين والاتّحاد قائلاً «... بالتأكيد تعرفون جميعاً ما قاله الشاه في الهند، لن تستعمل إيران القوّة العسكرية لتغيير خيار الشعب البحريني مهما كان هذا الخيار. لكن لن نجلس مكتوفي الأيدي إذا واجهنا أمراً واقعاً»[54]. شرح زاهدي لاحقاً أنّ الأمر الواقع الذي رفضته إيران هو أن تصبح البحرين جزءاً من بلد آخر مثل السعودية أو أن تُعطى إلى الإمارات[55]. وفي موضوع الاتّحاد، قال وزير الخارجية الإيراني «... نودّ رؤية [الإمارات] مستقلّة ومستقرّة على الدوام. لكن بالتأكيد لا يمكننا الموافقة على إدماج جزء من أرضنا في هذا الاتّحاد. بطبيعة الحال، نرفض هذه المحاولة»[56].

أثناء زيارته، أعاد ستيوارت التأكيد على موقف بريطانيا القائم على عدم الربط بين موضوع الجزر ومسألة البحرين، على رغم الإصرار الإيراني. لكن بحسب دنيس رايت، قطع ستيوارت وعداً مبهماً لإيران بمدّها بالدعم البريطاني في المستقبل: «لم تكن الجزر لنا كي نتخلّى عنها ولم يكن ممكناً أن تشكّل جزءاً من التسوية حول البحرين، لكنّه وعد بأن يفعل ما بإمكانه لتسليمها [لإيران]». وأضاف السير دنيس «لقد ذهب أبعد ممّا تقتضيه الحكمة». لكن في شكل عام، اعتبر رايت أنّ زيارة ستيوارت كانت ناجحة حيث أظهر وزير الخارجية [البريطاني] موقفاً حميداً من المطالب الإيرانية حيال الأراضي. وكتب في مذكّراته «من المفيد جداً بالنسبة إليّ أن يكون لديّ حليف مثله في الداخل في الأسابيع الصعبة المقبلة»[57].

يتذكّر بيتر تريب، وهو عضو في وزارة الخارجية البريطانية حضر اجتماع الشاه مع ستيوارت، أنّ الأوّل خلّف انطباعاً إيجابياً لدى وزير الخارجية وبعض أعضاء طاقمه الذين رأوا فيه قائداً ذا رؤية لبلاده وحريصاً على الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. لكنّ تريب يلقي بشكوك حول رواية رايت. فهو يعتبر أنّ ستيوارت لم يقل إنّ بريطانيا ستفعل كلّ ما بإمكانها لتسليم الجزر إلى إيران بل قال «سنفعل كلّ ما بإمكاننا لتسهيل التوصّل إلى حلّ»[58].

يذكر ستيوارت في وثيقة صادرة عن وزارة الخارجية البريطانية أنّه قال للإيرانيين إنّ بريطانيا ليست في موقع يسمح لها بالتخلّي عن أيّ أرض عربية لكنّه غادر إيران مقتنعاً بأنّه

«... ينبغي على الحكّام [في الخليج] أن يفكّروا الآن في مستقبل علاقتهم بإيران». واعتبر أنّ الإمارات في موقع أفضل للتفاوض على اتّفاق مع إيران قبل رحيل البريطانيين لأنّه بعد عام 1971 «ستكون إيران الأقوى في مياه الخليج»[59]. لكنّ حاكمَي رأس الخيمة والشارقة استمرّا على رفضهما لأيّ تسوية مع إيران تقودهما إلى التخلّي عن مطالبتهما بالسيادة على الجزر[60].

في الوقت نفسه، كانت بريطانيا تحاول تنظيم الشؤون الداخليّة للإمارات العربية. وبما أنّ سياستها المعلَنة كانت تقضي بأن تخلّف وراءها هيكليّة دولة قابلة للحياة، لم ترد بريطانيا أن تعرّض محاولاتها لبناء دولة فيديرالية للخطر عبر تقديم دعم علنيّ لإيران حول مسألة الجزر. لذا كان من الطبيعي أن تتوقّف الضغوط البريطانية على الحكّام عند حدود التقاطع بين النزاع على الجزر وخطّة الاتّحاد. لكنّ نظرة إلى وضع الاتّحاد قد تسمح بتفسير بعض النواحي في تطوّر النزاع على الجزر.

الاتّحاد المثير للإشكاليّات

يمكن الافتراض أنه لو دعمت إيران فكرة إنشاء اتّحاد من الإمارات العربية، لتبيّن أنّ الصعوبات بين أعضائه هي العائق الأساسي أمام تشكّله كدولة. ففي مطلع عام 1969، بدا أنّ الإمارات تحقّق تقدماً نحو إتمام عمليّة التوحيد التمهيدية. إذ عقد مجلس الاتّحاد المؤقّت اجتماعاً في دبي في آذار/ مارس برئاسة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وليّ عهد قطر. وتركّزت المناقشات على الوظيفة العملية للدولة الفيديرالية المستقبلية. وقد توصّلوا إلى بعض الاستنتاجات ورفعوا مشاريع قوانين ليوافق عليها المجلس الأعلى في مسائل مثل النظام النقدي الموحّد والخدمات البريدية والقواعد والتنظيمات الداخلية للمجلس وموازنة المؤسّسات الفيديرالية[61]. كما عقد المجلس المؤقّت اجتماعه التالي بعد حوالى شهر وتوصّل إلى اتّفاق حول إنشاء وزارات للصحّة والتعليم والنقل والإعلام[62].

وأياً يكن التقدّم الذي حقّقه المجلس المؤقّت، فقد كان القرار الأخير بيد مجلس الحكّام الأعلى الذي عقد اجتماعاً في قطر في أيار/ مايو 1969. وبحلول ذلك الوقت، كانت الخلافات بين الحكّام أنفسهم قد بدأت بالبروز. استُهلّ الاجتماع بخلاف بين قطر والبحرين حول جدول الأعمال، فقد قدّمت قطر جدول أعمال يهدف إلى تسريع الخطوات العمليّة لإنشاء وكالات فيديرالية في حين دعت البحرين، مدعومةً من أبو ظبي، إلى أن

تكون عمليّة التقدّم نحو بناء الاتّحاد أكثر تدرّجاً وحذراً، مع التركيز على التوصّل إلى اتّفاق حول الدستور والمسائل القانونية ذات الصلة. وفي النهاية، أنشئت لجنة لإعداد جدول أعمال جديد كان بمثابة حلّ وسط بين المقاربتَين القطرية والبحرينية، وانعقد الاجتماع[63].

بعد وقت قصير من تخطّي هذه العقبة، برزت إلى الواجهة مجموعة من المسائل الأخرى المثيرة للنزاع، وكان أوّلها على صلة بتمثيل الإمارات في الجمعية الوطنيّة للاتّحاد. هل يجب أن يكون التمثيل بالتساوي أم يجب أن يؤخَذ بالاعتبارعدد السكّان في كلّ إمارة؟ اقترحت البحرين كونها الإمارة ذات العدد الأكبر من السكّان، أن يكون عدد المقاعد المخصّص لكلّ إمارة متناسباً مع حجم السكّان. اعترضت كلّ الإمارات الأصغر حجماً على هذا الاقتراح ودعت إلى أن يكون التمثيل بالتساوي. قالت قطر إنّها ستؤيّد الغالبية ثم تحوّلت تدريجاً نحو البحرين. اقترحت أبو ظبي منح البحرين ستّة مقاعد بينما تحتفظ كلّ من الإمارات الثماني الأخرى بأربعة مقاعد، لكنّ هذا الاقتراح لم يحظَ بدعم كبير. ولم يتمّ التوصّل إلى اتّفاق.

شكّل اختيار موقع عاصمة الاتّحاد موضوعاً خلافياً آخر. أرادت البحرين أن تكون أبو ظبي عاصمة مؤقّتة حتى يجري التوصّل إلى اتّفاق حول عاصمة دائمة. فوافقت أبو ظبي على الاقتراح في حين لم تعترض عليه قطر لكنّها اعتبرت أنّه لا ينبغي تسمية عاصمة مؤقّتة إلاّ بعد التوصّل إلى اتّفاق حول عاصمة دائمة يجب بناؤها بين إمارتَين. علاوةً على ذلك، نشب خلاف حول المصادقة على القوانين التي اقترحها المجلس المؤقّت. ومجدداً فضّلت البحرين وأبو ظبي التروّي وإجراء المزيد من المداولات.

حجبت هذه الخلافات التقدّم الذي حقّقه المجلس الأعلى في ما يتعلّق بالاتّفاق على أن يكون للاتّحاد رئيس ونائب رئيس، واستبدال المجلس المؤقّت بمجلس وزراء من 13 عضواً، والعلم الفيديرالي، وتشكيل لجنة من المستشارين القانونيين لإعداد مسوّدة دستور في غضون شهر، واختيار المحامي المصري وحيد رفعت مستشاراً قانونياً بعد وفاة السنهوري باشا[64].

في 21 تشرين الأول/ أكتوبر، اجتمع المجلس الأعلى للمرّة الخامسة في أبو ظبي. وبحلول ذلك الوقت، كان الدستور الفيديرالي قد أصبح مسألة ملحّة، وكانت هناك مسوّدتان. الأولى من إعداد لجنة المستشارين القانونيين التي وضعت دستوراً «مؤقّتاً» بهدف تخطّي الخلاف حول المسائل التي قد يواجهها الاتّحاد في المدى الطويل مع السماح له

بتسيير أعماله في المدى القصير، والثانية من إعداد وحيد رفعت الذي كان يؤيّد وضع دستور «دائم». ولاحقاً أعدّ المستشار القانوني القطري، حسن كميل، مسوّدة ثالثة[65]. المفاجئ أنّ الحكّام لم يتعمّقوا في مناقشة الدستور خلال اجتماعهم بل تركوا الموضوع للمداولات على مستوى اللجنة وتركّزت نقاشاتهم على المسائل التي لم تحسَم في اجتماعهم الأخير.

في البداية، بدا أنّ النقاشات تتّجه نحو إيجاد حلّ لكلّ المسائل البارزة إذ جرى التوصّل إلى اتّفاق حول تسمية حاكم أبو ظبي، الشيخ زايد، رئيساً للاتّحاد وحاكم دبي، الشيخ راشد، نائباً للرئيس، ووليّ عهد قطر، الشيخ خليفة، رئيساً للوزراء. عادت البحرين فوافقت على أن يكون التمثيل بالتساوي في الجمعيّة الوطنية. لكن عندما أثير موضوع إنشاء مجلس الوزراء، برز الخلاف. فقد اعتبرت البحرين أنّه ينبغي على كلّ إمارة تعيين ثلاثة من مواطنيها في مناصب وزارية ثم يوافق المجلس الأعلى على مرشّح واحد أو أكثر، في حين فضّلت رأس الخيمة أن يُجري الحكّام مناقشات غير رسميّة بينهم لتعيين الوزراء. دعمت أبو ظبي وجهة النظر البحرينية في حين أيّدت دبي وعجمان والفجيرة وأمّ القيوين وجهة نظر رأس الخيمة، ولم تعتمد قطر موقفاً واضحاً[66].

في اليومين الأخيرين من المناقشات، عقد الحكّام جلسات مغلقة، وتشير التقارير إلى أنّ خلافات حادّة نشبت بينهم[67]. ولا تتوافر معلومات وافية عن الأسباب الدقيقة وراء هذه الخلافات، لكن في مرحلة ما، دخل المعتمد السياسي البريطاني في أبو ظبي، جايمس تريدويل، القاعة وقرأ رسالة من المعتمد السياسي في الخليج، السير ستيوارت كروفرد: «أعرف أنّ بعض الصعوبات نشأت في المؤتمر. ستكون خيبة أمل كبيرة لحكومتي إذا لم يجرِ تخطّيها. أظنّ أنّ فشل المناقشات سيسبّب أيضاً الاستياء للبلدان العربية الأخرى، علماً بأنّه من المهمّ أن تدعم هذه البلدان [إمارات] الخليج في المستقبل»[68]. عجزت كلمات كروفرد عن إنقاذ الموقف إذ لم يوقّع المشاركون على بيان نهائي يشير إلى الاتّفاقات التي جرى التوصّل إليها. فلم يستطيعوا الاتّفاق إلاّ على بيان مشترك جاء فيه أنّ الوقت نفد قبل أن يتمكّنوا من مناقشة كلّ البنود على جدول الأعمال، وأنّ جولة أخرى من المحادثات ستُعقَد في الأسبوعين المقبلين[69]. لم يجتمع المجلس الأعلى من جديد. وسدّد اجتماع لنوّاب الحكّام في آب/ أغسطس 1970 الضربة القاضية للجهود التي بُذِلت لإنشاء اتّحاد من تسع إمارات. فقد كان الهدف الأساسي من الاجتماع مناقشة مسوّدات الدستور، غير أنّ البحرين عادت لتعارض التمثيل المتساوي في الجمعية الوطنية، وبرز من جديد

أيضاً الخلاف حول عاصمة الاتّحاد وحصّة الإمارات في الموازنة الفيديرالية. ولم يتمكّن المشاركون من الاتّفاق على نظام التصويت في المجلس الأعلى (بالتوافق أو بغالبيّة الثلثَين التي كانت تشمل الأربعة الكبار)[70].

يمكن القول إنّ البحرين بدأت تغيّر موقفها من فكرة الاتّحاد بعد إيجاد تسوية للمطالبة الإيرانية بضمّ الجزيرة في أيار/ مايو 1970، وإنّها تظاهرت بالرغبة في الانضمام إلى الاتّحاد لتحمي نفسها من خطوة إيرانية ضدّها. لكنّ الأدلّة المتوافرة لا تؤكّد أياً من الرأيَين، بل تشير إلى أنّ الثقة بالاتّحاد بدأت تتلاشى في الأشهر التي سبقت اجتماع نوّاب الحكّام في آب/ أغسطس 1970. بدأت كلّ من البحرين وقطر تستعدّ للاستقلال مع الإعلان عن إنشاء حكومة من 12 عضواً في البحرين في 19 كانون الثاني/ يناير 1970، ثم إعلان قطر عن اعتماد «دستور مؤقّت» ركّز على سيادة قطر على رغم الإشارة إلى «الإمارات العربية المتّحدة». وفي 29 أيار/ مايو 1970، عيّن حاكم قطر سبعة أعضاء في حكومة قطر الأولى[71].

استمرّت إيران في اتّصالاتها الثنائية مع الحكّام كلّ على حدة، آخذةً بالاعتبار المصاعب التي يواجهها تشكيل الاتّحاد. حيث زار وليّ عهد أبو ظبي طهران في نيسان/ أبريل 1969، وزارها حاكم رأس الخيمة في كانون الأول/ ديسمبر 1969 وحاكم الشارقة في كانون الثاني/ يناير 1970 وحاكم أبو ظبي، الشيخ زايد، وحاكم دبي، الشيخ راشد، في أيار/ مايو 1970[72]. وأثناء هذه الزيارات، لم تأتِ البيانات الإيرانية على ذكر النزاع على الجزر أو معارضة الاتّحاد، بل ركّزت على التعاون المستقبلي بين اللاعبين الإقليميين. أمّا البيانات الصادرة بين زيارة وأخرى، والتي كانت تنتقد الاتّحاد، فقد رأى فيها وزير الخارجية الإيراني زاهدي جزءاً من الحملة الإعلاميّة ضدّ بريطانيا التي كانت تُعتَبر مهندِسة الاتّحاد[73].

انعطاف محتمل في السياسة البريطانية؟

في مقدّمة ما دوّنه في يوميّاته في 26 آذار/ مارس 1969، لفت علَم إلى أنّه نقل إلى الشاه شكاوى تلقّاها من السفير الأميركي. وكان الشاه قد أجرى مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز» أعلن فيها عن «عزمه على منع البحرية الأميركية التي كان لها وجود محدود في البحرين، من الحلول مكان بريطانيا كحامية للجزيرة». وقال الشاه لعلَم إنّه «... عنى كلّ كلمة قالها وإنّه ينبغي على الأميركيين أن يتنبّهوا جيداً لمعارضتنا للتدخّل الأجنبي في

الخليج. يجب أن تدرك أميركا أنّنا قوّة ذات سيادة ومستقلّة ولن نتنحّى لأحد»[74]. بعد بضعة أيام، وفي اجتماع مع مسؤولين أميركيين، أعلن الشاه أنّه «... من مصلحة أميركا الانسحاب [من الخليج] ما إن ينسحب البريطانيون معتبراً أنّها الطريقة الأكثر منطقيّةً لمنع الروس من اكتساب نفوذ»[75].

كانت معارضة تدخّل قوّة خارجية في شؤون الخليج تشتدّ في وقت كان بعض الأعضاء في حزب المحافظين البريطاني يطالبون بإعادة النظر في قرار حزب العمّال الانسحاب من الخليج. وقد دفع هذا بالشاه إلى أن يقول لعلَم في 27 آذار/ مارس «... لا يرغب البريطانيون في رؤية إيران تسيطر على الخليج بكامله»[76].

لم تكن إيران على الإطلاق القوّة الوحيدة في الخليج التي تعارض التدخّل الأجنبي. كان العراق معادياً لبريطانيا بالدرجة نفسها. فقد اعتبرت صحيفة «النور» العراقية أنّ سعي حزب المحافظين إلى تغيير قرار الحكومة العمّالية هو محاولة لإبقاء الإمبريالية البريطانية. وانتقدت الصحيفة أيضاً الكلام عن فراغ سياسي في الخليج معتبرةً أنّ بريطانيا اعتادت على الحفاظ على سيطرة إمبريالية في المنطقة[77]. لكنّ العلاقات بين إيران والعراق تدهورت بسرعة بعدما ألغت إيران في نيسان/ أبريل 1969 معاهدة الحدود الموقّعة بينهما عام 1937 والمتعلّقة بشطّ العرب احتجاجاً على إجراءات اتّخذها العراق لا سيّما محاولته تفتيش أوراق السفن التي تعبر المجرى المائي صعوداً. ويُنقَل عن الشاه قوله في إحدى المناسبات «يبدو أنّ الإرث الإمبريالي والاستعماري لبريطانيا العظمى ينتقل إلى الرئيس العراقي. لم نقبل الاستعمار البريطاني فكم بالأحرى الاستعمار العراقي»[78]. إذن لم يؤدِّ الالتقاء على معارضة الوجود البريطاني في الخليج إلى تقارب إيراني-عراقي.

في آذار/ مارس، قرّر إدوارد هيث، زعيم حزب المحافظين، القيام بجولة على دول الخليج. يعود اهتمام هيث بشؤون الشرق الأوسط إلى مطلع الستّينيات عندما كان مسؤولاً في وزارة الخارجية البريطانية وكان الخليج من ضمن مسؤوليّاته. هيث هو من وقّع اتّفاق 1961 الذي وضع حداً لعلاقات بريطانيا المميَّزة مع الكويت. وقد قال دوغلاس هيرد الذي كان آنذاك السكرتير السياسي لهيث «يعود انبهاره بالخليج إلى ذلك الوقت»[79]. كان هيث يؤمن بقوّة بالدور الضامِن للاستقرار الذي كانت بريطانيا تؤدّيه في الخليج، لذلك عارض بشدّة قرار الانسحاب الذي اتّخذته حكومة العمّال. لكن عندما علِم زعيم

المعارضة بقرار الانسحاب من أعضاء في وزارة الخارجية وذلك قبل قيامه بجولته، كانت الوزارة قد أصبحت مدافعة قويّة عن الانسحاب. يتذكّر هيرد أنّ «هيث انفجر في وجه جفري أرثور» واتّهم وزارة الخارجية بـ«الوهَن وسوء النيّة». ويضيف «كنّا نتّجه بالتأكيد نحو رحلة عاصفة»[80].

وصل هيث برفقة هيرد وسكرتيره الخاص في البرلمان، طوني كرشو، إلى الخليج في نيسان/ أبريل. وقد شملت زيارته التي استمرّت ثلاثة عشر يوماً إيران والكويت والبحرين وعُمان وكلّ الإمارات المتصالحة الأساسية والسعودية ومصر وإسرائيل. كانت المحطّة الأولى طهران حيث لم يتمكّن من مقابلة الشاه بسبب وجود الأخير في الولايات المتّحدة للمشاركة في جنازة الجنرال دوايت أيزنهاور. وهكذا أرجئ الاجتماع إلى موعد لاحق[81].

في زيارته الأولى إلى طهران، لقي الوفد البريطاني حفاوة كبيرة من رئيس الوزراء هويدا ووزير الخارجية زاهدي. وقد صُدِم مساعد هيث بـ«... عدم احترام الإيرانيين لحكّام الخليج، وتصميمهم على أنّه ينبغي على إيران أن تكون القوّة العسكرية المسيطرة حول شواطئها»[82]. أضاف هذا نوعاً من التعقيد إلى مهمّة التوسّط في شؤون الخليج. وتبعت هذه الزيارة رحلة إلى الكويت جعلت من الصعب على هيث الدفاع عن دور بريطانيا في الخليج عند عودته إلى دياره. فعلى رغم تعبيرهم عن تعاطفهم مع بريطانيا، كان الكويتيون يعتبرون أنّه بعد الإعلان عن نيّة الانسحاب، فإن العدول عن القرار من شأنه أن يسبّب الاستياء في المنطقة برمّتها. وقد جاء الدعم الوحيد لاستمرار الوجود البريطاني من بعض الإمارات المتصالحة[83].

في نهاية المطاف، التقى هيث الشاه في غياب مساعديه. وبحسب دوغلاس هيرد، قال هيث بعد الاجتماع إنّ الشاه «... كان غامضاً في موضوع الوجود البريطاني»[84]. لكنّه أدلى بتصريح مفاجئ في أثينا أشار فيه إلى أنّه «... لا يوافق على النظرة القائلة بأنّ شاه إيران سيمتعض في حال عدلت بريطانيا عن قرار الانسحاب بحلول 1971»[85].

كانت المفاجأة أشدّ وقعاً في إيران. كتب علَم «هذا هراء، جلالته متأكّد من أنّه لم يقل شيئاً كهذا لهيث بل على العكس نصحه بالانسحاب على الفور»[86]. ويؤكّد السير دنيس رايت أيضاً أنّ الشاه أنكر أن يكون قد قال لهيث إنّ إيران توافق على استمرار الوجود البريطاني. فقد قال الشاه للسفير البريطاني إنّ زعيم المعارضة البريطانية «خلط ربّما بين

موافقة الشاه على الوجود البريطاني في خليج عُمان والوجود في الخليج الفارسي»[87].

أياً كانت الرواية الصحيحة، لا شك في أنّ معظم اللاعبين الإقليميين أرادوا أن تنسحب بريطانيا من الخليج، الأمر الذي كان هيرد يدركه تماماً عندما كتب في يوميّاته في 25 نيسان/ أبريل «نحن معزولون عن الجميع في هذه المسألة، ولا يمكننا المضي قدماً إلا في حال حدوث تغيير حقيقي في العصَب في السنوات القليلة المقبلة - وهذا مشكوك فيه»[88]. يمكن إذن وضع تصريح هيث في سياق الخصومة السياسية الداخلية مع حزب العمّال حول مسائل السياسة الخارجية على مشارف الانتخابات العامّة.

في هذه الأثناء، أكّد حزب العمّال نيّته تنفيذ القرار الذي اتّخذته حكومة ولسون عام 1968. في أيار/ مايو 1969، زار مايكل ستيوارت إيران لمناسبة انعقاد الجلسة السادسة عشرة للمجلس الوزاري التابع لمنظّمة المعاهدة المركزية (سنتو). قال ستيوارت في مؤتمر صحافي إنّ بريطانيا لن تعود ملزَمةً بعد انسحابها بمعاهدات الدفاع عن إمارات الخليج، وشدّد على أنّ الجنود البريطانيين سيغادرون كما هو مقرَّر. وأصرّ على أنّ نتيجة الانتخابات العامّة في بريطانيا لن تؤثّر في تلك الخطّة، مضيفاً: «حتى لو افترضنا - وهذه مجرّد فرضيّة - أنّ الانسحاب لن يحصل بحلول 1971، فسيُنجَز بعد ذلك بسنوات قليلة لأنّ العالم تغيّر وكذلك الدور البريطاني شرق السويس»[89]. في الوقت نفسه، أعاد زاهدي التأكيد على الرفض الإيراني للتدخّل الأجنبي في الخليج مكرِّراً فكرة أنّ أمن الخليج مرهون بالبلدان المحيطة به، وأنّ أمن إيران واقتصادها يتوقّفان على المنطقة[90]. لاحقاً أعلن زاهدي «نحن أقوياء بما يكفي للدفاع عن الخليج الفارسي بكامله ولن نسمح لإنكلترا بأن تغادر من الباب وتعود من النافذة»[91].

في الوقت نفسه سعت صحيفة «إطلاعات» إلى توضيح موقف الشاه وطمأنة العالم إلى أن إيران لا تقصد أن الخليج سيصبح «منطقة مغلَقة» بل إنّها تدعم مبدأ الملاحة الدوليّة المجانيّة. وتابعت الصحيفة أنّ الشاه عنى أنّه «... ينبغي على القوى الخارجية عدم التدخّل للدفاع عن أمن الخليج الفارسي إذ إنّ إيران والسعودية وافقتا في المبدأ على الدفاع عن أمن الخليج الفارسي والشحن المجاني في الخليج وحقوق [المشيخات] ضدّ أي تهديد محتمل»[92].

المحافظون في داونينغ ستريت

جاء الاختبار الحقيقي لاحتمال حصول تغيير في قرار الانسحاب البريطاني بعد فوز المحافظين في الانتخابات العامّة البريطانية في 18 حزيران/ يونيو 1970. انتقد البيان الانتخابي للمحافظين قرار حزب العمّال بالانسحاب من الخليج معتبراً أنّه يخلّ بالوعود التي قُطِعت للحلفاء ويعرّض مصالح بريطانيا وأصدقاءها لـ«مخاطر غير مقبولة». لكن في مواجهة الحقائق المعقَّدة في المنطقة التي برزت بعد رحلة هيث في ربيع 1969، أحجم البيان عن ذكر ما يُلزِم الحزب بتغيير قرار حزب العمّال. ودعا بدلاً من ذلك إلى إعادة النظر في دور بريطانيا الأمني شرق السويس ليس من خلال التزام بريطاني أحادي بل نظام دفاعي قائم على خمس قوى بينها حلفاء الكومنولث، أوستراليا ونيوزيلنده وماليزيا وسنغافورة. كما دعا إلى المزيد من المناقشات مع قادة الخليج[93].

يقال إنّ مدافعي العدول عن القرار كانوا يضمّون في صفوفهم هيث ورجينولد مودلينغ وجوليان آمري. وبحسب دوغلاس هيرد، كان هذا الاتّجاه المسيطر في الحزب[94] على رغم أنّ بعض الديبلوماسيين استمرّوا في التشكيك بقدرة حكومة هيث على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء[95]. بعد وقت قصير من الانتخابات البريطانية، صرّح رئيس الوزراء الإيراني أمير عبّاس هويدا:

«أظنّ أنّ الحكومة الحالية تدرك تماماً أنّه من وجهة نظر تاريخية، زالت نهائياً الظروف التي أفضت إلى الوجود العسكري البريطاني في الخليج الفارسي. لا يستطيع البريطانيون تجاهل حقوق سكّان المنطقة وتطلّعاتهم المشروعة نحو الحرّية والتقدّم. في الواقع، من المستحيل في عصرنا هذا أن نعود بعقارب الساعة إلى الوراء، إلى عصر الاستعمار. ليس الخليج الفارسي على الإطلاق إرثاً بريطانياً. إذا كانت بعض الإمارات في الخليج الفارسي تنوي دعوة بريطانيا للمكوث في المنطقة، فيجب أن تقول ذلك صراحةً ورسمياً»[96].

من جهته قال الشاه إنّ قرار مغادرة الخليج ليس بيد بريطانيا معتبراً أنّ الوجود الأجنبي ينظّمه القانون الدولي بموجب المادّة 51 من ميثاق الأمم المتّحدة، وأنّ حقبة الاستعمار قد ولّت[97].

آخذاً هذا الموقف بالاعتبار، التقى وزير الخارجية البريطاني الجديد، السير أليك دوغلاس هيوم، الشاه في بروكسل في 10 تموز/ يوليو 1970 حيث توقّف لزيارة طبيب أسنانه[98]. وبحسب وزارة الخارجية البريطانية، كان الهدف من الرحلة إشباع غرور

الشاه، وكان أنطوني أكلاند يعتبر أنّ من شأن هيوم «الأريستقراطي والموقّر» أن ينسجم جيداً مع الرئيس الإيراني[99]. وكان الاجتماع حاسماً بالنسبة إلى سياسة حكومة المحافظين الجديدة في الخليج. قال أمير خوسرو أفشار إنّ «أصدقاءه في وزارة الخارجية» أخبروه مسبقاً أنّهم أقنعوا هيوم بحسنات قرار حكومة العمّال القاضي بالانسحاب من الخليج بحلول عام 1971[100]. من جهته يتذكّر دنيس رايت أنّه عندما أبدى الشاه معارضة شديدة لتمديد الوجود البريطاني في الخليج، استنتج هيوم أنّ الانسحاب محتوم وطلب من ممثّلي بريطانيا في المنطقة ممارسة المزيد من الضغوط على المشايخ للتوصّل إلى اتّفاق مع إيران[101]. أياً تكن الرواية الصحيحة، لا شكّ في أنّ هيوم كان يشاطر الشاه تفكيره بشأن الوجود العسكري المستمرّ. ولدى عودته إلى لندن، بدأ هيوم التلميح إلى أنّ حكومة المحافظين لن تغيّر سياسة العمّال. وقال إنّه ينبغي استشارة إيران والسعودية وحكّام الإمارات الخليجية قبل أن تقرّر الحكومة البريطانية الجديدة السياسة التي ستعتمدها في الخليج[102].

لكنّ القرار النهائي كان بحاجة إلى توافق في الحكومة. في طريق عودته إلى لندن من بروكسل، سجّل رايت «... شعرت أنّ رحلتي كانت تستحقّ العناء وأنّ وزارة الخارجية البريطانية تعتمد سياسة واعية جداً في موضوع الخليج (أي الانسحاب والحاجة إلى التوصّل إلى تسوية مع الشاه حول الجزر) على رغم أنّني لا أظنّ أنّ المسؤولين عن المصالح العربية [في وزارة الخارجية] يشاطرونني الرأي. أملتُ أيضاً بأن يتمكّن وزير الخارجية من إقناع رئيس الوزراء وزملائه في الحكومة بوجهة نظره»[103].

لدى عودته في 23 تموز/ يوليو، أطلع هيوم الوزراء على نتائج المناقشات التي أجراها مع الشاه. وبحسب هيوم، شدّد الشاه على موقفه في مسألتَين أساسيّتَين: العلاقات المستقبلية مع الاتّحاد والوجود البريطاني في الخليج. في الموضوع الأوّل، قال الشاه إنّه بعد تسوية مسألة البحرين، لا اعتراضات لديه على الاتّحاد شرط التوصّل إلى اتّفاق مرضٍ حول النزاع على الجزر. وفي الموضوع الثاني، وعلى رغم معارضة الشاه لاستمرار العمل بالمعاهدات التي وقّعتها بريطانيا مع الإمارات، لم يعارض دخول الاتّحاد في اتّفاق دفاعي مع بريطانيا أو احتفاظ بريطانيا بوجود غير مباشر من خلال سنتو «يمكن بموجبه تنظيم تمارين بحرية مشتركة مع إيران». بدا أنّ رئيس الوزراء يشاطر الشاه طريقته في التفكير. في خلاصة النقاش، قال هيث «هدفنا في منطقة الخليج هو خفض تدريجي لإنفاقنا مع تشجيع

الحكّام المحلّيين على تحمّل مسؤوليّاتهم ومساعدتهم على ذلك». وامتنع هيث عن التأكيد صراحةً على قرار الانسحاب من الخليج الذي اتّخذته حكومة العمّال، وحظي موقفه هذا بتأييد الحكومة[104].

دوَّن علَم أنّ الشاه كان راضياً جداً عن اجتماعه بهيوم[105] الذي تعاملت معه الصحافة الإيرانية باعتباره انتصاراً «... كان له تأثير حاسم على نظرة حكومة المحافظين إلى مستقبل الخليج الفارسي والقوّات العسكرية البريطانية في المنطقة». وقد اعتبر بعض العاملين في الصحافة الإيرانية أنّ الحكومة البريطانية «اعتمدت لهجة أكثر اعتدالاً في موضوع الخليج الفارسي ووجود القوّات البريطانية في المنطقة»، وأنّه بات من غير المحتمل حصول تغيير في القرار البريطاني[106].

عودة إلى الجزر

طوال الفترة التي سادت فيها تكهّنات حول تغيير محتمل في القرار البريطاني القاضي بالانسحاب من الخليج، بقي موقف إيران من الجزر، كما يظهر في يوميّات أسد الله علَم، ثابتاً. في 27 أيار/ مايو 1969، كتب علم:

«ما زال البريطانيون يماطلون في إعادة جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى إلينا. كما قلت له [مايكل ستيوارت]، يجب أن يدرك جيداً أنّ بريطانيا استحوذت بطريقة غير قانونية على هذه الجزر وسلّمتها إرثاً مُفسَداً إلى حاكمَي الشارقة ورأس الخيمة اللذين تدعمهما حكومته الآن ضدّ إيران. لا نجد أيّ معنى لهذه السياسة إذ إنّ إيران مصمّمة على أن تصبح الحامية الوحيدة للإمارات بعد الانسحاب البريطاني»[107].

في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر، التقى دنيس رايت علَم وأكّد على حجّة بريطانيا الثابتة «نحن مقيَّدون بالتزاماتنا تجاه حاكمَي الشارقة ورأس الخيمة لكنّنا سنشجّعهما على التوصّل إلى نوع من التسوية مع إيران شرط أن تكتفوا باحتلال قائم على اتّفاق مشترك أو إيجار ولا تصرّوا على المطالبة باحتلال الجزر بموجب حقّ قانوني». استشاط الشاه غضباً «...لا يعرف ما يقول... الجزر ملك لنا»[108]. علاوةً على ذلك ذكر علَم أنّه عندما زار حاكم رأس الخيمة إيران في 20 كانون الأوّل/ ديسمبر، لم يرَ أيّ فرصة للتوصّل إلى تسوية[109]. وبعد ثلاثة أيام، عبّر الشاه إلى المقرّبين منه عن عدم رضاه «عن المفاوضات مع حاكم رأس الخيمة»[110].

تطرّق علَم إلى اجتماع مع السير دنيس رايت في 29 أيار/ مايو 1970 «في ما يتعلّق بالجزر، حذّرته من أنّ بلاده ستخسر صدقيّتها كاملةً إذا لم تُطلِق مبادرات جديدة قريباً». ويزعم علَم أنّ رايت أجابه متسائلاً «لماذا... أصررنا كثيراً على موضوع السيادة القانونية على الجزر؟ احتلالها أسهل بكثير بالنسبة إلينا»[111]. ينكر السير دنيس أن يكون قد قال هذا الكلام لعلَم، وتُظهِر يوميّاته أنّ الاجتماع لم يكن لقاء رسمياً بل كان حديثاً غير رسميّ على ظهر الجواد عند ممارسته لرياضة ركوب الخيل مع وزير البلاط الإيراني كما كان يفعل عادةً أيّام الجمعة[112]. تؤكّد السجلاّت البريطانية جزءاً واحداً فقط من رواية علَم وهو أنّ السير دنيس رايت كان يعتبر أنّه يمكن التوصّل إلى اتّفاق حول الجزر «... إذا جرى التغاضي عن مسألة السيادة»[113].

لو أنّ بريطانيا عرضت حلاً للنزاع على الجزر بحسب الخطوط التي اقترحها علَم، لكان بالإمكان توقُّع حدوث انفراج بين البريطانيين والإيرانيين حول المسألة. في الواقع، بدأت إيران تبدو أكثر نزوعاً نحو الحرب. ففي 13 تموز/ يوليو 1970، دوّن علَم أنّه قال لرايت «... لا مجال للتقدّم إلا بعد حلّ مسألة الجزر. إذا رفض البريطانيون التحرّك، فسنُرغَم نحن على تولّي الأمور بأنفسنا عبر اللجوء إلى الاحتلال العسكري». ردّ رايت بأنّ من شأن العمل العسكري أن يؤذي إيران أكثر ممّا يفيدها، لكنّ هذا لم يغيّر موقف علَم الذي أشار إلى اعتبارات الشاه السياسية الداخلية لا سيّما نظرة الرأي العام إلى طريقة إدارة السياسة الخارجية الإيرانية[114]. وكانت بريطانيا قد سمعت هذه الحجّة من قبل عند التفاوض مع إيران حول مستقبل البحرين.

بحلول نهاية 1970، نُقلت رسالة إلى السفير البريطاني. ففي سياق الموقف الإيراني المتشدّد من الجزر ، قال ناشر صحيفة «إطلاعات»، عبّاس مسعودي، لرايت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 إنّ الشاه سيأخذ الجزر قبل أن يغادر السفير طهران متقاعداً عام 1971. فكان جواب رايت هو نفسه: «استمررت في تذكير الإيرانيين أنّ أيّ محاولة لأخذ الجزر بينما لا تزال معاهداتنا مع الحكّام سارية المفعول، تعني نشوب عداوة بيننا»[115]. لكنّ هذا لم يغيّر الموقف الإيراني. فعندما التقى زاهدي هيوم في نيويورك، كان وزير الخارجية الإيراني واضحاً بشأن موقف إيران الحاسم حتّى لو أدّى ذلك إلى تدهور العلاقات مع البلدان العربية، وقال له إنّه إذا لم يتمّ التوصّل إلى اتّفاق، فستأخذ إيران الجزر بكلّ بساطة عندما تنسحب بريطانيا[116].

بروز نزاع آخر

بينما كانت تُبذَل جهود مستمرّة لضمان حقّ إيران في ملكيّة جزر هرمز، نشب نزاع آخر على الهامش بين الإمارات حول مطالبة كلّ من الشارقة وأمّ القيوين بالمياه الإقليمية المحيطة بجزيرة أبو موسى وقد امتدّ ليشمل إيران وبريطانيا. ويقال إنّه كان لهذا النزاع تأثير على التسوية في شكل عام.

انجرفت الإمارات في النزاع على الحدود البحرية. كان لكلّ منها مياه إقليمية تمتد من حدودها الساحليّة إلى الخطّ الذي يفصل بين المياه العربية والمياه الإيرانية. تقع في هذه الأراضي البحرية بعض الجزر، لا سيّما جزيرة أبو موسى، التي كانت الشارقة تطالب بها في مياه اقليمية تعتبر ملكاً لأمّ القيوين. في عام 1951، ومن أجل تفادي التداخل بين الأراضي، حدّدت الإمارات مسافة المياه الإقليمية التابعة لهذه الجزر بنحو خمسة كيلومترات بدلاً من مسافة العشرين كيلومتراً التي اعتمدتها تقليدياً السعودية وإيران والكويت[117].

وقّعت أم القيوين في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969، بناءً على مسافة الخمسة كيلومترات، اتّفاقاً مع شركة النفط الأميركية «أوكسيدنتال» (أوكسي) منحتها بموجبه حقاً حصرياً بالتنقيب عن النفط لمدّة أربعين عاماً «... داخل المياه الإقليمية والبحرية» للإمارة. وقد صادقت وزارة الخارجية البريطانية على الاتّفاق، وحصلت «أوكسي» أيضاً على امتياز آخر قبالة عجمان في الثاني من شباط/ فبراير 1969.

أشارت الاختبارات التي أجريت في المنطقة إلى «... احتمال وجود نفط وغاز بكمّيات كبيرة جداً» ضمن ما كانت «أوكسي» تعتبره جزءاً من الامتياز الممنوح لها[118]. وبحلول مطلع عام 1970، بدأ التنقيب على بعد نحو 15 كيلومتراً من جزيرة أبو موسى. هذه المرّة كان كونسورسيوم أميركي صغير مؤلّف من «باتس غاز» و«أويل كومباني» و«كلايكو بتروليوم كوربوريشن»، ينقّب عن النفط ضمن حدود المياه الإقليمية لجزيرة أبو موسى الممتدّة على مسافة خمسة كيلومترات. لكن في العاشر من أيلول/ سبتمبر 1969، أعلنت الشارقة، بناءً على نصيحة محام دولي أميركي يُدعى نورثكات إلي، عن توسيع المياه الإقليمية لأبو موسى لتمتدّ على مسافة نحو عشرين كيلومتراً[119]. نتيجةً لذلك، أصبح امتياز أوكسي ضمن المياه التي تطالب بها الشارقة، ونشب خلاف بين أمّ القيوين وأوكسي[120].

بالنسبة إلى وزارة الخارجية البريطانية، طرح إعلان الشارقة مشكلة الحدود البحرية والمياه الإقليمية «في شكل حادّ وعملي إذ إنّه قد يشجّع الإمارات الأخرى على القيام

بالشيء نفسه، ما يؤدّي إلى تداخل في المطالب المتعلّقة بالحدود المائية في جنوب الخليج بكامله»[121]. وكان موقف بريطانيا الأوّلي المعلَن عنه في 15 أيار/ مايو 1970 أنّه يجب إحالة النزاع إلى التحكيم لكن يجب أن تستمرّ أوكسي في التنقيب حتّى يجري التوصّل إلى تسوية نهائية[122]. لكنّ النزاع استفزّ إيران، وأورد علَم في 18 كانون الثاني/ يناير 1970 أنّ حاكم الشارقة زار طهران حيث انتُدِب عبّاس أرام، وزير الخارجية السابق، للتفاوض معه[123].

في 22 أيار/ مايو، نقل علَم رسالة من الشاه إلى السفير البريطاني مفادها:

«... إذا حاول حاكما الشارقة وأمّ القيوين التنقيب عن النفط في المياه المحيطة بأبو موسى... فلن نتردّد إيران في التدخّل عسكرياً. أبو موسى لنا ويجب أن تفهم بريطانيا أنّها ستُضطرّ إلى مواجهتنا نحن إذا حاولت دعم الحاكمَين. لا يعني هذا أنّه لن يكون للمواجهة البريطانية-الإيرانية أيّ جانب إيجابي فهي ستمهّد الطريق بأكثر من وسيلة. ستُشبِع إيران غرورها، وبعد هزم البريطانيين، سنصبح في موقع يسمح لنا بإرغام الحاكمَين على القبول بحلّ لمسألة الجزر»[124].

حاول رايت إقناع الإيرانيين بعدم الدخول في مواجهة حول أبو موسى ووعد بأن «... يفعل كلّ ما بإمكانه لمنع التنقيب حول الجزيرة»[125]. فأوضح علَم للسفير البريطاني أنّ إيران غير مهتمّة بنفط الجزيرة بقدر اهتمامها باستعمالها قاعدةً عسكرية[126]. من جهته شدّد الشاه المتخوّف من أن يتمّ التوصّل إلى اتّفاق حول الجزر مع إحدى شركات النفط، «... إذا تجاهلنا اتّفاقاً كهذا، فسيعني ذلك أنّنا نقرّ ضمناً بأنّ لديهم مطلباً مشروعاً»[127].

في هذه الأثناء، سارعت بريطانيا إلى العمل على تجنّب التحرّك العسكري. في الأوّل من تموز/ يوليو 1970، عرض رايت على علَم رسالة تحذيرية وجّهتها الحكومة البريطانية إلى حاكمَي أمّ القيوين وعجمان. وقد تضمّنت، على الأقلّ بحسب رواية علَم، ثلاث نقاط أساسية:

1. دعوة طرف ثالث لتسوية الخلافات بين عجمان وأمّ القيوين.
2. منع التنقيب في المناطق التي تطالب بها الشارقة.
3. ضرورة أن تمارس كلّ الأطراف ضبط النفس مع أخذ المصالح الإيرانية في المنطقة بالاعتبار.

أضاف علَم أنّ رايت قال «... عبر التركيز على الخلاف بين المشايخ، ننوي توقيف التنقيب بدون الحاجة إلى تدخّل إيراني مسلّح. وقد ذكّرناهم جميعاً بأنّ بريطانيا ستنسحب من الخليج في الأشهر الاثني عشر المقبلة وسيكون على الإمارات أن تتدبّر أمورها بنفسها

مع إيران»[128]. لكن بحسب جوليان ووكر، المعتمد السياسي البريطاني في دبي عام 1971، لم تُطبّق بريطانيا السياسة المذكورة في رواية علَم، بل استمرّت في محاولة التخفيف من حدّة الخلافات بين الإمارات[129].

كان الوضع يهدّد باندلاع أزمة سياسية بين إيران وبريطانيا. طلب السير ستيوارت كروفرد، المعتمد السياسي في البحرين، من جون كولز مساعد المعتمد السياسي في دبي، الصعود إلى متن سفينة حربية تابعة للبحرية الملكيّة حاملاً أوامر إلى شركة «أوكسي» كي توقف التنقيب وتنقل معدّاتها النفطية إلى خارج المياه المتنازَع عليها. امتثلت «أوكسي» للأوامر وجرى تفادي أزمة سياسية كانت تلوح في الأفق[130].

أكّد بيان بريطاني رسمي الانطباع بأنّ الضغوط الإيرانية كانت القوّة المحرِّكة الأساسية وراء تلك الأوامر: «لا يعني هذا التحرّك الموافقة على المطلب الإيراني على رغم أنّ تجدّد التهديد الإيراني باللجوء إلى القوّة كان عاملاً سياسياً أساسياً»[131]. يوافق أكلاند على وجهة النظر هذه معتبراً أنّ التدخّل البريطاني أنقذ بريطانيا من مواجهة عسكرية محتملة مع إيران في وقت كانت المعاهدات البريطانية مع الإمارات لا تزال سارية المفعول[132].

مهمة لوس الإنقاذيّة

مع استمرار الخلاف بين إيران وعرب الخليج على حاله وعدم إحراز أيّ تقدّم في الجهود الآيلة إلى تشكيل اتّحاد عربي بحلول منتصف 1970، اعتبر بعض الأشخاص في وزارة الخارجية البريطانية أنّ الخليج بحاجة إلى اهتمام خاصّ وأنّ ثمّة حاجة إلى تعزيز الآليّة العادية في قسم شبه الجزيرة العربية. تمثّل ذلك في استحداث منصب مبعوث بريطاني خاص إلى الخليج يتمتّع بالمرونة اللازمة للسفر والتمعّن في شؤون المنطقة. أوصى أنطوني أكلاند بتكليف السير ويليام لوس بالمهمّة، ووافق دوغلاس-هيوم على الاقتراح[133].

كان لوس ديبلوماسياً متقاعداً تعود معرفته بشؤون الخليج إلى عام 1961 عندما عمل معتمداً سياسياً في البحرين. وعمل أيضاً حاكماً لعدن (1956-1960) ومستشاراً للحاكم العام للسودان حول الشؤون الدستورية والخارجية (1953-1956). أثناء تولّيه المنصبين الأخيرين، كان نفوذ بريطانيا في حالة انحسار، وهكذا اعتُبِر لوس «خبيراً في مرحلة انتهاء الأمبراطورية». ويعتبر بعض من عملوا معه عن كثب أنّه بالإضافة إلى خبرته في المنطقة، كان معروفاً بحسّه القيادي القويّ الممزوج بالجاذبية والمهارة في التفاوض[134].

قبل تعيين لوس مبعوثاً خاصاً إلى الخليج، كان قد عبّر عن آراء حول النظام الإقليمي الخليجي تلتقي مع الآراء التي كانت وزارة الخارجية البريطانية تنادي بها في ذلك الوقت. وفي مقال نُشر عام 1967، برز لوس مدافعاً متحمّساً عن الوجود البريطاني في الخليج وانتقد قرار حكومة العمّال في الانسحاب من عدن[135]. لكن بعد الإعلان عن قرار الانسحاب من الخليج عام 1968، أصبحت نظرة لوس أكثر اعتدالاً. وعلى رغم أنّه انتقد اتّخاذ القرار قبل التشاور مع الحكّام ووصفه بأنّه «... خاطئ أخلاقياً وغير حكيم وغير ضروري»، أقرّ لوس أنّ تغيير السياسة هو «... مسألة توقيت وأسلوب وليس مسألة مبدأ»، وأنّه ينبغي للجهود البريطانية أن تتركّز على تشجيع التوصّل إلى تفاهم بين إيران والعرب لا سيّما السعودية، وعلى دعم اتّحاد إمارات الخليج العربية[136].

وصل لوس إلى الخليج في آب/ أغسطس 1970 وبقي هناك حتى أيلول/ سبتمبر، ثم زار المنطقة من جديد في تشرين الأوّل/ أكتوبر وفي كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير 1971. وكان يملك صلاحيّات كاملة لاستكشاف خيارات جديدة لكنّ القرارات كانت بيد الحكومة[137].

أثناء زياراته إلى طهران، كان لوس يلتقي الشاه عادةً، وفي معظم الأحيان كان زاهدي وأمير خوسرو أفشار يحضران الاجتماعات[138]. وبحسب أكلاند، كانت مهمّة لوس تسير على الشكل الآتي:

«كان يتجوّل في المنطقة ويلتقي قادة، وفي الغالب كان يجتمع بهم وجهاً لوجه. ثمّ يملي تقارير على أمين سرّه تُرسَل إلى وزارة الخارجية. إذا رأت الوزارة حاجة إلى التعليق على التقرير، كانت تفعل ذلك وترسل التعليق إلى لوس. وعند عودة الأخير إلى لندن، كان يقدّم تقريراً نهائياً ويناقشه معي ومع هيوم. ما لم تطرأ مستجدّات، لم يكن هيوم عادةً يرفع تقارير السير ويليام إلى الحكومة»[139].

في أيلول/ سبتمبر 1970، غادر لوس طهران بعد لقاء الشاه ومسؤولين آخرين لكنّه لزم الصمت بشأن نتائج زيارته. فقد أمِل أن تعلن الحكومة البريطانية عن قرارها النهائي في غضون شهرين أو ثلاثة أشهر[140]. وامتنع زاهدي أيضاً عن التعليق مكتفياً بوصف المحادثات مع لوس بـ«المفيدة» ومؤكّداً من جديد على معارضة إيران للتدخّل الأجنبي في الخليج[141]. دوّن علَم في مقدّمة يوميّاته في 22 أيلول/ سبتمبر أنّ الشاه أصرّ على ضرورة أن تغادر القوى الخارجية المنطقة قبل النظر في إمكان التوصّل إلى معاهدة ثنائية بين الإمارات وبريطانيا[142].

في الأشهر الأولى من المهمّة، لم تصدر أيّ مبادرة جديدة عن المبعوث البريطاني الخاص الذي امتنع عن الإدلاء بتصريحات توحي بأنّ لديه أفكاراً محدّدة في ذهنه. ووصف محادثاته مع قادة المنطقة بالودّية وعبّر عن تفاؤله بشأن تشكيل الاتّحاد[143]. بعبارة أخرى، كانت هذه مرحلة مخصَّصة لجمع الآراء والتفكير ملياً قبل المغامرة بتقديم اقتراحات محدّدة لتسوية النزاع.

احتواء إيران للعرب

على غرار ما حصل مع مسؤولين بريطانيين في أعوام سابقة، لم تسهّل إيران مهمّة السير ويليام في الخليج. فقبل وقت قصير من تعيينه، أطلقت إيران حملة ديبلوماسية وإعلامية كي تُظهر أنّ الواقع الجديد في الخليج يقتضي رحيل بريطانيا. زار حاكم قطر، الشيخ أحمد آل ثاني[144]، إيران في نيسان/ أبريل 1970، وأثناء وجوده هناك، بذلت وسائل الإعلام جهوداً حثيثة للتركيز على التعاون الإيراني مع دول الخليج الساحلية بعد الانسحاب البريطاني وتحدّثت عن المشيخات بوصفها شريكة تتعامل معها إيران على قدم من المساواة[145]. ثم زار وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي، عمر السقّاف، إيران بعد بضعة إيّام وتبعه في أيار/ مايو حاكم أبو ظبي، الشيخ زايد[146]. وأثناء زيارة الشيخ زايد التي استمرّت ثلاثة أيام، انتهزت وسائل الإعلام الفرصة للقول بأنّ دول الخليج ترفض التدخّل الأجنبي. وخفّفت إيران أيضاً من حدّة معارضتها للاتّحاد واصفةً إيّاه بأنّه «... الخطوة الأولى التي يتّخذها حكّام الخليج الفارسي للدفاع عن بلدانهم». وأوردت صحيفة «إطلاعات»، «... في بادرة احترام لإيران، أرجأ الحكّام قرارات مهمّة بانتظار تسوية مسألة البحرين. الآن وقد حُسمت هذه المسألة، بفضل التحرّك الإيراني الشجاع والمبدئي، سيُنظَر بطبيعة الحال بجدّية أكبر إلى موضوع إنشاء اتّحاد الخليج الفارسي»[147]. كما أشرنا سابقاً، كانت هناك اتّصالات بالاتّجاهَين بين إيران والبحرين. ففي 23 أيار/ مايو، أرسلت إيران ثلاث مهمّات تجارية وودّية إلى البحرين[148]، وفي حزيران/ يونيو وصل رئيس الوزراء البحريني، الشيخ خليفة بن سلمان، إلى طهران على رأس وفد من ستّة أعضاء.

في هذه الأثناء، كان الشاه يكرّر في تصريحاته العلنية أنّ إيران هي القوّة الوحيدة في الخليج القادرة على الحفاظ مستقبلاً على السلام في المنطقة، وكان يشدّد من حين إلى آخر على التعاون مع الإمارات الصغيرة[149]. وقال أيضاً في مقابلة في تموز/ يوليو إنّ إيران لا

تفهم لماذا قد ترغب أيّ حكومة أو دولة في الخليج الفارسي في بقاء الجنود البريطانيين في المنطقة وتالياً إبقاء رموز الاستعمار[150]. قبيل وصول لوس إلى الخليج، كثّفت وسائل الإعلام الإيرانية حملتها حيث أعلنت «إذاعة طهران»: «لا شكّ في أنّ المبعوث الخاص لوزير الخارجية البريطاني سيلاحظ أنّ سكّان المنطقة في شكل عام يرغبون في رؤيتها حرّةً من التأثيرات السياسية الخارجية. يريد الجميع أن يُنفَّذ قرار حكومة [العمّال] البريطانية تنفيذاً كاملاً وصحيحاً»[151].

بالنسبة إلى بعض الديبلوماسيين البريطانيين، كان هذا الكلام بمثابة عرض عضلات إيراني[152]. لكن بدا أنّ المدّ السياسي في المنطقة تحوّل لمصلحة إيران. قال وزير الخارجية الكويتي في تصريح علني «أبلغنا الحكومة البريطانية أنّه مهما كانت الظروف، لن نقبل بوجود مستمرّ للقوّات العسكرية البريطانية في الخليج الفارسي»[153]. وفي منتصف تموز/ يوليو، ختم الشيخ زايد رحلة إلى الكويت ببيان جاء فيه أنّه تمّ التوصّل إلى اتفاق حول العلاقات المتبادلة بما في ذلك حول شؤون الخليج. وفي الوقت نفسه تقريباً، التقى زاهدي وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي، عمر السقّاف، وشدّدا على أنّ «... كلاً من إيران والسعودية تريد أن تسحب بريطانيا قوّاتها من المنطقة»[154].

في خطوة أخرى تهدف إلى حشد المزيد من الدعم العربي لسياستها في الخليج، استأنفت إيران في صيف 1970 علاقاتها الديبلوماسية مع مصر. حيث بدأت العداوة الطويلة الأمد بين الشاه والرئيس عبد الناصر تتلاشى إثر حرب 1967[155]، لكن بحسب أمير خوسرو أفشار، السبب الحقيقي وراء ذوبان الجليد بين البلدَين كان تعليقات نائب الرئيس المصري أنور السادات في القمّة الإسلامية التي عُقِدت في المغرب عام 1969. إذ وصف السادات الذي يتكلّم الفارسية بطلاقة رضا شاه بالقائد العظيم في التاريخ الإسلامي المعاصر الذي وقف بصلابة بوجه الإمبريالية[156]. يعتبر البعض في إيران أنّه كانت هناك مصلحة مشتركة قويّة وراء هذه التصريحات حيثُ كانت مصر بحاجة إلى الدعم الإيراني في الصراع العربي- الإسرائيلي[157]، في حين كانت إيران بحاجة إلى مصر للحصول على الدعم العربي لسياستها في الخليج. يتذكّر أفشار أنّ المحادثات مع مصر بدأت من خلال قنوات عدّة لكن التطبيع الفعلي معها لم يحصل إلا بعد وفاة عبد الناصر في أيلول/ سبتمبر 1970[158]. وبحسب أحد التحليلات، بعد التطبيع بين إيران ومصر، بقي العراق «مسبِّب المتاعب» الأساسي في الخليج[159].

بحلول تشرين الأوّل/ أكتوبر 1970، اعتمد الشاه موقفاً أكثر ليونةً. ففي خطابه في افتتاح جلسات البرلمان الإيراني، أشار بفخر إلى التسوية التي تمّ التوصّل إليها في موضوع المطالبة الإيرانية بضمّ البحرين: «كما تعلمون، اختارت غالبيّة ساحقة من البحرينيين الاستقلال. وقد قبلنا بالأمر كما وعدنا. نتيجةً لذلك، قد يكون البحرينيون الآن من أقرب الأصدقاء إلى إيران بدلاً من أن يكونوا أعداء لنا». وتابع الشاه في رسالة إلى حكّام الخليج بالقول إنّ سياسة بلاده في موضوع البحرين:

«... تمثّل سياسة إيران العامّة في الخليج الفارسي. ما عدا الجزر التي هي ملك لإيران، لا نطمع بأيّ أراض في الخليج الفارسي. كما أنّنا لا ننظر بعين الجشع إلى ثروة أحد. على العكس، مددنا يد الصداقة إلى أكبر البلدان وأصغرها في المنطقة. نحن جاهزون لتقديم المساعدة لكلّ من يطلبها بدون أيّ شروط مسبقة»[160].

خلاصة

يجب إعادة النظر في المفهوم القائل بأنّ إيران اعتمدت سياسة عدائية في الخليج نتيجة الدعم الأميركي والتسلّح. فقد انعكس تأكيد السيطرة الإيرانية على الخليج في العداوة الإعلامية المتزايدة للقوى الخارجية والمطالبة الراسخة وغير القابلة للتفاوض بالسيادة الكاملة على الجزر والتهديدات العدوانية لبريطانيا بسبب سماحها للإمارات بمنح امتيازات نفطية حول جزيرة أبو موسى. وبقيت إيران على رفضها الشديد لاتّحاد يضمّ الجزر.

غير أنّ إيران كانت تعتمد على مناورات براغماتية سمحت لها باتّخاذ مواقف مماثلة. كان الهدف من التصريحات المعادية لبريطانيا الاحتراز من الغموض في سياسة حكومة المحافظين الجديدة للخليج في وقت كانت البلاد تحصل على الدعم الأميركي الكامل. وقبل كلّ شيء، لم تسمح إيران لمسألة الجزر بأن تعوق التعاون مع بريطانيا في مجالات أخرى لا سيّما في موضوع البحرين.

استعملت إيران أيضاً مسألة البحرين لتعزيز العلاقات الجيّدة مع بلدان مثل السعودية والكويت وتشجيعها على اتّخاذ موقف مشابه للموقف الإيراني في موضوع النفوذ البريطاني في المنطقة. كما استخدمت إيران تسوية البحرين كي تبرهن أنّها تعتمد سياسة ضبط النفس واستيعاب البلدان المجاورة الصغيرة الحجم، وتُعزِّز فهم حكّام إمارات الخليج لنيّاتها. أخيراً، اخترقت إيران الدائرة العربية عبر تحسين علاقاتها مع مصر مما قلّص إمكان بروز

موقف إقليمي موحَّد ضدّ إيران.

وتالياً يمكن اعتبار العامَين 1969 و1970 بأنّهما الفترة التي استعدّت فيها إيران للتسوية التي تحقّقت بعد عام. كان على إيران أن تتنافس مع بريطانيا وإمارتَي رأس الخيمة والشارقة على الجزر.

نتطرّق في الفصل التالي إلى نجاح الخطوات الديبلوماسية الإيرانية في العامَين اللذين سبقا التسوية النهائية.

6
السنة الأخيرة

حدّدت الحكومة البريطانية يوم 31 كانون الأوّل/ ديسمبر 1971 موعداً لإنهاء وجودها العسكري في الخليج ووقف العمل بالمعاهدات التي تُلزم بريطانيا الدفاع عن إمارات الخليج العربية. وقد وُضِع الهدف الذي حدّدته بريطانيا لنفسها عام 1968 والمتمثّل بأن تترك وراءها هيكليّة إقليمية مستقرّة، على محكّ الاختبار الأخير عام 1971.

يمكن اعتبار المهلة المحدّدة حافزاً لتسريع التوصّل إلى تسوية أو تاريخاً اختير بطريقة عشوائية مما زاد من الضغوط التي يفرضها عامل الوقت بدلاً من بذل جهود ديبلوماسية متروّية لحلّ النزاعات العالقة. ومهما كان مفعول المهلة، فلا شكّ في أنّها لم تكن لمصلحة بريطانيا. كان العامان السابقان قد فضحا حدود التأثير البريطاني على اللاعبين الإقليميين لا سيّما في النزاع حول البحرين وجزر هرمز. كما أنّ الولايات المتّحدة كانت قد أكّدت على موقفها الرافض للتدخّل المباشر في الشؤون الإقليمية وطوّرت مبدأ استراتيجياً يحبّذ الاستقلال الذاتي للمنطقة. وقبل كلّ شيء، كانت ثقة إيران بنفسها قد بلغت مستويات أعلى.

في بداية عام 1971، أدّت إيران دور الوسيط في اتّفاق عُقِد بين منظّمة البلدان المصدِّرة للنفط وشركات النفط الدولية بقيادة شركة النفط البريطانية «بريتيش بترولیوم»، وقد وافقت شركات النفط بموجبه على أن يرتفع سعر برميل النفط الخام الخفيف المنتَج في شبه الجزيرة العربية من 98 سنتاً إلى 1.27 دولار[1]. وعلى رغم أنّ ليبيا كانت أوّل من قام بمواجهة ناجحة مع شركات النفط عام 1970، نجح المسؤولون الإيرانيون في التشديد على أنّ ما عُرف باتّفاق طهران هو انتصار شخصي للشاه وستترتّب عنه نتائج في ما يتعلّق بمكانة إيرانَ الإقليمية. بالنسبة إلى علَم «... كانت العمليّة برمّتها انتصاراً وأكّدت أنّنا بلا منازع قادة الخليج بأسره»[2].

من هذا المنطلق، شهِد العام الأخير من الوجود البريطاني أقصى الاختبارات للعلاقات

بين القوى في الخليج. وشكّل أيضاً فرصة للتوصّل إلى تسوية شاملة للنزاعات الإقليمية. في مرحلة أفول «السلام البريطاني» ومع بزوغ فجر الحقبة الإيرانية حيث أصبحت إيران القوّة الرئيسية في الخليج، تركّز الاهتمام الإيراني في الحال على الاستيلاء على جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى قبل نهاية العام. وقد عكس الأسلوب الذي اعتمدته إيران لتحقيق مطلبها والطريقة التي انتهى بها «السلام البريطاني» الخصائص الأساسية للنظام الإقليمي الصاعد.

لم يبقَ سوى خيار وحيد

في عام 1970، بعث المسؤولون الإيرانيون برسائل إلى بريطانيا مفادها أنّ حكومتهم ستلجأ إلى القوّة إذا لم تُسلَّم جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى إلى إيران. ومع اقتراب نهاية العام، كشفت إيران استراتيجيتها إلى العلن. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلن وزير الخارجية أردشير زاهدي «كانت هذه الجزر لنا وستعود لنا. لا مساومة في هذا الموضوع. انظروا إلى الشيوعيين الصينيين في عدن. إذا ضاعت هذه الجزر منّا، فستتضرّر مصالحنا كلّها»[3]. من جهة أخرى، صرّح زاهدي لاحقاً أنّ إيران مستعدّة، في حال جرى التوصّل إلى حلّ للنزاع على الجزر، لمنح الإمارات مساعدات اقتصادية، وأنّ دعم الاتّحاد متوقّف على هذا الموضوع[4]. وفي عام 1971، كان الشاه نفسه واضحاً عندما قال إنّ إيران ستلجأ إلى القوّة، عند الضرورة، لاستعادة السيطرة على الجزر[5].

أثارت هذه الأنباء هلعاً لدى بريطانيا. ففي 19 شباط/ فبراير 1971، كتب السير دنيس رايت:

«الشاه مصمّم على الاستيلاء عليها [الجزر] بالقوّة إذا لم نستطع التوصّل إلى تسوية ما مع المشايخ المعنيّين قبل أن نغادر الخليج. يبدو هذا شبه مستحيل على رغم كلّ الجهود التي نبذلها. كان واضحاً يوم السبت أنّ موقف الشاه ازداد تصلّباً إلى درجة أنّ التسوية التي نحاول العمل عليها لن تنجح. نأمل الآن ألا يستولي على الجزر بينما لا نزال ملتزمين بالمعاهدات التي وقّعناها. إذا فعل، فستصبح في حالة حرب مع حليفنا»[6].

يمكن القول إنّ بريطانيا أصبحت مقتنعة منذ ذلك الوقت بأنّ إيران مصمّمة بقوّة على الاستيلاء على الجزر، فتركّزت جهودها على إيجاد سبيل لتفادي المواجهة. وفي حديث مع ولي عهد رأس الخيمة، أكّد لوس أنّ «الشاه لا يمزح». وحضّه على التوصّل إلى تسوية مع

إيران حول طنب الكبرى وطنب الصغرى معتبراً «أنّ نصف رغيف لرأس الخيمة أفضل من عدم حصولها على خبز على الإطلاق»[7]. وبحسب زاهدي، كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا على علم أيضاً بالنيّات الإيرانية[8]. لكن في سبيل تهدئة إيران، كان على بريطانيا الحصول على موافقة العرب على التوصّل إلى تسوية. لكن في الجانب العربي، وعلى رغم التعبير عن الاعتقاد بأنّه لا يمكن حلّ النزاع إلا بطريقة سلميّة، تمسّك حاكما الشارقة ورأس الخيمة بمطالبتهما بالسيادة على الجزر ولم يوفّرا فرصة للتأكيد على هذا الموقف[9].

المشهد الإماراتي

بحلول نهاية 1970، كان شكل الاتّحاد المقترح قد بدأ يتّضح أكثر مع تقارير تفيد بأنّ البحرين يمكن أن تنسحب وأنّ قطر ستحذو حذوها[10]. وكانت الحكومة البريطانية مستعدّة في سرّها لدعم اتّحاد من سبع إمارات إذا سعت البحرين وقطر إلى الحصول على استقلالهما[11]. في شباط/ فبراير، وصل السير ويليام لوس إلى طهران وقال للصحافيين إنّ «... الخلافات التي كانت قائمة بين مشيخات الخليج حول تشكيل اتّحاد انحسرت»، وإنّه ستجري قريباً معالجة مسألة انسحاب الجنود البريطانيين[12].

تأكّد هذا التغيير في التعامل مع قرار الانسحاب من الخليج الذي اتّخذته حكومة العمّال في مناقشات أجراها لوس مع لاعبين إقليميين تلقّوا كلامه «بهدوء وبدون أن يفاجأوا»[13]. لكنّ لوس كان يعتبر أنّه يجب فعل شيء لطمأنة حكّام «الإمارات المتصالحة» بأنّه ما زال لبريطانيا دور تؤدّيه في الحفاظ على أمن المنطقة، ولو كان الهدف تفادي الانتقادات الواسعة النطاق بأنّ بريطانيا لم تستطع سوى تقديم دعم عسكري «رمزي»[14]. وانعكست هذه الأفكار في تصريح أدلى به السير أليك دوغلاس-هيوم أمام مجلس العموم في الأوّل من آذار/ مارس 1971 جاء فيه أنّه بعد «... التمعّن بدقّة كبيرة في العلاقة المستقبلية بين بريطانيا ودول الخليج» وبعد التشاور مع حكّام الخليج، تدعم بريطانيا دعماً كاملاً إنشاء اتّحاد من الإمارات العربية. وكانت بريطانيا مستعدّة لتقديم الآتي:

1. معاهدة صداقة تتضمّن تعهّداً بالتشاور عند الضرورة وتحلّ مكان المعاهدات القائمة بين بريطانيا والإمارات التسع والتي ينتهي العمل بها بحلول نهاية 1971.
2. تسليم «كشّافة عمان المتصالحة» لتشكّل نواة جيش الاتّحاد.

3. تقديم مساعدة بريطانية في تدريب قوى الأمن التابعة للاتّحاد.
4. تدريبات منتظمة يشارك فيها الجيش البريطاني ووحدات القوّات الجوية.
5. زيارات منتظمة إلى المنطقة تقوم بها البحرية الملكية[15].

على رغم أنّ هيوم لم يؤكّد على قرار الانسحاب الذي اتّخذته حكومة العمّال، فقد كانت الرسالة ضمنيّة. فكما ورد في مجلّة «الإيكونوميست»، «نمّق وزير الخارجية تصريحه لتهدئة بعض نوّاب المقاعد الخلفية في حزبه»[16]. لكن بالنسبة إلى دوغلاس هيرد، لم يسبّب القرار انشقاقاً قوياً داخل الحزب، ففي ذلك الوقت، لم يعد الوجود العسكري البريطاني في الخليج «مسألة سياسية مهمّة»[17].

بعد فترة من الجمود في المفاوضات العالية المستوى حول الاتّحاد إثر اجتماع نوّاب الحكّام في تشرين الأوّل/ أكتوبر 1970، أطلقت السعودية والكويت محاولة أخيرة لإعادة إحياء فكرة إنشاء اتّحاد من تسع إمارات. ففي كانون الثاني/ يناير 1971، قام وفد برئاسة مستشار الملك فيصل، الأمير نواف بن عبد العزيز، ووزير الخارجية الكويتي، الشيخ صباح الأحمد الصباح، بجولة على إمارات الخليج. وبحسب الوثائق المتوافرة، حاول الوفد السعودي-الكويتي إيجاد حلول قانونية تقنية للنزاعات العالقة. لم تُمارَس أيّ ضغوط سياسية أو ديبلوماسية على الحكّام، ووُضِعت مسودّتا توصيات: الأولى قبل الحصول على تعليقات الحكّام والثانية بعد الحصول عليها[18]. في النهاية، أدرك الوفد السعودي-الكويتي أنّه يستحيل إعادة بناء التوافق المتداعي.

بينما كان الوفد السعودي-الكويتي يواصل مساعي الوساطة، كانت البحرين تمضي قدماً نحو الحصول على استقلالها. ففي 17 حزيران/ يونيو 1971، وقّعت البحرين اتّفاق الجرف القاري مع إيران، وبعد ستّة أيام زار زاهدي الجزيرة. لاحقاً أبلغ الحكّام سراً أنّ البحرين «ستُكمل بمفردها». وقد انتظرت حتّى 14 آب/ أغسطس للإعلان عن استقلالها وتبعتها قطر في الأوّل من أيلول/ سبتمبر.

بعدما أعلنت قطر استقلالها، بدأت دبي تتردّد في الانضمام إلى الاتّحاد. وبدا أنّ الأخير يسير نحو الفشل عندما أعلنت أبو ظبي عن تشكيل حكومتها الأولى في الأوّل من تموز/ يوليو وجمعية وطنية من خمسين عضواً[19]. كذلك أصبحت فرص نجاح الاتّحاد رهناً بالتوصّل إلى اتّفاق بين أبو ظبي ودبي كونهما الأكبر بين الإمارات المتبقّية. وقد تمّ التوصّل إلى اتّفاق بين حاكم أبو ظبي، الشيخ زايد آل نهيان، وحاكم دبي، الشيخ راشد آل مكتوم،

في صيف 1971 [20]. وفي 10 تموز/ يوليو، اجتمع حكّام «الإمارات المتصالحة» السبع في أبو ظبي وتوصّلوا إلى اتّفاق حول دستور منقَّح إنّما «مؤقّت». وفي 18 تموز/ يوليو، صدر بيان أعلِن فيه عن تشكيل الإمارات العربية المتّحدة.

الإمارة الوحيدة التي لم توقّع على الاتّفاق كانت رأس الخيمة. لم يُعلَن رسمياً عن أسباب تردّدها لكنّ البعض يعتبر أنّها لم تكن مستعدّة للمساومة في موضوع التمثيل[21]. وسرت أيضاً شائعات عن أنّ شركة «يونيون أويل أوف كاليفورنيا» اكتشفت حقل نفط واعداً، الأمر الذي كان من شأنه أن يمنح رأس الخيمة الحيوية الاقتصادية الضرورية للصمود كدولة مستقلّة[22]. في مختلف الأحوال، لم يكن لامتناع رأس الخيمة عن الانضمام إلى الاتّحاد أيّ تأثير على مطالبتها بجزيرتَي طنب الكبرى وطنب الصغرى، كما أنّ الإعلان عن تشكيل الإمارات العربية المتّحدة لم يغيّر في المطالبة الإيرانية بضمّ جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى[23].

إيران تستعدّ للحسم

منذ حزيران/ يونيو 1970، قدّم المعتمد السياسي البريطاني لحاكم رأس الخيمة، الشيخ صقر، اقتراحاً مؤقّتاً لتسوية النزاع على جزيرتَي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وقد تضمّن النقاط الآتية:

1. اتفاق لتسوية الوضع القانوني للجزيرتَين يوفّق بين مطالب كلّ من الطرفَين.
2. نشر القوّات الإيرانية في الجزيرة بحلول الأوّل من كانون الثاني/ يناير 1972.
3. تبقى مؤسسات رأس الخيمة الحكومية في الجزيرتَين بدون تدخّل خارجي [في وظائفها].
4. يبقى علَم رأس الخيمة مرفوعاً فوق جزيرتَي طنب الكبرى وطنب الصغرى.
5. تحتفظ رأس الخيمة بحقوقها على كلّ حقول النفط والمعادن الموجودة في المياه حول الجزيرة.
6. اتّفاق حول خطّ فاصل بين المياه الإقليمية الإيرانية والمياه الإقليمية التابعة للإمارات.
7. تمنح إيران رأس الخيمة مساعدة مالية [غير محدّدة القيمة].
8. تزوّد إيران رأس الخيمة [كميّة غير محدّدة من] الأسلحة[24].

بعد عام تقريباً، وفي طريق عودته إلى بريطانيا عبر الخليج، قال السير دنيس رايت في 27 نيسان/ أبريل 1971 لحاكم رأس الخيمة إنّه في حال جرى التوصّل إلى تسوية، فستُفيد الإمارة مادّياً وإلا سيستولي الشاه على الجزيرتين بالقوّة. وفي 29 نيسان/ أبريل، نقل السير دنيس الرسالة نفسها إلى حاكم الشارقة، الشيخ خالد، لكنّه لم يحصل على جواب. وكان قد كتب في وقت سابق في رسالة وجّهها إلى المسؤولين البريطانيين «... سيفعل الفرس كلّ ما بإمكانهم لمنع [قيام] الإمارات العربية المتّحدة إلى أن يحصلوا على الجزر»[25]. وقد واجهت اقتراحات التسوية هذه عائقاً جدّياً ليس من الشاه بل من حاكم رأس الخيمة، الشيخ صقر بن محمّد القاسمي.

لم يكن الشيخ صقر، وإن كان نحيل الجسد وقصير القامة، رجلاً يسهل معه التوصّل إلى تسوية. ففي مقابلة أجريتها معه، تحدّث عن الدفاع المشروع عمّا اعتبره أراضي تابعة لإمارته بوصفه مساوياً للدفاع عن كرامة المرء وكبريائه. ورأى في التناحر على جزيرتَي طنب الكبرى وطنب الصغرى نزاعاً بين الحقّ والباطل وبين العدل والظلم[26]. وقبل كلّ شيء، كان يعتبر أنّه رجل ينتظره قدر عظيم وأنّه سينتصر في النهاية. من الواضح أنّ هذا التفكير هو ما دفع بالمؤرّخ ج. ب. كيلي إلى وصفه بـ«بونابرت الساحل المتصالح»[27]. نتيجةً لذلك، وفي إطار تعامله مع المسؤولين البريطانيين بشأن النزاع على جزيرتَي طنب الكبرى وطنب الصغرى، كان الشيخ صقر يرفض على الفور كلّ ما يُعرَض عليه ويصرّ، شأنه في ذلك شأن الشاه، على أنّه ينبغي على الطرف الآخر أن يقرّ بسيادة إمارته على الجزر قبل أن يوافق على الجلوس إلى طاولة المفاوضات[28].

أنهى السير دنيس رايت عمله الديبلوماسي في إيران في 21 نيسان/ أبريل 1971. وفي آخر كلام له قبل مغادرته إيران، قال إنّه حقّق نجاحاً جزئياً في مسألة النزاع على الجزر. واعتبر أنّه «... أثّر قليلاً في جلالة الشاه وأقنعه بعدم الإصرار على موضوع السيادة في الوقت الحالي. قد يؤمّن هذا مخرجاً»[29]. لكنّ الموقف الإيراني العدائي تجاه بريطانيا ازداد تصلّباً. ففي أيار/ مايو 1971، احتجّت إيران على الهجمات العسكرية البريطانية ضدّ سفن حربية وجزر إيرانية في الخليج. ونُقِل الاحتجاج إلى القائم بالأعمال في السفارة البريطانية في طهران، دونالد موراي، الذي قيل له في تهديد غيرِ مسبوق، إنّ السفن الحربية الإيرانية تلقّت أمراً بإطلاق النار على الطائرات البريطانية المحلّقة في الأجواء[30]. وبالنسبة إلى بعض ممثّلي بريطانيا في الخليج، كان هذا مجرّد أسلوب استعملته إيران لتبرهن أنّها هي من تقود المنطقة[31].

استمرّت النزعة المعادية لبريطانيا في الصحافة الإيرانية. فوصفت صحيفة «كيهان» إعلان الاستقلال الذي تتّجه نحوه كلّ من البحرين وقطر بأنّه يعبّر عن الازدراء لبريطانيا والاستعمار، وقالت إنّ البلدَين سيحصلان على دعم إيران حكومةً وشعباً. وكتبت الصحيفة «نجاح البحرين وقطر في نيل استقلالهما هو إثبات آخر على أنّه لم يعد بإمكان الإمبريالية أن تفرض إرادتها حتى على البلدان الصغيرة الحجم»[32]. من جهة أخرى، اعتبرت بعض وسائل الإعلام الإيرانية أنّ بريطانيا هي التي أشعلت النزاع على الجزر لاستعماله ذريعةً لدخول الخليج واستغلال مشكلات المنطقة. واعتبرت افتتاحية صحيفة «إطلاعات» أنّ بريطانيا تحاول أن تخلّف وراءها مشكلةً تؤمّن لها التدخّل المستمرّ: «هذا ما فعلوه في أماكن أخرى عندما اضطُرّوا إلى الانسحاب»[33]. ورأت صحيفة «بيغهام إمروز» في النزاعات على الجزر «... فخّاً جذّاباً في الشكل لكنّه شرك نُصِب لتحويل انتباه العالم العربي والإسلامي عن الكارثة الأكبر في التاريخ الإسلامي، سقوط القدس»[34].

من جهته، أعاد وزير الخارجية الإيراني زاهدي التأكيد على رفض إيران التدخّل الأجنبي في الخليج[35]. وفي مقابلة في البحرين، قال زاهدي في معرض جوابه عن سؤال حول مستقبل المطالبة الإيرانية بضمّ الجزر:

«ليس هذا مطلباً بل حقيقة. هذه الجزر في الخليج الفارسي كانت ولا تزال جزءاً من إيران وستبقى كذلك. احتلّت القوّات البريطانية هذه الجزر قبل نحو 75 عاماً لكن الآن مع رحيل البريطانيين من المنطقة، يجب أن تعود إلى إيران أي إلى مالكها الأصلي. من المؤكّد أنّ إيران ستفعل كلّ ما بإمكانها لحلّ هذه المشكلة بالوسائل السلمية. لكن إذا لم تنجح في مسعاها هذا، فستلجأ إلى كلّ الخطوات الضرورية لاستعادة هذه الجزر. لن نسمح بسلخ جزء من بلادنا. ونعتبر أيضاً أنّه لا يحقّ لأحد في هذه المنطقة، بعد خلوّها من الجنود البريطانيين، أن يرث الإمبريالية»[36].

في صيف 1971، أعاد مسؤولون إيرانيون رفيعو المستوى التأكيد على الموقف الإيراني الذي يتبنّى العمل العسكري في حال عدم إعادة الجزر إلى إيران بالوسائل السلميّة. وفي خطاب أمام مجموعة مواطنين في مطار بندر عبّاس، أكّد رئيس الوزراء هويدا على الحقوق التاريخية والمشروعة لإيران في الخليج وقال إنّ إيران ستستعمل «كلّ الوسائل الضرورية» لاستعادتها[37]. وكرّر الشاه هذا التحذير ردّاً على سؤال طرحه عليه صحافي إيراني حول تعليق للسير ويليام لوس قال فيه إنّ إيران ستلجأ إلى القوّة لاستعادة الجزر: «... ما قاله لوس صحيح. الجزر ملك لنا. آمل أن تُحَلّ المسألة بالوسائل السلميّة. لكن يجب أن أشدّد

من جديد على أنّنا مصرّون على استعادة ما هو لنا. لا يمكنني الجلوس مكتوف اليدين بينما تُباع بلادي بالمزاد العلني وتُسلَّم إلى حاكم بلد آخر»[38].

اعتبر بعض الديبلوماسيين البريطانيين في الخليج، بشيء من التشاؤم، أنّ هذه التصريحات ليست مفاجئة[39]. أما في الولايات المتّحدة، وبحسب ريتشارد مورفي، فحتّى المسؤولون الرفيعو المستوى في إدارة نيكسون لم يعيروا اهتماماً للنزاع على الجزر. ولم تبذل الولايات المتّحدة أيّ جهود لحلّه و«كان يُنظَر إليه باعتباره عملاً بريطانياً غير منجَز»[40]. وقد سلكت بريطانيا عندئذٍ طريقاً شاقاً سعت عبره إلى التوصّل إلى تسوية بين إيران وحكّام الإمارات من خلال المفاوضات.

الصِدام مع الشيخ صقر

بعد لقاء الشاه في أيار/ مايو 1971، زار السير ويليام لوس «الإمارات المتصالحة». وفي اجتماعه مع الشيخ صقر، حاكم رأس الخيمة، نقل تمسّك إيران بالسيادة على جزيرتَي طنب الكبرى وطنب الصغرى على أن تسمح لرأس الخيمة بأن تحتفظ بوجود لشرطتها في الجزيرتَين لفترة عام فقط. في المقابل، عرضت إيران مجدّداً تقديم مساعدة ماليّة للإمارة وأعلنت عن استعدادها للاعتراف بالاتّحاد والخطّ الفاصل بين المياه الإيرانية والمياه العربية. ردّ الشيخ صقر بطلب إمهاله بعض الوقت للتشاور مع حكّام «الإمارات المتصالحة» الأخرى وأفراد أسرته وأعيان رأس الخيمة[41]. بعد يومين، قال لجوليان ووكر إنّ رأس الخيمة لن تتراجع عن مطالبتها بالسيادة على جزيرتَي طنب الكبرى وطنب الصغرى وإنه يجدر ببريطانيا التركيز على المساعدة على إنشاء الاتّحاد بدلاً من محاولة «تهدئة إيران»[42].

في اجتماع آخر مع جوليان ووكر، شدّد الشيخ صقر على ضرورة أن يسبق دعم الاتّحاد المساعي لتسوية مسألة الجزر[43]. وبناءً عليه يمكن القول إنّ رأس الخيمة حاولت استعمال فكرة المشاركة في اتّحاد عربي لترسيخ موقفها ضدّ إيران وبريطانيا. وقد اعتبر نائب وزير الخارجية الإيراني، أمير خوسرو أفشار، أنّ المطالبة باعتراف إيران بالاتّحاد قبل تسوية النزاع على الجزر مؤامرة عربيّة لجعل إيران تبدو في موقف المعتدية على دولة سيّدة، ولذلك كانت إيران مضطرّة - في حال دعت الحاجة إلى استخدام القوّة - إلى التحرّك قبل أن تحصل الإمارات على اعتراف دولي[44]. لكن يبدو أنّ بريطانيا لم تدعم فكرة الشيخ وأنّه هدّد بالسعي إلى الحصول على الدعم من بلدان أخرى، بدون أن يستثني حتّى الاتّحاد السوفياتي[45].

في أيلول/ سبتمبر 1971، عُقد اجتماع آخر بين لوس والشيخ صقر. استمرّ لوس في التشديد على أنّ الشاه لن يقبل بأقلّ من السيادة الكاملة على الجزيرتين وكرّر الكلام الإيراني عن أنّ إيران ستستولي عليهما بالقوّة إذا لم يتمّ التوصّل إلى تسوية بالطرق السلمية. قال لوس إنّ حكومته، التي تخلّت عن موقف دافعت عنه بريطانيا لأكثر من مئة عام، لا تستطيع فرض تسوية بالقوّة لأنّها تؤدّي دور «الوسيط» ولا يمكنها الانحياز لطرف معين. وأضاف لوس أنّ الوقت ينفد وعرض اقتراحاً مفصّلاً أعدّه الشاه وسفيره في لندن، أمير خوسرو أفشار، وكذلك مسوّدات تعهّدات ينبغي على الحكّام توقيعها كلّ على حدة وتُلزمهم بشروط الاتّفاق[46]. وبحسب أرشيفات رأس الخيمة، تضمّن الاقتراح الإيراني ما يأتي:

1. إنزال القوّات الإيرانية في الجزيرتَين.
2. بعد 12 شهراً من إنزال القوّات الإيرانية، يغادر المسؤولون وعناصر الشرطة التابعون لإمارة رأس الخيمة الجزيرتَين ويُنزَل علَم الإمارة.
3. في خلال الأشهر الاثني عشر، لا تحصل أيّ زيادة في عدد المسؤولين وعناصر الشرطة التابعين للإمارة في الجزيرتَين.
4. يجري الاتّفاق على الشروط التي تنظّم سلوك القوّات والمسؤولين الإيرانيين في الجزيرتَين مع إدارة الإمارة في مرحلة لاحقة.
5. طوال 18 شهراً تبدأ اعتباراً من إنزال القوّات الإيرانية، لا تصدر أيّ تصريحات رسميّة عن مسؤولي الإمارة تتعلّق بموضوع السيادة على الجزيرتين.
6. تعوّض إيران عن سكّان الجزيرتين في حال لحق أيّ ضرر بممتلكاتهم خلال السنوات الثلاث الأولى من الوجود العسكري الإيراني.
7. يتعهّد كلّ حكّام الاتّحاد المقترَح عدم الاضطلاع بنشاطات من شأنها أن تغيّر التسوية المتّفق عليها أو دعم مثل هذه النشاطات، وفي المقابل تدعم إيران الاتّحاد.
8. تُعطى كلّ التعهّدات للحكومة البريطانية بصفتها المسؤولة عن العلاقات الخارجية للإمارات. تنقل الحكومة البريطانية سراً التعهّدات المتبادَلة بين إيران والإمارات وتدعم الاتّفاق.
9. تقدّم إيران دعماً مادّياً للإمارة. وقد عرضت تقديم مساعدة ماليّة بقيمة 750 ألف جنيه استرليني تُدفَع للإمارة على مرحلتين في 21 نيسان/ أبريل و21 تشرين

الأول/ أكتوبر.

10. يبقى الاتّفاق ساري المفعول لتسع سنوات اعتباراً من 21 نيسان/ أبريل 1972 وتعيد الحكومة الإيرانية والإمارة النظر فيه في نهاية السنة الثامنة[47].

في 12 أيلول/ سبتمبر، عقد لوس والشيخ صقر اجتماعاً آخر رفض فيه الشيخ الاقتراح الإيراني معتبراً أنّ ما يقدّمه لإمارته أقلّ من العرض الذي اقترحته بريطانيا عام 1970 والذي كانت رأس الخيمة رفضته. قال إنّ الاقتراح الجديد هو مجرّد عرض بتقديم مساعدة مالية للإمارة. ثمّ عبّر الشيخ صقر عن ثقته بالدعم العربي لكنّ السير ويليام ردّ بأنّ هذا الخيار لا يستحقّ العناء إذ إنّ الملك فيصل قال له إنّ السعودية لا تريد تأدية دور ناشط في النزاع، كما أنّ مصر كانت قد أصبحت على علاقة وديّة بإيران. لكنّ الشيخ صقر استمرّ على تمسّكه بالسيادة الكاملة على جزيرتَي طنب الكبرى وطنب الصغرى[48]، وعرض في أفضل الأحوال تأجيرهما إلى إيران[49].

يتساءل المرء عن سبب إصرار الشيخ صقر في هذه المفاوضات. أحد التفسيرات المحتملة هو أنّ المكاسب المادّية التي كانت رأس الخيمة لتجنيها من ضمّ الجزيرتين إليها أكبر من المساعدة المالية التي عرضتها إيران، ذلك أنّه بحلول عام 1971، كانت هناك تكهّنات بأنّه قد يتمّ العثور على نفط قبالة شوطئ طنب الكبرى وطنب الصغرى. وتعزّزت هذه التكهّنات بعدما منحت إيران، كما قال ولي عهد رأس الخيمة الشيخ خالد بن صقر للمسؤولين البريطانيين، امتيازات نفطية لشركات أجنبية حول الساحل الإيراني على الخليج[50]. لكنّ ثمّة عاملاً آخر ذا أهمّية مماثلة في فهم موقف رأس الخيمة ويتمثّل في مجموعة من الاعتبارات الثقافية التي يبدو أنّ بعض المسؤولين البريطانيين وجدوا صعوبة في التعامل معها. ومن بين هذه الاعتبارات اعتقاد الشيخ صقر بأنّ حماية الأرض هي مسألة كرامة لا يمكن المساومة عليها. عندما قال حاكم رأس الخيمة للمعتمد السياسي في دبي، جوليان ووكر، إنّه لا يستطيع التخلّي عن أرضه، سأله ووكر «حتّى ولو كانت هذه الأرض صحراء؟» أجاب الشيخ صقر «أجل» وتابع قائلاً «من المستحيل التخلّي عن الجزيرتَين، لن يغفر لي التاريخ»[51].

ونجد تناقضاً أشدّ وضوحاً بين ما كان المسؤولون البريطانيون يحاولون القيام به ونظرة بعض المسؤولين المحلّيين إلى الوضع في المحادثة الآتية بين الشيخ صقر والسير ويليام لوس عندما ذكّر الأخير الشيخ بقوّة الشاه العسكرية:

صقر: «سيرسل الله مَن هو أقوى منه».

لوس: «أتقصد الروس؟».

صقر: «الله أعلم».

لوس: «الصين؟».

صقر: «الله أعلم»[52].

لم يكن الشيخ صقر يشير إلى قوّة دولية محدّدة من وجهة نظر عسكرية واستراتيجية، بل كان يعبّر عن إيمان ديني بتفوّق القدرة الإلهية على القوّة البشرية المادّية. لكنّ قناعاته لم تؤثّر في السعي الإيراني إلى السيطرة على الجزيرتين بالتوافق إذا أمكن وإلا بالقوّة. وقد دفع موقف الشيخ صقر بريطانيا إلى توجيه جهودها منذ ذلك الوقت نحو التوصّل إلى تسوية بين إيران وعرب الخليج حول جزيرة أخرى متنازَع عليها، أبو موسى، حيث أظهر قريب الشيخ صقر، الشيخ خالد بن محمّد القاسمي، حاكم الشارقة، استعداداً للتفاوض بهدف تفادي استعمال القوّة ضدّه[53].

اتّفاق اللحظة الأخيرة مع الشارقة

يتذكّر بيتر رامسبوثام، السفير البريطاني المعيَّن حديثاً في إيران، أنّه كان يتوجّه مع السير ويليام لوس لرؤية الشاه في قصره على بحر قزوين مرّة أو مرّتين في الأسبوع في صيف 1971 لمناقشة حلّ محتمل للنزاع على الجزر[54]. ويمكن القول إنّ جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى كانت تمثّل بالنسبة إلى الشاه قضيّتَين مختلفتين. فطنب الكبرى وطنب الصغرى قريبتان من الساحل الإيراني وكانتا تقعان في الجهة الإيرانية من الخطّ الفاصل وتُعتبران مهمّتين استراتيجياً للسيطرة على مضيق هرمز. أما أبو موسى فكانت تقع جنوب الخط الفاصل وهي أقرب إلى الجهة العربية، لذلك كان موقف إيران القانوني أضعف في موضوع السيطرة على هذه الجزيرة. وبحسب جوليان ووكر، بدأت المفاوضات حول مستقبل أبو موسى في وقت ما في ذلك الصيف بعدما قال الشاه للسير ويليام إنّ إيران لن تصرّ على تسوية مسألة السيادة على الجزيرة شرط السماح للقوّات الإيرانية بالتمركز هناك. وجرت مفاوضات مكثّفة بين إيران وبريطانيا والشارقة لأسابيع، ولم يوافق حاكم الشارقة على عقد اتّفاق مع إيران إلا في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر[55].

قبل بدء المفاوضات، وجّه الشيخ خالد بن محمّد القاسمي مذكّرة إلى كلّ القادة العرب

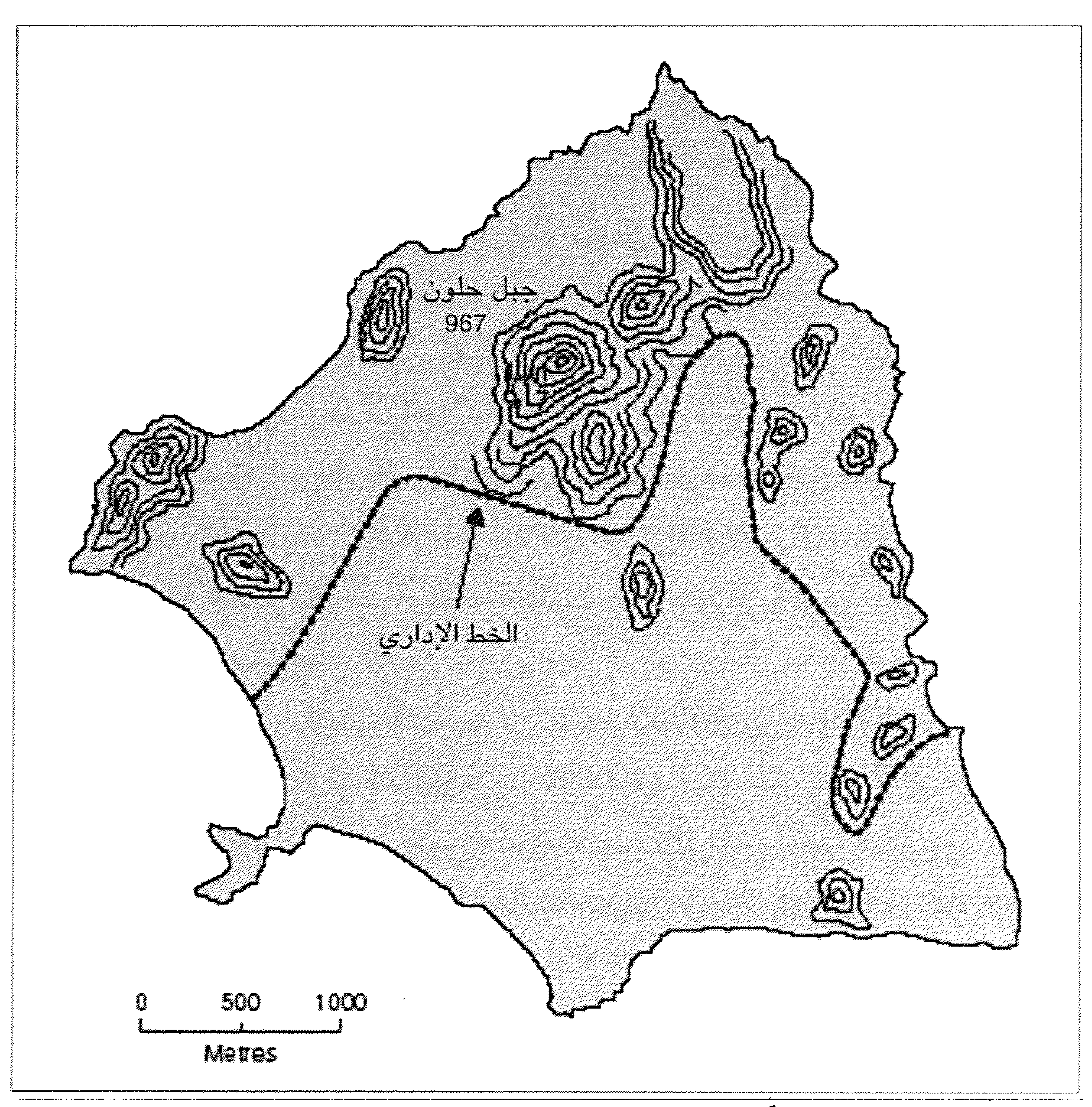
ينشد فيها دعماً عربياً للتصدّي للمطالبة الإيرانية بضمّ أبو موسى. ونشرت الصحيفة اللبنانية «الأنوار» نصّ المذكّرة الذي وُزِّع في 24 آب/ أغسطس 1971. وقد جاء فيها أنّ الشيخ خالد يشدّد على ملكيّة الشارقة المشروعة للجزيرة ويدّعي أنّ بعض المسؤولين البريطانيين اعترفوا بتلك الحقيقة. من جهتها، لم تظهر إيران مرونةً في موضوع السيادة على الجزيرة لكنّها قالت إنّها مستعدّة للتفاوض انطلاقاً من الشروط الآتية:

1. تستطيع إيران إنزال جنود في الجزيرة بدون معارضة من حاكم الشارقة.
2. بعد إنزال الجنود الإيرانيين في الجزيرة، تسحب الشارقة عناصر الشرطة التابعين لها.
3. تبقى السيادة على الجزيرة خارج دائرة النقاش طوال عامَين، وبعد ذلك يجري الاعتراف بحقوق إيران بالسيادة عليها.
4. تمنح إيران مساعدة مالية سنوية سخيّة للشارقة ونسبة مئوية من عائدات نفط الجزيرة.
5. تعرب إيران عن استعدادها للتوقيع على اتّفاق حول المساعدة المالية لكن ليس حول السيادة على الجزيرة.

أخيراً، ورد في المذكّرة أنّ الشاه هدّد بالاستيلاء على الجزيرة بالقوّة إذا لم يتمّ التوصّل إلى اتفاق قبل نهاية عام 1971.

لم يوافق حاكم الشارقة على المطالبة الإيرانية بالسيادة على الجزيرة لكنّه رفض في الوقت نفسه استخدام القوّة، وأبدى استعداداً للتفاوض في سبيل إيجاد طريقة لتسوية النزاع سلمياً. وبحسب «الأنوار»، لم يتلقَّ الشيخ ردوداً على مذكّرته سوى من أربعة بلدان عربية لم تُذكَر أسماؤها، ولم يُكشَف عن مضمون هذه الردود[56].

لكنّ خطاب الطرفَين لم يعرقل المفاوضات الساعية إلى التوصّل إلى تسوية عمليّة لمطالبهما. وبحسب جوليان ووكر، عندما انطلقت المفاوضات، تركّزت على تقسيم الجزيرة. وفي النهاية، تمّ الاتّفاق على «خطّ إداري» يقسم أبو موسى إلى جزءين: تسيطر إيران على الجزء الشمالي بينما يبقى الجزء الجنوبي تحت سيطرة الشارقة. وقد تضمّن الجزء الشمالي التلال التي أصرّت إيران على امتلاكها لضمان السيطرة الاستراتيجية على الجزيرة بينما تضمّن الجزء الجنوبي القرية الوحيدة في الجزيرة وبئر مياه وأشجار نخيل ومقابر وحاجز ماء كانت تستعمله شركة التعدين البريطانية «أوكسايد» ومباني للشركات[57]. (انظر الخريطة 3).



الخريطة 3: جزيرة أبو موسى: خطّ 1971 الإداري الفاصل بين القطاعين الشمالي (إيران) والجنوبي (الشارقة).

بعد اجتماع مع وزير الخارجية الإيراني الجديد، عباس علي خلعتبري، أعلن لوس أنّ بريطانيا وإيران «سوّيا خلافاتهما»[58]. وفي 29 تشرين الثاني/ نوفمبر، جرى الإعلان عن الاتّفاق وقد تضمّن مقدّمة جاء فيها أنّ إيران والشارقة لن تتخلّيا عن المطالبة بأبو موسى ولن تعترفا بمطلب الطرف الآخر. ومن هذا المنطلق وافق الفريقان على ما يأتي:

1. تتمركز القوّات الإيرانية في جزء من الجزيرة يُرفَع فوقه العلم الإيراني ويقع ضمن نطاق السلطة الكاملة لإيران.
2. تحتفظ الشارقة بسلطتها على باقي الجزيرة بما في ذلك دائرة شرطة الشارقة.
3. تعترف كلّ من إيران والشارقة بامتلاك الطرف الآخر مسافة نحو عشرين كيلومتراً في المياه الإقليمية حول الجزيرة، وتوافقان على أن يستمرّ المتعهّد الحالي، شركة «باتس غاز أند أويل»، بالتنقيب عن النفط في الجزيرة والمياه المحيطة بها على حدّ سواء.
4. يجري تقاسم عائدات التنقيب عن النفط بالتساوي بين إيران والشارقة.
5. تمنح إيران الشارقة مساعدة بقيمة 1500000 جنيه استرليني في السنة حتّى تبلغ عائدات الشارقة السنوية من مخزون النفط ثلاثة ملايين جنيه استرليني.
6. يملك مواطنو إيران والشارقة حقوقاً متساوية في صيد الأسماك في المياه الإقليمية المحيطة بالجزيرة[59].

يمكن القول إنّ هذا الاتّفاق كان محكوماً بالفشل منذ البداية. أولاً، لم تحلّ مذكّرة التفاهم مسألة السيادة على الجزيرة كما أنّها لم تحدّد طريقة للتوصّل إلى تسوية في المستقبل. ثانياً، يبدو أنّ كلاً من الطرفين أعطاها تفسيراً مختلفاً. قال حاكم الشارقة إنّها مؤقّتة وتسمح بتفادي حمّام الدماء، في حين استمرّ الشاه في رفض منح الشارقة حقّ السيادة على أبو موسى[60]. قال رئيس الوزراء الإيراني أمام المجلس:

«لكنّني أجد من الضروري الإشارة هنا إلى أنّ حكومة جلالته الأمبراطورية لم ولن تتخلّى بأيّ طريقة من الطرق عن سيادتها الأكيدة على جزيرة أبو موسى بكاملها وحقّها المطلق في السيطرة عليها. لذلك فإنّ وجود مسؤولين محلّيين في جزء من أبو موسى لا يتعارض على الإطلاق مع هذه السياسة. والنقطة الأخرى هي أنّ الحكومة الأمبراطورية، وفي سبيل إثبات حسن نيّتها في السعي إلى حلّ هذه المسألة بالطرق السلمية، عدّلت اتّفاقاً نفطياً عُقد في السابق مع الشارقة وإحدى الشركات النفطية كي ينسجم مع القوانين الحالية لمنظّمة البلدان المصدّرة للنفط فيصبح تالياً

مقبولاً لإيران. ووافقت إيران أيضاً على أنّه في حال العثور على النفط، سيجري تقاسم عائداته بالتساوي بين إيران والشارقة للمساهمة في تقدّم إخواننا هناك. علاوةً على ذلك ستُخصّص إيران مساعدة مالية وتقنية لتحفيز التقدّم الاجتماعي والتنموي في الشارقة»[61].

كان صانعو السياسات لدى الطرفَين يدركون جيداً الشوائب التي تضمّنتها مذكّرة التفاهم[62]، لكنّ اختلاف الآراء حول معناها لم يكن يقلقهم. فالتصريحات العلنيّة في ذلك الوقت لم تكن تؤشّر إلى وجود سوء تفاهم بل كان كلّ فريق يرى فيها طريقة لطمأنة الرأي العام في بلاده إلى أنّ المصالح الوطنيّة كما يراها هذا الرأي العام، غير مهدَّدة.

أفادت المذكّرة جيداً المصالح الفوريّة لإيران والشارقة. فقد ضمنت لإيران السيطرة العسكرية على أبو موسى وحصّة في نفطها. أما بالنسبة إلى الشارقة، فقد جعلها الاتّفاق الموقَّع مع البلد الأقوى في الخليج بمباركة بريطانية المالِكة الشرعيّة لنحو عشرين كيلومتراً في المياه الإقليمية كانت تطالب بها أم القيوين وشركة «أوكسيدنتال»، وضمَن لشركتها النفطية «باتس-كلايكو» حقّ التنقيب عن النفط. كما أمّن للإمارة مساعدة مالية كانت بأمسّ الحاجة إليها في ذلك الوقت[63]. بعبارة أخرى، كانت مذكّرة التفاهم الموقَّعة بين إيران والشارقة طريقةً للتوصّل إلى تسوية مؤقّتة دامت حتّى مطلع التسعينيات.

حتّى بعد توقيع هذه المذكّرة، ظلّ حاكم رأس الخيمة متمسّكاً بموقفه، وعندما علِم بأمر التفاهم، عبّر عن امتعاضه من قرار قريبه[64]. وجرت محاولة فاشلة أخيرة لتسوية النزاع عندما اجتمع السير جفري أرثور بالشيخ صقر في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1971 للسعي مرّة أخرى إلى التوصّل إلى تسوية، لكنّه وجده أكثر تشبّثاً بموقفه[65].

في هذه الأثناء، رفضت إيران حلولاً اقترحها العرب. وكشف وزير الخارجية الكويتي، الشيخ صباح الأحمد الصباح، لصحيفة «النهار» اللبنانية أن إيران رفضت اقتراحَين عربيَّين لتسوية النزاع على الجزر. قضى الاقتراح الأوّل بتأجير الجزر إلى إيران لفترة 99 عاماً شرط أن تعترف إيران بالسيادة العربية عليها. أما الثاني فعرَض تمركُز قوّات عربية وإيرانية مشتركة في الجزر[66]. وأضاف مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتّحدة، عبدالله بشارة، اقتراحاً ثالثاً: إعلان الجزر مناطق منزوعة السلاح مع استمرار السيادة العربية عليها[67]. لكنّ الشاه رفض كلّ هذه الاقتراحات.

في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر، توقّعت صحيفة «الغارديان» البريطانية أن يدعم السير ويليام لوس المطلب الإيراني لدى عودته إلى لندن[68]. لكن الوثائق البريطانية المتوافرة لا

تؤكّد هذا التقرير. يقول أمير خوسرو أفشار إنّ لوس دافع بقوّة عن القضيّة العربية عند وصوله للمرة الأولى إلى طهران عام 1970. فقد كان يأمل حصول تغيير في الموقف الإيراني من الجزر، والتوصّل تالياً إلى تسوية مقبولة من الطرفَين، كما حصل في مسألة البحرين، لكنّه استنتج تدريجاً أنّ إيران لن تستسلم هذه المرّة وحاول إقناع العرب بالتوصّل إلى اتّفاق معها[69].

ثمّة رأي آخر يعتبر أنّه لا ينبغي النظر إلى المسألة من منظار لوس بل من منظار ارتباطها بانعدام الخيارات التي كانت متاحة لبريطانيا آنذاك. حيث كان مسؤولون بريطانيون كثر قد اقتنعوا بحلول ذلك الوقت بأنّ السؤال لم يعد: هل سيتحرّك الشاه للسيطرة على جزيرتَي طنب الكبرى وطنب الصغرى، بل متى؟[70] عليه، يتذكّر السفير البريطاني في طهران، بيتر رامسبوثام، أنّه لمّح للشاه بأنّه يجدر به أن يكون جاهزاً لدخول الجزيرتين في اليوم الذي تغادر فيه بريطانيا الخليج بهدف تفادي المواجهة المباشرة معها. عند سؤاله عن الموضوع في مقابلة معه، لم يتذكّر رامسبوثام إذا كان تلقّى تعليمات بهذا الصدد من وزارة الخارجية، لكنّه أضاف أنّه كان ليعمد على الأقلّ إلى مناقشة الموضوع مع لندن إذ إنّه من غير الممكن أن يتصرّف بطريقة تتعارض مع السياسة البريطانية[71]. وبحسب أفشار، لم يقل أيّ مسؤول بريطاني صراحةً إنّ إيران ستستحوذ على الجزيرتَين، لكنّ التفاهم مع بريطانيا كان ضمنياً. ففي عام 1971، لم تصدر أيّ اعتراضات حيال تحرّك إيراني محتمل للسيطرة على الجزر[72]. في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر، قال وزير الخارجية البريطاني لحكومته إنّ الإخفاق في التوصّل إلى اتّفاق حول جزيرتَي طنب الكبرى وطنب الصغرى «جعل من شبه المؤكّد أنّ الشاه سيسيطر عليهما بحسب توقيته الخاص»[73].

الاستيلاء العسكري

يتذكّر الأميرال راسائي الذي كان قائد البحرية الإيرانية بين 1965 و1975، أنّ الإعداد للإنزال في الجزيرتَين بدأ في مطلع كانون الأوّل/ ديسمبر. حيث نُفّذت العمليّة بسرّية تامّة، وقال الشاه لقائد البحرية إنّهم والسفير البريطاني الوحيدون الذين يعلمون بأمر الخطّة. أحضرت السفن من بندر عبّاس بحجّة إجراء تدريب بحري، وقبل أسبوع واحد فقط من الإنزال، أبلغ الشاه الأميرال عن التوقيت المحدّد لتنفيذ المهمّة، وبدوره نقل الأميرال المعلومة إلى مرؤوسيه. كانت العمليّة ستتمّ في 30 كانون الأوّل/ ديسمبر على أن ينتظر

قائد البحرية حتى الساعة الثانية عشرة من منتصف الليل كي يعطي قوّاته الأمر بالتقدّم وتنفيذ الإنزال الساعة 6:50 صباحاً[74]. في ذلك اليوم، أعلن رئيس الوزراء هويدا الخبر في المجلس[75].

كان عدد القوّات الإيرانية يراوح بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف عنصر مع مروحيّات وحوّامات في مواجهة ثمانية إلى ثلاثة عشر عنصراً من شرطة رأس الخيمة. وقد أبدى هؤلاء بعض المقاومة لكن لم يكونوا متكافئين مع الإيرانيين. أصيب عدد قليل بجروح، وبحسب جوليان ووكر، لقي شخص واحد حتفه[76]. أما بحسب مصدر آخر، فقد أعلنت إيران أنّ الشرطة المحلّية فتحت النار على الجنود الإيرانيين فقضى ضابط في البحريّة وجنديان وأصيب آخرون، وردّ الجنود الإيرانيون بإطلاق النار فقُتِل أربعة عناصر من شرطة الجزيرة وأصيب خمسة آخرون[77].

في عام 1973، كشف رئيس تحرير «إطلاعات»:

«... في ما يتعلّق بجزيرتَي طنب الكبرى وطنب الصغرى، لا إيران ولا بريطانيا كانتا تعتبران أنّه من الضروري الحصول على موافقة حاكم رأس الخيمة. لهذا السبب توصّلت المفاوضات بينهما إلى أنّه بإمكان إيران أن تستعيد جزيرتَيها بعد الانسحاب البريطاني. لكن بما أنّ إيران كانت ترغب في استعادة جزرها في مرحلة الوجود البريطاني، فقد فعلت ذلك قبل يوم من رحيل البريطانيين»[78].

لا يستطيع جوليان ووكر أن يؤكّد إذا كانت بريطانيا على عِلم بتوقيت إنزال الجنود الإيرانيين في طنب الكبرى وطنب الصغرى، ويقول إنّه لم يسمع بالخبر إلا من شرطة رأس الخيمة على رغم أنّ بريطانيا كانت على علم بتوقيت وصول الجنود الإيرانيين إلى أبو موسى إذ إنّ شقيق حاكم الشارقة كان موجوداً للترحيب بهم.

في رأي ووكر الشخصي، كان التحرّك الإيراني استعمالاً وقحاً للقوّة ضدّ «قضيّة الإمارات العادلة». لكنّه يشير إلى أنّ تحرّك إيران قبل يوم من وقف العمل بالمعاهدات البريطانية مع الإمارات منفردةً كان مناسباً لبريطانيا إذ إنّه لم يكن من الممكن أن تدخل في حرب مع إيران في يومها الأخير في الخليج[79]. ويعتبر أفشار أيضاً أنّه لو تحرّكت إيران للسيطرة على الجزر بعد الإعلان عن تشكيل الإمارات العربية المتّحدة، لوضعت «بلداناً عربية أخرى، لا سيّما السعودية، في موقف حرج». كانت هذه البلدان لتُرغَم على حسم موقفها إلى جانب إيران أو ضدّها الأمر الذي يؤدّي إلى المزيد من التوتّر بين دول

الخليج. فكان من الأسهل بكثير إظهار التحرّك الإيراني بأنّه رفض للإرث الاستعماري البريطاني[80].

عندما أعلن جوزف غودبر، وزير الدولة للشؤون الخارجية، الخبر في مجلس العموم، عبّر عن «أسفه» لكنّه أكّد وجهة نظر ووكر قائلاً إنّه لم يكن «ممكناً بالنسبة إلى بريطانيا ولا قابلاً للتنفيذ عملياً» فعل شيء حيال التحرّك الإيراني[81]. ولدى إطلاع الحكومة على نتائج التحرّك الإيراني، قال غودبر «يجب ألا يتدخل جنودنا، ولا ينبغي السماح بتوقّف خطط الانسحاب». وتابع أنّ هناك ما يدعو في شكل عام إلى التفاؤل بمستقبل الاستقرار في منطقة الخليج[82]. وبدوره أعلن أليك دوغلاس-هيوم الخبر لمجلس العموم معرباً عن «أسفه». لكن بدا أنّه راض عن السجلّ العام للسياسة البريطانية في الخليج بين 1968 و1971. وفي إشارة إلى إنشاء الإمارات العربية المتّحدة واستقلال البحرين، قال:

«ثمّة إنجازات جديرة بالذكر يمكن أن يُبنى عليها في المستقبل تعاون بين البلدان العربية، وآمل أيضاً، بينها وبين إيران. يشكّل الوضع الحالي أساساً منطقياً ومقبولاً لأمن تلك المنطقة واستقرارها في المستقبل»[83].

بالنسبة إلى الولايات المتّحدة، كان استيلاء إيران على الجزر مجرّد مشكلة يجب تسويتها بين اللاعبين الإقليميين. أكّد ريتشارد مورفي أنّه لم يُطلَب قط من الولايات المتّحدة، وهي ذاتها لم تطلب، التدخّل في المسألة[84]، وقال هنري كيسنجر إنّ موضوع الجزر لم يلفت انتباهه أثناء عمله في البيت الأبيض[85].

أما ردّ الفعل العربي فقد اختلف في حدّته. إذ قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع بريطانيا ونُظِّم تجمّع احتجاجي في بغداد. وقد عبّرت كلّ من الكويت وسوريا وليبيا واليمن الشمالي والجنوبي والسودان ومصر عن إدانتها الشديدة لاحتلال الجزر بينما أعربت كلّ من قطر والبحرين والأردن ولبنان والسعودية عن أسفها أو دهشتها[86]. وعلى رغم أنّ السعودية كانت قد دعمت سرّاً مطالبة رأس الخيمة بضمّ جزيرتَي طنب الكبرى وطنب الصغرى[87]، إلا أنه لم يكن بإمكان الحكومة السعودية تغيير موقفها بعد تحرّك إيران العسكري باتّجاه الجزيرتين. وفي معرض تغطيتها لبعض من أقوى ردود الفعل، قالت «إذاعة طهران»: «ترفرف أعلام الأمبراطورية الآن عند مدخل الخليج الفارسي. تتمركز قوّات الأمبراطورية الآن في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. لا قوّة على وجه الأرض تستطيع أن تعيد إيران إلى الوراء»[88].

توجّهت عدد من الدول العربية، لا سيّما الجزائر وليبيا واليمن الجنوبي (بالإضافة إلى حاكم رأس الخيمة)، إلى الأمم المتّحدة في محاولة لطرح المسألة على مجلس الأمن[89]. وفي هذا الإطار، يعتبر الأكاديمي الإيراني روح الله رمزاني أنّ محاولة إيران كسب ودّ مصر عادت بالفائدة إذ رفضت الأخيرة الانضمام إلى هذه الدول العربية في شكواها. علاوةً على ذلك، وبفضل المساعدة التي قدّمتها مصر أثناء جلسة طارئة للجامعة العربية من 5 إلى 7 كانون الأوّل/ ديسمبر، أسقِط الاقتراح العراقي بقطع العلاقات الديبلوماسية مع إيران[90].

في اجتماع مع السير جفري أرثور في الأوّل من كانون الأول/ ديسمبر 1971، قال الشيخ صقر الذي كان أكبر الخاسرين نتيجة التحرّك الإيراني، إنّها «إهانة لبريطانيا». ولم يكن لدى السير جفري ما يقوله سوى الكشف عن أنّ الشاه أخبره قبل ثلاثة أعوام أنّه يفكّر في الاستيلاء على الجزر. لم يعرض السير جفري أيّ حماية للإمارة في المستقبل[91]. وانضمّت رأس الخيمة في نهاية المطاف إلى الاتّحاد في 10 شباط/ فبراير 1972[92].

أظهر الرأي العام في رأس الخيمة والشارقة ردّ فعل عدائياً تجاه إيران. وتعرّضت مصارف ومؤسّسات إيرانية للرشق بالحجارة وأطلِقت النار على نائب حاكم الشارقة الذي رحّب بالجنود الإيرانيين في أبو موسى فأصيب بجروح[93]. عند وصول هذه الأخبار إلى لندن، قال أنطوني أكلاند للسير ويليام لوس «يبدو الأمر خطيراً». فأجاب الخبير في أفول الأمبراطورية «رأيت هذا من قبل، ستهدأ الأوضاع»[94]. وقد كان محقّاً.

خلاصة

كانت درجة التماسك بين التصريحات العلنيّة والتحرّكات الإيرانية في السنة الأخيرة من الوجود البريطاني في الخليج أكبر منها في السابق. وترافق هذا مع وضوح في الأهداف الإيرانية لا سيّما في ما يتعلّق بالسيطرة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ومع قدرة على تحقيق الغايات المعلَنة بأدنى كلفة.

ثمّة تفسيرات عدّة تقف وراء قدرة إيران على تحقيق أهدافها منها التحليل البسيط للقوّة العسكرية، لا سيّما إذا قارنّا القوّة العسكرية الإيرانية بتلك التابعة لدول الخليج العربي. ونادراً ما كان جيران إيران العرب يفكّرون في الردّ العسكري عليها، أو بالأحرى لم يفكّروا في الأمر على الإطلاق. وكانت إيران تتمتّع بنفوذ مهمّ في فترة من التوسّع

العسكري والدعم الأميركي القويّ للدولة الإيرانية باعتبارها الحارسة الجديدة للخليج.

والبيئة السياسية الإقليمية هي أيضاً أحد الأسباب وراء السهولة النسبية التي سيطرت بها إيران على الجزر. أدّت المحاولات الإيرانية لتحسين العلاقات مع دول عربية أساسية، لا سيّما السعودية ومصر، إلى الحدّ من احتمالات مواجهة ردّ فعل عدائي من هذين البلدَين على تحرّكها العسكري على رغم استمرارهما في معارضة الاستيلاء على الجزر. وهكذا أصبح على العراق ودول بعيدة، مثل ليبيا والجزائر، أن تتولّى زمام الأمور في محاولة عقيمة لحشد الدعم الإقليمي والدولي بهدف عزل إيران.

وكان العامل الأهمّ تبدّل الدور البريطاني بحيث تحوّلت بريطانيا من سلطة مهيمنة في الخليج إلى وسيطة. وتركّزت الجهود البريطانية على نقل رسائل بين الشاه وحكّام الجزء العربي من الخليج لكنّ بريطانيا عجزت عن فرض حلول، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الشاه القويّ عسكرياً والحاكم العنيد لإمارة رأس الخيمة الصغيرة. وهكذا فإنّ تسوية النزاع على الجزر عكست عن حقّ ميزان القوى بين اللاعبين الإقليميين. ولم تكن الموافقة البريطانية على التحرّك الإيراني نتيجة اتفاق إيراني-بريطاني، بل انعكاساً لانعدام الخيارات أمام بريطانيا. غير أنّ ما قامت به إيران في اليوم الأخير من الوجود البريطاني في الخليج خلّف أثراً قوياً طيلة 150 عاماً من وجود الأمبراطورية البريطانية في المنطقة.

خاتمة

كانت الفرضية الأساسية في هذا الكتاب هي أنّ التركيز على دور اللاعبين الإقليميين في الخليج في الأعوام 1968-1971، يقدّم تفسيراً أفضل عن هذه المرحلة من ذاك الذي نحصل عليه عبر تناول الخليج من منظار سيطرة قوّة خارجية عليه أو من منظار التنافس معها. حيث يقودنا ميزان القوى المحلّي بطبيعة الحال إلى التركيز على الدور الإيراني في المرحلة الانتقالية بين سيطرة الأمبراطورية واستقلال المنطقة الذاتي، حيث شهدت إيران ازدياداً مطّرداً في نفوذها العسكري والاقتصادي منذ منتصف الستّينيات. لكنّ توقيت بروزها كقوّة إقليمية كان غير متوقّع بعض الشيء، وكانت خبرتها ضئيلة جداً في التعامل مع الشؤون الإقليمية أو مع كيانات سياسية أصغر بكثير وأقلّ نفوذاً.

على رغم أنّ الأمبراطورية البريطانية كانت في مرحلة تراجع تدريجي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وُضِع الوجود البريطاني في الخليج الغنيّ بالنفط في سياق دور بريطاني جديد في عالم ما بعد الحرب. وقد أكّدت حكومة العمّال المنتخبة عام 1964 على هذا الدور، ورأت حكومة ولسون رابطاً بين الدور البريطاني العالمي والعلاقات الحميمة مع الولايات المتّحدة التي كانت تتخبّط في ذلك الوقت في حرب فيتنام.

برز الدعم الأميركي لما تبقّى من الدور البريطاني في الاستراتيجيا العالمية، على الجبهة الاقتصادية لا سيّما عبر دعم الجنيه الاسترليني الآخذ في التراجع. كان الرابط ضمنياً لكنّ المسؤولين الأميركيين أخرجوه إلى العلن عندما أعلنت بريطانيا انسحابها من عدن وكان من المتوقّع أن يعقب ذلك إنهاءٌ للوجود البريطاني في الخليج. طمأنت حكومة ولسون كلاً من الولايات المتّحدة والحكّام العرب أنّها لا تنوي مغادرة الخليج. لكن بعد وقت قصير من إعطاء هذه التطمينات، أرغمت الصعوبات الاقتصادية في الداخل حكومة العمّال على التوفير في كلّ قطاعات الاقتصاد الوطني. وفي سبيل كسب دعم الحزب للموازنة الجديدة، كان على الحكومة خفض النفقات العسكرية كما أجرت خفوضات رمزيّة في الإنفاق على الدفاع الخارجي بما في ذلك الالتزامات في الخليج.

في 16 شباط/ فبراير 1968، قال هارولد ولسون أمام البرلمان إنّ بريطانيا ستوقف

العمل بالمعاهدات التي وقّعتها مع دول الخليج بحلول نهاية 1971. فتح القرار «علبة بندورا» في الخليج. فأثيرت مجموعة كبيرة من المسائل التي لم تمنح بريطانيا نفسها الوقت الكافي لمعالجتها. وكانت هذه المسائل إما ذات طبيعة طويلة الأمد مثل بناء هيكليّة أمنيّة إقليمية وإيجاد قواعد للتعايش بين اللاعبين الإقليميين، وإمّا ذات طبيعة ملحّة مثل النزاعات على الأراضي. عملياً، احتلّت النزاعات على الأراضي صدارة جدول الأعمال الخليجي نظراً إلى المهلة الوجيزة التي حدّدتها بريطانيا لنفسها وإلى الأولويّات الإيرانية.

ظهر عدم الاستعداد الإيراني لمعالجة مسائل الخليج في السنة الأولى من الانسحاب البريطاني، حيث أدارت إيران علاقاتها بحكّام الخليج من خلال أسلوب التجربة والخطأ. أولاً اعتمدت إيران موقفاً رافضاً للتسوية في علاقاتها مع بريطانيا وعرب الخليج انعكس في خطابها وسياساتها على حدّ سواء. وكانت النتيجة الفورية تدهور علاقاتها مع كلّ جيرانها العرب. وقد واجهت إيران في موضوع البحرين صعوبة أكثر إلحاحاً. وعلى رغم أنّ المطالبة بضمّ البحرين تعود إلى القرن التاسع عشر، فإنّ قرار الانسحاب الذي اتّخذته بريطانيا هو الذي ألقى بالشكوك حول مستقبل الجزيرة وجعل إيران تصرّ بقوّة على ضمّها.

نظراً إلى قُرْب البحرين من الساحل العربي وعلاقاتها التاريخية الوثيقة مع شبه الجزيرة العربية، أدّى المطلب الإيراني إلى توتّر العلاقات مع السعودية. في الوقت نفسه، كانت العلاقات السعودية–الإيرانية تمرّ بصعوبات نتيجة النزاع على تقسيم النفط الموجود في وسط الخليج. كان الشاه يختصر في شخصه عمليّة صنع القرارات في السياسة الخارجية في إيران. وخير دليل على ذلك طريقة إدارة السياسة الإيرانية في كلّ من النزاع على البحرين وتقسيم المياه المتنازع عليها مع السعودية.

سرعان ما لاحظ الشاه في مطلع عام 1968 أنّ إيران معزولة في المنطقة. لذلك كان من الضروري بناء علاقات جيّدة مع السعودية كي تتمكّن إيران من تأدية دور إقليمي فاعل. بدأ الشاه يوجّه رسائل شخصية إلى الولايات المتّحدة والسعودية يقول فيها إنّه غير مهتمّ بالبحرين وإنّه يبحث فقط عن صيغة مُنقِذة لماء الوجه للتخلّي عن المطلب الإيراني. بعد ذلك بوقت قصير، سمحت الإرادة السياسية لكلّ من إيران والسعودية بالتوصّل إلى اتّفاق حول مياه الخليج المتنازع عليها، وبعد قبول اقتراح بريطاني بضرورة تسوية وضع البحرين من خلال المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتّحدة، فاجأ الشاه معاونيه

المقرّبين بالإعلان في كانون الثاني/ يناير 1969 عن أنّ إيران لن تصرّ على ضمّ البحرين إذا كان البحرينيون يريدون استقلالهم.

مع اقتراب المسألة البحرينية من الحلّ وتصحيح العلاقات السعودية-الإيرانية، ركّزت إيران على المطالبة بضمّ جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. وبرزت تكهّنات حول اتّفاق سرّي بين بريطانيا وإيران تتخلّى إيران بموجبه عن البحرين مقابل حصولها على الجزر. وتشير المصادر إلى أنّ إيران سعت فعلاً إلى توقيع اتّفاق كهذا لكن لم تظهر أيّ أدلّة توحي بأنّ بريطانيا قبلت به. نترك هذه المسألة للمؤرّخين كي يناقشوها في السنوات المقبلة مع الكشف عن المزيد من المصادر. عملياً، ولأسباب استراتيجية وسياسية محلّية، تصرّفت إيران وكأنّ هذا الاتّفاق موجود.

وبينما تحوّلت مسألة الجزر محطّ التركيز الأساسي بالنسبة إلى إيران في الخليج، شهدت مكانة البلاد الدولية تغييرات نتيجة وصول إدارة نيكسون إلى الحكم عام 1969. لقد كان نيكسون أشدّ اهتماماً من عدد كبير من أسلافه بالشؤون الدولية، وكان يدرك أكثر من أيّ رئيس عرفته الولايات المتّحدة في مرحلة ما بعد الحرب، الدور الأساسي الذي كانت إيران تلعبه في إطار التنافس الذي أنتجته الحرب الباردة. ولم يكن هذا الإدراك يقتصر على الرئيس بل كان يشاطره إيّاه بعض أبرز مستشاريه.

حاول نيكسون انطلاقاً من اهتمامه الشديد بالسياسة الخارجية إصلاح عمليّة صنع القرارات كي يصبح للبيت الأبيض، وتالياً للرئيس، دور أكبر في وضع خيارات السياسة واعتمادها. وساهمت العلاقات الوثيقة بين الشاه وأعضاء إدارة نيكسون في جعل إيران الحليفة الأساسيّة للولايات المتّحدة في الخليج. كانت الولايات المتّحدة تدافع في ذلك الوقت عن حاجة حلفائها إلى امتلاك القدرة على الدفاع عن أنفسهم ضدّ التهديدات الإقليمية بدون مساعدة خارجية، وقد عُرفت هذه السياسة بـ«مبدأ نيكسون»، ونجَم عنها زيادة مبيعات الأسلحة إلى إيران والتعهّد بتزويدها مزيداً من الأسلحة من خلال قروض ذات شروط غير مسبوقة.

ومع أنّ الولايات المتّحدة كثّفت علاقاتها الأمنية مع إيران، إلا أن الأخيرة لم تعتبر نفسها تحت الحماية الأميركية، بل إنّ الزيادة في صفقات الأسلحة أنتجت نهجاً سياسياً أكثر عسكرة اعتمدته إيران في سياستها الخليجية. وعلى رغم أنّ معظم الأسلحة التي تم شراؤها في أواخر الستّينيات ومطلع السبعينيات لم تُسلَّم قبل منتصف السبعينيات

في أقرب تقدير، كان هناك بُعد سيكولوجي مرتبط بمبيعات الأسلحة جعل إيران تدير سياستها وكأنّ هذه الأسلحة قيد الاستعمال.

بعد خفض عدد القوّات البريطانية في الخليج، أصبحت المهمّة العسكرية الرامية إلى الاستيلاء على أراض من رأس الخيمة أو الشارقة سهلة نسبياً ولم تتطلّب عمليّة واسعة النطاق. غير أنّ شعور إيران المتنامي بالأمان وتزايد إمكاناتها القتالية عزّزا الاعتقاد بأنّ ضمان أمن المنطقة في المدى الطويل هو بيد إيران باعتبارها الحارسة الفضلى للخليج.

لكنّ إيران كانت قوّة محافظة، وما عدا الجزر المتنازع عليها، لم تكن طموحاتها في مجال الأراضي تتخطّى حدودها الوطنية. باختصار، حاولت إيران الحفاظ على أمر واقع يخدم مصالحها الوطنية. أظهرت الاستعدادات الإيرانية لرحيل بريطانيا من الخليج درجة أكثر عملية في الديبلوماسية الإيرانية. فقد حاولت كسب ودّ بلدان الخليج العربية لا سيما السعودية والكويت والبحرين، واستأنفت علاقاتها الديبلوماسية مع مصر بعد وفاة الرئيس عبد الناصر، وكان السبب الأساسي وراء معارضتها لتشكيل اتّحاد الإمارات العربية، هو إمكانية أن تواصل الإمارات المطالبة بضمّ الجزر. وهكذا استمرّت الاتصالات الثنائية بين إيران وحكّام الإمارات طوال هذه المرحلة. وكان العراق الذي يطالب بضمّ شطّ العرب البلد الوحيد الذي لم تستطع إيران التوصّل إلى اتّفاق معه.

وأياً تكن المكاسب السياسية التي حقّقتها إيران في العالم العربي، فقد تحوّل النزاع على الجزر مع اقتراب موعد رحيل البريطانيين إلى مسألة أساسية في العلاقات العربية-الإيرانية. لم يكن عرب الخليج يملكون القوّة الضرورية لمواجهة إيران، ولم تبدِ الولايات المتّحدة اهتماماً بالنزاعات بين دول الخليج. كانت أميركا تعتبر أنّ بريطانيا نجحت في تأدية دور حامية المصالح الغربية في الخليج طوال المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ومع انسحاب البريطانيين، أظهرت استعداداً لدعم إيران كي تضطلع بهذا الدور.

كانت بريطانيا الطرف الوحيد الذي يحاول التوسّط لإيجاد حلّ. لكن طوال القرن التاسع عشر وفي القسم الأكبر من القرن العشرين عندما كان الخليج جزءاً من الأمبراطورية البريطانية، لم تُبذَل جهود حثيثة لتسوية النزاع على الجزر مع إيران. ولم تجهد بريطانيا لإيجاد تسوية إلا في وقت كان النفوذ البريطاني قد بلغ أدنى مستوى له. بعبارة أخرى، عندما كانت بريطانيا قادرة على فرض تسوية، لم تفعل، وعندما سعت إلى إيجاد حلّ للنزاع على الجزر عام 1971، لم تقدر على ذلك.

نجح المبعوث البريطاني الخاص إلى الخليج، السير ويليام لوس، في دفع إيران والشارقة نحو التوصّل إلى اتّفاق حول جزيرة أبو موسى يلبّي المتطلّبات الأمنية لإيران والحاجات المادّية للشارقة، لكنّه أخفق في إقناع الشاه أو حاكم رأس الخيمة في التوصّل إلى تسوية حول جزيرتَي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وفي النهاية وافقت بريطانيا على استيلاء إيران على الجزيرتين. ولا تعكس هذه الموافقة تواطؤاً بريطانياً-إيرانياً بل انعدام الخيارات أمام بريطانيا. وقد أنهت إيران مرحلة الانسحاب البريطاني بحلٍّ أملته بحسب شروطها الخاصّة. وأصبحت جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى جزءاً من إيران وبدأت حقبة من التفوّق الإيراني في الخليج.

يمكن القول إنّ ضعف بريطانيا وعدم استعداد أميركا للحلول مكانها وسرعة تعاظم نفوذ إيران شكّلت متغيّرات بنيويّة أدّت إلى سيطرة إيران على منطقة الخليج. لكنّ الصحيح أيضاً هو أنّ طبيعة التفاعل الإيراني مع كلّ من العرب والقوى الدولية المعنيّة تأثّرت بعوامل فرديّة مثل علاقات الشاه الشخصية برؤساء الدول وتقويمه الخاصّ لدور إيران الأمني، أو بقوى القوميّة الإيرانية التي أعطت لوناً مختلفاً للنظرة إلى المصالح القوميّة والدور الإقليمي الموسَّع.

بشكل عام، اعتمدت إيران منهجاً مستنداً إلى متطلبات «السياسة الواقعيّة» في الخليج مشابهاً لذلك الذي انتهجته بريطانيا لأكثر من مئة وخمسين عاماً. بقيت الفرضية الأساسية التي يستند إليها أمن الخليج قائمة على وجود قوّة واحدة تحافظ على النظام في المنطقة. ولم تغيّر مرحلة الانتقال من السيطرة الخارجية إلى الاستقلال الذاتي الإقليمي وبروز دول جديدة، كثيراً في هذه الفرضية. الفارق الأساسي هو أنه في تلك المرحلة أصبحت حماية مصالح الطرف الفارسي من الخليج هي الأعلى شأناً، حيثُ إن «السلام البريطاني» انتهى وحلّ مكانه «سلام إيراني».

الهوامش

توطئة

(1) John C. Campbell, "The Superpowers in the Persian Gulf Region" in Abbas Amirie (ed.), *The Persian Gulf and the Indian Ocean in International Politics*. (1975), p. 49.

(2) انظر مثلاً Glen Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East: Britain's Relinquishment of Power in Her Last Three Arab Dependencies* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991); J. B. Kelly, *Arabia, the Gulf and the West: A Critical View of the Arabs and their Oil Policy*, (London: Weidenfeld and Nicholson, 1980).

(3) هناك استثناء لافت في معالجة روح الله ك. رمزاني للموضوع، *Iran's Foreign Policy, 1941-1973: A Study of Foreign Policy in Modernizing Nations*, (Charlottesville: University Press of Virginia, 1975) و S. Chubin and S. Zabih, *The Foreign Relations of Iran: A Developing State in a Zone of Great-Powers Conflict*, (Berkeley: University of California Press, 1974). وكذلك استعمال ك. د. كار لمبدأ «التأثير العكسي» لتبيان التأثير الذي مارسته إيران على الولايات المتحدة في مجال صفقات الأسلحة، انظر C. D. Carr, "US Arms Transfer to Iran: 1948-1972"، أطروحة دكتوراه، (1980) LSE.

(4) انظر Chubin and Zabih, *The Foreign Relations of Iran*, pp. 11-17. شدّد على النقطة نفسها الدكتور رضا غاسمي، عضو الدائرة المعنيّة بشؤون الخليج في وزارة الخارجية الإيرانية بين 1969 و1975، وسفير إيران لدى الكويت بين 1975 و1977. وقد بعث الدكتور غاسمي في أبريل/ نيسان 1997 بأجوبة مكتوبة عن أسئلة وجّهها إليه الكاتب.

الفصل الأوّل: الخلفية التاريخية

(1) R. Ramazani, *The Persian Gulf: Iran's Role* (Charlottesville: University Press of Virginia, 1972), p. 11.

(2) المرجع نفسه، ص. 12.

(3) للاطلاع على الاضطرابات المحلّية التي أعقبت وفاة نادر شاه، انظر Peter Avery (ed.), *The Cambridge History of Iran, Vol. 7: From Nadir Shah to the Islamic Republic*,

(Cambridge: Cambridge University Press, 1991), pp. 56-62.

(4) Richard Schofield (ed.), *Territorial Foundations of the Gulf States*, (London: UCL Press, 1994), p. 35.

(5) Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East*, p. 98. على رغم أنّه غالباً ما تصف وزارة الخارجية البريطانية وبعض المؤرّخين عرقلة القواسم للتجارة البريطانية بالقرصنة، يرفض بعض المؤرّخين العرب مثل حاكم الشارقة الحالي، الشيخ سلطان القاسمي، هذا الوصف بشدّة. انظر Al-Qasimi, Muhammad, *The Myth of Arab Piracy in the Gulf*, (London: Croom Helm, 1986).

(6) للاطّلاع على نصّ اتّفاق 1820، انظر PRO/FO, 93/137/5a . وانظر أيضاً Muhammad Morsy Abdullah, *The United Arab Emirates: A Modern History*, (London: Croom Helm, 1978), p. 23.

(7) Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East*, p. 100.

(8) Schofield (ed.), *Territorial Foundations of the Gulf States*, p. 35.

(9) Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East*, p. 101 يعتبر غلين بلفور- بول أنّه عبر التوقيع على هذه الاتفاقات، أصبح لإمارات الخليج وضع قانوني «غريب» في الأمبراطورية البريطانية إذ لم يعد ممكناً وصفها بالمحميّات أو المستعمرات. للاطلاع على التفاصيل حول الاختلاف القانوني بين المحميّة والمستعمرة، انظر Balfour-Paul, *The End ofEmpire in the Middle East*, pp. 101-3.

(10) إثباتاً لهذه السياسة، انظر نصّ المعاهدة البريطانية-السعودية الأولى عام 1915 التي جاء فيها «يتعهّد الملك عبد العزيز آل سعود كما فعل والده قبله الإحجام عن أيّ عمل عدائي ضدّ، أو تدخّل في أراضي الكويت والبحرين ولدى مشايخ قطر وساحل عُمان PRO/FO. 93/137/1 . وأعيد التأكيد على المبدأ نفسه في معاهدة جدّة عام 1927.

(11) Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East*, p. 105.

(12) Ramazani, *The Persian Gulf*, pp. 23-4.

(13) John F. Standish, *Persia and the Gulf: Retrospect and Prospect*, (London: Curzon, 1998), pp. 170-3.

(14) Anthony Verrier, *Through the Looking Glass: British Foreign Policy in an Age of Illusion*, (London: Cape, 1983), Introduction.

(15) Ramazani, *The Persian Gulf*, pp. 20-1.

(16) William Roger Louis, *The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Post-War Imperialism*, (Oxford: Oxford University Press, 1984), p. 15.

(17) Verrier, *Through the Looking Glass*, p. 53.

(18) Louis, *The British Empire in the Middle East*, p. 28.

(19) المرجع نفسه، ص. 15.

(20) المرجع نفسه، ص. 33. بحسب فيليب داربي، بلغ ثمن التسهيلات في منطقة القناة بين 500 و700 مليون دولار، انظر Philip Darby, *British Defence Policy East of Suez: 1947-1968*, (London: Oxford University Press for the Royal Institute of International Affairs, 1993), p. 36.

(21) Verrier, *Through the Looking Glass*, p. 56.

(22) Darby, *British Defence Policy East of Suez*, p. 85.

(23) Louis, *The British Empire in the Middle East*, p. 188.

(24) المرجع نفسه، ص. 8-9.

(25) Moiara de Moraes Ruehsen, 'The Advent of American Hegemony in the Persian Gulf, 1953-1956,' PhD thesis, John Hopkins University, (1992), p. 272.

(26) المرجع نفسه، ص. 18.

(27) المرجع نفسه، ص. 222.

(28) المرجع نفسه، ص. 121.

(29) Robert Stookey, *America and the Arab States: An Uneasy Encounter*, (New York, London: Wiley, 1975), p. 142.

(30) Ramazani, *Iran's Foreign Policy*, p. 267.

(31) Verrier, *Through the Looking Glass*, pp. 155-6.

(32) Darby, *British Defence Policy East of Suez*, p. 99. تجدر الإشارة إلى أنّ نيكسون لفت في مقال نُشر عام 1987 إلى أنّه اعتبر مع الرئيس أيزنهاور أنّ الموقف الذي اتّخذته الولايات المتّحدة أثناء أزمة السويس كان «خطأً كبيراً في السياسة الخارجية» أدّى إلى إضعاف الإرادة البريطانية في الشرق الأوسط في السنوات اللاحقة. انظر Richard Nixon, 'My Debt to Macmillan,' in *The Times*, 28 January 1987.

(33) Darby, *British Defence Policy East of Suez*, pp. 130-1.

(34) Verrier, *Through the Looking Glass*, p. 175.

(35) Darby, *British Defence Policy East of Suez*, pp. 107-8.

(36) Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East*, p. 68.

(37) Darby, *British Defence Policy East of Suez*, p. 210.

(38) Verrier, *Through the Looking Glass*, p. 171.

(39) المرجع نفسه.

(40) PRO/FO, 371/156670, from the British Residency to London, 22 November 1961.

(41) Shahram Chubin, 'Iran and the Persian Gulf: Iranian Policy and the Arab States, 1959-1967,' PhD. thesis, Columbia University, (1969), pp. 11-17.

(42) المرجع نفسه، ص. 39.

(43) المرجع نفسه، ص. 46-7.

(44) PRO/FO, 371/168832, from Tehran to London, 11 December 1962.

(45) PRO/FO, 371/168632, from Tehran to London, 4 February 1963.

(46) PRO/FO, 371/175715, from FO to Tehran, 4 September 1964.

(47) PRO/FO, 371/140794, from Tehran to London, 4 November 1959.

(48) PRO/FO, 371/164187, from, Tehran to London, 22 May 1962.

(49) PRO/FO, 371/168626, from Tehran to London, 12 October 1963.

(50) PRO/FO, 371/168626, from Tehran to London, 14 December 1963.

(51) PRO/FO, 371/168626, from Tehran to London, 21 December 1963.

(52) PRO/FO, 371/174709, 10 March 1964. جاء هذا التأكيد للموقف البريطاني المزمن بعدما احتجّت الحكومة الإيرانية على الامتياز الذي منحه حاكم الشارقة للتنقيب عن النفط حول جزيرة أبو موسى.

الفصل الثاني: قرار 16 كانون الثاني/ يناير

(1) James Callaghan, *Time and Chance*, (London: Collins, 1987), p. 169.

(2) تضمّنت الإجراءات الاقتصادية الداخلية محاولة لخفض الواردات عبر فرض 15 في المئة إضافية على مجموعة كبيرة من السلع المصنّعة، والحدّ من الإنفاق الاستهلاكي عبر فرض زيادة شاملة بنسبة 2.5 في المئة على الضرائب على الدخل الفردي، وزيادة بقيمة سبعة بنسات على الرسوم الداخلية على غالون النفط والغاز. لكن على رغم هذه الإجراءات، استمرّت الواردات في الارتفاع. انظر National Security Files (NSF): CIA staff memorandum No. 26-65 (18b), 1 July 1965, 'United Kingdom, Tredex (Burke Trend),' box 215, Country File, the United Kingdom, LBJ library.

(3) Denis Healey, *The Time of My Life*, (London: Penguin, 1990), pp. 280-1.

(4) في البداية اقترحت الولايات المتّحدة على بريطانيا «مشروعاً مشتركاً» في الشرق الأقصى بهدف حملها على تقديم «مساهمة نوعيّة» لجهود الحرب الأميركية في فيتنام مقابل مساعدة الولايات المتّحدة لبريطانيا في ماليزيا. انظر NSF, memo, 'What the US wishes to achieve,' from George Ball to the President (05), 5 December 1956, 'UK PM Wilson visit (1),' box 213, Country File, the United Kingdom, LBJ Library. على رغم أنّ بريطانيا عبّرت عن استعدادها لمساعدة الولايات المتّحدة في فيتنام، كانت لمسؤول أميركي واحد على الأقلّ رؤية واقعية عن حدود المساعدة البريطانية «... يريدون رؤية سفن في المحيط الهندي وليس رجالاً يُقتَلون في الأدغال الفيتنامية. لكنّنا بأمسّ الحاجة إلى التضحية البريطانية». NSF, White House memo to the President (34a), 4 December 1965, 'UK PM Wilson visit;(1) Country File, United Kingdom, LBJ Library.

(5) *The Times*, 17 January 1968

(6) Harold Wilson, *The Labour Government 1964-1970: A Personal Record,*

.(London: Weidenfeld and Nicolson, 1971), p. 42

(7) House of Commons debate, 19 March 1965, Col. 1547

(8) Wilson, *The Labour Government*, p. 212

(9) House of Commons debate 19 December 1965, Col. 424-425

(10) مقابلة مع اللورد هيلي، مجلس اللوردات، 4 تموز/ يوليو 1995.

(11) Healey, *The Time of My Life*, p. 279

(12) Wilson, *The Labour Government*, p. 212

(13) Darby, *British Defence Policy East of Suez*, p. 283

(14) Callaghan, *Time and Chance*, p. 169

(15) Christopher Mayhew, *Britain's Role Tomorrow*, (London: Hutchinson, 1976), .p. 131

كان مايهو لورد الأميرالية الأوّل البريطاني بين 1964 و1966.

(16) المرجع نفسه.

(17) PRO/CAB, 129/120 C(65)49, Memorandum by the Secretary of State for .Foreign Affairs, 24 March 1965

في اجتماع حكومي بعد ستّة أيام، بدا أنّ أعضاء الحكومة يوافقون على فكرة «انسحاب [بريطاني] تدريجي ومنظم من الشرق الأوسط»، لكن لم يُحدِّد إطار زمني لهذا الانسحاب كما لم تكن هناك أيّ إشارة إلى أنّه سيحصل في المدى القصير أو المتوسّط. انظر PRO/CAB, 128/39, Cabinet meeting, 30 March .1965

(18) أعطيت التطمينات للأميركيين أثناء زيارة ولسون الأولى إلى واشنطن في السابع والثامن من كانون الأول/ ديسمبر 1964. وجاء في البيان المشترك «... أعاد الرئيس ورئيس الوزراء التأكيد على عزمهما على الاستمرار في المساهمة في الحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط والشرق الأقصى». انظر NSF: The White House, text of joint communiqué (67), 'United Kingdom PM .Wilson visit (II),' box 213, Country File, the United Kingdom, LBJ Library

لكن عند قراءة السجلّات الأميركية عن زيارة ولسون عام 1964، يتكوّن انطباع بأنّ مسائل شرق السويس أو حتّى المسائل الاقتصادية لم تحتلّ الأولوية في المناقشات الثنائية. فقد تركّزت معظم المناقشات على الأمن الأوروبي وسياسات حلف شمال الأطلسي ودور الأسلحة النووية البريطانية. ويتأكّد هذا الانطباع في رواية هارولد ولسون عن الزيارة، انظر Wilson, *The Labour Government* p. 48.. تحوّل شرق السويس أولويّة في مرحلة لاحقة.

(19) Callaghan, *Time and Chance*, p. 175-6; and NSF, CIA staff memorandum Nos 26-65 (18b), 1 July 1965, 'UK, Tredex (Burke Trend),' box 215, Country File, the .United Kingdom, LBJ Library

(20) Callaghan, *Time and Chance*, p. 190

(21) على الأقلّ رأى مسؤول أميركي واحد، هو فرانسيس م. باتور العضو في مجلس الأمن القومي، رابطاً ضمنياً. انظر NSF, The Callaghan visit (45a) 25 June 1965, 'Vol. VI,' box 208,

.Country File, the United Kingdom, LBJ Library

(22) Callaghan, *Time and Chance*, p. 176

(23) جرى النظر في واشنطن في فكرة وضع شروط سياسية ورُفعت حتّى كتوصية إلى الرئيس لكن لا أدلّة تشير إلى أنّها عُرضت على الحكومة البريطانية. انظر NSF. Sterling crisis (6), 6 August 1965, 'UK, Tredex (Burke Trend),' box 215, Country File, the United Kingdom, LBJ .Library

(24) .Statement of the Defence Estimates, February 1965, Cmnd. 2592

(25) Gregory Gause, 'British and American Policies in the Persian Gulf, 1968-1973,' .*Review of International Studies*, Vol. 11 (October 1985)

(26) المرجع نفسه.

(27) Humphrey Trevelyan, *The Middle East in Revolution*, (London: Macmillan, 1970). pp. 209-10 . عُقد عدد من المؤتمرات في لندن للتوصّل إلى تسوية سلمية لحرب عدن الأهلية. للاطّلاع على التفاصيل، انظر Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East*, .pp. 49-96

(28) نقلاً عن .Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East*, p. 85

(29) Mayhew, *Britain's Role Tomorrow*, pp. 134-5

(30) .Statement of the Defence Estimates, February/1966, Cmnd. 2901

(31) Wilson, *The Labour Government*, p. 212

(32) المرجع نفسه.

(33) المرجع نفسه.

(34) المرجع نفسه، ص. 213. أدّى قرار إلغاء طلب الحصول على حاملة الطائرات CVA 01 إلى استقالة كريستوفر مايهو، لورد الأميرالية الأوّل بين 1964 و1966، إذ اعتبر أنّ البيت الأبيض حاول إرساء توازن مستحيل. كان مايهو يعتبر أنّه يجب الاختيار بين الإبقاء على وجود في الخارج مع دعم عسكري كاف والانسحاب الكامل. انظر .Mayhew, *Britain's Role Tomorrow*, pp. 131-53

(35) .Statement of the Defence Estimates, February 1966

(36) Statement of the Defence Estimates (supplementary statement), July 1967, .Cmnd. 3357

(37) Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East*, p. 86 وُضع هذا التوسّع في سياق توصية لجنة الاستخبارات المشتركة في كانون الأوّل/ ديسمبر 1965. خوفاً من أن يعتبر الحكام العرب في الخليج أنّ الانسحاب هو مؤشّر عن ضعف بريطاني ويسعون تالياً إلى عقد تفاهم مع عبد الناصر، أوصت اللجنة بأن يدعم البريطانيون نيّتها المعلنة بالبقاء في الخليج بواسطة أدلّة حسّية. وأوصت اللجنة أيضاً بالحفاظ على القاعدة البريطانية في قبرص لطمأنة الشاه بشأن الالتزام البريطاني بمنظّمة سنتو. انظر PRO/CAB, 148/49, Cabinet Joint Intelligence Committee, 'The Effects in the Middle East and Africa of an Early Announcement of British Withdrawal from .South Arabia in 1967 or 1968,' 17 December 1965

(38) *The Times*, 3 February 1966.

(39) *The Times*, 1 July 1966.

(40) عبّر فيليب داربي أيضاً عن وجهة النظر هذه. انظر Darby, *British Defence Policy East of Suez*, p. 304.

(41) نظراً إلى ردّ فعل الحكّام العرب في الخليج على قرار الانسحاب الذي اتّخذته بريطانيا، والذي نناقشه لاحقاً في هذا الفصل، يمكن استنتاج العكس أي إنّه كان هناك شعور بأنّه ينبغي على بريطانيا البقاء في المستقبل المنظور.

(42) Sir William Luce, 'Britain's Withdrawal From the Middle East and the Persian Gulf,' *Royal United Service Institution Journal*, vol. 114, no. 653 (March 1969), p. 7.

(43) المرجع نفسه، ص. 8.

(44) Statement of the Defence Estimates (supplementary statement), July 1967.

(45) Healey, *The Time of My Life*, p. 293.

(46) المرجع نفسه.

(47) مقابلة مع اللورد هيلي.

(48) Richard Crossman, *The Crossman Diaries*, edited by A. Howard, (1991) p. 264.

(49) Darby, *British Defence Policy East of Suez*, pp. 310-11.

(50) House of Commons debate, 20 July 1966, Col. 631-632.

(51) Statement of the Defence Estimates, February 1967, Cmnd. 3203.

(52) Wilson, *The Labour Government*, p. 376.

(53) المرجع نفسه، ص. 377.

(54) المرجع نفسه.

(55) House of Commons debate, 14 April 1967, Col.245-246.

(56) House of Commons debate, 12 June 1967, Col. 2482.

(57) المرجع نفسه.

(58) Callaghan, *Time and Chance*, p. 211.

(59) NSF, Memorandum from Dean Rusk to the President (1a), 17/12/1967, 'UK PM Visit Briefing Book,' box 215, Country File, the United Kingdom, LBJ Library.

(60) NSF: Telegram from US Ambassador in London to the State Department (20), 9 September 1956, 'Vol. VI,' box 208, Country File, the United Kingdom, LBJ Library.

(61) NSF: (224a), 'Vol. VII, Visit of PM Wilson Dec 15-19 1965,' box 209, Country File, the United Kingdom, LBJ Library.

(62) NSF: Position Paper (3j), 27/1/66, 'UK defense review,' box 215, Country File,

.the United Kingdom, LBJ Library

(63) NSF: Telegram from US Ambassador in London to Rusk (7), 18 April 1967, .'Vol. X,' box 210, Country File, the United Kingdom, LBJ Library

(64) NSF: Memorandum from Rusk to the President (5), 3 May 1967, 'UK Visit of .PM Wilson,' box 216, Country File, the United Kingdom, LBJ Library

(65) Callaghan, *Time and Chance*, p. 211

(66) NSF: Telegram, text of message to Foreign Secretary Brown from Secretary Rusk (70), Undated/1967, 'UK Vol. XI,' box 211, Country File, The United .Kingdom, LBJ Library

(67) NSF: Letter from LBJ to PM Wilson (144a), Undated/1967, 'UK Vol. XII,' box .211, Country File, the United Kingdom, LBJ Library

(68) NSF: Meeting between Secretaries McNamara and Healey (13a), 10 May 1967, .'UK Vol. XI,' box 211, Country File, The United Kingdom, LBJ Library

(69) .Statement of the Defence Estimate (supplementary statement), July 1967

(70) المرجع نفسه، و Healey, *The Time of My Life*, p. 239

(71) .Statement of the Defence Estimate (supplementary statement), July 1967

(72) .House of Commons debate, 28 February 1967, Col. 305

(73) مقابلة مع السير دنيس رايت، السفير البريطاني في إيران بين 1963 و1971، 7 حزيران/ يونيو 1995، في منزله في هادنهام، باكنغامشير.

(74) سادت في بعض الأوساط الرسمية والأكاديمية البريطانية مخاوف بشأن الاستقرار في دول الخليج العربية. وكانت مصادر عدم الاستقرار المحتملة تشمل النزاعات المحلية على الأراضي والتجزئة السياسية وانتشار المجموعات الثورية والاختراق الروسي للمنطقة. انظر Luce, Lecture (1969) وكذلك D. C. Watt, 'The Decision to Withdraw from the Gulf,' *Political Quarterly*, .(July-September 1968)

(75) Wilson, *The Labour Government*, p. 459, and Callaghan, *Time and Chance*, .pp. 214-16

(76) .Gause, 'British and American Policies in the Persian Gulf,' p. 251

(77) Wilson, *The Labour Government*, pp. 479-80

(78) المرجع نفسه.

(79) Crossman, *Diaries*, p. 436

(80) المرجع نفسه، ص. 2-441.

(81) NSF: Memorandum for the President from the Under Secretary of State (213), 11 January 1968, 'Vol. XIII,' box 212, Country File, the United Kingdom, LBJ .Library

(82) NSF: Letter from LBJ to Wilson (213), 12 January 1968, 'Vol. XIII,' box 212,

.Country File, the United Kingdom, LBJ Library

(83) Crossman, *Diaries*, p. 443.

(84) المرجع نفسه.

(85) House of Commons debate, 16 January 1968, Col. 1583.

(86) Statement of the Defence Estimates, January 1968, Cmnd. 3540.

(87) House of Commons debate, 16 January 1968, Col. 1584.

(88) House of Commons debate, 16 January 1968, Col. 1619-20.

(89) بحسب تقديرات الحكومة البريطانية، بلغت كلفة تمركز قوّات في الخليج 12 مليون جنيه استرليني. انظر Statement of the Defence Estimates, February/1967 . بحسب أحد الباحثين، بلغت حصّة الوجود العسكري في الخليج في ميزان المدفوعات نحو 60 مليون جنيه استرليني. انظر، Gause, 'British and American Policies in the Persian Gulf,' p. 252.
يمكن مقارنة هذا بالكلفة العالية نسبياً للإبقاء على قاعدة عدن والتي بلغت مئة مليون جنيه استرليني. انظر House of Commons debate, 14 March 1965, Col. 1611.

(90) House of Commons debate, 16 January 1968, Col. 1592.

(91) House of Commons debate, 16 January 1968, Col. 1594, and 18 January Col. 1069.

(92) House of Commons debate, 17 January 1968, Col. 1859.

(93) المرجع نفسه.

(94) انظر ردّ فعل هيلي في *The Times*, 17 January 1968.

(95) House of Commons debate, 25 March 1968, Col.1046-1052.

(96) *Daily Telegraph*, 17 January 1968.

(97) أنشأ الرئيس جونسون في 7 حزيران/ يونيو 1967 «لجنة خاصّة لمجلس الأمن القومي» كي تعنى بتنسيق إدارة أزمة الشرق الأوسط أثناء الحرب العربية-الإسرائيلية وبعدها. أنهت اللجنة الخاصّة عملها الرسمي في آب/ أغسطس 1967، لكنّ السجلات الأميركية تعطي انطباعاً بأنّ المسائل المتعلّقة بالصراع العربي-الإسرائيلي هيمنت على النقاشات حول سياسة الشرق الأوسط طوال ما تبقّى من عام 1967.

(98) *The Times*, 19 January 1968.

(99) *The Times*, 22 January 1968.

(100) مقابلة مع اللورد هيلي.

(101) House of Commons debate, 25 January 1968, Col. 278.

(102) *The Daily Telegraph*, 15 February 1968.

(103) مقابلة مع اللورد هيلي.

(104) Ramazani, *Iran's Foreign Policy*, pp. 312-15.

(105) PRO/FO, 371/180784, Telegram from the British Embassy in Tehran to the Foreign Office, 28 October 1965.

(106) National Security Archives (NSA), CIA memorandum 'The Shah and His

.Policies,' 5 June 1967, 003108 (Dels 1988)

(107) .Chubin and Zabih, *The Foreign Relations of Iran*, pp. 118-24

(108) مكالمة هاتفية مع السفير ثيودور إليوت، المدير المعنيّ بشؤون إيران في وزارة الخارجية البريطانية بين 1966 و1969، 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1995.

(109) NSF, White House memorandum, From Walt Rostow to LBJ (256), 'Vol. II,' .box 136, Country File, Iran, LBJ Library

(110) .NSA, CIA memorandum 'The Shah and his policies,' 5 June 1967

(111) NSA, CIA memorandum 'The Shah's increasing assurance,' 7 May 1968, .002493 (Dels 1988)

(112) أكّد السفير إليوت هذا الانطباع في مكالمة هاتفية معه.

(113) NSF, Memorandum from Rostow to LBJ (245), 17 May 1967, 'Vol. II,' box .136, Country File, Iran, LBJ Library

(114) المرجع نفسه.

(115) .NSA, CIA memorandum 'The Shah and his policies,' 5 June 1967

(116) انظر Y. Alexander and A. Nanes, *The United States and Iran: A Documentary .History*, (Frederick, MD: Athletic Books, 1980), pp. 368-9

(117) NSF, White House Memorandum (241), Undated, 'Vol. II,' box 136, Country .File, Iran, LBJ Library

(118) .NSA, CIA memorandum 'The Shah and his policies,' 5 June 1967

(119) مكالمة هاتفية مع إليوت.

(120) المرجع نفسه.

(121) .NSA, CIA memorandum 'The Shah and his policies,' 5 June 1967

(122) NSF, White House memorandum from the Vice President to the President (23), .30 August 1967,' Vol. II,' Box 4, The Vice President, LBJ Library

(123) .NSA, CIA memorandum 'The Shah and his policies,' 5 June 1967

(124) NSA: 'Visit of the Shah of Iran August 22-24 1967' paper on suggested topic .of conversation, 15 August 1967, 001767 (Dels 1982)

(125) قال الشاه لنائب الرئيس الأميركي «... بينما تغادر المملكة المتّحدة تدريجاً منطقة الخليج الفارسي، الشريكان الوحيدان في العالم الحرّ القادران على ملء ذلك الفراغ هما إيران والسعودية». انظر NSA, 'White House memorandum' from the VP to LBJ on meeting with the Shah 30/Aug/1967 (Dels 1989). وقد أيّد تلك الفكرة لاحقاً أعضاء في وزارة الخارجية الأميركية، انظر NSA, 'Briefing memorandum' from Stuart W. Rockwell to the Secretary of State, .7 June 1968, 001415 (Dels 1993)

(126) NSF, White House memorandum of conversation between H. Wriggins and Ambassador Khosro Khosravani of Iran (258a), 26 July 1966, 'Vol. II,' box 136,

.Country File, Iran, LBJ Library

(127) مقابلة مع السير دنيس رايت، 9 أيار/ مايو 1995.

(128) مقابلة مع أمير خوسرو أفشار، نائب وزير الخارجية الإيراني 1965-1969، 14 حزيران/ يونيو 1995.

(129) Kayhan, 'Britain and the Gulf Rulers Sign Security Accord,' 16 November 1967.

(130) *The Daily Telegraph*, 18 January 1968.

(131) SWB، Tehran Home Service، 13 آذار/ مارس 1968.

الفصل الثالث: من ديبلوماسية القوّة إلى التسوية

(1) SWB، Baghdad Home Service بالعربية، 6 آذار/ مارس 1968.

(2) SWB، Tehran Home Service بالعربية، 28 أيار/ مايو 1968.

(3) إطلاعات، 26 شباط/ فبراير 1968.

(4) FBIS، Tehran *Ayangedan* ، 17 أيلول/ سبتمبر 1968. كان لهذا النزاع آثار بعيدة المدى على العلاقات الإيرانية-العربية. في سياق رفع التقارير حول العلاقات الإيرانية الكويتية، كتب السفير البريطاني في إيران إلى وزارة الخارجية عام 1965 يقول إنّ رئيس الوزراء الإيراني «... بدا أنّه يقترح أنّه إذا أمكن إقناع الكويتيين بالتوقّف عن الكلام عن «الخليج العربي»، فسيكون كلّ شيء بخير». انظر PRO/FO, 371/180784, Telegram from the British Embassy in Tehran to the Foreign Office, 6 April 1965.

زُعم أيضاً أنّ الحكومة الإيرانية طلبت من كلّ المصارف الإيرانية رفض التعامل بأيّ وثيقة ترد فيها عبارة «الخليج العربي». انظر PRO/FO, 371/180784, Telegram from the British Embassy in Tehran to the Foreign Office, 27 May 1965.

(5) FBIS، Tehran Domestic Service بالفارسية، 29 كانون الثاني/ يناير 1968.

(6) مقابلة مع السير دنيس رايت، هادنهام، باكنغامشير، 9 حزيران/ يونيو 1996.

(7) *Daily Telegraph*, 9 January 1968.

(8) مقابلة مع أردشير زاهدي، وزير الخارجية الإيراني 1967-1971، مونترو، 13 أيلول/ سبتمبر 1996.

(9) أرشيف الديوان الملكي السعودي: برقيّة من السفير السعودي في طهران إلى الملك فيصل، 12 شباط/ فبراير 1968.

(10) مقابلة مع فرانك برنشلي، مساعد نائب وزير الخارجية عام 1968، لندن، 13 حزيران/ يونيو 1996. لم يستطع برنشلي التأكيد على أنّه جرى عرض اقتراح محدّد على السعودية في ذلك الوقت. لكنّ سجلاّت الحكومة البريطانية تكشف أنّ غورونوي روبرتس قال للملك فيصل «... إنّ الشاه مستعدّ جداً للتعاون في نظام دفاعي خاصّ بالخليج حيث لا يسيطر بلد على آخر». انظر PRO/FO, 8/47, 'Record of meeting between the Minister of State For Foreign Affairs and King Faisal of Saudi Arabia at Riyadh airport,' 10 January 1968.

(11) Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East*, pp. 111-12. يقول بعضهم إنّ اجتماع 1965 أوحت به بريطانيا مباشرةً، انظر Chubin, "Iran and the Persian Gulf" p. 120، في حين يعتبر آخرون أنّ التأثير البريطاني كان غير مباشر: مع تطوّر الأحداث في عدن، لا سيّما الوعد البريطاني بمنح اتّحاد جنوب شبه الجزيرة العربية استقلاله، أدّى ذلك إلى زيادة حماسة حكّام الخليج للاتّحاد، انظر Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East*, p. 122.

(12) مقابلة مع السير جوليان بولارد، المعتمد السياسي البريطاني في دبي عام 1968، All Souls College، أوكسفورد، 11 حزيران/ يونيو 1996.

(13) عبّر بولارد عن الرأي الأوّل وبرنشلي عن الرأي الثاني.

(14) Statement of Defence Expenditure, Feb. 1968, Cmnd. 3927 لكن بحسب فرانك برنشلي، لم يُنظَر إلى الاتّحاد باعتباره هيكلية أمنية بديلة بعد رحيل البريطانيين بل نظاماً يؤمّن الحيوية الاقتصادية للمشيخات الصغيرة ويحسّن فرصها بالحصول على اعتراف سياسي دولي.

(15) *Financial Times*, 10 January 1968

(16) FBIS، Tehran Domestic Service بالفارسية، 29 كانون الثاني/ يناير 1968.

(17) SWB ،Tehran Domestic Service بالفارسية، مقتطفات من أجوبة الشاه على ناشر *Iran Tribune*، 24 أيار/ مايو 1968.

(18) مقابلة مع برنشلي.

(19) مقابلة مع بولارد.

(20) مقابلة مع أفشار، لندن، 14 حزيران/ يونيو 1995.

(21) أرشيف الديوان الملكي السعودي: برقية من السفير السعودي في طهران إلى الملك فيصل، 20 كانون الثاني/ يناير 1968.

(22) Observer, 21 January 1968. بعد خمسة أيام، أنكرت السفارة الإيرانية في لندن هذه التقارير، انظر *The Observer*, 26 January 1968.

(23) *Times*, 18 January 1968

(24) الرياض، 18 كانون الثاني/ يناير 1968.

(25) PRO/FO, 8/518/42, from Bahrain to London, 19 January 1968.

(26) مقابلة مع السير أنطوني بارسونز، المعتمد السياسي البريطاني في البحرين 1965-1969، ديفون، 10 حزيران/ يونيو 1996. من جهة أخرى، اعتبر السير ستيوارت كروفرد أنّه عبر اقتراح الانضمام إلى الاتّحاد، من شأن البحرين أن تتفادى تغييراً مباشراً في وضعها الدولي وهكذا «... تحصل حكومتا إيران والبحرين على المزيد من الوقت للتوصّل إلى تسوية موقّتة». انظر PRO/FO, 8/11/59459, from Bahrain to London, 27 April 1968.

(27) أرشيف الديوان الملكي السعودي: برقيّة من السفارة السعودية في بانكوك إلى وزارة الخارجية، 27 كانون الثاني/ يناير 1968.

(28) مقابلة مع أفشار، لندن، 24 أيار/ مايو 1996.

(29) NSF: Telegram from the US Ambassador in Tehran to Rusk (76), 30 January 1968, 'Iran Cables Vol. II 66-69 [1 of 2],' box 136, Country File, Iran, LBJ

.Library

(30) أرشيف الديوان الملكي السعودي: برقيّة من السفير السعودي في طهران إلى الملك فيصل، الأوّل من شباط/ فبراير 1968.

(31) أرشيف الديوان الملكي السعودي: برقيّة من وزارة الخارجية إلى الملك فيصل، 31 كانون الثاني/ يناير 1968.

(32) أرشيف الديوان الملكي السعودي: اجتماع رشاد فرعون مع فرتش، الأول من شباط/ فبراير 1968.

(33) أرشيف الديوان الملكي السعودي: برقيّة من الملك فيصل إلى السفير السعودي في طهران، 29 كانون الثاني/ يناير 1968.

(34) أرشيف الديوان الملكي السعودي: برقيّة من الملك فيصل إلى السفير السعودي في طهران، 31 كانون الثاني/ يناير 1968.

(35) أرشيف الديوان الملكي السعودي: برقية من السفير السعودي في طهران إلى الملك فيصل، 6 شباط/ فبراير 1968.

(36) *Middle East Economic Survey*, Vol. XI, no. 43, 23 August 1968, p. 4. حصلت الحادثة في الأول من شباط/ فبراير لكنّها سُرِّبت إلى الصحافة بعد أسبوع. لم ترد تقارير عن حصول صدامات مسلّحة، لكنّ الولايات المتّحدة أعربت عن خيبة أملها من الطريقة التي تمّ التعاطي بها مع المسألة. انظر
NSF: Telegram from US ambassador in Tehran to Rusk (70), 1 February 1968, 'Iran Cables Vol. II, 66-69 [1 of 2],' box 136, Country File, Iran, LBJ Library.

(37) مقابلة مع هرمان إيلتس، السفير الأميركي في السعودية 1965-1970، بوسطن، ماس، 19 أيار/ مايو 1997. بحسب إيلتس، لم تصدر الحكومة الإيرانية أمراً بمصادرة آلة التنقيب ولامت الأميرال المسؤول الذي أعطى الأمر. ونتيجة لذلك أقيل من منصبه.

(38) NSF: Telegram from US Ambassador in Tehran to Rusk (70), 1 February 1968, 'Iran Cables Vol. II 66-69 [1 of 2],' box 136, Country File, Iran, LBJ Library.

(39) *The Times*, 23 January 1968.

(40) Frauke Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates*, (London: Longman, 1982), p. 341.

(41) SWB، Kuwait Home Service بالعربية، 27 شباط/ فبراير 1968.

(42) رياض الريّس، وثائق الخليج العربي، (لندن: رياض الريّس، 1986)، ص. 9-26. يكشف هيرد-باي أنّ الاتّفاق استند إلى مسودّة قطرية. لكن كانت هناك اختلافات ملحوظة بين المسودّة القطرية والاتّفاق النهائي. أرادت قطر أن يشارك عدد أصغر من الإمارات في الاتّحاد بينما تشكّل المشيخات الصغيرة (الشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ورأس الخيمة) اتّحاداً في ما بينها يُعرَف بـ«الإمارات الساحلية العربية المتّحدة». وهكذا يتكوّن اتّحاد من أربع مشيخات ذات عدد متشابه من السكّان وموارد اقتصادية متشابهة. رفضت الإمارات الأخرى هذه الفكرة رفضاً قاطعاً. وعرضت المسودّة أيضاً إجراءات لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء وقد جرى إسقاطها في الاتّفاق النهائي بهدف «... تفادي الإشارة إلى نزاعات مماثلة وتأمين حسّ من الانسجام منذ البداية». علاوةً على ذلك، ورد في المسودّة أنّ المجلس

الفيديرالي يجب أن يكون شبيهاً بالبرلمان لكنّ الاتّفاق نصّ على أن يعمل المجلس تحت الإشراف الوثيق للمجلس الأعلى. أخيراً حُدِّدت وظائف المحكمة الفيديرالية في المسودّة فقط. انظر Heard-Bey, *From Trucial States*, pp. 343-4.

(43) رياض الريّس، وثائق الخليج العربي، ص. 28.

(44) SWB، البيان الإيراني حول الخليج، 2 أبريل/ نيسان 1968.

(45) Eric Jensen, 'The Secretary-General's Use of Good Offices and the Question of Bahrain,' *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 14, no. 3, (Winter 1985), pp. 336-7.

(46) *The Times*, 16 July 1968.

(47) Jensen, 'The Secretary-General's Use of Good Offices,' p. 337.

(48) مقابلة مع بارسونز.

(49) NSF: Telegram from US Ambassador in Tehran to State Department (69), 1 February 1968, 'Iran Cables Vol. II 66-69 [1 of 2],' box 136, Country File, Iran, LBJ Library.

(50) J. I. Charney and L. M. Alexander (eds), *International Maritime Boundaries*, vol. II, (Dordrecht, Boston and London: Martinus Nijhoff, 1993), p. 1520.

(51) R. Young, 'Equitable Solution for Offshore Boundaries; The 1968 Saudi Arabian-Iran Agreement, *The American Journal of International Law*, vol. 64, (1979), pp. 153-5.

(52) Charney and Alexander, *International Maritime Boundaries*, vol. II, p. 1521.

(53) *MEES*, Vol. XI, no. 43, 23 August 1968, p. 4.

(54) المرجع نفسه.

(55) أرشيف الديوان الملكي السعودي: اجتماع بين يمني والوفد الإيراني، 21 شباط/ فبراير 1968. تكشف الوثيقة نفسها أنّه أثناء زيارة يمني إلى طهران في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، عُرضت فكرة إنشاء مشروع مشترك لكنّ الملك فيصل رفضها لأنّ إيران كانت قد اعترفت عام 1965 بملكيّةَ السعودية لبعض المناطق.

(56) أرشيف الديوان الملكي السعودي: وثيقة غير مؤرَّخة لكنّ محتواها يشير إلى أنّ الحديث دار ربّما أثناء زيارة يمني إلى إيران في شباط/ فبراير 1968.

(57) NSF: Telegram from Rusk to US Ambassador to Tehran (157), 28 February 1968, 'Iran Cables Vol. II, 66-69 [2 of 2],' box 136, Country File, Iran, LBJ Library.

(58) NSF: Telegram from Rusk to US Ambassador in Tehran (160), 3 February 1968, 'Iran Cables Vol. II 66-69 [2 of 2],' box 136, Country File, Iran, LBJ Library.

(59) أرشيف الديوان الملكي السعودي: برقيّة من السفير السعودي في طهران إلى الملك فيصل، 12 شباط/ فبراير 1968.

(60) مقابلة مع بارسونز.
(61) مقابلة مع أفشار.
(62) مقابلة مع رايت. يمكن القول إنّ أحداث الشرق الأوسط في أواخر الخمسينيات، لا سيّما الانقلاب في العراق وصعود التحدّي الذي كان يمثّله عبد الناصر، ربّما أخّرت محاولات إيجاد حلّ لمسألة البحرين.
(63) Sir Denis Wright's memoirs, unpublished manuscript, p. 415.
(64) NSF: Shah-Rostow meeting (62), 9 February 1968, 'Iran Cables Vol. II 66-69 [1 of 2],' box 136, Country File, Iran, LBJ Library. بعد الاجتماع بالشاه، قال روستو للسفيرَين السعودي والكويتي إنّه لم يناقش معه أيّ مسألة متعلّقة بـ«أمن الخليج»، وإنّ زيارته إلى طهران جاءت بناءً على دعوة من السفير الإيراني في واشنطن. انظر أرشيف الديوان الملكي السعودي: برقيّة من السفير السعودي في طهران إلى الملك فيصل.
(65) مقابلة مع أرمين ماير، السفير الأميركي في إيران 1965-1969، واشنطن، 16 أيار/ مايو 1997.
(66) NSF: Shah-Rostow meeting (62), 9 February 1968, 'Iran Cables Vol. II 66-69 [1 of 2],' box 136, Country File, Iran, LBJ Library.
(67) NSF: Telegram from US Ambassador in Tehran to Rusk (55), 15 March 1968, 'Iran Cables Vol. II 66-69 [1 of 2],' box 136, Country File, Iran, LBJ Library.
(68) NSF: Telegram from US Ambassador in Tehran to Rusk (180), 15 March 1968, 'Iran Cables Vol. II 66-69 [2 of 2],' box 136, Country File, Iran, LBJ Library.
(69) PRO/FO, 26/59510/167, from Tehran to London, 7 April 1968. ليس رفض السير دنيس رايت السريع لاقتراح الشاه مفاجئاً إذ إنّ وزارة الخارجية البريطانية كانت قد عارضت هذا الاتّفاق قبل اجتماع السفير البريطاني بالشاه. see PRO/FO, 8/25/59510, from London to Tehran, 12 March 1968.
(70) NSF: Telegram from US Ambassador in Tehran to Rusk (41), 20 April 1968, 'Iran Cables Vol. II 66-69 [1 of 2],' box 136, Country File, Iran, LBJ Library.
(71) أرشيف الديوان الملكي السعودي: برقيّة من السفير السعودي في طهران إلى الملك فيصل، 3 نيسان/ أبريل 1968.
(72) إطلاعات، 7 أيار/ مايو 1968.
(73) إطلاعات، 11 أيار/ مايو 1968.
(74) NSF: Telegram from US Ambassador in Tehran to Rusk (32), 11 May 1968, 'Iran Cables Vol. II 66-69 [1 of 2],' box 136, Country File, Iran, LBJ Library.
(75) مقابلة مع زاهدي.
(76) أرشيف الديوان الملكي السعودي: مذكّرة من وزارة الخارجية إلى الملك فيصل، 14 نيسان/ أبريل 1968. هنا أيضاً نواجه مشكلة الثغرات في المصادر الأرشيفية السعودية لعدم وجود أدلّة عن تبادلات سبقت اقتراح السفير الأميركي بأنّ المناخ ملائم لحلّ الخلافات السعودية-الإيرانية.
(77) مقابلة مع إيلتس.
(78) NSF: Telegram from US Ambassador in Tehran to Rusk (53), 20 April 1968,

.'Iran Cables Vol. II 66-69 [1 of 2],' box 136, Country File, Iran, LBJ Library

(79) مقابلة مع معروف الدواليبي، مستشار الملك فيصل عام 1968، الرياض، 9 نيسان/ أبريل 1996.

(80) مقابلة مع رايت.

(81) مقابلة مع بارسونز.

(82) أرشيف الديوان الملكي السعودي: برقيّة من السفير السعودي في طهران إلى الملك فيصل، 13 أيار/ مايو 1968.

(83) أرشيف الديوان الملكي السعودي: برقية من السفير السعودي في طهران إلى الملك فيصل، 17 أيار/ مايو 1968.

(84) مقابلة مع زاهدي.

(85) NSF: Telegram from US Ambassador in Tehran to Rusk (54), 20 March 1968, .'Iran Cables Vol. II 66-69 [1 of 2],' box, 136, Country File, Iran, LBJ Library

(86) NSF: Telegram from Rusk to US Ambassador in Tehran (139), 18 May 1968, .'Iran Cables Vol. II 66-69 [2 of 2],' box, 136, Country File, Iran, LBJ Library

(87) NSF: Memorandum from Foster to Rostow (222), 21 May 1968, 'Iran memos .Vol. II 66-69,' box 136, Country File, Iran, LBJ Library

(88) Young, 'Equitable Solution for Offshore Boundaries,' p. 155

(89) أرشيف الديوان الملكي السعودي: رسالة من الملك فيصل إلى الشاه، 16 آب/ أغسطس 1968.

(90) أرشيف الديوان الملكي السعودي: التعريف التقني لـ«احتياط النفط» هو «الكمّيات المقدَّرة لكلّ السوائل المحدَّدة بأنّها نفط خام والتي أظهرت البيانات الجغرافية والهندسية بدرجة مقبولة من اليقين، أنّه يمكن استردادها في السنوات المقبلة من مخزونات معروفة في ظلّ الظروف الاقتصادية والتشغيلية القائمة» انظر *Energy Information Administration/International Energy Annual* (1993), p. 157. في حين يُحدَّد «النفط الموجود» بأنّه «كمية النفط الخام الذي يُقدَّر بأنّه موجود في مخزون ما ولم يُنتَج بعد». انظر *A Dictionary of Petroleum Terms*, second edition (1979), p. 76.

(91) مقابلة مع زاهدي.

(92) أرشيف الديوان الملكي السعودي: برقيّة من السفير السعودي في طهران إلى وزارة الخارجية، 19 آب/ أغسطس 1968.

(93) *MEES*, Vol. XI, no. 43, 23 August 1968, p. 4.

(94) أرشيف الديوان الملكي السعودي: برقية من السفير السعودي في طهران إلى وزارة الخارجية، 22 أيلول/ سبتمبر 1968.

(95) Sir Denis Wright, unpublished memoirs, p. 420.

(96) مقابلة مع رايت.

(97) FBIS, Tehran, *Kayhan International* in English, 10 May 1968.

(98) Heard-Bey, *From Trucial States*, p. 345.

(99) SWB، Tehran Home Service بالفارسية، 27 أيار/ مايو 1968.

(100) SWB، Kuwait Home Service بالعربية، 7 تموز/ يوليو 1968.

(101) .The Times, 8 July 1968

(102) SWB، Tehran Home Service، 8 تموز/ يوليو 1968.

(103) SWB، Tehran Home Service بالفارسية، افتتاحية في صحيفة «آيندكان» بعنوان «جيران الخليج الفارسي»، 18 آب/ أغسطس 1968. بحسب مصادر بريطانية، لم تشر المحادثات بين الحاكم والشاه إلى أيّ نزاعات على الأراضي «... بل اقتصرت على نقاش أكثر عموميّة عن سياسة [الشاه] في المنطقة». انظر PRO/FO, 28/59510/327, from the Political Agency, Trucial States, Dubai, to London, 31 August 1968.

(104) .(PRO/FO, 8/960/23, from Dubai to London, 30 October 1968

(105) New York Times, 17 September 1968

(106) The Times, 8 August 1968

(107) إطلاعات، 24 تموز/ يوليو 1968.

(108) من التفسيرات التي أعطاها زاهدي لهذا التفاوت بين التصريحات العلنيّة الإيرانية والسياسة الفعليّة أنّه لا ينبغي اعتبار الرغبة الإيرانية في التوصّل إلى تسوية في مسألة البحرين أمراً مفروغاً منه، في حال انتهى النزاع بطريقة لا تنقذ ماء الوجه بالنسبة إلى الشاه أو تعزّز موقف أيّ من البلدان العربية (مثلاً جعل البحرين جزءاً من السعودية أو الكويت أو الاتّحاد).

(109) NSF: Telegram from US Ambassador in Tehran to Rusk (25), 30 July 1968, 'Iran Cables Vol. II 66-69 [1 of 2],' box 136, Country File, Iran, LBJ Library. قال لي ماير في مقابلة في 16 أيار/ مايو 1997 إنّه لم يحبّذ خيار مجلس الأمن إذ اعتبر أنّ من شأن النقاش العام للمسألة أن «يعقّد الأمور» ولم تكن الولايات المتّحدة تعرف ما سيكون ردّ فعل الاتّحاد السوفياتي.

(110) المرجع نفسه.

(111) NSF: Telegram from Rusk to US Ambassador in Tehran (136), 2 August1968, .'Iran Cables Vol. II 66-69 [2 of 2],' box 136, Country File, Iran, LBJ Library

(112) NSF: Telegram from US Ambassador in Tehran to Rusk (23), 4 August 1968, .'Iran Cables Vol. II 66-69 [1 of 2],' box 136, Country File, Iran, LBJ Library

(113) مقابلة مع رايت.

(114) مقابلة مع بارسونز. لمعرفة المزيد عن الملاحظات التي أدلى بها بارسونز لوزارة الخارجية، انظر PRO/ .FO, 8/519/46, from Bahrain to London, 19 July 1968

(115) .PRO/FO, 28/59510/284, from Tehran to London, 6 August 1968

(116) .Jensen, 'The Secretary-General's Use of Good Offices,' p. 339

(117) .PRO/FO, 28/59520/348, from Bahrain to London, 23 September 1968

(118) مقابلة مع أفشار.

(119) .Jensen, 'The Secretary-General's Use of Good Offices,' p. 330

(120) مقابلة مع أفشار.

(121) أرشيف الديوان الملكي السعودي: برقيّة من السفير السعودي في طهران إلى الملك فيصل، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1968.

(122) إطلاعات، 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968.

(123) *The Times*, 15 November 1968

(124) إطلاعات، 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968.

(125) مقابلة مع زاهدي.

(126) NSF: Telegram from US Ambassador in Tehran to Rusk (10), 14 December 1968, 'Iran Cables Vol. II 66-69 [1 of 2],' box 136, Country File, Iran, LBJ Library.

(127) Wright, unpublished memoirs, p. 422

(128) PRO/FO, 8/939/72, from Tehran to London, 24 December 1968.

(129) Transcript of BBC Radio programme no: 6R/44/B658/G, 'Peaceful Solutions,' producer: Keith Hindell, 6-7 April 1986.

(130) Wright, unpublished memoirs, pp. 422-3. تؤكّد السجلاّت البريطانية رواية السير دنيس عن هذا الاجتماع وتكشف أنّ الشاه كان مهتمّاً برؤية تعبير واضح عن «إرادة شعب البحرين» وليس مجرّد «استطلاع رأي شيخ أو شيخين أو قائد ما». وأراد الشاه أيضاً حسم مسألة البحرين «بسرعة وفي شكل نهائي». انظر PRO/FO, 8/960/72, From Tehran to London, 24 December 1969. في مقابلتَين منفصلتين معهما، قال أفشار، ووافقه زاهدي الرأي، إنّ فكرة إحالة النزاع على الأمم المتّحدة كانت إيرانية وليس بريطانية، وإنّ المحامي البلجيكي هنري رولار نصح الحكومة الإيرانية بإيجاد مخرج من خلال الأمم المتّحدة قبل أن يتقدّم رايت باقتراحه. وتتأكّد تلك النظرة من خلال واقعة أنّ الشاه طلب من السفير الأميركي دراسة قانونية تتطرّق إلى إحالة النزاع على الأمم المتّحدة. لكن لم يُعثَر على سجلاّت تشير إلى اقتراحات محدّدة رفعها رولار أو السفارة الأميركية. من جهته دعم السير أنطوني بارسونز رواية رايت. لم يُعثَر على أدلّة موثّقة تشير إلى أنّ هناك مصدراً آخر غير وزارة الخارجية البريطانية وراء فكرة اللجوء إلى المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتّحدة في أواخر 1968.

(131) PRO/FO, 8/939/75, from Tehran to London, 28 December 1968.

(132) ينطبق هذا على زاهدي وأفشار ورايت ومابر وبارسونز. بحسب مصادر بريطانية، لم يكن أرام أيضاً يعرف أنّ في نيّة الشاه التخلّي عن المطالبة بضمّ البحرين. انظر PRO/FO, 8/960/W3, from Tehran to London, 20 February 1969.

(133) FBIS، Tehran Domestic Service بالفارسية، 14 كانون الثاني/ يناير 1969.

(134) مقابلة مع زاهدي. تجدر الإشارة إلى أنّه كان لدى السير دنيس انطباع بأنّ الصحافة الإيرانية لم تكن مستعدّة لبيان نيودلهي، انظر PRO/FO, 8/940/133, Tehran to London, 15 January 1969.

(135) Hussain Al-Baharna, 'The Fact-Finding Mission of the United Nations Secretary-General and the Settement of the Bahrain-Iran Dispute, May 1970,' *International and Comparative Law Quarterly*, vol. 22, (July 1973), p. 544.

(136) Jensen, 'The Secretary-General's Use of Good Offices,' p. 339.

(137) PRO/FO, PRO/FO, 8/1365/153, from Zurich to London, 6 February 1970.

(138) *Daily Telegraph*, 18 August 1969.

(139) The Times, 18 September 1969.

(140) Jensen, 'The Secretary-General's Use of Good Offices,' pp. 339-40.

(141) PRO/FO, 8/1364/99, London to Brussles, 4 February 1970. للاطّلاع على الاعتراضات الصادرة عن وزارة الخارجية البريطانية والتغييرات التي أوصت بها، انظر PRO/FO, 8/1365/124, from London to Bahrain.

(142) مقابلة مع السير دنيس رايت، هادنهام، 7 حزيران/ يونيو 1995. في ذلك الوقت، كان أفشار سفيراً لدى المملكة المتّحدة لكن بناءً على تعليمات الشاه، كان لا يزال يهتمّ كثيراً بمسائل الخليج.

(143) Daily Telegraph, 25 March 1970. للاطّلاع على نصّ رسائل مندوبَي إيران وبريطانيا الدائمين إلى الأمين العام للأمم المتّحدة في موضوع اللجوء إلى المساعي الحميدة للأمين العام، انظر Keesing's Contemporary Archives, 23998, 23-30 May 1970.

(144) Keesing's Contemporary Archives, 23998, 23-30 May 1970.

(145) Jensen, 'The Secretary-General's Use of Good Offices,' p. 346.

(146) المرجع نفسه، ص. 340.

(147) SWB، نصّ كلمة وزير الخارجية الإيراني أمام المجلس، Tehran Home Service بالفارسية، 29 آذار/ مارس 1970. كان زاهدي قد أوضح أيضاً قبل شهر من إلقائه كلمته في المجلس، أنّ إيران تعارض فكرة انضمام البحرين إلى اتّحاد عربي، انظر SWB، Tehran Home Service بالفارسية، 23 شباط/ فبراير 1970.

(148) Asadullah Alam, The Shah and I, (London: I. B. Tauris, 1991), p. 142.

(149) Sunday Times, 29 March 1970.

(150) Daily Telegraph, 30 March 1970.

(151) Jensen, 'The Secretary-General's Use of Good Offices,' p. 341.

(152) المرجع نفسه، ص. 2-341.

(153) Transcript of BBC Radio programme no: 6R/44/B658/G, 'Peaceful Solutions,' producer: Keith Hindell, 6-7 April 1986.

(154) UN Documents, Security Council, S/9772, 30 April 1970. للاطّلاع على لائحة بهذه المنظّمات، انظر الوثيقة نفسها.

(155) المرجع نفسه.

(156) Jensen, 'The Secretary-General's Use of Good Offices,' p. 342.

(157) UN Documents, Security Council, Res. 278 of 11 May 1970. للاطّلاع على مجريات اجتماع مجلس الأمن، انظر UN Documents, Security Council Fifteen Hundred and Thirty-Sixth Meeting, held in New York, Monday at 3 p.m., 11 May 1970.

(158) FBIS، Tehran Home Service بالفارسية، 23 أيار/ مايو 1970.

(159) SWB، Tehran Home Service بالفارسية، 3 نيسان/ أبريل 1970.

(160) انظر إطلاعات، 12 أيار/ مايو 1970.

الفصل الرابع: مبدأ نيكسون: إيران والخليج

(1) مقابلة مع أردشير زاهدي، مونترو، سويسرا، 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997.

(2) His Imperial Majesty Mohammed Reza Shah Pahlavi Shahanshah of Iran, *Mission For My Country*, (London: Hutchinson 1960), p. 296.

(3) مقابلة مع أرمين ماير، واشنطن، 16 نيسان/ أبريل 1997.

(4) Telegram, from the Secretary of State to the US Ambassador in Tehran, 2 November 1968, folder: 'CO 68 Iran,' Box 37, Subject files, WHCF, Nixon Presidential materials staff, National Archives.

(5) Letter from President-elect Nixon to the Shah, 1 December 1969, folder: 'CO 68 Iran,' Box 37, Subject files, WHCF, Nixon Presidential materials staff, National Archives.

(6) NSA: Memorandum from Stuart W. Rockwell to Dean Rusk, 7 June 1968 (00684), (Dels 1983).

(7) Foreign Military Sales,' hearing before the committee on Foreign Relations,' United States Senate, Nineteenth Congress, second session, S 3092, 20 July 1968, p. 12.

(8) مقابلة مع ماير ومقابلة مع هرمان إيلتس، بوسطن، ماس، 19 أيار/ مايو 1997.

(9) Robert Litwak, *Détente and the Nixon Doctrine: American Foreign Policy and the Pursuit of Stability, 1969-1976*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p. 1. للاطّلاع على معلومات عن اعتراف نيكسون بالنظام الدولي الناشئ المتعدّد القطب، انظر Richard Nixon, 'US Foreign Policy for the 1970s: A New Strategy for Peace.' A Report of Congress, in Department of State *Bulletin*, 9 March 1970, p. 273.

(10) Richard Nixon, *In the Arena: A Memoir of Victory, Defeat, and Renewal*, (London: Simon and Schuster, 1990), p. 331.

(11) مقابلة مع هارولد سوندرز، عضو رفيع المستوى في مجلس الأمن القومي معنيّ بشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا 1967-1974، واشنطن، 23 أيار/ مايو 1997.

(12) *Henry Kissinger, The White House Years*, (London: Weidenfeld and Nicolson, 1979), p. 39.

(13) Henry Kissinger, *A World Restored*, (London: Victor Gollancz, 1973), p. 327.

(14) Henry Kissinger, 'Bureaucracy and Policy Making: the Effect of Insiders and Outsiders on the Policy Process,' *Bureaucracy, Politics and Strategy*, Security Studies Paper No. 17, University of California, L A, 1968, p. 5.

(15) المرجع نفسه، ص. 3. لكن بحسب أحد المراقبين، أصبح مجلس الأمن القومي يضمّ 120 موظّفاً دائماً بحلول 1972، أي أكثر من ضعفي العدد الذي كان معتمداً قبل عهد نيكسون. انظر John P. Leacacos

.'Kissinger's Apparat,' *Foreign Policy*, Vol. 5, Winter 1971-1972, p. 3

(16) Litwak, *Détente and the Nixon Doctrine*, p. 64.

(17) Richard Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon*, (London: Sidgwick and Jackson,1978), p. 340.

(18) The National Security Council System: Responsibilities of the Department of' State,' in Department of State *Bulletin*, 24 February 1969, p. 163.

(19) Peter Rodman, 'The NSC System: Why It's Here to Stay,' Foreign Service Journal, February 1992, pp. 24 - 5.

(20) مقابلة مع سوندرز.

(21) Kissinger, *The White House Years*, pp. 38-9.

(22) Litwak, *Détente and the Nixon Doctrine*, p. 64.

(23) المرجع نفسه، ص. 67.

(24) Kissinger, *The White House Years*, p. 42.

(25) المرجع نفسه، ص. 42-5.

(26) Litwak, *Détente and the Nixon Doctrine*, pp. 68-70.

(27) المرجع نفسه.

(28) Kissinger, *The White House Years*, p. 47.

(29) Department of State *Bulletin*, 24 February 1969, p. 163.

(30) Litwak, *Détente and the Nixon Doctrine*, p. 71.

(31) مقابلة مع مايكل فان دوسن. منذ عام 1973، عمل فان دوسن موظّفاً في عدد من لجان الكونغرس المعنيّة بشؤون الشرق الأوسط. عام 1977، أصبح مدير الموظّفين في لجنة مجلس النوّاب الفرعية حول أوروبا والشرق الأوسط التي كان يرأسها لي هاميلتون، الكونغرس، واشنطن، 22 أيار/ مايو 1997. استطاعت إدارة نيكسون في ذلك الوقت تطبيق مبدأ «الامتياز التنفيذي» كي لا يُضطرّ بعض المسؤولين الرفيعي المستوى إلى الإدلاء بشهاداتهم أمام الكونغرس، انظر Litwak, *Détente and the Nixon Doctrine*, p. 71.

(32) في مقابلة أجريتها معه، قال كيسنجر إنّ الفكرة لم تصدر عن نيكسون بل عن أيزنهاور في حديث مع نيكسون عندما كان الأوّل في المستشفى عام 1968. مقابلة مع هنري كيسنجر، نيويورك، 3 حزيران/ يونيو 1997. لكنّ نيكسون دوّن أنّ كيسنجر هو الذي اقترح إصلاح جهاز الأمن القومي، انظر Nixon, *Memoirs*, p. 341.

(33) مقابلة مع ألفرد أثرتون، عضو مكتب شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا 1966-1970، ومساعد جوزيف سيسكو عام 1970 لشؤون الصراع العربي-الإسرائيلي، واشنطن، 29 أيار/ مايو 1997.

(34) مقابلة مع أثرتون. يؤكّد مراقب خارجي أنّ قنوات الاتّصال غير الرسمية هذه كانت قائمة بين وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، انظر Leacacos 'Kissinger's Apparat,' p. 6.

(35) Department of State *Bulletin*, 24 February 1969, p. 164

(36) بالنسبة إلى ليتواك، وصف بعضهم الهيكلية الجديدة لمجلس الأمن القومي بـ«نظام الرجلَين المغلَق»،

انظر .Detente and the Nixon Doctrine, pp. 71-2

(37) مقابلة مع كيسنجر. تساءل بعضهم حتّى إذا كان يمكن مجلس الأمن القومي الجديد أن يعمل بفاعلية بدون كيسنجر، انظر .Leacacos, 'Kissinger's Apparat,' p. 4

(38) Kissinger, *The White House Years*, p. 40.

(39) مقابلة مع ريتشارد هلمز، نائب مدير ثم مدير وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إي) 1965-1973، سفير لدى إيران 1973-1976، واشنطن، 2 حزيران/ يونيو 1997.

(40) Kissinger, *The White House Years*, p. 223.

(41) المرجع نفسه.

(42) انظر US President, Public Papers of Presidents of the United States: Richard Nixon 'Informal Remarks in Guam With Newsmen 25 July 1969,' p. 549.

(43) مقابلة مع بيتر رودمن، عضو مجلس الأمن القومي 1969-1977، مركز نيكسون للسلام والحرّية، واشنطن، 15 أيار/مايو 1997، وانظر ''The Nixon Doctrine: A Progress Report,'' Department of State *Bulletin*, 8 February 1971, p. 161.

(44) Kissinger, *The White House Years*, p. 223.

(45) المرجع نفسه، ص. 224. للاطّلاع على الجهود التي بذلتها الإدارة الأميركية لإعداد بيانات حول بيان غوام، انظر Nixon, 'US Foreign Policy for the 1970s: A New Strategy for Peace,' pp. 273-332، و Richard Nixon, 'US Foreign Policy for the 1970s: Building for Peace,' A Report of Congress, Department of State *Bulletin*, 22 March 1971, pp. 341-432.

(46) Richard Nixon, 'US Foreign Policy for the 1970s: A New Strategy for Peace,' in Department of State Bulletin, 18 February 1970, p. 276.

(47) 'The Nixon Doctrine: A Progress Report,' in Department of State *Bulletin*, 8 February 1971, p. 161.

(48) مقابلة مع رودمن. كيسنجر أيضاً أكّد تلك النظرة للباحث.

(49) Nixon, 'US Foreign Policy for the 1970s: A New Strategy for Peace,' p. 276.

(50) Nixon, 'US Foreign Policy: Building for Peace,' p. 344.

(51) Nixon, 'US Foreign Policy for the 1970s: A New Strategy for Peace,' p. 27.

(52) مقابلة مع سوندرز.

(53) مقابلة مع ريتشارد مورفي، مدير شؤون شبه الجزيرة العربية، وزارة الخارجية الأميركية 1969-1971. واشنطن، 27 أيار/ مايو 1997. أضاف مورفي أنّه أثناء عمله مديراً لشؤون شبه الجزيرة العربية، تلقّى اتّصالاً هاتفياً واحداً في إحدى عطل نهاية الأسبوع عندما أطاح السلطان قابوس في عمان والده وتسلّم السلطة في 28 تموز/ يوليو 1970.

(54) Hussein Sirriyeh, *US Policy in the Gulf 1968-1977: Aftermath of British Withdrawal*, (London: Ithaca, 1984), p. 62.

(55) مقابلة مع كيسنجر. يقول بعضهم إنّ الوقت الطويل الذي كان كيسنجر يمضيه مع الرئيس وانشغاله

بفيتنام والصين ومسألة ضبط الأسلحة مع الاتّحاد السوفياتي، لم يتركا له وقتاً كافياً للاهتمام بمسائل أخرى. انظر I. M. Destler, 'Can One Man Do,' in *Foreign Policy*, Vol. 5, (Winter 1971-1972), pp. 37-8.

(56) على سبيل المثال، يقول مايكل ت. كلير إنّه أمكن «إعادة صوغ» محتوى المذكّرة من خلال دراسة أجراها عام 1969 مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة جورجتاون تحت عنوان «الخليج: مضاعفات الانسحاب البريطاني» إذ يُزعَم أنّ استنتاجاتها انسجمت مع طريقة تفكير إدارة نيكسون في تلك المرحلة. انظر Klare, *American Arms Supermarket*, (Austin: University of Texas Press, 1984), pp. 112-13. كما أنّ تصريحات مسؤولين أميركيين أمام لجان الكونغرس ألقت بعض الضوء على محتوى المذكّرة. انظر *Sirriyeh, US Policy in the Gulf*, pp. 58-61.

(57) مقابلة مع سوندرز.

(58) مقابلة مع رودمن. بحسب نويز، لو حاولت الولايات المتّحدة الحلول مكان بريطانيا، لما أثار هذا الأمر امتعاض الدول العربية الراديكالية فحسب بل كان ليواجَه أيضاً بالرفض من «الحسّ المتنامي بتعاظم المكانة الوطنية لكلّ من السعودية وإيران»، انظر James H. *Noyes, The Clouded Lens, Persian Gulf Security and U.S.* Policy, 2nd ed. (Stanford: Hoover University Press, 1982), p. 55.

(59) انظر Klare, *American Arms Supermarket*, p. 114.

(60) لا يُعرَف في شكل أكيد مصدر هذه العبارة إذ إنّ أعضاء الحكومة الأميركية لم يكونوا يستعملونها في المراحل الأولى، ويُقال إنّها تعبير أطلقته الصحافة أو إنّها من ابتكار مراقبين خارجيين.

(61) انظر الفصل الثاني.

(62) Klare, *American Arms Supermarket*, p. 115.

(63) عبّر عن هذا الرأي ويليام كواندت، عضو سابق في مجلس الأمن القومي، في Sirriyeh, *US Policy in the Gulf*, p63.. انظر أيضاً Ali Sadeghi, 'United States and the Persian Gulf 1969-1978: Implementing the Nixon Doctrine.' PhD thesis, London School of Economics and Political Science (1988), pp. 154-60.

(64) مقابلة مع رودمن.

(65) مقابلة مع سوندرز.

(66) مقابلة مع كيسنجر ومقابلة مع هلمز.

(67) Mohammad Reza Shah Pahlavi, *Mission For My Country*, p. 313.

(68) Kissinger, *The White House Years*, p. 1262.

(69) مقابلة مع هلمز. وانظر أيضاً NSA, CIA report, 'National Intelligence Estimate: Iran' 1 October 1969, (000610), (Dels 1986).

(70) Telegram, from the Secretary of State to the US Ambassador in Tehran, 25 April 1969, folder: 'CO 68 Iran,' Box 37, Subject files, WHCF, Nixon Presidential Materials staff, National Archives.

(71) للاطّلاع على مسودّة البيان الصادرة عن وزارة الخارجية، انظر Memorandum, from

Theodore Eliot, Executive Secretary, to Henry Kissinger, 11 October 1969, folder: 'CO 68 Iran,' Box 37, Subject files, WHCF, Nixon Presidential materials staff, National Archives.

(72) Daily Telegraph, 22 October 1969.

(73) New York Times, 24 October 1969.

(74) للاطّلاع على الأسباب وراء رفض الكونسورسيوم للطلب، انظر Memorandum from Peter M. Flanigan to Henry Kissinger, 23 January 1970, folder 'CO 68 Iran,' Box 37, Subject files, WHCF, Nixon Presidential materials staff, National Archives.

(75) Alam, *The Shah and I*, p. 95.

(76) FBIS, *Kayhan* International in English, 7 October 1969.

(77) FBIS, *Kayhan* International in English,15 October 1969.

(78) FBIS، Tehran Radio Domestic Service بالفارسية، 30 أيلول/ سبتمبر 1970.

(79) U.S. Military Sales to Iran: A Staff Report to the Subcommittee of Foreign' Assistance of The Committee on Foreign Relations,' United States Senate, 94th Congress, 2nd Session, July 1976, p. 4.

(80) Sirriyeh, *US Policy in the Gulf*, p. 90.

(81) US Military Sales to Iran.' p. 4'.

(82) Mohammed Ayoob, 'The Dynamics of Iran's Foreign Policy,' *Institute for Defence Studies and Analysis Journal*, Vol. 3, 1970, pp. 249-350.

(83) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), 'The Arms Trade With the Third World,' (1971), p. 842.

(84) NSA: National Intelligence Estimate 'Iran's International Position,' 3 September 1970, (000611), (Dels 1986).

(85) ضمَن مصرف الاستيراد والتصدير امتلاك إيران الأموال الضرورية لتسديد ثمن الأسلحة. بعبارة أخرى، كان بمثابة بوليصة تأمين لكن لم يتمّ اللجوء إليه لأنّ إيران لم تفتقر إلى السيولة في تلك الأعوام.

(86) مقابلة مع أثرتون.

(87) C. D. Carr, 'US Arms Transfer to Iran: 1948-1972,' PhD thesis, London School of Economics and Political Science, (1980), p. 297.

(88) بحسب أحد المصادر، ينطبق هذا في شكل خاص على مبيع مقاتلات «إف-14» و«إف-15»، انظر Sadeghi, p. 172. للمعلومات عن السلطة التي كانت الرئاسة تمارسها على البيروقراطية، انظر Carr, 'US Arms Transfer to Iran: 1948-1972,' p. 20, pp. 285-6 and p. 298. بحسب كار، كان الفارق الأساسي بين مقاربة كلّ من إدارتَي جونسون ونيكسون لمبيعات الأسلحة إلى إيران أنّه في الإدارة الأولى، كانت البيروقراطية هي التي تخفّف من القبضة على مبيعات الأسلحة في حين أنّه في الإدارة الثانية، كان الرئيس نفسه هو الذي يدفع نحو زيادة المبيعات إلى إيران، انظر ص.2-300.

(89) Kissinger, *The White House Years*, pp. 1263 - 4.

(90) لكنّ طوفانيان قال في مقابلة مع الكاتب إنّ الاتّحاد السوفياتي كان مستعدّاً أيضاً في ذلك الوقت لبيع أسلحة متطوّرة إلى إيران لكنّ الشاه اختار ألا يشتري منه. مقابلة مع الجنرال حسن طوفانيان، فرجينيا، 6 حزيران/ يونيو 1997. كان الجنرال طوفانيان رئيس منظّمة الصناعة العسكرية الإيرانية في مطلع السبعينيات ونائب وزير الحرب منذ 1975 حتّى 1979. عام 1968، كانت البحرية الأميركية تملك مدمّرتَين وسفينة مموّنة في البحرين، ولم تكن هناك خطط لتوسيع هذا الوجود. بحسب إحدى الروايات، كان لكلّ من الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتي وجود في المحيط الهندي لكن لم يكن باستطاعة أيّ منهما الادّعاء أن يدّعي تفوّقه في القوّة البحرية في الخليج الفارسي، انظر John C. Campbell, 'The Superpowers in the Persian Gulf Region,' p. 46.

(91) مقابلة مع الأميرال راسائي، قائد البحرية الإيرانية، 1965-1975. فرجينيا، 6 حزيران/ يونيو 1997.

(92) للحصول على معلومات عن الحوادث في شطّ العرب منذ عام 1959، انظر Chubin, 'Iran and the Persian Gulf,' pp. 12-27.

(93) مقابلة مع طوفانيان. للحصول على معلومات عن تطوّر العلاقة العسكرية بين الاتّحاد السوفياتي والعراق، انظر Shahram Chubin, *Security in the Persian Gulf: the Role of Outside Powers*, (Aldershot: Gower, 1982), pp. 79-89.

(94) مقابلة مع راسائي. بحسب نويز، تبيّن بحلول عام 1969 أنّ هذا التطوير للبحرية الإيرانية كافٍ لمنع العراق من محاولة حظر مرور السفن التي ترفع العلم الإيراني عبر المياه التي يطالب بها العراق. انظر Noyes, *The Clouded Lens*, p. 33.

(95) مقابلة مع طوفانيان. انظر أيضاً SIPRI, 'The Arms Trade With the Third World,' p. 842.

(96) *The Military Balance*, 1969-1970, p. 60, and 1971-1972, p. 117.

(97) مقابلة مع طوفانيان. يقال أيضاً إنّ الشاه كان مطّلعاً على الحروب الجويّة وكان يقرأ بانتظام مجلّة Aviation Weekly المعنيّة بالطيران. انظر 'US Military Sales to Iran,' p. 7.

(98) *The Military Balance*, 1968-1969, p. 58.

(99) مقابلة مع طوفانيان.

(100) 'US Military Sales to Iran,' p. 7.

(101) مقابلة مع هنري برشت، المستشار القانوني الأميركي في طهران، 1972-1976، واشنطن، 12 حزيران/ يونيو 1997.

(102) انظر *Foreign Military Sales: Hearing Before the Committee on Foreign Relations*, United States Senate, Ninetieth Congress, second session no S.3092, 20 June 1968. بحسب جايمس بيل، انتقد السناتور ويليام فولبرايت، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، في شكل خاص بيع أسلحة متقدّمة إلى إيران وكتب إلى الرئيس في تشرين الأول/ أكتوبر 1966 أنّه «قلق» من بيع قاذفات «إف-4»، انظر James Bill, The Eagle and the Lion: *The Tragedy of American-Iranian Relations*, (London: Yale University Press,1988), p. 172.

(103) مقابلة مع رودمن.

(104) للاطّلاع على تفاصيل حول اقتراح مانسفيلد، انظر Congressional Record, Senate Resolution 929-Submission of a Senate Resolution relating to substantial reduction of US forces stationed in Europe, 1 December 1969, p. 36147.

(105) مقابلة مع فان دوسن. قال فان دوسن إنّه إثباتاً على اهتمام مانسفيلد بآسيا، عُيِّن سفيراً للولايات المتّحدة في اليابان. للحصول على معلومات عن آراء مانسفيلد بشأن آسيا، انظر Congressional Records, Senate, Perspective on Asia-the Mansfield Report, 22 September 1969, pp. 26511-6.

(106) مقابلة مع سيث تيلمان، مستشار في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ التي كان يرأسها السناتور ل. ديليو فولبرايت 1964-1974، جامعة جورجتاون، واشنطن، 10 حزيران/ يونيو 1997.

(107) مقابلة مع فان دوسن.

(108) مقابلة مع تيلمان.

(109) مقابلة مع فان دوسن.

(110) المرجع نفسه. لكنّ هذا الأسلوب الآيل إلى حشد الدعم في الكونغرس لم يكن فاعلاً إلاّ في المرحلة التي سبقت الإصلاحات التي أدخلت إلى الكونغرس عام 1974 وبروز الكثير من اللجان الفرعية في مجلس النوّاب. فبدأ المشرّعون يضطلعون بدور أكبر في السياسة الخارجية، وفُرضت قيود كبيرة على نفوذ الأعضاء الرفيعي المستوى في الكونغرس. لمزيد من المعلومات حول نهاية «نظام الأوّلية» في الكونغرس، انظر Hedrick Smith, *The Power Game: How Washington Works*, (London: Collins, 1989) pp. 20-30.

(111) *International Herald Tribune*, 23 May 1968.

(112) *The Military Balance*, 1970-1971, p. 70.

(113) *Guardian*, 6 May 1970.

(114) *The Military Balance*, 1971-1972, p. 70.

(115) *The Military Balance*, 1972-1973, p. 72.

(116) *Strategic Survey*, IISS, 1971, p. 40.

(117) *The Military Balance*, 1972-1973, p. 72.

(118) *Strategic Survey*, 1971, p. 40.

(119) *New York Times*, 25 June 1971.

(120) المرجع نفسه.

(121) Klare, *American Arms Supermarket*, p. 116.

(122) المرجع نفسه و SIPRI 'The Arms Trade With the Third World,' p. 841.

(123) *Daily Express*, 20 December 1971.

(124) U.S. Military Sales to Iran,' p. 41'.

(125) عبّر عن هذه النظرة عضو الكونغرس جيري إي. ستادز في Klare, *American Arms Supermarket*, p. 108.

(126) مقابلة مع رودمن.
(127) U.S. Military Sales to Iran,' pp. 52-3'.
(128) مقابلة مع كيسنجر.

الفصل الخامس: النزاع المستعصي

(1) مقابلة مع أنطوني أكلاند، إيتون كوليدج، 17 شباط/ فبراير 1997.
(2) Wright, memoirs, p. 431. لكنّ أكلاند اعتبر أنّ هذه التصريحات الصحافية كانت تستهدف الرأي العام تعويضاً عن تخلّي إيران عن البحرين.
(3) Pirouz Mojtahedzadeh, 'Perspectives of the Territorial History of the Tonbs and Abu Musa,' in H. Amir-Ahmadi (ed.) *Small Islands, Big Politics*, (London: Macmillan, 1996) pp. 34 - 41.
(4) Schofield (ed.), *Territorial Foundations of the Gulf States*, p. 35.
(5) J. B. Kelly, Britain and the Persian Gulf, (Oxford: Oxford University Press, 1968), p. 20.
(6) Schofield (ed.), *Territorial Foundations of the Gulf* States, p. 35.
(7) المرجع نفسه.
(8) المرجع نفسه، ص. 36.
(9) المرجع نفسه، ص. 37.
(10) المرجع نفسه، ص. 6–35.
(11) Morsy Abdullah, *The United Arab Emirates*, pp. 222-3. يشير مرسي عبدالله إلى أنّه كان هناك أيضاً نزاع على ملكيّة الجزيرة بين قواسم لنجة وقواسم «الإمارات المتصالحة»، ص. 43-236
(12) Morsy Abdullah, *The United Arab Emirates*, pp. 230-1.
(13) Schofield (ed.), *Territorial Foundations of the Gulf States*, p. 35.
(14) Morsy Abdullah, *The United Arab Emirates*, pp. 31-2.
(15) المرجع نفسه. للاطّلاع على خلفية معاهدة 1892، انظر المرجع نفسه، ص. 1-230.
(16) Guive Mirfendereski, 'The Ownership of the Tonb Islands: A Legal Analysis,' in Houshang Amir-Ahmadi (ed.), *Small Islands Big Politics*, (London: Macmillan, 1966), pp. 126-7.
(17) Denis Wright, *The English Among the Persians*, (London: Heinemann, 1977), p. 68.
(18) Schofield (ed.), *Territorial Foundations of the Gulf States*, p. 36.
(19) المرجع نفسه. للمزيد من التفاصيل عن الحوادث التي وقعت حول الجزيرة في الأعوام الواقعة ما بين الحربين العالميّتين، انظر Morsy Abdullah, *The United Arab Emirates*, pp. 255-73.
(20) PRO/FO, 371/16070, 27 September 1932.

(21) Schofield (ed.), *Territorial Foundations of the Gulf States*, p. 38.

(22) المرجع نفسه.

(23) R. K. Ramazani, *International Straits of the World: The Persian Gulf and The Strait of Hormuz*, (Alphen ann der Rijn: Sijthoff & Noordhaff, 1979), p. 2. Also Schofield (ed.), *Territorial Foundations of the Gulf States*, p. 34.

(24) Ramazani, *International Straits of the World*, p. 4.

(25) Mojtahedzadeh, 'Perspectives of the Territorial History of the Tonbs and Abu Musa,' pp. 32-3.

(26) Ramazani, *International Straits of the World*, p. 23.

(27) المرجع نفسه، ص. 27.

(28) يشير شوبن وزابيه إلى أنّ بعض المراقبين يعتبرون أنّ الشاه تأثّر بالهجوم على ناقلة النفط المتّجهة إلى إيلات في إسرائيل في حزيران/ يونيو 1971 «... الذي شنّته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من زورق موطوريّ قبالة جزيرة بريم في قناة المياه الضيّقة المعروفة بباب المندب»، انظر Chubin and Zabih, *The Foreign Relations of Iran*, p. 223.

(29) أثناء الستينيات، كانت إيران تقول إن العراق ينتهك المعاهدة. للاطّلاع على الحجج الإيرانية، انظر Ali Sadeghi, 'United States and the Persian Gulf 1969-1978: Implementing the Nixon Doctrine,' PhD thesis, LSE, pp. 127-8.

(30) مقابلة مع بيتر رامسبوثام، السفير البريطاني في إيران 1974-1971، لندن، 11 آذار/ مارس 1997.

(31) SWB، مقتطفات من افتتاحية في إطلاعات، Tehran Home Service، 27 حزيران/ يونيو 1971.

(32) *In Middle East Journal*, Vol. 25 (2), 1971, chronology, Iran, 12 November 1970, pp. 234-5.

(33) للاطّلاع على السيناريوات المختلفة لبروز النزاع حول مضيق هرمز، انظر Ramazani pp. 89-94. وافق قائد الجيش الإيراني، الأميرال فرج الله راسائي، على هذا التقويم في مقابلة مع الكاتب. وتحدّث في شكل خاص عن القلق من العراق وجنوب اليمن. مقابلة مع راسائي، فرجينيا، 6 حزيران/ يونيو 1997.

(34) مقابلة مع طوفانيان.

(35) H. Amir-Ahmadi (ed.) *Small Islands, Big Politics*, (London: Macmillan, 1996), pp. 4-5.

(36) Mojtahedzadeh, 'Perspectives of the Territorial History of the Tonbs and Abu Musa,' p. 41.

(37) Amir-Ahmadi (ed.), *Small Islands, Big Politics*, pp. 4-5 ، وانظر أيضاً Wright, *The English Among the Persians*, pp. 58-9.

(38) FBIS, *Kayhan* International in English, 'Editorial: A Matter of Principle,' 20 February 1971.

(39) وثائق حكومة رأس الخيمة (GRD)، اجتماع مع السير ويليام لوس، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1971.

عبّر السير دنيس رايت عن هذا الرأي أمام أفشار ويبدو أنّ الأخير وافق عليه. انظر /PRO/FO, 8/960 90, from Tehran to London, 29 January 1969.

(40) مقابلة مع أردشير زاهدي، مونترو، 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997.

(41) Alam, *The Shah and* I, p. 34. في الواقع، ناقشت وزارة الخارجية فكرة إنشاء خطّ فاصل بين السعودية وإيران يُرسَم على أساس البرّ الأم، ليكون بمثابة خطّ موجِّه أو بالأحرى خطّ يحسم النزاعات على الحدود البحرية في الجزء الجنوبي من الخليج. انظر PRO/FO, 8/960/19, from London to Jeddah, 30 October 1968. كما رأى البعض في لندن في هذا الخطّ وسيلة لمساعدة الحكّام على إنقاذ ماء الوجه في حال اضطرّوا إلى الإذعان للمطالب الإيرانية، انظر PRO/FO, 8/961/197, from London to Bahrain, 27 November 1969.

(42) مقابلة مع رايت.

(43) مقابلة مع أكلاند. في الواقع، كان البعض في وزارة الخارجية يعتبر أنّ الشاه يلعب ورقة البحرين للضغط على بريطانيا بهدف زيادة مكاسبه إلى أقصى حدّ في الخليج الجنوبي. انظر /PRO/FO, 28/59520 349, from London to Tehran, 2 August 1968.

(44) Alam, *The Shah and* I, p. 34.

(45) مقابلة مع الشيخ صقر بن محمد القاسمي، حاكم رأس الخيمة، رأس الخيمة، 7 نيسان/ أبريل 1997. في مقابلة مع الباحث، قال أردشير زاهدي إنّ السبب وراء تلك النظرة هو الحملة الدعائية المناهضة لإيران التي أطلقها الرئيس عبد الناصر.

(46) Alam, *The Shah and* I, p. 34. ربّما كان السبب وراء هذه النظرة الإيرانية الهوّة الواسعة بين إمكانات الإمارات العربية وإمكانات إيران. لإعطاء مثَل عن هذه الهوّة، تحدّث بيتر تريب، العضو في قسم شبه الجزيرة العربية في وزارة الخارجية بين 1969 و1970، عن زيارة قام بها إلى الخليج عام 1969 وأجرى مقارنة مثيرة للاهتمام بين القصور الفخمة التي كان يعيش فيها الشاه الإيراني ونمط حياته من جهة والأجواء البدائية والمتواضعة للإمارات العربية من جهة أخرى. مقابلة مع تريب، لندن، 31 كانون الثاني 1997.

(47) بحسب علَم، قُدِّمت هذه العروض في شهرَي شباط/ فبراير ومارس/ آذار 1969، انظر The Shah and I, pp. 34 - 45.

(48) مقابلة مع رايت.

(49) Alam, *The Shah and* I, p. 43.

(50) Wright, unpublished memoirs, p. 424. لم يكن السير دنيس المسؤول البريطاني الوحيد الذي أنكر الربط بين المسألتين. فقد كان هذا رأي كلّ المسؤولين البريطانيين الآخرين الذين أجرى الكاتب مقابلات معهم.

(51) Alam, *The Shah and* I, pp. 44-5.

(52) PRO/FO, 8/960/W3, 20 February 1969.

(53) المرجع نفسه، ص. 45. لكنّ السير دنيس يقول الآن إنّ ما دوّنه علَم في 23 آذار/ مارس غير صحيح.

(54) SWB، Tehran Home Service، 27 أيار/ مايو 1969.

(55) مقابلة مع زاهدي.

(56) SWB، Tehran Home Service، 27 أيار/ مايو 1969.

(57) Wright, unpublished memoirs, p. 430.

(58) مقابلة مع تريب. يشكّك أفشار أيضاً في رواية رايت عمّا قاله ستيوارت للشاه. مقابلة مع أفشار.

(59) PRO/FO, 8/961/134, from London to Bahrain, 13 June 1969.

(60) للاطّلاع على موقف حاكم رأس الخيمة، انظر PRO/FO, 8/962/209, from Dubai to London, 29 December 1969, and PRO/FO, 8/960/2, from Dubai to London, 14 October 1968. للاطّلاع على وجهة نظر الشارقة، انظر PRO/FO, 960/116, from Dubai to London, 2 April 1969.

(61) الريّس، محضر اجتماع المجلس الموقّت الثالث، 4 آذار/ مارس 1969، ص. 39-217.

(62) المرجع نفسه، محضر اجتماع المجلس الموقّت الرابع، 1 نيسان/ أبريل 1969، ص. 84-261.

(63) المرجع نفسه، محضر اجتماع المجلس الأعلى الرابع، 14-10 أيار/ مايو 1969، ص. 9-301.

(64) المرجع نفسه، ص. 43-310.

(65) المرجع نفسه. للاطّلاع على تفاصيل حول مناقشات لجنة المستشارين القانونيين، انظر ص. 99-482.

(66) المرجع نفسه، محضر اجتماع المجلس الأعلى الخامس، 21-25 تشرين الأول/ أكتوبر 1969، ص. 411-38.

(67) Heard-Bey, *From Trucial States*, p. 352.

(68) SWB، إذاعة «صوت العرب» في القاهرة، 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1969.

(69) الريّس، وثائق الخليج العربي، ص. 439. رداً على رسالة المعتمد السياسي البريطاني، خرج حاكما قطر ورأس الخيمة بينما كان تريدويل يقرأ الرسالة. وقد اعتبرا أنّ بريطانيا تفرض الاتّحاد بالقوّة. انظر Heard-Bey, *From Trucial States*, p. 353. تجدر الإشارة إلى أنّه على رغم عدم التوصّل إلى اتّفاق بين الحكّام أثناء الاجتماع، استمرّ البلاط الملكي الإيراني في معارضة الاتّحاد وندّد بمناقشات مؤتمر أبو ظبي واصفاً إياها بـ«... المناقضة لحالة الصداقة والتعاون التي تسعى إليها الحكومة الأمبراطورية من أجل إرساء الأمن والاستقرار والازدهار في الخليج الفارسي»، انظر FBIS، Tehran International Service بالإنكليزية، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1969.

(70) الريّس، محضر اجتماع نوّاب الحكّام، 22 آب/ أغسطس 1970، ص. 75-525.

(71) Heard-Bey, *From Trucial States*, p. 354. تجدر الإشارة إلى أنّه أثناء زيارة له إلى إيران في أيار/ مايو 1969، لم يعترض مايكل ستيوارت على سعي البحرين إلى الاستقلال ما يؤدّي إلى «اتّحاد مصغّر» على رغم أنّه عبّر عن تفضيله لـ«اتّحاد مكبّر»، انظر *The Times*, 30 May 1969. بحسب السير ستيوارت كروفرد، المعتمد السياسي البريطاني في البحرين 1966-1970، كانت البحرين غير راغبة منذ البداية في الانضمام إلى الاتّحاد. مقابلة مع السير ستيوارت، 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996، هنلي عند التايمز. في حين يعتبر أندرو غرين، مساعد المندوب السياسي في أبو ظبي 1970-1972، أنّه لو ركّزت بريطانيا على تشكيل اتّحاد من سبع إمارات، لرأى هذا الاتّحاد النور بسرعة أكبر. مقابلة مع أندرو غرين، الرياض، 30 كانون الأول/ ديسمبر 1996.

(72) إطلاعات، 21 كانون الأول/ ديسمبر 1969، 17 كانون الثاني/ يناير 1970، 13 أيار/ مايو 1970، و16 أيار/ مايو 1970.

(73) مقابلة مع زاهدي.

(74) Alam, *The Shah and* I, p. 46.

(75) المرجع نفسه، ص. 50. لكنّ خطاب الشاه المناهض للدور الأميركي في الخليج لم يؤدِّ إلى مواجهة مع الولايات المتّحدة. بل رأى فيه البعض ترسيخاً للشاه قائداً على الخليج الفارسي. مقابلة مع مورفي.

(76) Alam, *The Shah and* I, p. 47.

(77) SWB، Baghdad Home Service، 3 نيسان/ أبريل 1969.

(78) FBIS, Paris AFP, 25 May 1970.

(79) Douglas Hurd, *An End to Promises: Sketch of a Government 1970-1974,* (London: Collins, 1979), p. 41.

(80) المرجع نفسه، ص. 42.

(81) المرجع نفسه، ص. 3-42.

(82) المرجع نفسه، ص. 43.

(83) المرجع نفسه.

(84) مقابلة مع دوغلاس هيرد، مجلس العموم، لندن، 5 آذار/ مارس 1997.

(85) *The Times*, 10 April 1969.

(86) Alam, *The Shah and* I, p. 68.

(87) مقابلة مع رايت.

(88) Hurd, *An End to Promises*, p. 46.

(89) *The Times*, 30 May 1969.

(90) SWB، Tehran Home Service، 27 أيار/ مايو 1969.

(91) FBIS ،Tehran Domestic Service، 23 تموز/ يوليو 1969.

(92) SWB ،Tehran Home Service، مقتطفات من مقال في إطلاعات بعنوان «آراء الشاه ومصير الخليج الفارسي»، 12 حزيران/ يونيو 1969. أكّد نائب حزب العمّال روي روبك على طريقة التفكير هذه بعد اجتماع مع الشاه في أيلول/ سبتمبر 1969، انظر FBIS، Tehran Domestic Service، 14 أيلول/ سبتمبر 1969.

(93) Keesing's Contemporary Archives, 30 May-6 June 1970, 23011.

(94) مقابلة مع هيرد.

(95) Wright, unpublished memoirs, p. 432

(96) FBIS ،Tehran Domestic Service، 23 حزيران/ يونيو 1970.

(97) إطلاعات، 26 حزيران/ يونيو 1970. كان الرفض الإيراني للتدخّل الخارجي في الخليج يتماشى مع رغبة في عزل الخليج عن التأثير الإقليمي وإظهاره كدائرة نفوذ إيرانية. رداً على الانتقادات العراقية والكويتية لسياسة إيران في الخليج، أوردت صحيفة «كيهان إنترناشونال» أنّ إيران أعادت التأكيد على سيادتها على الجزر معتبرةً أنّها «جزء لا يتجزّأ من الأراضي الإيرانية»، انظر FBIS، Kayhan International ،23 أيار/ مايو 1970. في مقابلة تلفزيونية، انتقد الشاه ما اعتبره محاولات سورية لإيجاد مكان في الخليج، انظر SWB ،The Shah French Radio and Television interview، 27 أيار/ مايو 1970.

(98) مقابلة مع رايت.
(99) مقابلة مع أكلاند.
(100) مقابلة مع أفشار. في مقابلة مع كلّ من أكلاند وتريب، أكّدا أنّ وزارة الخارجية كانت تدعم الانسحاب.
(101) مقابلة مع رايت.
(102) *Guardian*, 11 July 1970.
(103) Wright, unpublished memoirs, p. 433.
(104) PRO/CAB, 128/17, Cabinet meeting, 23 July 1970.
(105) Alam, *The Shah and* I, p. 163.
(106) 12، Tehran Home Service، SWB تموز/ يوليو 1970. بعد نحو ثلاثة أشهر، التقى زاهدي دوغلاس-هيوم الذي أكّد أنّ «القوّات البريطانية ستغادر الخليج الفارسي بحسب جدول المواعيد المحدَّد». وأضاف أنّ «سياسة إيران في الخليج الفارسي واضحة جداً وأنّ بريطانيا تعي الموقف الإيراني. توصّلنا أنا وصديقي القديم، السير أليك، إلى تفاهم حول هذه النقطة. لم تتغيّر سياسة إيران وآراؤها في هذا الموضوع على الإطلاق»، انظر 9 ،Tehran Domestic Service، FBIS تشرين الأول/ أكتوبر 1970.
(107) Alam, *The Shah and* I, p. 70.
(108) المرجع نفسه، ص. 101.
(109) المرجع نفسه، ص. 113.
(110) المرجع نفسه، ص. 114. في اجتماع مع جوليان بولارد، عبّر الشيخ صقر أيضاً عن عدم رضاه عن الخيارات التي طرحت أمامه في طهران. انظر PRO/FO, 8/962/209, from Dubai to London, 29 December 1969.
(111) المرجع نفسه، ص. 154-5.
(112) مقابلة مع رايت.
(113) PRO/FO, 8/1307, from Sir Denis Wright to Mr Drace Francis, 4 March 1970.
(114) Alam, *The Shah and* I, pp. 163-5.
(115) Wright, unpublished memoirs, pp. 434-5.
(116) PRO/FO, 71/1224/44, 'Record of Conversation between the Foreign and Commonwealth Secretary and the Iranian Foreign Minister,' New York, 25 September 1970.
(117) مقابلة مع جوليان ووكر، المعتمد السياسي البريطاني في دبي 1971، لندن، 13 كانون الأول/ ديسمبر 1996.
(118) Armand Hammer with Neil Lyndon, *Witness to History*, (London: Simon and Schuster, 1987), p. 363.
(119) مقابلة مع أكلاند. بحسب هيرد-باي، لم يصبح إعلان الشارقة عن توسيع المياه الإقليمية لأبو موسى إلى مسافة نحو عشرين كيلومتراً معلوماً في شكل عام إلا في آذار/ مارس 1970. أكّد السير جون كولز، مساعد المعتمد السياسي في دبي 1968-1971، هذا الأمر وقال إنّ بريطانيا لم تُعطَ تفسيراً عن الفارق

الزمني بين تاريخ المرسوم وتاريخ الإعلان عنه لها (مقابلة مع كولز).

(120) مقابلة مع أكلاند.

(121) PRO/FO, 8/1342/1, Arabian Department, 30 September 1970. كان هذا أيضاً رأي السفارة البريطانية في طهران. انظر PRO/FO, 8/1342/2, from Tehran to London, 30 November 1970.

(122) MEES, No. 32, Vol. XIII, 5 June 1970.

(123) Alam, *The Shah and* I, p. 125.

(124) المرجع نفسه، ص. 153.

(125) المرجع نفسه.

(126) المرجع نفسه، ص. 156.

(127) المرجع نفسه، ص. 161.

(128) المرجع نفسه، ص. 6-155.

(129) مقابلة مع والكر.

(130) مقابلة مع السير جون كولز، 11 آذار/ مارس 1997، وزارة الخارجية، لندن. يقول كولز، الذي كان وقت إجراء المقابلة معه، مساعداً دائماً لوزير الخارجية، إنّ الحادثة لم تكن تجسّد تغييراً في الموقف البريطاني من الامتياز. وتلا عليّ مقطعاً من وثيقة سرّية ورد فيه أنّ بريطانيا كانت توقّع اتّفاقاً سياسياً مع كلّ امتياز نفطي تمنحه، وتعهّدت بـ«رفع توصية ملزمة» إلى الإمارات لفرض قيود تشغيلية إذا دعت الحاجة بهدف تفادي النزاعات بين الإمارات المتجاورة. كان كولز مساعد المعتمد السياسي في دبي من 1968 إلى 1971.

(131) *MEES*, 5 June 1970

(132) مقابلة مع أكلاند. لم يستسلم أرماند هامر وحاول مقاضاة الحكومة البريطانية في المحاكم الأميركية والمحكمة العليا في لندن لكنّه لم يفلح إذ حكمت المحاكم الأميركية بأنّ «قوانين الدول السيّدة لا تخوّل مقاضاة دول سيّدة أخرى بسبب سوء التصرّف التجاري»، انظر Hammer, *Witness to History*, p. 368.

أضاف أكلاند في المقابلة نفسها أنّ القضيّة وصلت في بريطانيا إلى مجلس اللوردات لكنّ «أوكسي» لم تحصل هناك أيضاً على نتيجة مرضية.

(133) مقابلة مع أكلاند. أكّد غلين بلفور-بول أيضاً أنّ توصية لوس صدرت عن وزارة الخارجية. مقابلة مع بلفور-بول، جامعة إكستر، 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996. تجدر الإشارة إلى أنّ بلفور-بول هو من الأشخاص القلائل الذين قرأوا تقارير لوس، وقد استعملها في كتابه *The End of Empire in the Middle East*. على رغم أنّه لم يشر إليها في المصادر والمراجع.

(134) مقابلة مع بلفور-بول.

(135) William Luce, 'Britain in the Persian Gulf,' *The Round Table*, no. 227, July 1967, pp. 227-83.

(136) William Luce, 'A Naval Force for the Gulf,' *The Round Table*, no. 326, Oct 1969, pp. 347-55.

(137) مقابلة مع أكلاند.
(138) مقابلة مع رايت.
(139) مقابلة مع أكلاند.
(140) FBIS، Tehran Domestic Service، 22 أيلول/ سبتمبر 1970.
(141) SWB، Tehran Home Service، 20 أيلول/ سبتمبر 1970.
(142) Alam, *The Shah and* I, p. 170
(143) SWB، Tehran Home Service، 22 أيلول/ سبتمبر 1970.
(144) FBIS، Tehran Domestic Service، 8 نيسان/ أبريل 1970.
(145) SWB، Tehran Home Service، 7 نيسان/ أبريل 1970.
(146) SWB، Tehran Home Service، 12 نيسان/ أبريل 1970، سجلّات زيارة عمر السقّاف.
(147) SWB، Tehran Home Service، 16 أيار/ مايو 1970.
(148) *Financial Times*, 17 June 1970
(149) إطلاعات، 3 حزيران/ يونيو 1970.
(150) FBIS، Tehran Domestic Service، 9 تموز/ يوليو 1970.
(151) FBIS، Tehran Domestic Service، 27 آب/ أغسطس 1970.
(152) مقابلة مع غرين.
(153) SWB، Tehran Home Service، تموز/ يوليو 1970.
(154) FBIS، Tehran Domestic Service، 14 تموز/ يوليو 1970.
(155) مقابلة مع زاهدي.
(156) مقابلة مع أفشار.
(157) إطلاعات، 26 أيار/ مايو 1970.
(158) مقابلة مع أفشار.
(159) *Financial Times*, 17 June 1970.
(160) SWB، خطاب الشاه في افتتاح المجلس ومجلس الشيوخ، Tehran Home Service، 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1970.

الفصل السادس: السنة الأخيرة

(1) Sir Denis Wright, 'Ten Years in Iran - Some Highlights,' *Asian Affairs*, Vol. 78, (October 1991). للاطّلاع على تفاصيل عن اتفاق طهران، انظر Anthony Sampson, *The Seven Sisters* (1975). كانت هذه الزيادة في حدّها الأدنى مقارنةً بالزيادة الكبيرة في أسعار النفط لاحقاً في السبعينيات لكنّ اتفاق طهران شكّل منعطفاً في علاقات الشركات النفطية مع البلدان المصدِّرة للنفط. منذ ذلك الوقت، لم يعد بإمكان الشركات تغيير سعر النفط بدون استشارة الشركات المنتجة للنفط.
(2) Alam, *The Shah and* I, p. 199.
(3) *In Middle East Journal*, Vol. 25 (2), 1971, chronology, Iran, 12 November 1970.

.pp. 234-5

(4) *إطلاعات*، 27 كانون الأول/ ديسمبر 1970.

(5) Kayhan International، FBIS بالإنكليزية، افتتاحية بعنوان «مسألة مبدأ»، 20 شباط/ فبراير 1971.

(6) Wright, unpublished memoirs, p. 435.

(7) PRO/FO, 8/1553/93, from Luce to London, 23 February 1971.

(8) مقابلة مع زاهدي.

(9) انظر: Abdullah Omran Taryam, *The Establishment of the United Arab Emirates: 1905-1985,* (London: Croom-Helm, 1987), p. 180. انظر أيضاً PRO/FO, 8/1585/116, 'Record of a Conversation between Shaikh Mohammad bin Khalid al-Qasimi and Sir William Luce,' 31 January 1971.

(10) *The Times*, 19 November 1970.

(11) PRO/FO, 8/1554/7, 'Policy in the Persian Gulf,' 8 March 1971.

(12) Tehran Domestic Service ،11، FBIS شباط/ فبراير 1971.

(13) PRO/FO, 8/1585/137, 'Report by Sir William Luce addressed to the Foreign Secretary,' 15 February, 1971.

(14) Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East*, p. 130.

(15) House of Commons debate, 1 March 1971, Col. 1228.

(16) *The Economist*, 6 March 1971. أشار إلى هذه النقطة أيضاً وزير الدفاع السابق دنيس هيلي، انظر House of Commons debate, 1 March 1971, Col. 1229.

(17) مقابلة مع هيرد. يمكن اعتبار تأكيد حكومة المحافظين على الانسحاب البريطاني نجاحاً للمناورات الإقليمية الإيرانية للحؤول دون حصول تغيير في قرار الانسحاب البريطاني من الخليج، وقد لقي إعلان حكومة المحافظين الترحيب في معظم بلدان المنطقة. لكن سُجِّل استثناء لافت تمثّل في ردّ فعل حاكم دبي الذي عبّر عن خيبة أمله لصحيفة «لندن تايمز». انظر *The Times*, 3 March 1971، وانظر أيضاً المقابلة مع الشيخ راشد في *Daily Telegraph*، 29 آذار/ مارس 1971.

(18) للاطلاع على نصّ التوصيات السعودية-الكويتية انظر الريّس، وثائق الخليج العربي، ص. 627-43.

(19) Keesing's Contemporary Archives, (24843), 25 September 1971. وانظر أيضاً Heard-Bey, *From Trucial States*, pp. 361-2.

(20) مقابلة مع ووكر.

(21) Heard-Bey, *From Trucial States*, pp. 362-3.

(22) المرجع نفسه، ص. 369.

(23) في مؤتمر صحافي، أعلن زاهدي بوضوح أنّ اعتراف إيران بالاتّحاد وحتّى دعمها له يتوقّفان على نتيجة النزاع على الجزر، SWB، Tehran Home Service، 24 حزيران/ يونيو 1971.

(24) GRD, minutes of meeting with the British Political Agent, 11 June 1970.

(25) Wright, unpublished memoirs, p. 436.

[26] مقابلة مع الشيخ صقر بن محمد، رأس الخيمة، 7 نيسان/ أبريل 1997.

[27] Kelly, *Arabia, the Gulf and the West*, p. 90.

[28] GRD, minutes of meeting with the British Political Agent, 11 June 1970.

[29] Wright, unpublished memoirs, p. 437.

[30] FBIS, London REUTER, 9 May 1971.

[31] مقابلة مع ووكر.

[32] FBIS، Tehran Domestic Service، 14 حزيران/ يونيو 1971.

[33] FBIS، Tehran Domestic Service، 16 حزيران/ يونيو 1971.

[34] SWB، Tehran Home Service، 15 حزيران/ يونيو 1971.

[35] SWB، Tehran Home Service، 23 حزيران/ يونيو 1971.

[36] SWB، Tehran Home Service، 24 حزيران/ يونيو 1971.

[37] FBIS، Tehran Domestic Service، 27 حزيران/ يونيو 1971.

[38] المرجع نفسه.

[39] مقابلة مع ووكر.

[40] مقابلة مع مورفي. ذهب السير ويليام لوس إلى واشنطن في كانون الثاني/ يناير 1971 لإطلاع وزارة الخارجية على التطوّرات في الخليج. يشير محضر ذلك الاجتماع إلى أنّه كان هناك غياب على أعلى المستويات في الحكومة للخبرة الشخصية وغير الرسمية عن ذلك الجزء من العالم. قد يكون أحد الأسباب أنّه لم يكن للولايات المتّحدة ممثّلون في «الإمارات المتصالحة» أو البحرين أو قطر منذ عام 1972. انظر/PRO FO, 8/1583, record of discussion on the Persian Gulf at the State Department, 13 January 1971.

[41] GRD, minutes of meeting with Sir William Luce, 8 May 1971.

[42] المرجع نفسه.

[43] المرجع نفسه.

[44] مقابلة مع أفشار، لندن، 14 حزيران/ يونيو 1995.

[45] GRD, minutes of meeting with Sir William Luce, 7 September 1971.

[46] GRD, minutes of meeting with Sir William Luce, 7 September 1971. تتضمّن هذه الوثيقة محضرَي اجتماعين مختلفين. حصل الأوّل في 7 أيلول/ سبتمبر 1971 أما الثاني فاجتماع غير مؤرَّخ بين الشيخ صقر وجوليان والكر يبدو أنّه حصل بعد وقت قصير من الاجتماع مع لوس.

[47] GRD. في أعلى كلّ نسخة من التعهّدات المقترحة، هناك ملاحظة بالعربية «مرفوض» أو «مرفوض من الشيخ صقر» إثباتاً على أنّ رأس الخيمة لا توافق على الاقتراح. التفاصيل حول العرض المادّي الذي قدّمته إيران واردة في «مسوّدة رسالة حول المساعدة المادية» محفوظة في هذا الأرشيف.

[48] GRD, minutes of meeting with Sir William Luce, 12 September 1971. ذكر الشيخ صقر هذه الفكرة في اجتماع مع جوليان والكر وقال إنّه إذا استولى الشاه بالقوّة على الجزر فسينتفض العالم العربي ضدّ إيران، لكنّ والكر كان يذكّره باستمرار أنّ الدول العربية المجاورة، مثل السعودية، لا تملك القوّة العسكرية الضرورية لمواجهة إيران. GRD, 14 September 1971. زار الشيخ صقر أيضاً العراق

عام 1970 ما أثار بعض القلق لدى المسؤولين الإيرانيين والبريطانيين، انظر Alam, *The Shah and I*, p. 161. بحسب مصدر سعودي، بعد زيارة الشيخ صقر إلى العراق، شعر السناتور الإيراني مسعودي أنه لم يعد بإمكان إيران الوثوق به. انظر في أرشيف الديوان الملكي السعودي، محضر الاجتماع بين السفير السعودي في طهران والسناتور عباس مسعودي، 29 أيلول/ سبتمبر 1971.

(49) GRD, minutes of meeting with Sir William Luce, 14 September 1971.

(50) GRD, minutes of meeting with Sir William Luce, 18 September 1971.

(51) المرجع نفسه.

(52) المرجع نفسه.

(53) مقابلة مع أفشار، 20 كانون الأول/ ديسمبر 1997.

(54) مقابلة مع رامسبوثام.

(55) مقابلة مع ووكر.

(56) الأنوار، 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971.

(57) مقابلة مع ووكر.

(58) رأى بعضهم في تصريح لوس دليلاً على وجود صفقة بين إيران وبريطانيا حول الجزر، انظر Amir-Ahmadi (ed.) *Small Islands, Big Politics*, p. 11 ، في حين أنّ هذا التصريح أشار فقط إلى أبو موسى وليس جزيرتَي طنب الكبرى والصغرى.

(59) Keesing's Contemporary Archives (25010), 25/December-1 January 1972. بحسب السير ويليام لوس، أصرّ الشاه على تقاسم النفط مناصفةً ليس لأنّ إيران كانت بحاجة إلى المزيد من المداخيل بل لأنّ الشاه اعتبر أنّه في حال قبلت إيران إعطاء الشارقة أكثر من خمسين في المئة، فقد يُفسَّر هذا بأنّه موافقة على حقّ الشارقة في السيطرة على الجزيرة، انظر GRD, meeting with Sir William Luce, 30 October 1971.

(60) Ramazani, *International Straits of the World*, p. 74.

(61) SWB، نصّ تصريح رئيس الوزراء هويدا في المجلس، Tehran Home Service، 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971.

(62) مقابلة مع ووكر.

(63) بحسب أحمد دريج، لم تخرج أم القيوين وعجمان اللتان منحتا «أوكسي» امتيازاً نفطياً في البحر، صفر اليدين فقد أعطتهما إيران تعويضاً مالياً غير محدَّد القيمة. مقابلة مع دريج، المستشار القانوني لحاكم رأس الخيمة 1970-1972، لندن، 17 شباط/ فبراير 1997. لكن بعد إعلان الإمارات العربية المتّحدة، أصدرت أم القيوين بياناً يطلب إلغاء اتّفاق الشارقة مع إيران حول أبو موسى على أساس أنّه وُقّع تحت الإكراه. لكن لم يكن لهذا البيان تأثير على موقف الشارقة أو على التنقيب في المياه المتنازع عليها، انظر *MEES*, No. 6, Vol. XV, 3 December 1971. من جهة أخرى، وبحسب جوليان والكر، أعلنت كلّ الإمارات أنّ حدود المياه الإقليمية لجزرها تمتدّ حتى عشرين كيلومتراً بعد إنشاء الإمارات العربية المتّحدة. وبما أنّ كلّ الجزر، ما عدا أبو موسى، تبعد بعضها عن بعض أكثر من عشرين كيلومتراً، لم يحصل تداخل بين حدودها المائية. مكالمة هاتفية مع والكر، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997.

(64) مقابلة مع الشيخ صقر.

(65) مقابلة مع أكلاند.

(66) The Guardian, 9 November 1971.

(67) UN Documents, Security Council S/PV. 1610, pp. 10-14. ذكر بشارة أيضاً سلسلة اجتماعات بين وزير الخارجية الكويتي ونظيره الإيراني في جدّه بين 23 و26 آذار/ مارس 1970، وفي كاراتشي بين 26 و28 كانون الأول/ ديسمبر 1970، وفي طهران في 9 و10 آب/ أغسطس 1971. بحسب بشارة، حافظت إيران في هذه الاجتماعات على موقفها المتصلّب. أكّد أكلاند أيضاً هذه الاقتراحات، كما أكّد وزير الخارجية الإيراني الجديد، خلعتبري، أنّ إيران رفضت فكرة استئجار جزيرتَي طنب الكبرى وطنب الصغرى مضيفاً أنّ سيادة إيران على هاتين الجزيرتين غير قابلة للتفاوض، انظر إطلاعات، 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971.

(68) Guardian, 3 November 1971.

(69) مقابلة مع أفشار.

(70) مقابلة مع أكلاند. هذا هو أيضاً رأي جوليان والكر.

(71) مقابلة مع رامسبوثام.

(72) مقابلة مع أفشار.

(73) PRO/CAB, 128/49/70987, Cabinet meeting, 8 November 1971.

(74) مقابلة مع راسائي.

(75) SWB، نص تصريح رئيس الوزراء هويدا في المجلس، Tehran Home Service، 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971.

(76) مقابلة مع ووكر. بحسب راسائي، على رغم أنّ العملية كانت صغيرة، كان على البحرية الاستعداد لكلّ احتمال.

(77) Keesing's Contemporary Archives (25010), 25 December 1971-1 January 1972.

(78) Ramazani, *Iran's Foreign Policy*, p. 424، ترجمة رمزاني لما ورد في Ettela'at Hava'i، 12 أيار/ مايو 1973.

(79) مقابلة مع ووكر. للسبب نفسه، اعتبر أندرو غرين أنّه توقيت مناسب، مقابلة مع غرين.

(80) مقابلة مع أفشار.

(81) House of Commons Debate, 13 December 1971, Col. 22.

(82) Keesing's Contemporary Archives (25010), 25 December 1971-1 January 1972.

(83) PRO/CAB, 128/49/70987, Cabinet meeting, 2 December 1971.

(84) مقابلة مع مورفي.

(85) مقابلة مع كيسنجر.

(86) للاطّلاع على ردود فعل كلّ دولة عربية على حدة، انظر SWB، 1-4 كانون الأول/ ديسمبر 1971.

(87) GRD, minutes of a meeting with the Saudi ambassador, 12 August 1970.

(88) SWB، Tehran Home Service، 1 كانون الأول/ ديسمبر 1971.

(89) Ramazani, *Iran's Foreign Policy*, p. 425.

(90) المرجع نفسه.

(91) GRD, minutes of meeting with the British Political Resident, 1 December 1971.

(92) Heard-Bey, *From Trucial States*, p. 369.

(93) المرجع نفسه، ص. 366.

(94) مقابلة مع أكلاند.

المصادر المراجع

الوثائق الرسمية

العربية

أرشيف الديوان الملكي السعودي (SARCA)، 1968-1971، الديوان الملكي، الرياض.
وثائق حكومة رأس الخيمة، 1970-1971، إمارة رأس الخيمة.

البريطانية والاميركية

House of Commons Debates, 1965-1971.
Lyndon B. Johnson (LBJ) Library, National Security Files, Iran, U.K.
National Security Archives, U.S. declassified documents, 1967-1970, London School of Economics and Political Science (LSE): Library Collection.
Public Record Office, UK: Cabinet Meetings (CAB), 1965.
— FO/371 and FO/372, 1932-1966.
Statement of the Defence Estimates, 1965-1968.
Statement of the Defence Expenditure, 1968.
UN Documents, Security Council, 1970-1971.
U.S. Congressional Records, 1968-1972.
U.S. Dept. of State, Bulletin, 1970-1971.
U.S. National Archives, Subject File, WHCF, Nixon Presidential Materials Staff, 1969-1970.

المقابلات مع شخصيات عربية وإيرانية

أفشار، أمير خوسرو، نائب وزير الخارجية الإيراني، 1965-1969. لندن، 14/ 6/ 1995، 24/ 5/ 1996، 20/ 12/ 1997.
الدواليبي، معروف، مستشار الملك فيصل عام 1968، الرياض، 9/ 4/ 1996.
القاسمي، الشيخ صقر بن محمد، حاكم رأس الخيمة، رأس الخيمة، 7/ 4/ 1997.

دريج، أحمد، المستشار القانوني لحاكم أم القيوين، 1970-1972. لندن، 17/ 2/ 1997.
زاهدي، أردشير، وزير الخارجية الإيراني 1967-1971، مونترو، 13/ 9/ 1996 و18/ 11/ 1997.
طوفانيان، حسن، رئيس الصناعة العسكرية الإيرانية في مطلع السبعينيات ونائب وزير الحرب من 1970 حتى 1979. فرجينيا، 6/ 6/ 1997.
غاسمي، رضا، السفير الإيراني في الكويت، 1975-1979. لندن، 4/ 4/ 1997.
فرج الله، راسائي، قائد البحرية الإيرانية 1965-1975. فرجينيا، 6/ 6/ 1997.

المقابلات مع شخصيات بريطانية واميركية

Acland, Sir Antony, Head of Arabian Department, Foreign Office, 1970-1972. Eton College, Windsor, 17/2/1997.
Atherton, Alfred, member of the Bureau for Near East and South Asian Affairs, 1966-1970, and Assistant to Joseph Sisco in 1970. Washington D.C., 29/5/1997.
Balfour-Paul, Glen, Political Resident, Persian Gulf 1966. University of Exeter, 11/11/1996.
Brenchley, Frank, Head of Arabian Department, Foreign Office, 1963-1967. London, 13/6/1996.
Bullard, Sir Julian, British Political Agent in Dubai in 1968. Oxford, 11/6/1996.
Coles, Sir John, Assistant Political Agent, Trucial States (Dubai) 1968-1971. London, Foreign Office, 11/3/1997.
Crawford, Sir Stewart, British Political Resident in Bahrain, 1966-1970. Henley on Thames, 27/11/1996.
Eliot, Theodore, Country Director of Iran at the State Department 1966-1969. Washington D.C., 3/10/1995.
Eilts, Herman, US Ambassador in Saudi Arabia, 1965-1970. Boston, Mass., 19/5/1997.
Green, Andrew, Assistant Political Agent in Abu Dhabi, 1970-1972. Riyadh, 30/12/1996.
Healey, Lord, Secretary of State for Defence, 1964-1970. House of Commons, 4/7/1995.
Helms, Richard, Director of the CIA, 1965-73, and Ambassador to Tehran, 1973-1976. Washington D.C., 2/6/1997.
Hurd, Lord, Political Secretary to the Prime Minister 1970-1974. House of Commons, London, 5/3/1997.
Kissinger, Henry, Assistant to US President for National Security Affairs

1969-1975. New York, 3/6/1997.
Meyer, Armin, US Ambassador to Tehran 1965-1969. Washington D.C., 16/4/1997.
Murphy, Richard, Director, Arabian Peninsula Affairs, US State Department 1969-1971. Washington D.C., 27/5/1997.
Parsons, Sir Anthony, British Political Agent in Bahrain 1965-1969. Devon, 10/6/1996.
Precht, Henry, US Counsellor in Tehran, 1972-1976, and Director, Iranian Affairs,1978-1980. Washington D.C., 12/6/1997.
Ramsbotham, Sir Peter, British Ambassador to Tehran 1971-1974. London, 11/3/1997.
Rodman, Peter Warren, Member of NSC 1969-1977. Washington D.C., 15/5/1997.
Saunders, Harold, Senior Member of the NSC covering the Near East and South Asia, 1967-1974. Washington D.C., 23/5/1997.
Tillman, Seth, Consultant at the Senate Committee on Foreign Relations under Senator L.
W. Fulbright 1964-1974. Georgetown University, Washington D.C., 10/6/1997.
Tripp, John Peter, Head of Near East Department, FCO, 1969-1970. London, 31/6/1997.
Van Dusen, Michael, Director for the House of Congress Sub-Committee on Europe and Middle East in 1977. Washington D.C., 22/5/1997.
Walker, Julian Fortay, Political Agent, Dubai, Trucial States 1971. London, 13/12/1996.
Wright, Sir Denis, British Ambassador to Tehran 1963-1971. Haddenham, Bucks. 9/5/1995, 7/6/1995, 9/6/1996.

المصادر

الريّس، رياض. وثائق الخليج العربي، لندن: رياض الريّس، **1986**.
Abdullah, Mohammad Morsy. *The United Arab Emirates: A Modern History*, London: Croom Helm, 1978.
Alam, Assadollah. *The Shah and* I, London: I.B. Tauris, 1991.
Avery, Peter (ed.). *The Cambridge History of Iran, Vol. 7: From Nadir Shah to the Islamic Republic,* Cambridge: Cambridge University Press, 1991.
Ayoob, Mohammed. 'The Dynamics of Iran's Foreign Policy,' *Institute for Defence Studies and Analysis Journal*, Vol. 3, 1970, pp. 249-350.

Al-Baharna, Hussain. 'The Fact-Finding Mission of the United Nations Secretary-General and the Settlement of the Bahrain-Iran Dispute, May 1970,' *International and Comparative Law Quarterly*, Vol. 22, July 1973.

Balfour-Paul, Glen. *The End of Empire in the Middle East: Britain's Relinquishment of Power in her Three Arab Dependencies.*, Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Bill, James. *The Eagle and the Lion: The Tragedy of American-Iranian Relations*, London: Yale University Press, 1988.

Callaghan, James. *Time and Chance*, London: Collins, 1987.

Campbell, John C. 'The Superpowers in the Persian Gulf Region,' in Abbas Amirie, (ed.), *The Persian Gulf and Indian Ocean in International Politics*, Tehran: Institute for International Political and Economic Studies, 1975.

Carr, Christopher, D. 'US Arms Transfer to Iran: 1948-1972,' PhD thesis, London School of Economics, 1980.

Charney, Jonathan I. and L. M. Alexander (eds). *International Maritime Boundaries*, Vol. II, Dordrecht, Boston and London: Martinus Nijhoff, 1993.

Chubin, Shahram. *The Role of Outside Powers* (Security in the Persian Gulf: 4), Aldershot: Gower (for ISIS), 1982.

Chubin, Shahram. 'Iran and the Persian Gulf: Iranian Policy and the Arab States, 1959-1967,' PhD thesis, Columbia University, 1969.

Chubin, Shahram and Sepehr Zabih. *The Foreign Relations of Iran: A Developing State in a Zone of Great Power Conflict*, Berkeley: University of California Press, 1974.

Crossman, Richard. *The Diaries of a Cabinet Minister, Selections*, ed. Anthony Howard, London: Cape, 1979.

Darby, Philip. *British Defence Policy East of Suez: 1947-1968*, London: Oxford University Press for The Royal Institute of International Affairs, 1993.

De Moraes Ruehsen, Moiara. 'The Advent of American Hegemony in the Persian Gulf, 1953-1956,' PhD thesis, John Hopkins University, 1992.

Destler, I. M. 'Can One Man Do?,' *Foreign Policy*, Vol. 5, Winter 1971-1972.

Gause, Gregory. 'British and American Policies in the Persian Gulf, 1968-1973,' *Review of International Studies*, Vol. 11, October 1985.

Hammer, Armand and Neil Layndon. *Witness to History*, London: Simon and Schuster, 1987.

Healey, Denis. *The Time of My Life*, London: Penguin, 1990.

Heard-Bey, Frauke. *From Trucial States to United Arab Emirates: A Society in*

Transition, London: Longman, 1982.
Hurd, Douglas. *An End to Promises: Sketch of a Government 1970-1974*, London: Collins, 1979.
Jensen, Eric. 'The Secretary General's Use of Good Offices and the Question of Bahrain,' *Millennium: Journal of International Studies*. Vol. 14, No. 3, Winter 1985.
Kelly, J. B. *Arabia, the Gulf and the West: A Critical View of the Arabs and their Oil Policy*, London: Weidenfeld and Nicholson, 1980.
— *Britain and the Persian Gulf 1797-1880*, Oxford: Oxford University Press, 1968.
Kissinger, Henry *A. A World Restored*, London: Victor Gollancz, 1973.
— *The White House Years*, London: Weidenfeld and Nicolson, 1979.
— 'Bureaucracy and Policy Making: the Effect of Insiders and Outsiders on the Policy Process,' *in Bureaucracy, Politics and Strategy*, Security Studies Paper No. 17, University of California, LA, 1968.
Klare, Michael T. *American Arms Supermarket*, Austin: University of Texas Press,1984.
Leacacos, John P. 'Kissinger's Apparat,' *Foreign Policy*, Vol. 5, Winter 1971-1972.
Litwak, Robert. *Détente and the Nixon Doctrine: American Foreign Policy and the Pursuit of Stability, 1969-1976*, Cambridge: Cambridge University Press, 1984.
Louis, William Roger. *The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Post-War Imperialism*, Oxford: Oxford University Press, 1984.
Luce, Sir William. 'A Naval Force for The Gulf,' *The Round Table*, No. 326, October 1969.
— 'Britain's Withdrawal From the Middle East and the Persian Gulf,' *Royal United Service Institute Journal*, Vol. 114, No. 653, March 1969.
— 'Britain in the Persian Gulf,' *The Round Table*, No. 227, July 1967.
Mayhew, Christopher Paget. *Britain's Role Tomorrow*, London: Hutchinson, 1976.
Mirfenderski, Guive. 'The Ownership of the Tunb Islands: A Legal Analysis,' in Houshang Amir-Ahmadi (ed.), *Small Islands Big Politics*, London: Macmillan, 1966.
Mojtahedzadeh, Pirouz. 'Perspectives of the Territorial History of the Tonbs and Abu Musa,' in Amir-Ahamdi, Houshang (ed.), *Small Islands Big Politics*, London: Macmillan, 1966.
Nixon, Richard. *In the Arena: A Memoir of Victory, Defeat and Renewal, London:*

Simon and Schuster, 1990.

— *The Memoirs of Richard Nixon*, London: Sidgwick and Jackson, 1978.

Noyes, James H. *The Clouded Lens, Persian Gulf Security and U.S. Policy*, 2nd ed. Stanford: Hoover Institution Press, 1982.

Pahlavi, Mohammad Reza. *Mission for My Country*, London: Hutchinson, 1960.

Al-Qasimi, Muhammad. *The Myth of Arab Piracy in the Gulf*, London: Croom Helm, 1986.

Ramazani, Rouhollah K. *International Straits of the World: The Persian Gulf and the Strait of Hormuz*, Alphen ann der Rijn, Sijthoff & Noordhaff, 1979.

— *Iran's Foreign Policy, 1941-1973: A Study of Foreign Policy in Modernizing Nations*, Charlottesville: University Press of Virginia, 1975.

— *The Persian Gulf: Iran's Role*, Charlottesville: University Press of Virginia, 1972.

Rodman, Peter. 'The NSC System: Why It's Here to Stay,' *Foreign Service Journal*, February 1992.

Sadeghi, Ali. 'United States and the Persian Gulf 1969-1978: Implementing the Nixon Doctrine,' PhD thesis, LSE, 1988.

Sampson, Anthony. *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Made*, London: Hodder and Stoughton, 1975.

Schofield, Richard (ed.) *Territorial Foundations of the Gulf States*, London: UCL Press, 1994.

Sirriyeh, Hussein. *U.S. Policy in the Gulf 1968-1977: Aftermath of British Withdrawal*, London: Ithaca, 1984.

Smith, Hedrick. *The Power Game: How Washington Works*, London: Collins, 1988.

Standish, John F. *Persia and the Gulf: Retrospect and Prospect*, London: Curzon, 1998.

Stookey, Robert W. *America and the Arab States: An Uneasy Encounter*, New York, London: Wiley, 1975.

Taryam, Abdullah Omran. *The Establishment of the United Arab Emirates: 1905-1985*, London: Croom Helm, 1987.

Trevelyan, Humphrey. *The Middle East in Revolution*, London: Macmillan, 1970.

Verrier, Anthony. *Through the Looking Glass: British Foreign Policy in an Age of Illusion*, London: Cape, 1983.

Watt, D. C. 'The Decision to Withdraw from The Gulf,' *The Political Quarterly*,

July-September, 1968.

Wilson, Harold. *The Labour Government 1964-1970: A Personal Record*, London: Weidenfeld and Nicolson, 1971.

Wright, Sir Denis. *The English Among the Persians*, London, Heinemann: 1977.

— 'Ten Years in Iran, Some Highlights,' *Asian Affairs*, Vol. 78, Oct. 1991.

Yonah, Alexander and Allan Nanes (eds). *The United States and Iran: A Documentary History, Frederick*, MD: Athletic Books, 1980.

Young, R. 'Equitable Solution for Offshore Boundaries, The 1969 Saudi Arabia-Iran Agreement,' *The American Journal of International Law*, Vol. 64, 1979.

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن

خ

د

ر

ز

س

ش

ط

ظ

ع

غ

ف

